

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث

في ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كلي مطبق

بمعنوان:

أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي
في دول شمال إفريقيا
(دراسة تحليلية قياسية 1980 - 2014)

إعداد الطالب:

بن سليمان يحي

تحت إشراف:

أ.د. : شقبق عيسى

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د. تومي صالح	أستاذ	جامعة الجزائر - 3	رئيسا
أ.د. شقبق عيسى	أستاذ	جامعة الجزائر - 3	مشرفا ومقررا
أ.د. بن زيان راضية	أستاذ	جامعة الجزائر - 3	عضوا
أ.د. حشمان مولود	أستاذ	جامعة الجزائر - 3	عضوا
أ.د. رواسكي خالد	أستاذ	ENSSEA	عضوا
د. بن خليف طارق	أستاذ محاضر (أ)	جامعة الجلفة	عضوا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وتقدير

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف أ.شقبوب عيسى وإلى كل طاقم الأساتذة الذين أشرفوا على تدريسي في مسار تكوين الدكتوراه في جامعة الجزائر -3- : أ.تومي صالح، أ.رعاد علي، أ.حشمان مولود، د.راضية بن زيان، أ.حميدي يوسف، أ.بلقاسم العباس... على النصائح القيمة والتوجيهات التي لم يخلوا بها علينا...

كما أتقدم بالشكر إلى كل من:

الأساتذة الأفاضل: د.حاشي نوري، د.كبير مولود، د.بن خليف طارق،...

السادة الأفاضل: عبد الوهاب عيسى، دراجي أحمد، حبيب بن بادر، امحمدي حمزة، رعاش صورية...

كما لا أنسى زملائي في مسار التكوين خصوصا العباسي بلال وزرزي فتيحة...

يحي

الإهداء

الأهراء

إلى الوالدين العزيزين حفظهما الله ورعاهما...
إلى رفيقة الدرب زوجتي العزيزة حفظها الله...
إلى ولدي العزيزين سعيده ومحمد طه حفظهما الله...
إلى كل إخوتي الأعزاء خاصة محمد...
إلى كل من تربطه قرابة بعائلتي بن سليمان وبن نعوم...

يحي

المخلص

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (المغرب، تونس، مصر والجزائر) عن طريق اختبار نموذج النمو الاقتصادي المكون من المتغيرات التالية: نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، رأس المال المادي، العامل البشري والإنفاق الحكومي، وهذا انطلاقاً من معطيات البنك الدولي وذلك خلال الفترة 1980-2014 باستعمال طريقة البيانات المقطعية (Panel Data)، حيث وجدنا أن هناك علاقة موجبة وطردية بين الإنفاق الحكومي ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام. كما وجدنا أن حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي تتأثر تأثيراً إيجابياً وقوياً بحصة نصيب الفرد من الناتج لسنة تأخير، كما اتضح لنا أن الرأس المال المادي يؤثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي.

كلمات المفتاحية:

الرأس المال المادي، العامل البشري، الإنفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، نماذج بانل، طريقة العزوم المعممة (GMM).

Résumé:

Le but de cette recherche vise à étudier la relation entre les dépenses publiques et la croissance économique dans les pays d'Afrique du Nord (Maroc, Tunisie, Égypte et Algérie) en examinant le modèle de croissance économique composé des variables suivantes: PIB par habitant, capital physique, capital humain et dépenses publiques. Ceci est basé sur les données de la Banque mondiale pour la période 1980-2014, utilisant des données de panel, où nous avons constaté qu'il existe une relation positive entre les dépenses publiques et le PIB par tête. Nous avons également constaté que le PIB par habitant était fortement et positivement affecté par la production par habitant pendant une année de retard, et il est clair que le capital physique a une incidence négative sur les taux de croissance économique.

Mots-clés: Capital physique, capital humain, dépenses publiques, croissance économique, modèles de panel, méthode des moments généralisés (GMM).

Abstract :

The purpose of this research is to study the relationship between government spending and economic growth in North African countries (Morocco, Tunisia, Egypt and Algeria) by examining the economic growth model composed of the following variables: GDP per capita , physical capital, human capital and government spending, This is based on World Bank data for the period 1980-2014, using panel data, where we found that there is a positive relationship between government spending and GDP per capita. We also found that per capita GDP was strongly and positively affected by per capita output for a year behind, and it is clear that physical capital has a negative impact on economic growth rates.

Keywords: Physical Capital, Human Capital, government spending, Economic Growth, Panel Models, Generalized Method of Moments (GMM).

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	شكر وتقدير
II	الإهداء
	ملخص
III	فهرس المحتويات
IX	قائمة الجداول
XI	قائمة الأشكال
XIV	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
01	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإنفاق الحكومي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مبادئ ومفاهيم أساسية حول الإنفاق الحكومي
03	المطلب الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي و خصائصه
03	أولاً: تعريف الإنفاق الحكومي
03	ثانياً: عناصر النفقة العامة
04	المطلب الثاني: تقسيمات الإنفاق الحكومي
04	أولاً: التقسيم العلمي و الاقتصادي للنفقات العامة
06	ثانياً: التقسيم العملي (الوضعي، الوظيفي) للنفقات العامة
07	ثالثاً: تقسيم النفقات العامة في الميزانية الجزيئية
08	المطلب الثالث: قواعد النفقات العامة
09	أولاً: حدود النفقات العامة
10	ثانياً: محددات النفقات العامة
12	ثالثاً: ضوابط النفقات العامة
14	رابعاً: أسباب تزايد النفقات العامة
25	المبحث الثاني: النفقات العامة في المدارس الاقتصادية
25	المطلب الأول: نظرية النفقة العامة والتحليل الكلاسيكي
26	المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي حسب الكينزيين
28	المطلب الثالث: الإنفاق الحكومي حسب التيارات الجديدة في الفكر الاقتصادي
32	المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

32	المطلب الأول : أثر الإنفاق الحكومي على الإنتاج الوطني و الاستهلاك و توزيع الدخل
32	أولاً: أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني
37	ثانياً: أثر النفقات العامة على الاستهلاك
38	ثالثاً: أثر النفقات العامة على طريقة توزيع الدخل الوطني
40	المطلب الثاني: أثر الإنفاق الحكومي على الأسعار و الطلب الفعال ومستوى التشغيل
40	أولاً: أثر النفقات العامة على الأسعار
41	ثانياً: أثر النفقات العامة على الطلب الفعلي
43	ثالثاً: أثر النفقات العامة على مستوى التشغيل
46	المطلب الثالث : أثر الإنفاق الحكومي غير المباشرة(أثر المضاعف و أثر المعجل)
46	أولاً: أثر المضاعف
48	ثانياً: أثر المعجل
49	ثالثاً: أثر المزامنة
50	خلاصة الفصل
51	الفصل الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي
52	تمهيد
53	المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي
53	المطلب الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
53	أولاً: تعريف النمو الاقتصادي
55	ثانياً: تعريف التنمية الاقتصادية
57	ثالثاً: الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية
58	المطلب الثاني : عناصر و مقاييس النمو الاقتصادي
58	أولاً: العمل
59	ثانياً: كمية رأس المال المادي المتاحة
60	ثالثاً: كمية الابتكار والاختراع
61	رابعاً: الموارد الطبيعية
61	المطلب الثالث: كيفية حساب معدل النمو وأنواعه
61	أولاً: كيفية حساب معدل النمو
62	ثانياً: أنواع النمو
63	ثالثاً: خصائص النمو الاقتصادي
64	المبحث الثاني: النظريات الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

64	المطلب الأول: آدم سميث (A. Smith) (1790-1723)
67	المطلب الثاني: ديفيد ريكاردو (David Ricardo) (1823-1772)
69	المطلب الثالث: جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter 1950-1883)
74	المبحث الثالث: النظريات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي (النظريات ذات النمو الخارجي)
74	المطلب الأول: نظرية جون مينارد كينز (J.M.Keynes) (1946-1883)
75	المطلب الثاني: نموذج هارود -دومار (Harrod - Domar) في النمو الاقتصادي
76	أولاً: فرضيات نموذج هارود-دومار
77	ثانياً: نموذج هارود
78	ثالثاً: نموذج دومار
79	رابعاً: نموذج هارود-دومار
80	خامساً: نموذج هارود-دومار والدول النامية
80	المطلب الثالث: نموذج روبرت سولو (R M Solow) في النمو أو نظرية النمو الخارجي
81	أولاً: نموذج النمو لسولو (Solow Growth Model)
86	ثانياً: نموذج النمو لسولو في حالة إدخال التقدم التكنولوجي
90	ثالثاً: نقد نموذج روبرت سولو
91	المبحث الرابع: النظريات والنماذج الحديثة للنمو (نظريات النمو الذاتي أو النمو النابع من الداخل)
92	المطلب الأول: نموذج رومر (1986 Romer) ورأس المال المادي
93	المطلب الثاني: نموذج لوكاس (1988) (رأس المال البشري)
95	المطلب الثالث: نموذج بارو "Barro" تراكم رأس المال (1992)
96	أولاً: عرض النموذج
99	ثانياً: نتائج هذا النموذج
99	ثالثاً: الانتقادات الموجهة إلى هذا النموذج
100	خلاصة الفصل
101	الفصل الثالث: دراسة تحليلية للاتفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا
102	تمهيد
103	المبحث الأول: خصائص اقتصاديات دول شمال إفريقيا
103	المطلب الأول: الخصائص العامة للاقتصاد المغربي
103	أولاً: مميزات الاقتصاد المغربي
106	ثانياً: الإصلاح الاقتصادي في المغرب

107	المطلب الثاني: الخصائص العامة للاقتصاد التونسي
107	أولاً: مميزات الاقتصاد التونسي
111	ثانياً: الإصلاح الاقتصادي في تونس
112	المطلب الثالث: الخصائص العامة للاقتصاد المصري
112	أولاً: مميزات الاقتصاد المصري
116	ثانياً: الإصلاح الاقتصادي في مصر
117	المطلب الرابع: الخصائص العامة للاقتصاد الجزائري
117	أولاً: مميزات الاقتصاد الجزائري
121	ثانياً: الإصلاح الاقتصادي في الجزائر
123	المبحث الثاني: تطور الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا
123	المطلب الأول: تطور الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المغرب
125	المطلب الثاني: تطور الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في تونس
127	المطلب الثالث: تطور الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في مصر
130	المطلب الرابع: تطور الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر
134	خلاصة الفصل
135	الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي
136	تمهيد
137	المبحث الأول: الدراسات السابقة لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي
137	المطلب الأول: الدراسات السابقة في دول شمال إفريقيا
142	المطلب الثاني: الدراسات السابقة في منطقة دول إفريقيا والشرق الأوسط
145	المطلب الثالث: الدراسات السابقة في بعض دول العالم
147	المبحث الثاني : الدراسة الوصفية للمتغيرات في كل دول شمال إفريقيا
147	المطلب الأول: دراسة حالة المغرب
148	أولاً: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية
148	ثانياً: مصفوفة الارتباطات، القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور
149	ثالثاً: التمثيل البياني للمتغيرات
150	رابعاً: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (سنوات الدراسة)
150	المطلب الثاني: دراسة حالة تونس
151	أولاً: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية
151	ثانياً: مصفوفة الارتباطات، القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

153	ثالثا: التمثيل البياني للمتغيرات
154	رابعا: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (سنوات الدراسة)
154	المطلب الثالث: دراسة حالة مصر
155	أولا: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية
155	ثانيا: مصفوفة الارتباطات، القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور
157	ثالثا: التمثيل البياني للمتغيرات
158	رابعا: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (سنوات الدراسة)
159	المطلب الرابع: دراسة حالة الجزائر
159	أولا: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية
160	ثانيا: مصفوفة الارتباطات، القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور
161	ثالثا: التمثيل البياني للمتغيرات
162	رابعا: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (سنوات الدراسة)
163	المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول نماذج بانل (Les modèles de panel)
163	المطلب الأول: المزايا ونمذجة بانل
163	أولا: مزايا بيانات بانل
164	ثانيا: نمذجة بيانات بانل (La modélisation des données de panel)
167	المطلب الثاني: الاختبارات الإحصائية (Les tests statistiques)
167	أولا: اختبار تحديد نوع النموذج
169	ثانيا: اختبار تحديد نوعية الأثر الفردي (اختبار هوسمان - Test de Hausman)
170	المطلب الثالث: طريقة العزوم المعممة للتقدير (GMM)، اختبارات الاستقرار، اختبارات التكامل المتزامن في نماذج بانل
170	أولا: نماذج بانل الديناميكية وطريقة العزوم المعممة
170	ثانيا: اختبارات الاستقرار
174	ثالثا: اختبار بيدروني (Pedroni 2000, 2004) للتكامل المتزامن في نماذج بانل
175	المبحث الرابع: الدراسة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي
175	المطلب الأول: تقديم نماذج الدراسة
175	أولا: تحديد عينة الدراسة
175	ثانيا: تحديد النموذج المقترح للدراسة
176	المطلب الثاني: تحديد نوع النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة
176	أولا: اختبار إمكانية وجود أثر فردي في النموذج

177	ثانيا: اختبار تحديد نوعية الأثر
178	ثالثا: تقييم النموذج
178	المطلب الثالث: تقدير نماذج بانل الديناميكي (Dynamic Panel)
179	أولا: التقدير بواسطة طريقة النظام (System Dynamic)
180	ثانيا: التقدير بواسطة طريقة الفروق (Dif-GMM)
181	ثالثا: التقدير بواسطة طريقة (Dynamic GMM)
183	المطلب الرابع: تقدير العلاقة طويلة الأجل (ECM)
183	أولا: دراسة استقرارية متغيرات النموذج
184	ثانيا: اختبار التكامل المشترك
185	ثالثا: تقدير العلاقة طويلة الأجل
188	خلاصة الفصل
189	خاتمة
195	قائمة المراجع
206	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول معيار كايذر -ماير-أوكلن واختبار بارتليت	147
02	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية	148
03	مصفوفة الارتباطات	148
04	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور	148
05	جدول معيار كايذر -ماير-أوكلن واختبار بارتليت	151
06	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية	151
07	مصفوفة الارتباطات	151
08	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور	152
09	جدول معيار كايذر -ماير-أوكلن واختبار بارتليت	154
10	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية	155
11	مصفوفة الارتباطات	155
12	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور	156
13	جدول معيار كايذر -ماير-أوكلن واختبار بارتليت	159
14	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية	159
15	مصفوفة الارتباطات	160
16	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور	160
17	نتائج تقدير النموذج الأول بطريقة المربعات الصغرى: المتغير التابع lpibh	176
18	إختبار هوسمن	177
19	اختبار Wald	177
20	نتائج تقدير النموذج بطريقة النظام (System Dynamic)	179
21	نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز (Sargan test)	180
22	نتائج تقدير النموذج بطريقة الفروق (Dif GMM)	180
23	نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز (Sargan test)	181
24	نتائج تقدير النموذج بطريقة الفروق (Dynamic GMM)	182
25	نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز (Sargan test)	182

183	نتائج اختبار استقرارية السلاسل	26
184	نتائج اختبار Hadri لاستقرارية المتغيرة lk	27
184	اختبار التكامل المشترك لببيروني (Pedroni)	28
185	جدول الاحتمالات لاختبار التكامل المشترك لببيروني	29
185	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)	30

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	قانون فاجنر لظاهرة تزايد النفقات العامة	16
02	قانون بيكوك ووايزمان لتفسير تزايد النفقات العامة	19
03	مخطط الطلب الكلي الفعلي	33
04	أثر النفقات الاجتماعية على الإنتاج الوطني	36
05	نفقات الاستهلاك الحكومي	38
06	نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد	38
07	أثر التغير الإنفاق الحكومي على الأسعار	40
08	أثر التغير الإنفاق الحكومي على الطلب الفعلي	42
09	أثر التغير الإنفاق الحكومي على التشغيل التوسع المالي في الحالة الكينزية	44
10	أثر التغير الإنفاق الحكومي على التشغيل في حالة منحنى العرض الكلي العمودي	45
11	أثر المزاومة	49
12	فكرة الحجم الأمثل للسكان	59
13	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي	67
14	نموذج ريكاردو في النمو الاقتصادي	69
15	مثال عن دالة الإنتاج كوب دوغلاس	83
16	دالة الإنتاج كثيفة الإنتاج	84
17	زيادة معدل الاستثمار	85
18	زيادة معدل نمو السكان	86
19	حركية التعديل في نموذج سولو	89
20	منحنى رأس المال لسولو	89
21	عوامل الثلاثة للنمو النابع من الداخل	91
22	نموذج بارو: تطور معدل الضرائب	96
23	تطور معدل التضخم في المغرب للفترة 1980-2014	104
24	تطور الصادرات والواردات في المغرب للفترة 1980-2014	105
25	تطور معدل البطالة في المغرب للفترة 1991-2014	106

109	تطور معدل التضخم في تونس للفترة 1980-2014	26
110	تطور الصادرات والواردات في تونس للفترة 1980-2014	27
110	تطور معدل البطالة في تونس للفترة 1991-2014	28
113	تطور معدل التضخم في مصر للفترة 1980-2014	29
115	تطور الصادرات والواردات في مصر للفترة 1980-2014	30
116	تطور معدل البطالة في مصر للفترة 1991-2014	31
119	تطور معدل التضخم في الجزائر	32
120	تطور الصادرات والواردات في الجزائر للفترة 1980-2014	33
121	تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 1991-2013	34
123	تطور حجم الإنفاق الحكومي في المغرب خلال الفترة 1980-2014	35
124	تطور معدلات النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة 1980-2014	36
126	تطور حجم الإنفاق الحكومي في تونس خلال الفترة 1980-2014	37
126	تطور معدلات النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة 1980-2014	38
128	تطور حجم الإنفاق الحكومي في مصر خلال الفترة 1980-2014	39
128	تطور معدلات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1980-1990	40
130	إيرادات الموارد النفطية في الجزائر (% من إجمالي الناتج المحلي)	41
131	تطور حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014	42
131	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014	43
149	تمثيل البياني لنسب تمثيل المحاور	44
149	التمثيل البياني للمتغيرات	45
150	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد	46
152	تمثيل البياني لنسب تمثيل المحاور	47
153	التمثيل البياني للمتغيرات	48
154	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد	49
156	تمثيل البياني لنسب تمثيل المحاور	50
157	التمثيل البياني للمتغيرات	51
188	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد	52
161	تمثيل البياني لنسب تمثيل المحاور	53
161	التمثيل البياني للمتغيرات	54

162	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد	55
168	مخطط اختبار تحديد نوع النموذج (Hsiao-1986)	56

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	جداول ACP بالنسبة للمغرب	207
02	جداول ACP بالنسبة لتونس	208
03	جداول ACP بالنسبة لمصر	209
04	جداول ACP بالنسبة للجزائر	210
05	نتائج تقدير النموذج الأول بطريقة المربعات الصغرى: المتغير التابع $lpibh$	211
06	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الطولية للمتغيرات	213
07	القيم المصححة لإحصائية ستودنت	220

مقدمة

تمهيد:

لقد ظهرت آلية الإنفاق منذ القدم مع ظهور الإنسان، حيث أنه كان في بداية الأمر مقتصرًا على أنشطة الأفراد ليتوسع مع مرور الزمن بظهور الدول والمؤسسات، وكذلك المدارس والاتجاهات الاقتصادية لتصبح الدولة هي المسؤولة عن عملية الإنفاق في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لذا فقد شغل موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية حيزًا كبيرًا للنقاش في الوقت الحاضر نظرًا لأهميته البالغة لتطور أي اقتصاد، حيث هذا التدخل يكون مباشرًا من خلال أنشطة الحكومة الإنتاجية والاستهلاكية، وغير مباشر عن طريق أدوات السياسة النقدية والمالية في إطار السياسة الاقتصادية الكلية.

ومع تزايد الاهتمام بموضوع النمو الاقتصادي أصبح الإنفاق الحكومي في البلدان النامية يشكل اهتمامًا كبيرًا لدى كل من الباحثين الاقتصاديين ورجال السياسة نظرًا لقلة موارد الإنفاق الحكومي وقلة المدخرات اللتان تشكلان عقبة أساسية أمام تحقيق النمو الاقتصادي، ونتج عن ذلك لجوء الدول النامية إلى البحث عن مصادر لتغطية النفقات عن طريق الاستدانة من الخارج أي اللجوء إلى الاقتراض من البلدان المتقدمة لتمويل النمو الاقتصادي.

لذلك فإن زيادة حجم الإنفاق الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي قد أصبح يشكل اهتمامًا كبيرًا من الباحثين والاقتصاديين، حيث أن إشكالية ما إذا كانت الزيادة في الإنفاق الحكومي يسبب الزيادة في النمو الاقتصادي (الفرضية الكينزية) أو النمو الاقتصادي يسبب الإنفاق الحكومي (قانون فاجنر) قد شكلت مجالًا كبيرًا للدراسة خصوصًا في الدول النامية التي يأخذ الإنفاق الحكومي حصة كبيرة من الموارد الاقتصادية للدولة.

ونظرًا لأهمية الإنفاق الحكومي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فقد تناول العديد من الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم وتوجهاتهم الفكرية مفهوم الإنفاق الحكومي من جوانبه المتعددة، واعتبروه أمرًا ضروريًا لتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية أو مقبولة، وقد ناقشت العديد من الدراسات أهمية زيادة حجم للإنفاق الحكومي كمحدد أساسي للنمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء حيث حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ومن هذه الدول نجد دول نمور آسيا.

ولفهم وجهات النظر الجديدة حول النمو الاقتصادي ودور الإنفاق الحكومي فيه، يجب أولاً أن نفهم كيف احتلت فكرة النمو تاريخيًا هذا الموقع البارز في الجدل الاقتصادي، حيث نجد أن الكثير من المنظرين الاقتصاديين قد اهتموا بهذا الموضوع، حيث يرى الكلاسيكيون أن العمل ورأس المال يؤديان إلى حدوث النمو، أما النيوكلاسيك فيرون أن الاستثمار (تكوين رأس المال) سوف يؤدي إلى النمو الاقتصادي، أما نماذج النمو الداخلي فتري أن الاختلاف في معدلات النمو بين البلدان راجع إلى عوامل أخرى كالاستثمار في الرأس المال البشري والبحث

والتطوير، كما يجب أيضا الأخذ بعين الاعتبار أنه من أجل أن تكون أي دولة في مصاف الدول المتقدمة لابد من توافر مجموعة من العوامل الاقتصادية والثقافية الأخرى، حيث لا تكفي الزيادة في حجم النفقات لكي تتحقق التنمية الشاملة والمتواصلة في دولة ما، بل يجب أن تتكاتف مجموعة من عوامل أخرى كالتقدم التقني والتكنولوجي، المهارات والكفاءات الفنية والتنظيمية اللازمة لتشغيل الطاقات الإنتاجية، إضافة إلى توفر الدولة على الموارد الطبيعية الملائمة والظروف الخارجية المواتية.

وفي دول شمال إفريقيا وعلى غرار باقي دول العالم نجدها قد طبقت عدة برامج اقتصادية للرفع من معدلات النمو الاقتصادي، حيث أن الجزائر قد سطرت عدة برامج تنموية في الاستثمار العمومي ذات أغلفة مالية معتبرة ومعتمدة في ذلك على الارتفاع المسجل في أسعار المحروقات، أما كل من المغرب وتونس فقد كان لكل من قطاعي السياحة والفلاحة دورا محوريا وبارزا في تحقيق النمو الاقتصادي، وفي مصر وعلاوة على هذين القطاعين نجدها قد اعتمدت على قطاع النسيج الذي يعد قطاعا استراتيجيا بالنسبة لها دون أن ننسى المساعدات المقدمة من بعض الدول، وبالمقابل نجد أن بعض الدول الآسيوية كماليزيا وسنغافورة والتي شهدت مستويات معتبرة من معدلات النمو حيث اعتمدت اقتصادياتها على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتخصيص مبالغ كبيرة للإنفاق على الاستثمار في الرأس المال البشري ومع زياد درجات الانفتاح الاقتصادي التي عرفته هاته البلدان أدت هذه العوامل إلى تحفيز النمو الاقتصادي بها.

إشكالية البحث:

إن ما تتسم به الأزمة الاقتصادية في الدول العربية ودول شمال إفريقيا عامة والجزائر على خصوصا من حدة وتعقيد، راجع إلى وجود مجموعة رئيسية من الظواهر الاقتصادية التي تعبر في مجموعها عن وجود خلل في الجهاز الاقتصادي، ويعتبر انخفاض معدلات الاستثمار من الظواهر البارزة، وهذا يرتبط بدوره بعلاقة سببية مع عدد آخر من العقبات لعل أوضحها ذلك الانخفاض في معدل الادخار المحلي الذي يمثل مصدرا هاما وأساسيا للإنفاق، فقد كانت الجزائر وبعض الدول العربية في العقود الماضية تعتمد بشكل كبير في تمويل برامجها الاستثمارية على المدخرات الخارجية (القروض)، ونظرا لاستمرارية انخفاض الادخار المحلي فإن هذا الأمر وضعها أمام عدة خيارات، فإما الإنفاق في حدود المدخرات المحلية وهذا يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تدهور متوسط دخل الفرد وتدهور مستويات المعيشة وتفاقم معدلات البطالة... الخ، وإما اللجوء إلى الاقتراض الخارجي وما لهذا الخيار من مخاطر وأثار سلبية أهمها أعباء الديون التي تتحملها الأجيال الحاضرة والقادمة،

ولهذا لجأت هذه الدول إلى الاستثمار في حدود مواردها المالية من خلال زيادة حجم الإنفاق والتي تهدف من خلاله تحقيق النمو الاقتصادي.

لذلك من الأهمية البالغة إعداد بحث لدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال إثراء المفاهيم الموجودة من خلال تقديم بعض الأدلة التجريبية حول الترابط بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر ودول شمال إفريقيا، وتحديد السبل التي يمكن من خلالها زيادة الإنفاق الحكومي من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية ومرتفعة. ومحاولتنا هنا لمعرفة واقع هذا الدور في الجزائر ودول شمال إفريقيا، تتضح لنا ملامح إشكالية هذا البحث والتي يمكن بلورتها في السؤال التالي:

ما هو أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا في الأجل الطويل خلال الفترة 1980-2014؟.

و من هذا التساؤل الرئيسي تتفرع عنه عدة أسئلة تتمثل فيما يلي:

- 1- ما هو مفهوم الإنفاق الحكومي و ما هي أنواع وتقسيمات الإنفاق الحكومي؟
- 2- ما هي أهم الأهداف الأساسية للإنفاق الحكومي؟، وما هو الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه في مختلف المجالات؟
- 3- ما هي مصادر النمو الاقتصادي في الأجل الطويل؟
- 4- كيف ساهمت النظريات الاقتصادية في تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي؟
- 5- إلى أي مدى يؤثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي في دول شمال إفريقيا؟، وهل توجد علاقة سببية في الأجل الطويل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي؟

فرضيات البحث:

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على مجموعة من الفرضيات والتي نختبر صحتها من خلال المنهجية المتبعة وأدوات التحليل المستخدمة في هذه الدراسة ، ويمكن تلخيص هاته الفرضيات كما يلي:

- 1- تؤثر زيادة حجم الإنفاق الحكومي تأثيرا إيجابيا في النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا.
- 2- من أهم محددات النمو الاقتصادي رأس المال المادي والعمالة.
- 3- توجد علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا.
- 4- يؤدي الإنفاق الحكومي إلى زيادة الإنتاج وتعزيز النمو الاقتصادي، كما يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، ومنه فهناك علاقة سببية بينهما في الأجل الطويل.

أهمية البحث:

يكتسي البحث أهمية بالغة، وتتبع أهمية هذه الدراسة من دور الإنفاق الحكومي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، حيث أن موضوع حجم الإنفاق الحكومي اللازم لتحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي الذي أضحى الهدف الأساسي لأيّة دولة وأصبح الهدف الأساسي لأي برنامج إصلاح اقتصادي تتبناه الحكومة، ونلاحظ ذلك مثلاً في الجزائر التي تبنت عدة برامج تنموية كالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وبرنامج الهضاب العليا وبرنامج الإنعاش الاقتصادي... الخ، التي تهدف إلى تفعيل الطلب الكلي وهذا عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي في مختلف هذه البرامج، ويمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- 1- يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأولويات التي تسعى الدول إلى تحقيقها وهذا من أجل الرفع من مستوى الدخل الفردي وتحقيق الرفاهية.
- 2- إن قياس وتحديد مدى مساهمة الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا وخصوصاً الجزائر هدفاً لمتخذي القرار ورسمي السياسات الاقتصادية.

أهداف البحث:

- 1- شرح الجانب النظري والمفاهيمي للإنفاق الحكومي.
- 2- محاولة إبراز أهم المتغيرات الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادي.
- 3- محاولة دراسة مختلف النماذج الاقتصادية للنمو وتوسيع استعمالها لتحقيق النمو والتي يعتمد عليها البحث الاقتصادي الحديث.
- 4- دراسة تطور هيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر ودول شمال إفريقيا.
- 5- محاولة معرفة دور الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو الاقتصادي.

دوافع اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع إلى وتيرة البرامج التنموية والإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية وخصوصاً دول شمال إفريقيا، إلى جانب حداثة الاهتمام بهذا الموضوع.

ويمكن أن نذكر بعض الدوافع منها:

- 1- الدور الأساسي الذي يلعبه الإنفاق الحكومي في الحياة الاقتصادية مما يؤدي إلى محاولة تحديد أثره على النمو الاقتصادي.
- 2- ندرة الدراسات والأبحاث الخاصة التي تتناول المقارنة بين الدول في موضوع أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.
- 3- محاولة إثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع.

4- محاولة فهم نماذج بانيل التي تعتبر من أحدث الطرق استعمالا في مثل هذه الدراسات ومعرفة مدى قدرتها في تفسير العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة بدول شمال إفريقيا.

حدود ونطاق الدراسة:

- سوف نتعرف في هذه الدراسة على واقع الإنفاق الحكومي في دول شمال إفريقيا (المغرب، تونس، مصر والجزائر)، ودوره في دفع عملية النمو الاقتصادي من خلال دراسة تحليلية للفترة الزمنية (1980-2014)، ودراسة قياسية لنفس الفترة.

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، سنتبع المنهج التاريخي والوصفي من خلال عرض الوقائع كما هو متوفر في مادة البحث، كما سنتبع المنهج الاستنباطي الاستقرائي من خلال العرض والتحليل، حيث يعتمد هذا المنهج على مبدأ السببية التي تربط ظاهرتين أحدهما تسبب الأخرى، والتي تكرر حدوثها في الماضي والحاضر ونتوقع حدوثها في المستقبل بنفس النظام والترتيب، ويمثل هذا المنهج في علم الاقتصاد، منهج القياس الاقتصادي الذي يجمع بين الرياضيات كمنهج استنباطي (استنباط النتائج)، وبين الإحصاء كمنهج استقرائي الذي يمثل معالجة للبيانات معالجة إحصائية وكأداة لملاحظة الأوضاع الاقتصادية، وذلك لقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

هيكل البحث:

لمعالجة هذا الموضوع وفي إطار الإجابة على الإشكالية الرئيسية، ومحاولة منا إثراء موضوع الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، سنقسم عملنا في هذه دراسة إلى أربعة فصول مع الأخذ بعين الاعتبار الترابط و التسلسل المنهجي بين الفصول وذلك كما يلي:

الفصل الأول: يشمل على الإطار العام للموضوع أي الجزء النظري والمتمثل في عرض الإطار النظري والمفاهيمي للإنفاق الحكومي، حيث قمنا بالتعرض أولا إلى مبادئ ومفاهيم أساسية حول الإنفاق الحكومي، ثم بعد ذلك إلى أهم ما جاء حول موضوع الإنفاق الحكومي في المدارس الاقتصادية، ثم تطرقنا إلى الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي.

الفصل الثاني: فسنتناول فيه الجانب النظري المتعلق بالنمو الاقتصادي متطرقين في ذلك إلى أهم النظريات الاقتصادية التي تناولت موضوع النمو كالنظريات الكلاسيكية والنظريات الحديثة وإسهاماتها العلمية في مجال النمو الاقتصادي، وتتضمن محاور هذا الفصل كذلك علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: فسننطرق فيه إلى دراسة تحليلية للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا، ونستعرض فيه خصائص اقتصاديات دول شمال إفريقيا، ثم بعد ذلك سوف نقوم بدراسة تطور الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا.

الفصل الرابع: فسننطرق إلى أهم الدراسات التي أجريت حول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، ثم بعد ذلك سنقوم بدراستين واحدة وصفية للمتغيرات في الدول محل الدراسة باستعمال طريقة المركبات الأساسية "ACP"، ودراسة أخرى إحصائية قياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، من خلال عرض أهم المتغيرات الاقتصادية المدرجة في النموذج، كذلك عرض التقنيات وطرق تقدير نموذج النمو بالاعتماد على "معطيات بانيل" "Panel Data" لدول شمال إفريقيا مع تحليل النتائج.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري

للاتفاق الحكومي

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في الآونة الأخيرة مع توسع الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال تدخلها عن طريق الوسائل المتاحة لديها، وترجع أهمية النفقات العامة في كونها الأداة التي تستخدمها الدولة للوصول إلى أهدافها المرجوة منها أي الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال الاستغلال الفعال للنفقات العامة.

لم يهتم المؤلفون من كتاب المالية القدامى بدراسة النفقات العامة، رغم أهميتها في الفكر المالي ولم يهتموا بطبيعة هذه النفقات، لأن دورها في ذلك الوقت كان يقتصر على تحقيق مجموعة من الخدمات كالأمن والقضاء وتسيير المرافق الأساسية... الخ، ولم يعط الكلاسيكيون أهمية كبيرة لدراسة النفقات العامة حيث تناولوها من الناحية القانونية فقط دون البحث في طبيعتها وآثارها في حياة المجتمع الاقتصادية والسياسية، لذا فقد اهتموا بكمية النفقات العامة لا بمحتواها عن طريق دراستهم لتوازن الميزانية.

ومع تطور الفكر الاقتصادي وخاصة المدرسة الكينزية، تغيرت النظرة للنفقات العامة فأصبح الاهتمام بدراسة وتحليل طبيعتها ومحتوياتها من استثمار وعمالة وزيادة الدخل الوطني والاستقرار الاقتصادي والحد من الأزمات الاقتصادية... الخ، وبذلك أصبح الفكر الاقتصادي الحديث ينظر إلى النفقات العامة نظرة مختلفة تماماً، فهي نفقة الهدف منها تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وذلك حسب طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

ونظراً لأهمية النفقات العامة، ومن أجل دراستها وفهمها وتحليلها ومحاولة الإلمام بكل ما يتعلق بها، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية هي:

المبحث الأول: مبادئ و مفاهيم أساسية حول الإنفاق الحكومي.

المبحث الثاني : الإنفاق الحكومي في المدارس الاقتصادية.

المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي.

المبحث الأول: مبادئ ومفاهيم أساسية حول الإنفاق الحكومي

يمثل الإنفاق الحكومي الأداة الأساسية التي يتم استخدامها في إطار السياسة المالية من أجل تحقيق أهدافها وخاصة زيادة معدل النمو الاقتصادي، وذلك حسب طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي ودرجة تطور الاقتصاد وظروفه وموارده واحتياجاته، وسيتم في هذا المبحث تناول أهم الجوانب الخاصة بالإنفاق الحكومي.

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي وخصائصه

أولاً: تعريف الإنفاق الحكومي

تعرف النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنه استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة¹.

كما يعرف طارق الحاج النفقات العامة على أنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة هيئاتها المختلفة (الإدارة، المؤسسات التربوية والصحية، مختلف الهيئات والوزارات... الخ) لإشباع حاجيات عامة². كما يمكننا تعريف النفقات العامة بأنها مجموعة موارد الدولة التي تستعملها في الحلقة الاقتصادية من أجل تغطية الحاجة العامة³.

ومن هذه التعريفات المختلفة يمكننا أن نقول بأن النفقات العامة عبارة عن مبلغ أو مقدار نقدي تصرفه الحكومة عن طريق هيئاتها المختلفة لإشباع الحاجة العامة.

ثانياً: عناصر النفقة العامة

وانطلاقاً من هذه التعريفات المختلفة، يمكن اعتبار النفقات العامة على أنها تتكون من ثلاثة عناصر هي:

* **النفقة العامة مبلغ نقدي:** أي أنها تأخذ دائماً الشكل النقدي من أجل تسهيل مراقبة الحكومة للإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى أن جميع التعاملات تتم بواسطة النقود.

وبالرغم من أن الإنفاق العام قد ضل لفترة طويلة من الزمن يتم بصورة عينية، كقيام الدولة بمصادرة جزء من ممتلكات الأفراد أو الاستيلاء على ما تحتاجه من أموال ومنتجات دون منح أصحابها تعويضاً عادلاً، أو إجبار الأفراد على العمل دون أجر (السخرة)، إلا أن هذا الوضع قد زال بعد انتهاء مرحلة اقتصاد المقايضة أو كما كان يسمى بالتبادل العيني⁴، وبعدها أصبحت النقود الوسيلة والأداة الوحيدة في جميع المعاملات والمبادلات.

¹ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 65.

² Kamel CHEHRIT, L'Economie de A à Z, collection Savoir Plus, Alger, Algérie, 1999, p17.

³ Sylvie CHARLOT, Dépenses publique et croissance: effets macro-économique et spécificités régionale, Laboratoire d'Analyse et de Techniques Economiques, document de travail, N° 9615, décembre 1996, p3.

⁴ محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص 66.

* **مصدر النفقة العامة هي شخص معنوي عام:** إن الجهة الوحيدة التي لها الحق في عملية الإنفاق هي الدولة و ذلك من خلال مختلف أجهزتها ومؤسساتها ضمن قوانينها المعمول بها.

لذلك يجب على النفقة العامة أن تتم بمعرفة إحدى مؤسسات الدولة، أي الأشخاص الإدارية العامة وعلى رأسها الدولة والمؤسسات المنبثقة عنها كالهيئات العامة الوطنية والإدارة المحلية (الولايات، البلديات) والأشخاص المعنوية العامة الأخرى¹.

إن النفقات التي ينفقها الأشخاص أو الأفراد لا تعتبر نفقة عامة حتى لو كانت تهدف إلى تحقيق منفعة عامة، ومثال ذلك أنه إذا قام شخص ببناء مستشفى ثم تبرع بها للدولة، فإن هذا الإنفاق لا يعد عامًا، ذلك أن الأموال التي قام بإنفاقها تعد أموالاً خاصة وليست عامة بالرغم من عمومية الهدف، و من ثم يعد من قبيل الإنفاق الخاص².

* **تحقيق المنفعة العامة:** الهدف الأساسي من النفقات العامة هو تحقيق منفعة عامة، أي أنه من الضروري أن تستخدم النفقة العامة من أجل إشباع الحاجات العامة، وذلك انطلاقاً من مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء.

الحاجات العامة هي الحاجات التي لا يستطيع الفرد في المجتمع إشباعها بمفرده مثل الحاجة إلى خدمات الأمن والدفاع والقضاء، والمواصلات والمرافق العامة، ويقوم هذا العنصر من العناصر بتعريف النفقة العامة على اعتبارين: الاعتبار الأول هو أن المبرر الأساسي لقيام الدولة بالإنفاق العام هو إشباع الحاجات العامة، و الاعتبار الثاني هو أن الأفراد يتحملون عبء النفقات العامة³.

المطلب الثاني: تقسيمات الإنفاق الحكومي

أدى تطور الإنفاق الحكومي إلى ظهور تقسيمات علمية مردها اجتهادات الاقتصاديين، وأخرى تقسيمات منبثقة عن أجهزة الدولة وتوجهاتها، حيث نجد كل نوع من هذه التقسيمات يستند على أساس معين، لذا سنطرق في هذا المطلب إلى أهم تقسيمات الإنفاق العام ثم إلى تقسيم النفقات العمومية في الجزائر.

أولاً: التقسيم العلمي و الاقتصادي للنفقات العامة

تقسم النفقات العامة إلى أربعة تقسيمات هي:

1- تقسيم النفقات العامة من حيث أهدافها: ونجد فيها:

- **النفقات الإدارية:** هي تلك النفقات اللازمة لسير مؤسسات الدولة (الإدارات العمومية، المستشفيات،...) والتي تتضمن نفقات التسيير مثل أجور الموظفين وتكاليف الصيانة ونفقات الإدارات اللازمة لتسيير نشاط الحكومة (كالإدارة العامة والسلطات العمومية، القضاء والشرطة، الجيش، النشاط الاقتصادي...) ⁴، وبصفة عامة هي نفقات تقوم بها الدولة لتسيير شؤونها ومصالحها.

¹ محمد الصغير بعلي و يسرى أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص24.

² سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص27.

³ محمود عبد الرزاق، **الاقتصاد المالي**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011، ص113، 114.

⁴ محمد طاقة و هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2010، ص56، 57.

- **النفقات الاجتماعية:** هي تلك النفقات التي تهتم بالأهداف الاجتماعية للدولة أي أنها ذات طابع اجتماعي، والتي تسعى من خلالها الدولة إلى التكفل بالجانب الاجتماعي للمواطنين، وهذا عن طريق توفير أسباب وإمكانيات التعليم والصحة لهم أو مساعدة الفئات المعوزة (الإعانات الممنوحة لمحدودي الدخل، منح البطالين، منح المعاقين، قفة رمضان، ... الخ)، وقد يصطلح عليها بالتحويلات، وتشمل هذه النفقات على مبالغ مالية موجهة نحو قطاعات التعليم، الصحة، النقل والسكن، كما تعتبر النفقات على قطاع التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية فهي تعكس تقدم المجتمع في كل من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، كما تخصص الدول المتقدمة عادة الجزء الأكبر من النفقات العامة على هذا القطاع من ناحية وعلى التأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى¹.

- **النفقات الاقتصادية:** هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية التي تريد إنجازها، وتتضمن النفقات التي تقوم الحكومة بإنفاقها، كتشجيع وحدات القطاع الخاص على زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، وأيضا زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال زيادة الاستثمارات في البنية الأساسية وزيادة كفاءتها، أو زيادة الاستثمارات في القطاع العام²، حيث تسعى الدولة من وراء هذا النوع من النفقات إلى زيادة الإنتاج وخلق رؤوس أموال جديدة.

2- تقسيم النفقات من حيث شموليتها:

تتكون النفقات العامة حسب معيار الشمولية من:

- **النفقات المركزية أو الوطنية:** هي ذات طابع وطني سيادي، كما أنها ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة المركزية أو الاتحادية القيام بها مثل نفقة الدفاع الوطني، القضاء والأمن.
- **النفقات المحلية:** هي النفقات التي تقوم بتسييرها الجماعات المحلية (البلدية، الولاية) وترد في ميزانيتهم، مثل نفقات تسيير مراكز الردم التقني ونفقات النظافة.

3- تقسيم النفقة العامة من حيث دورتها:

تقسم النفقة العمومية من حيث دورتها إلى:

- **النفقات العادية:** هي تلك التي تتكرر بصورة دورية ومنتظمة في ميزانية الدولة، أي كل سنة مالية³، على سبيل المثال نذكر: أجور الموظفين والعمال، أسعار المواد واللوازم الضرورية لسير المرافق العامة... الخ. والمقصود بالدورية والتكرار هنا ليس تكرار الكمية أو تكرار الحجم بل تكرار النوع، أي أن هذه النفقة تتكرر دائما في كل ميزانية وكل سنة مع إمكانية اختلاف المقدار من وقت لآخر.
- **النفقات غير العادية:** هي النفقات التي لا تنسم بالانتظام والدورية أي لا تتجدد كل سنة⁴، كنفقات الإنشاءات ونفقات الحروب وبناء السدود والجسور، أي أنها نفقات استثمارية تقوم بها الدولة⁵.

¹ محرز محمد عباس ، مرجع سابق، ص82.

² سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص476

³ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص46

⁴ محمد طاقة و هدى العزاوي ، مرجع سابق، ص 53

⁵ Lasary, L'Economie Générale, imprimerie Ezzouar, Bab Ezzouar, Alger, Algérie, 2001, p118.

إذا كان تسديد النفقات العادية يتم من إيرادات عادية، فإن النفقات غير العادية تسدد من إيرادات غير عادية كالقروض.

4- تقسيم النفقات العامة من حيث آثارها الاقتصادية:

تقسم النفقة العمومية حسب آثارها الاقتصادية إلى:

- **النفقات الحقيقية:** هي صرف المال العام على أجور ورواتب الموظفين والعمال، وشراء السلع والخدمات اللازمة لسير مصالح الدولة.

تتمثل النفقة الحقيقية في استعمال الدولة للقدرة الشرائية وينتج عنها حصولها على السلع والخدمات واليد العاملة. فالنفقة هنا تعبر عن سعر اقتناء السلعة أو سعر الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها. فالدولة هنا تحصل على مقابل لكل هذه النفقات كما تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني زيادة مباشرة في إجمالي الناتج الوطني بتكوين حجم إنتاج جديد¹.

- **النفقات غير الحقيقية (التحويلية):** هذا النوع من النفقة يتميز بقيام الدولة بصرف الأموال على الإعانات للمؤسسات والضمان الاجتماعي والبطالة...

إن هذه النفقات لا تزيد من الناتج الوطني، لأن الهدف منها هو إعادة توزيع الدخل والثروة بين المواطنين².

ثانياً: التقسيم العملي (الوضعي، الوظيفي) للنفقات العامة

يقصد بالتقسيم العملي (الوضعي أو الوظيفي) للنفقات العامة بأنه الطريقة التي تعتمد عليها أي دولة في تنظيم نفقاتها العامة، وليس إلزاماً على أي دولة باتباع التقسيم العملي السابق.

إن تقسيم أي دولة لميزانياتها يتم ويبنى على مجموعة من الاعتبارات التاريخية والسياسية والاقتصادية والإدارية التي تميز مجتمع هذه الدولة.

هناك ثلاثة معايير تعتمد عليها أي دولة في تقسيم وتنظيم نفقاتها العامة هي³:

- **المعيار الإداري:** يقوم التقسيم الإداري للنفقات العامة على أساس الجهة أو الهيئة الإدارية التي تقوم بالإنفاق، حيث يتم توزيعها حسب الوزارات، كما توزع داخل كل وزارة حسب أقسامها وأجهزتها.

- **المعيار الوظيفي:** حيث تظهر فيه وظائف الدولة في شكل قطاعات تبرز بداخلها نفقات كل قطاع وعلى سبيل المثال نجد:

1- تقسيم النفقات العامة المعمول بها في الميزانية الانجليزية يرجع لاعتبارات تاريخية.

2- التقسيم الذي تأخذ به الميزانية الفرنسية كان يرجع لاعتبارات إدارية ثم اتجه إلى إدخال بعض الاعتبارات المتعلقة بالتحليل الاقتصادي.

¹ محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص 84

² طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان-الأردن ، 2003، ص 124

³ محمد الصغير بعلي و يسرى أبو العلاء، مرجع سابق، ص 38.37.

3- في الولايات المتحدة الأمريكية أخذ منذ زمن، بالتقسيم الوظيفي للنفقات العامة ثم يجري تقسيم النفقات العامة داخل كل وظيفة لأقسام فرعية يتعلق كل منها بقطاع معين يتناسب مع القطاعات التي تنقسم إليها الخطة الاقتصادية.

4- وفي مصر أخذ حتى فترة حديثة نسبيا، بالتقسيم الإداري للنفقات العامة ثم اتجه العمل للأخذ ببعض الاعتبارات المتعلقة بالتخطيط نظرا للميزانية العامة التي تشكل جزءا من الحلقة الإدارية.

- **المعيار الاقتصادي:** يقوم هذا المعيار على الاعتبار الوظيفي ولكن تظهر فيه وظائف الدولة في قطاعات متعددة للوظيفة الواحدة، فلا نكتفي بالقول بنفقات اقتصادية واجتماعية بل يظهر توزيعا حسب أنواع هذا النشاط، ومثال ذلك ميزانية التجهيز حيث يقسم القطاع الاقتصادي إلى مجالات مختلفة كمجال الزراعة والصناعة، التجارة النقل، الصيد...

والاتجاه الحديث في الدول المختلفة هو الجمع بين التقسيمين الإداري والاقتصادي.

ثالثا: تقسيم النفقات العامة في الميزانية الجزائرية

تقسم النفقات العمومية في الجزائر إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز (الاستثمار)¹:

- **نفقات التسيير:** المقصود بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب... الخ، وتنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب، الباب الأول والثاني يعنيان بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة وتوزع بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الثالث والرابع فيرتبطان بالوزارات ويوزعان بمقتضى مراسيم التوزيع، يضم الباب أقساما ويشتمل على فصول تمثل الوحدات الأساسية في توزيع الاعتمادات المالية، أما أبواب نفقات التسيير فهي²:

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات³.

هي أعباء ممنوحة لتغطية أعباء الدين المالي والمعاشات وكذلك مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات .
الفقرة الأولى: احتياط الدين.

الفقرة الثانية: الدين الداخلي، الدين العام، فوائد سندات الخزينة.

الفقرة الثالثة: الديون الخارجية.

الفقرة الرابعة: الضمانات.

الفقرة الخامسة: النفقات المحسومة من الإيرادات.

الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية.

¹ Mohamed Tahar BOUARA, **Les Finances Publiques l'évolution de la loi de finances en droit algérien**, EURL Pages Bleues Internationales, Bouira, algérie, Octobre 2007, p352.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 28 لسنة 1984، القانون رقم 84-17 المؤرخ في 1984/07/07، والمتضمن القانون التنظيمي المتعلق بالقوانين المالية.

³ علي زغود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص33

الفصل الأول _____ الإطار المفاهيمي والنظري للإنفاق الحكومي

يحتوي هذا العنوان على الاعتمادات الموجهة لسير المؤسسات ذات الطبيعة على السيادة مثل المجلس الوطني الشعبي، مجلس الأمة، المجلس الدستوري، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي... الخ وباعتبار أن النفقات المشتركة لكل الوزارات فان النفقات التي يتضمنها القسمين الأول والثاني يجمع في ميزانية التكاليف المشتركة.

الباب الثالث : النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

الباب الرابع: التدخلات العمومية.

يتكون هذا الباب من الفقرات التالية:

الفقرة الأولى: التدخلات العمومية والإدارية مثل إعانات المجموعات المحلية.

الفقرة الثانية: الأنشطة الدولية مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية.

الفقرة الثالثة: تشمل النشاط التربوي والثقافي مثل تقديم المنح.

الفقرة الرابعة: النشاط الاقتصادي والتشجيعات والتدخلات.

الفقرة الخامسة: النشاط الاقتصادي كإعانات المؤسسة للمصلحة الوطنية.

الفقرة السادسة: الإعانات الاجتماعية، المساعدات والتضامن.

الفقرة السابعة: النشاط الاجتماعي: التوقعات.

- **نفقات التجهيز (الاستثمار):** يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة وتظهر في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية السنوي حسب القطاعات و تنفرع إلى ثلاثة أبواب¹:

1- الاستثمارات الواقعة والمنفذة من قبل الدولة.

2- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

3- النفقات الأخرى الرأس مالية.

المطلب الثالث: قواعد النفقات العامة

إن تحديد الإنفاق العام لدولة يتم عادة وفقا لمجموعة من الأسس والضوابط المعينة التي يجب عدم تجاوزها من أجل تحقيق الهدف المرجو منه ألا وهو إشباع الحاجات العامة، لذلك فإن قواعد الإنفاق العام تتأثر بشكل كبير بكل من النهج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، أي أنه كلما "تقلص دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالإنفاق العام يكون فيما يتعلق بتسيير المرافق العامة والأنشطة التي لا يستطيع الأفراد القيام بها وهذا ما يسمى بحياد المالية العامة أو حياد النفقة العامة"²، لكن مع بداية القرن العشرين، تغير الوضع بعد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مما أدى إلى زيادة وتنوع النفقات العامة، لذلك سوف نستعرض حدود الإنفاق العام وكذا العوامل التي تؤثر في حجم الإنفاق إضافة لأهم الأسباب التي تساهم في زيادة الإنفاق العام سواء كانت أسباب مباشرة أو غير مباشرة.

¹ محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص 77، 78.

² سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 49.

أولاً: حدود النفقات العامة

إن الإشكالية التي تعترضنا هنا هي النسبة التي سوف نقطعها من الدخل الوطني والتي سوف توجه للنفقات العامة والتي يجب على الدولة عدم تجاوزها، والسؤال المطروح هنا هل توجد حدود لا يجب تجاوزها عند وضع النفقات العامة؟

لقد استقر الفكر التقليدي، لفترة من الزمن، على تحديد نسبة معينة تقدر بـ 10% أو 15% من الدخل الوطني توجه للنفقات العامة لا يمكن تجاوزها¹، لكن هذا الفكر لا يصلح دائماً لإهماله الظروف الاقتصادية والاجتماعية والفترة الزمنية التي تمر بها دولة ما. وسوف نستعرض العوامل التي تبني عليها أي دولة إنفاقها العام وهي:

1- العوامل الإيديولوجية:

- **الإيديولوجية الفردية:** إذا كانت هذه الإيديولوجية سائدة في دولة ما، فإن حجم النفقات العامة وتنوعها يقل بالنسبة إلى الدخل الوطني. وتفسير ذلك أن دور الدولة في ظل هذه الإيديولوجية يقتصر على قيامها بوظائفها التقليدية وبالأنشطة التي يعرف عنها النشاط الخاص (الدولة المراقبة)، أما باقي أنشطة فمتروكة لحرية الأفراد.

- **الإيديولوجية التدخلية:** يتمثل هنا دور الدولة في التدخل في العديد من الشؤون الاقتصادية، التي كان من الممكن أن يقوم بها القطاع الخاص، كاستغلال بعض المشاريع الإنتاجية ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية والعمل على استقرار العملة المحلية وتقديم الخدمات المجانية... الخ. ويترتب عن ذلك ارتفاع حجم النفقات العامة لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدولة بالإضافة إلى زيادة تنوعها.

- **الإيديولوجية الجماعية:** هنا تقوم الدولة بمعظم الأنشطة الاقتصادية وتكون الملكية جماعية لأدوات الإنتاج بالإضافة إلى قيام الدولة بدورها التقليدي، كما أن حجم النفقات العامة يزيد بشكل كبير كما ترتفع نسبتها إلى الحد الذي تكاد تتساوى فيه مع الدخل الوطني ذاته، وتعدد أنواع هذه النفقات بقدر حاجات الأفراد بالإضافة إلى حاجة الدولة ذاتها. إن هذه الإيديولوجية تظهر في ظل الدولة المنتجة إلى ذات النمط الاشتراكي².

2 - العوامل الاقتصادية :

إن الظروف الاقتصادية التي تمر بها أية دولة تؤثر على النفقات العامة لتلك الدولة، وتتمثل أساساً في فترات الرخاء والكساد التي تعاقبت على الاقتصاديات الرأسمالية، حيث تزداد النفقات العامة في أوقات الكساد لإحداث زيادة في الطلب الكلي الفعلي وللوصول إلى العمالة الكاملة على أساس طاقة الجهاز الإنتاجي، ويحدث العكس في أوقات الرخاء لتجنب الارتفاع التضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود نظراً لوصول الاقتصاد الوطني إلى حالة العمالة الكاملة. وفي حالة الاقتصاديات النامية أين يتميز الجهاز الإنتاجي بعدم

¹ محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص 100

² سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 59.58.

المرونة، يجب أن لا تزيد النفقات العامة عن حد معين، لأنه يترتب عن ذلك ارتفاع في الأسعار وتدهور قيمة النقود¹.

3- العوامل المالية:

إن مقدرة حصول الدولة على الإيرادات المالية هو الذي يحدد حجم النفقات العامة ، حيث أن القدرة المالية هي التي تقيد الدولة ونشاط الأفراد، ولكنه من المفيد أن تتمتع الدولة بقدر كبير من المرونة وفي هذا تختلف عن الخواص في الإنفاق لما لها من سلطة وسيادة في فرض مختلف الضرائب والرسوم والاقتراض من السوقين النقدية والمالية والإصدار النقدي الجديد والتأمين، وبذلك تختلف المقدرة المالية الوطنية عن المقدرة المالية الخاصة، إلا انه يجب أن نفهم مما سبق أن قدرة الدولة في الحصول على إيرادات عامة تكون لا نهائية ، فهي تكون محدودة أيضا فالمقدرة المالية الوطنية تتحد بدورها بمقدرة الدخل الوطني على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بالمستوى المعيشي للأفراد وبالقدرة الإنتاجية للأفراد، وتشكل الطاقة الضريبية وقدرة الدولة على الاقتراض العام أهم عناصر المقدرة المالية الوطنية².

ثانيا: محددات النفقات العامة

إن حجم النفقات العامة ودورها في الاقتصاد والمجتمع تحدده عدة عوامل هي:

1- دور الدولة:

إن دور الدولة في تحديد النفقات العامة يختلف حسب اختلاف الإيديولوجية، فهي تعتمد على قرار ذي طابع سياسي.

في ظل الإيديولوجية الفردية يقتصر دور الدولة على القيام بوظائفها التقليدية من جهة وعلى القيام ببعض أوجه النشاط الاقتصادي التي لا يقوم بها النشاط الخاص إما لحجم نفقاتها الكبير، كالدود والخزانات، وإما لعدم وجود عوائد أو أرباح كالطرق والخدمات التعليمية من جهة أخرى، في هذه الحالة يتم تحديد حجم النفقات العامة من الدخل الوطني على قدر القيام بتلك الوظائف مما يؤدي إلى التقليل من حجم النفقات وأنواعها.

أما في ظل الإيديولوجية التدخلية حيث الفلسفة السائدة هي ضرورة تدخل الدولة في بعض ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي تاركة الأفراد أحرارا في ممارسة البعض الآخر، فإن دور النفقات العامة يزداد أهمية عنه في ظل الإيديولوجية الفردية، حيث تلت زيادة وظائف الدولة تنوع النفقات العامة وتعدد أغراضها من ناحية وازدياد حجمها من ناحية أخرى³.

أما في ظل الإيديولوجية الجماعية حيث تقوم الدولة بجل النشاطات الاقتصادية وتمتلك وسائل الإنتاج بالإضافة إلى قيامها بوظائفها التقليدية، فإن حجم النفقات العامة يزداد بشكل كبير وترتفع نسبتها إلى حد الذي

¹ زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص50.

² محمد الصغير بعلي و يسرى أبو العلاء، مرجع سابق، ص 27.

³ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص48.

تكاد تتطابق فيه مع الدخل الوطني نفسه، كما تتعدد أنواع هذه النفقات على حسب احتياجات الأفراد إضافة إلى حاجات الدولة ذاتها، إن هذه الفكرة سيطرت لدى الدول المنتجة ذات النمط الاشتراكي قبل انهيارها¹. وفي مجمل القول إن حجم النفقات العامة يتحدد بوظائف الدولة، فهما متناسبان طرديا.

2- المقدرة المالية الوطنية:

إن النفقات العامة مرتبطة أساسا بالإيرادات العامة حيث لا يمكن للنفقات العامة أن تتجاوز الإيرادات على أي حال، وعليه فإنه بالرغم من مرونة موارد الدولة وقابليتها للزيادة إلا أن ذلك لا يتم بصورة مطلقة وعشوائية بل يخضع لحدود معينة²، وهذا ما يعرف بالمقدرة المالية الوطنية، وهي قدرة الاقتصاد على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها (الضرائب، الأعباء شبه الضريبية، القروض،...) دون المساس والإضرار بالمستوى المعيشي للمواطنين أو بالإنتاج الوطني.

وتشكل الطاقة الضريبية أهم عناصر المقدرة الوطنية، ونعني بها مقدرة الأفراد على تحمل العبء الضريبي³، أي أن زيادة الضرائب تؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة والتي تصاحبها إمكانية زيادة النفقات العامة. وتتوقف المقدرة المالية الوطنية وبافتراض ثبات الدخل الوطني على عدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية⁴:

ü مستوى الدخل الوطني وكيفية توزيعه بين الفئات الاجتماعية المختلفة، حيث ترتفع المقدرة المالية الوطنية بارتفاع مستوى الدخل الوطني، وبزيادة سوء توزيعه بين الفئات الاجتماعي.

ü اعتبارات المحافظة على المستوى المعيشي.

ü اعتبارات المحافظة على المقدرة الإنتاجية واعتبارات تنميتها.

ü مدى اتساع النشاط الخاص بالنسبة للقطاع العام، فانتساع نطاق النشاط الخاص بالنسبة للنشاط العام يحد من قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل الأعباء العامة وهذا على العكس من حالة اتساع نطاق النشاط العام.

ü اعتبارات المحافظة على قيمة النقود، حيث أن هذه الاعتبارات تحد من قدرة الدولة في الحصول، على الضرائب غير المباشرة، ومن قدرتها في إصدار النقود.

3- النشاط الاقتصادي:

تؤثر الظروف الاقتصادية التي تمر بها أية دولة على حجم النفقات العامة، حيث أنه كلما زاد النشاط الاقتصادي يزداد حجم النفقات العامة، لأن الزيادة في العمل والإنتاج والاستثمار تحدث زيادة في الدخل والإنفاق وبالتالي يزداد المستوى المعيشي للأفراد، وهذا يعني الزيادة في النفقات العامة التي يجب أن تلبي الحاجات العامة المتزايدة، كما يمكن تفسير الزيادة في حجم التدفقات العامة على حسب الاقتصاد، ففي الاقتصاديات الرأسمالية حيث تزداد النفقات العامة في فترات الكساد لإحداث زيادة في الطلب الكلي الفعلي

¹ محرزي محمد عباس ، مرجع سابق، ص101.

² سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص59.

³ طارق الحاج، مرجع سابق، ص140

⁴ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص50.

والوصول إلى العمالة الكاملة على أساس طاقة الجهاز الإنتاجي، ويحدث العكس في أوقات الرخاء لتجنب الارتفاع التضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود نظراً لوصول الاقتصاد الوطني إلى حالة العمالة الكاملة، أما في الاقتصاديات النامية، وحيث يتسم الجهاز الإنتاجي بعدم مرونته يتحتم ألا تزيد النفقات العامة عن حد معين، ذلك أنه بعد هذا الحد سوف ترتفع الأسعار وتدهور قيمة النقود¹.

ثالثاً: ضوابط النفقات العامة

لكي تحقق النفقات العامة الآثار المرجوة منها من إشباع للحاجات العامة، فإن هذا يستلزم تحقيق أمرين في غاية الأهمية: أولهما تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة، وثانيهما أن يتم ذلك عن طريق أكبر قدر من الاقتصاد في النفقات، ولا بد أن ندخل في اعتبارنا ضرورة وجود أساليب وصور للرقابة المختلفة التي تضمن توجيه النفقات العامة إلى أوجه المنفعة دون الإسراف أو التبذير.

وإذا تم مراعاة هذه الضوابط فإننا نكون قد وصلنا إلى النفقات العامة الرشيدة أو الحجم الأمثل اقتصادياً للنفقات العامة.

وتخضع النفقات العامة إلى العديد من المعايير والتي ينبغي مراعاتها عند القيام بها، والتي تمثل مبادئ، أي قواعد وأسس يتم الاستناد عليها في النفقات العامة، وذلك حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المنتظرة منها:

1- ضابط المنفعة:

إن هدف النفقات العامة هو تحقيق أقصى منفعة ممكنة، وذلك قصد إشباع حاجات المجتمع المتعددة، عكس المنفعة الخاصة التي تختص لتحقيق أهداف فردية غرضها الحصول على مردود معين، لذا يجب أن تحقق النفقة العامة أكبر قدر ممكن من المنفعة، ويقضي تحقيق أكبر قدر من المنفعة عند البعض أن تتساوى المنفعة الحدية للنفقة العامة مع المنفعة الحدية للدخل المتبقية للأفراد بعد فرض الأعباء العامة. والواقع أن هذا التحديد يعتمد على المنفعة في مفهومها الفردي وهو بصدد تحديد المنفعة الجماعية، وواقع الأمر أن هذا الاتجاه ينكر الطبيعة الحقيقية للظاهرة المالية، فالدولة هي موضوع النشاط المالي، ويخضع اختيارها للنفقات العامة، لاعتبارات سياسية، و من ثم لا يمكن الاعتماد في تقدير حاجاتها العامة على معايير فردية، ولذلك يذهب كتاب آخرون إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة الجماعية يستلزم أن تتساوى المنفعة الجماعية الحدية للإنفاق في مختلف الوجوه وأن تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كافة وجوه الإنفاق مجتمعة مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية للدخل المتبقي لدى الأفراد بعد دفع التكاليف العامة للضرائب من جهة أخرى. وهذا تطبيق لقاعدة توازن المستهلك².

هناك إشكالية في تحديد مقدار المنفعة العامة، خاصة تعدد آثار النفقات العامة: اقتصادية وغير اقتصادية، ظاهرة وغير ظاهرة، مباشرة وغير مباشرة، حاضرة ومستقبلية، مما يصعب قياسها بدقة، حيث من الإمكان الارتكاز على عاملين أساسيين:

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص51.

² نفس المرجع، ص52

العامل الأول هو حجم الدخل النسبي أي نصيب كل فرد من الدخل الوطني، والعامل الثاني هو طريقة توزيع الدخل الوطني على الأفراد¹.

2- ضابط الاقتصاد في النفقات:

المقصود بها هو الابتعاد عن التبذير والإسراف و الذي يؤدي على ضياع أموال عامة كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر منفعة، بالإضافة إلى أن هذه الحالة تضعف الثقة العامة في مالية الدولة ويعطي للمكلفين بدفع الضريبة مبررا للتهرب منها².

وباختصار هو ضبط استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات، لذا يجب على الدولة وضع رقابة صارمة على النفقات العامة للحد من مظاهر التبذير والإسراف (الحوكمة) التي من شأنها أن تبديد المال العام للدولة، هذه الرقابة تأخذ ثلاثة أشكال هي:

- **الرقابة الإدارية:** هي التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين الحسابيين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، وتتخصص مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في وجه وارد في الميزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر له. فالرقابة الإدارية هنا رقابة مستقلة على الإنفاق (Contrôle à priori)³.

هذا النوع من الرقابة غير فعال وغير مجدي، ذلك أن الرقابة تمارس من طرف الإدارة على نفسها وفقا لقواعد تضعها من تضعها، والإدارة هنا لا تميل غالبا إلى تقييد حريتها (حالة الجزائر).

- **الرقابة البرلمانية:** و تتولاها الهيئة التشريعية بما لها من حق التحقيق البرلماني والمسائلة والاستجواب وسحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها. هذه الرقابة لا يقتصر دورها في رقابة تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية العامة للدولة بل يشمل أيضا حجم النفقات العامة.

هذه الرقابة بالرغم من أهميتها قليل الفعالية خصوصا في الدول النامية، حيث يكون البرلمان في جانب الحكومة في أي حال من الأحوال.

- **الرقابة المحاسبية المستقلة:** هذا النوع من الرقابة تقوم به أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية تكمن خصوصا في الرقابة على النفقات العامة، "وتتولى التأكد من أن جميع عمليات صرف الاعتمادات قد تمت بشكل قانوني، وفيما يخص قانون المالية و القواعد المالية السارية، وقد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة عليها"⁴، وفي الجزائر فمجلس المحاسبة (la cour des comptes) هو من يتولى هذا النوع من الرقابة.

¹ محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 96

² محمد طاقة و هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 35

³ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 54

⁴ محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص 100

رابعاً: أسباب تزايد النفقات العامة

لقد تطورت النفقات العامة في كافة الدول عبر مر الزمن، حيث أدى هذا التطور إلى تزايد النفقات العامة، ومن خلال ملاحظة حجم الإنفاق العام سواء في الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة يتضح أن الزيادة الحاصلة في نشاطات الدولة قد اتسع سواء كانت قديمة أو خلق نشاطات جديدة، مما أدى إلى الزيادة في الاحتياجات الاقتصادية التي أجبرت الحكومات إلى الزيادة في النفقات العامة لتغطية الزيادة الحاصلة في نشاطاتها¹. إن ظاهرة تزايد النفقات العامة لم تكن في الدول المتقدمة فقط بل تعدت إلى الدول النامية وأصبحت ظاهرة عامة تمس كل الدول.

نميز نوعان من الأسباب، الأسباب الظاهرية و الأسباب الحقيقية:

1- النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة:

من أهم الظواهر الاقتصادية التي لفتت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل الوطني، أي أن العلاقة بينهما علاقة طردية بحتة بغض النظر عن درجة نمو الدولة الاقتصادي أو الفلسفة الأيديولوجية السائدة فيها.

وإذا كانت النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي لم توفق في تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة، فقد جاءت بعدها مجموعة من الدراسات خطت خطوة جبارة في التفسير، وأهمها دراسة الاقتصادي الألماني فاجنر (Adolphe Wagner) سنة 1892، وبعدها جاءت دراسة بيكوك ووايزمان (Peacock & Wiseman) من مدرسة لندن للاقتصاد (LES) في عام 1961، والتي اهتمت كثيراً بالصدمات غير المتوقعة التي تواجه اقتصاد أي دولة كالحروب والبطالة... الخ.

زيادة على دراسات أخرى توالى قامت بعدة تحليلات مختلفة ومتباينة لظاهرة تزايد النفقات العامة نذكر منها:
- قانون فاجنر (Lois de Adolphe Wagner 1892):

إن أول من تطرق إلى ظاهرة تزايد النفقات العامة هو الاقتصادي الألماني فاجنر (A.Wagner 1883)²، حيث صاغ قانوناً أسماه قانون التوسع المستمر للنشاط الحكومي ينمو باستمرار سواء في حجمه المطلق أو النسبي بفعل التطور المحقق في المجتمع، أي أن الحاجة إلى زيادة النفقات الحكومية يعود إلى ثلاثة أسباب حددها فاجنر نفسه وهي³:

❖ إن الطلب على السلع العامة ينمو مع ارتفاع معدلات التحضر والتصنيع ومن ثم التوسع في القطاع العام من أجل ضمان كفاءة الأداء الاقتصادي.

❖ من نتائج التنمية الاقتصادية أنها تؤدي إلى التوسع في الخدمات الثقافية والرعاية الاجتماعية والتعليم والتي تؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي.

¹ علي زغدود، مرجع سابق، ص33.

² Cosimo Magazzino, Lorenzo Giolli and Marco Mele, **Wagner's law and Peacock and Wiseman's displacement effect in European Union Countries a panel data study**, International Journal of Economic and Financial Issues, Vol 5 Issue 3 2015, p812.

³ كريم سالم حسين الغالبي، "الإنفاق الحكومي و اختبار قانون فاجنر في العراق للمدة 1975-2010 تحليل قياسي"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الثامنة العدد 25، جامعة القادسية كلية الإدارة والاقتصاد.

Ø التدخل الحكومي لإدارة وتمويل الاحتكارات الطبيعية.

إن هذه الفرضية القائلة بوجود علاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي تدعم في جوهرها نظرية اقتصاد جانب الطلب أنصار هذه النظرية يدعوا إلى التدخل الفعال من الحكومة في الاقتصاد من خلال الإنفاق، وتوفير المال من أجل تحفيز الطلب على السلع والخدمات وضمان النمو الاقتصادي والاستقرار ومع ذلك فإن هذا القول يتناقض مع جانب العرض في المالية العامة حيث الإنفاق يشوه النمو الاقتصادي من خلال التضخم.

كما يعبر هذا القانون عن علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والدخل الوطني في الدول التي هي في المراحل المبكرة للتنمية، وبلا شك فقد تأثر فاجنر بالأحداث التاريخية التي تميزت بها ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر بتوسع الإمبراطورية الألمانية وسقوط الإمبراطورية العثمانية وما حققته من دخل مرتفع نتيجة للنمو السريع في مجال التكنولوجيا، ويدعم ريتشارد بيرد (R.Bird 1971) هذه الفكرة ويفترض أن القانون يعمل تحت الشروط التالية:

Ø ارتفاع نصيب الفرد من الدخل.

Ø التغير التكنولوجي من نوع معين.

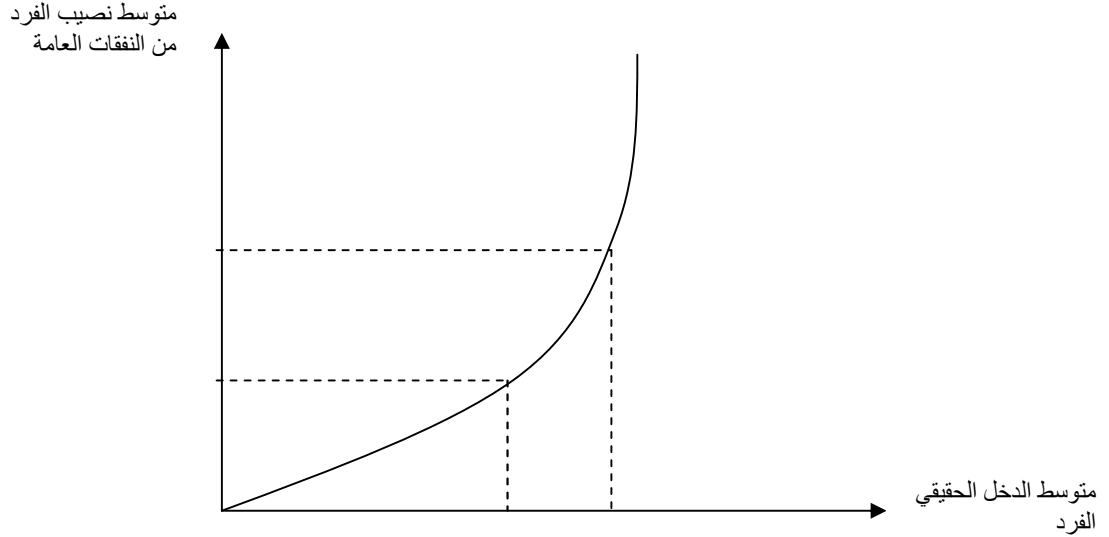
Ø التحول الديمقراطي (توسيع المشاركة السياسية في نظام البلاد).

إن مضمون هذا القانون يشير أن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، فالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي حتما إلى اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة النفقات العامة بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى زيادة النفقات العامة وإلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من النمو الاقتصادي وهو ما يقضيه قانون فاجنر¹.

إن الزيادة في النفقات العامة يبررها الدور الذي تلعبه الحكومة في المجتمع، إذ تنفذ الحكومة أنواعا مختلفة من الأنشطة كتوفير بيئة مواتية لحقوق الملكية كحواجز للمنافسة ومنع الاحتكار وضمان القوانين وتحويل الأنشطة الاجتماعية إضافة إلى نفقات الدفاع الوطني وإدارة البيئة. هذا إلى جانب تدخل الدولة في الاقتصاد من أجل تصحيح التفاوت الناتج عن نظام السوق والتخفيف من ظاهرة الفقر وإعادة توزيع الدخل والثروة. إن قانون فاجنر ينص على أن مستوى الإنفاق الحكومي يتناسب طرديا مع زيادة النمو الاقتصادي، ويمكن تلخيص قانون فاجنر في الشكل التالي:

¹ Clement A.U Ighodaro, Dickson E.Oriakhi, **Does the relationship between government expenditure and economic growth follow Wagner's law in Nigeria?**, Annals of the University of Petrosani, Economics, 10(2), 2010, p186.

الشكل رقم 01: قانون فاجنر لظاهرة تزايد النفقات العامة



المصدر: بن عزة محمد، أطروحة دكتوراه تحت عنوان ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج ضبط الأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014 ص43.

مع:

$$G_h = \frac{G}{N} \dots \dots \dots (01)$$

حيث:

G_h : نصيب الفرد من النفقات العامة

G : النفقات العامة

N : عدد السكان

و:

$$Y_h = \frac{Y}{N} \dots \dots \dots (02)$$

حيث:

Y_h : نصيب الفرد من الدخل الوطني

Y : الناتج المحلي الخام

وقد أدت طبيعة هذا القانون إلى تطوير عدة نماذج حيث الصيغة الأكثر استخداما هي¹:

$$F\left(\frac{Y}{N}\right) = \frac{G}{Y} \dots \dots \dots (03)$$

مع $\frac{G}{Y} > 0$ أو مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل الوطني أكثر من الواحد.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص16.

ومنه نستنتج وجود علاقة طردية ثابتة بين نسبة النفقات إلى الدخل $\left(\frac{G}{Y}\right)$ وحصة الفرد من الدخل الوطني $\left(\frac{Y}{N}\right)$.

وقد فرق فاجنر في هذا الخصوص بين وظائف ثلاثة للدولة¹:

- 1- الوظيفة التقليدية: والمتمثلة في الدفاع والأمن والعدالة وقد أرجع تزايد النفقات العامة في ذلك إلى اتجاه الدولة إلى مركزية الإدارة من جهة وإلى التوسع في استخدام الآلات وتعدد الحياة الاقتصادية من جهة أخرى.
 - 2- الوظيفة الإنتاجية: مع تزايد التقدم الفني وإمكانية الأخذ بنظام المؤسسات بدلا من شركات المساهمة، تتزايد النفقات العامة نتيجة الوظيفة الإنتاجية.
 - 3- الوظيفة الاجتماعية: إن تزايد النفقات العامة راجع إلى الرغبة الملحة في القضاء على الاحتكارات التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وعدم استفادة كل الفئات من نتائج النمو الاقتصادي.
- الانتقادات الموجهة لقانون فاجنر:

لقد وجهت لهذا القانون مجموعة من الانتقادات أبرزها:

- 1- إظهار لعلاقة سببية رئيسية بين العوامل الاقتصادية وزيادة النفقات العامة ولكن هناك عوامل عديدة تؤثر في النفقات العامة منها السياسية والاجتماعية مثلا.
 - 2- لقد أوضحت دراسات متأخرة (وإن لم تسلم هي الأخرى من الانتقادات) من خلال تحليل لبعض الإحصائيات لدول معينة أن معدلات الزيادة في النفقات العامة تختلف حسب مراحل النمو التي تمر بها الدولة، وتزداد تلك المعدلات خلال ارتفاع مستوى المعيشة ولكنها تتخفض بعد مستوى معين.
- أطروحة بيكوك وويزمان (1961) Peacock et Wiseman:

حاول المفكران بيكوك وويزمان (Peacock et Wiseman) تفسير ظاهرة زيادة النفقات العامة ومنه تدخل الدولة بأثر انتقال وذلك لتأثرهما بالأحداث الاستثنائية خاصة الحربين العالميتين حيث قادت إلى زيادة النفقات العامة لكن سرعان ما تعود لطبيعتها²، وقد قدما في دراستهما تحت عنوان "النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة" سنة 1961 تفسيراً للتقلبات الحاصلة في النفقات العامة مع مرور الوقت على أساس الخبرة المكتبة في المملكة المتحدة خلال الفترة 1955-1980، وحسب رأيهم فإن دراسة سلوك النفقات من سنة لأخرى قد تكون أكثر أهمية لصياغة السياسات من خلال تحليل الاتجاهات في الأجل الطويل³، وقد لاحظا أن النفقات والإيرادات لا تتوازن بنفس النسبة في بريطانيا، وبدلا من ذلك لاحظا أنه هناك طفرات مفاجئة وانخفاض في النفقات، وأن هذا الإنفاق يأخذ نمطا مشابها للقفزات حيث لاحظا أن تطور الإنفاق العام خلال الزمن، يشبه

¹ بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج ضبط الأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص44.

² Giulia Greco, Les facteurs d'évolution des dépenses publiques, Application au cas de la Belgique, mémoire de fin d'étude en vue d'obtention du diplôme de master en sciences économiques à finalité Economic Analysis and public governance, 2015-2016. pp19.20.21.

³ دحماني درويش وناصر عبد القادر، النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاجنر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL، مجلة الاقتصاد والمناجمنت-منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير - جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد 11-2012، ص5.

الهضبة التي تتنابها ارتفاعات وتأتي هذه الارتفاعات مترامنة مع فترات الحروب أو الإعداد لها، أو فترات الاضطراب الاجتماعي، وقد بلغت الإيرادات الحكومية والإنفاق أعلى مستوى لها خلال الحرب وأنها لم تنخفض إلى مستوى ما قبل الحرب وكذلك بعد انتهائها، وحسب كل من بيكوك ووايزمان فإن هذا السلوك تتحمله الشعوب خلال زيادة التحصيل الضريبي والذي يرتفع خلال فترات الحروب، مما يساعد الحكومة على القيام بالمهام التي لا يمكن أن تتعهد بها قبل الاضطراب، وقد أطلق على هذه الزيادة في مستوى النفقات العامة بالنسبة إلى الناتج الوطني بفرضية الأثر الإزاحي (l'effet de déplacement)¹.

وتقوم هذه الفرضية على مايلي:

1- تكون الحكومة قادرة دائما على إيجاد طرق مجدية لإنفاق الدخل.

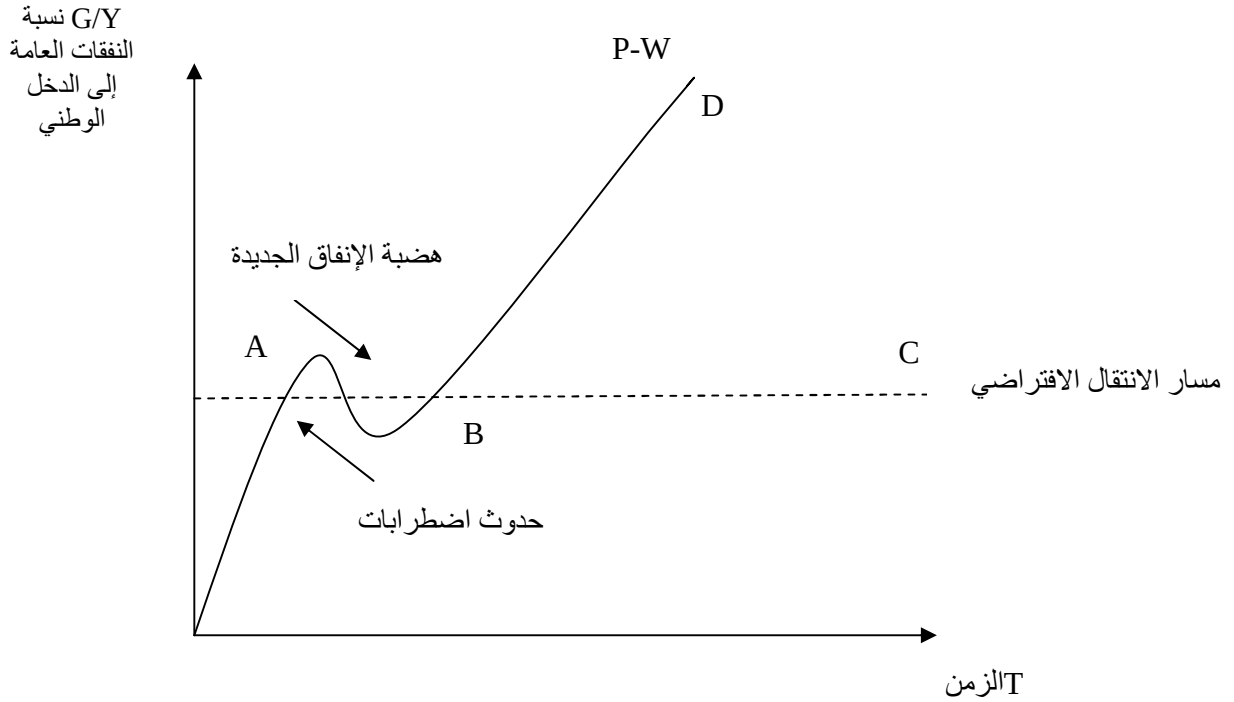
2- لا ترغب الشعوب في معدلات الضرائب العالية.

3- الحكومات ليس أمامها سوى القبول برغبات الشعوب هذه.

وقد استخلصنا من ذلك أن الضرائب تكون عادة ثابتة أو مستقرة خلال فترات السلام، وبما أن المقدرة الضريبية محدودة، فإن الإنفاق العام لا يمكن أن ينمو بمعدلات كبيرة، وفي فترات السلام تظهر فجوة بين رغبات الحكومة في الإنفاق وقدرتها الفعلية على ذلك، ولكن في حالات الحرب والاضطرابات الاجتماعية تنقلص هذه الفجوة وتتصاعد المقدرة الضريبية إلى مستويات أعلى انطلاقا من أن المعدلات العالية للضريبة تكون مقبولة في هذه الحالات، كما تقر هذه الفرضية بوجود عوامل أخرى تأخذ صفة الديمومة قد يكون لها تأثير في معدلات نمو الإنفاق الحكومي، كالتغيرات السكانية والتغيرات في الأسعار ومعدلات البطالة، ويبين الشكل رقم 02 قانون بيكوك ووايزمان لتفسير تزايد النفقات العامة:

¹ دحمانى درويش وناصر عبد القادر، مرجع سابق، ص5.

الشكل رقم 02: قانون بيكوك ووايزمان لتفسير تزايد النفقات العامة



المصدر: محمد زكاري، مذكرة ماجستير تحت عنوان: دراسة العلاقات بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، ص32.

يمثل الشكل رقم 02 تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج الوطني عبر الزمن، إذ نلاحظ من خلال الشكل أن الاضطرابات الاجتماعية تؤدي إلى ارتفاع هذه النسبة إلى غاية النقطة A بفعل أثر الإزاحة ومن المفترض أن تسيير النفقات العامة إلى الناتج الوطني من النقطة B إلى النقطة C، إلا أن تدخل كل أثر التركيز (الذي يتولد من رغبة السلطات العمومية في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي) والتفنيش (ينجم عن تطور دور الدولة وتدخلها في مختلف المجالات فضلا عن الحروب والتصدعات الاجتماعية) حال دون ذلك فارتفعت تلك النسبة إلى غاية النقطة D¹.

- قانون بومول (la loi de Baumol):

هناك نظرية أخرى لتفسير تطور ونمو النفقات العامة وهي قانون بومول (la loi de Baumol) أو قانون حتمية التكاليف المرتفعة (La fatalité des coûts croissants)، وقد وضع أساس هذه النظرية من طرف الاقتصاديان الأمريكيان ويليام بومول وويليام بوين (William Baumol et) William Bowen سنة 1966².

¹ محمد زكاري، دراسة العلاقات بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2013-2014، ص32

² Giulia Greco, Op Cit. pp17.18.19.

في ظل المنافسة التامة يوجد قطاعان هما: القطاع التدرجي (le secteur progressif) والقطاع القديم (le secteur archaïque).

يتميز القطاع التدريجي بما يلي: إنتاجية عمل عالية، احتمال زيادة أرباح الإنتاجية بسبب الابتكار، رأس المال، إضافة إلى ذلك فإن تكاليف العمل تدرج في تكاليف الأجور (Baumol & Bowen 1968). أما القطاع التدرجي فيتميز بأرباح قليلة وفي بعض الحالات يكون الربح في حالة ركود (stagnation)، ولا يمكن تخفيض عدد العمال دون خطر انخفاض نوعية المنتج.

إن الاختلاف الجوهرى بين هذين القطاعين هو الفرق في الأرباح، حيث تراكم هذه الأخيرة سوف يؤدي إلى ارتفاع الأجور في القطاع التدرجي، أما القطاع القديم فلا يسجل ارتفاعاً في الأرباح ولا ترتفع الأجور، كما أن تكلفة الإنتاج سوف ترتفع مع بقاء العوائد كما هي، وهذا ما يسمى بمرض التكاليف المرتفعة (la maladie des coûts croissants).

وكمثال على ذلك، ففي قطاع العرض المسرحي (le secteur du spectacle vivant) يكون من الصعب تنفيذ اقتصاديات السلميات، حيث لا يمكننا استبدال مغن صااح بصوت اصطناعي حتى ولو سمحت التكنولوجيا الحديثة بذلك، ولا يمكننا أن نرفع التكاليف لأن طلب المشاهدين مرّن والذي يؤدي إلى عزوف المشاهدين، لذلك فإن في هذا القطاع لا يمكن إهمال النوعية لأنها جوهرية وقد تؤدي إلى انخفاض المشاهدين (Bauvie, Asclassen & 2014, Lassale).

استنتج الاقتصاديان وقوع السلطات العمومية في مشكلة، وهي إما أن تمول السلع الثقافية أين ترتفع التكاليف، أو لا تمولها مما يؤدي إلى فقدانها لنوعيتها أو حتى تلاشيها، وقانون بومول يعطي شرعية للدولة لأنها تضع قبل كل شيء الاحتياج المالي الأقصى للقطاع المسرحي بواسطة النفقات العامة أو تحت الرعاية.

يمكننا تطبيق تحليل قطاع العرض المسرحي على القطاع العام، حيث أن الدولة من أجل سير مصالحها تحتاج إلى عدد من الموظفين المؤهلين الذين لا يمكن استبدالهم برأس المال كما يفعل القطاع الخاص، لقد استنتج بومول وبوين (Baumol et Bowen) أن القطاع العام هو القطاع القديم لأن أرباح الإنتاجية قليلة، في حين أن أرباح القطاع الخاص ترتفع بسرعة، وفي هذه الحالة إذا كانت الدولة لا تفعل شيئاً حيال ذلك فإننا نجد أنفسنا أمام تسرب العمال لصالح القطاع الخاص.

إن قانون بومول يساعدنا على فهم تزايد النفقات العامة، ونستنتج أن تطور زيادة الموظفين في القطاع العام تؤدي إلى مرض التكاليف المتزايدة la maladie des coûts croissants.

- الخيار العام (Le choix public) :

إن الخيار العام يعتمد أساساً على السياسة من أجل تفسير تطور القطاع العام. إن الطلب يتميز بالناخب الوسيط (L'électeur médian) ومجموعة من الضغوطات. Enelow و Hinich (1984) هما من وضع أسس نظرية الناخب الوسيط (Théorème de l'électeur médian)، حيث أن الناخبين لديهم القدرة على

الانتخاب للتعبير عن خياراتهم من أجل اختيار الأحسن للصالح العام وهذا ما يؤثر على النفقات العامة، دون إغفال أمر مهم وهو أن للناخبين اختيارات مختلفة (Blais، 1982) ¹.

كما تسعى الأحزاب السياسية فقط إلى كسب أكبر قدر من الأصوات، حيث تحاول إرضاء الناخب الموجود في الطبقة الوسطى وهذا ما يفسر بـ "الناخب الوسيط"، هذا الأخير لا يمثل إلا فئة قليلة من المجتمع مما يعني تلبية رغبات هذه المجموعة فقط، وهذا مهم لأن هذه المجموعة هي التي تعطي رأيها على السياسة الواجب تطبيقها وتبنيها (Gemmell، 1993).

على سبيل المثال، إذا نقص دخل الناخب الوسيط يكون لدينا نفقات عامة أكبر لإعادة توزيعها، هنا نجد أن السياسيين ينتهزون الفرصة للفوز بأكبر قدر ممكن من الأصوات دون مراعاة السياسة المثلى المناسبة للمجتمع.

إن الخيار العام يبين الدور الذي تلعبه مجموعات الضغط في المجتمع وعلى مؤسسات الدولة من أجل كسب أكبر وزن سياسي لصالح الأشخاص.

هناك ثلاثة مشاكل تسببت فيها مجموعات الضغط، ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد غير المنتمين لهذه المجموعات، أيضا انحصار اهتمام هذه المجموعات على خفض الضرائب دون الاهتمام بما قد يحدث جراء ذلك على المالية العامة للدولة، وأخيرا يمكن حدوث صراعات بين مختلف مجموعات الضغط الموجودة في الساحة.

لقد بين أولسن (Olsen 1982) الصعوبة التي يمكن أن يتعرض لها المواطنون نتيجة ظهور مجموعات الضغط، ويمكن لعدد هذه المجموعات أن يتزايد عبر الزمن مما يؤدي إلى زيادة التعقيدات على الدولة في وضع قوانين تنظيمية جديدة، إضافة على ذلك يمكن لهذه المجموعات أن تعيق التطور والنمو الاقتصادي.

حسب الخيار العام، العرض مبني على حرية التصرف (Buchanan، 1977)، حيث أن الموظفين هم أيضا ناخبون ويمكنهم تأسيس مجموعة ضغط لحماية قطاعهم ومصالحهم، بمعنى آخر إنه من مصلحتهم الرفع من النفقات العامة وليس من مصلحتهم توسع القطاع العام لأن ذلك سوف يؤدي إلى الزيادة في مستوى الضرائب، إضافة إلى ذلك يجب على مؤسسات الدولة احترام الدستور وعدم سوء استخدامهم للسلطة الممنوحة لها.

ومن المفيد استخدام الدورات السياسية الاقتصادية (Les cycles politico-économiques) لويليام نوردهوس (William Nordhaus 1975)، لأنها تؤثر على المالية العمومية وخاصة تلك المتعلقة بالسلطات المحلية. إن الحكومة ومن أجل إعادة انتخابها تلجأ إلى الرفع من حجم النفقات العامة قبل نهاية العهدة الانتخابية، هذا الرفع من النفقات العامة يجذب الناخبين حيث هذا الإجراء يكون خلال فترة الانتخابات وليس عند بداية العهدة، ويمكن لهذه النظرية أن تفسر التوسع الكبير في النفقات العامة في فترة الانتخابات.

¹ Giulia Greco, Op Cit. pp 21.22.23.

2- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة:

يقصد بالأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة أنها جملة العوامل التي تسببت في زيادة المبالغ المالية المخصصة للنفقات العمومية دون أي زيادة محسوسة في حجم المنفعة العامة، ومن هذه الأسباب نجد:

- انخفاض قيمة النقود:

يقصد بها انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع والخدمات بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار¹، حيث أن أسعار السلع والخدمات في دول العالم في ارتفاع مستمر الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود وانخفاض في القدرة الشرائية للأفراد، أي أنه من أجل الحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات بعد تسجيل ارتفاع في الأسعار يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، أي أنه توجد علاقة عكسية بين قيمة النقود والنفقات العامة.

- اختلاف طرق المحاسبة المالية (اختلاف وتعديل أساليب و كفاءات وضع الميزانيات):

كانت الميزانية في السابق تقوم على مبدأ الميزانية الصافية، أي أن تخصص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات لتغطية نفقاتها مباشرة و عدم ظهور النفقات والإيرادات في الميزانية العامة للدولة. ومع إتباع مبدأ الوحدة أو عمومية الميزانية العامة، الذي يقضي بضرورة ظهور كافة نفقات الدولة وإيراداتها -دون تخصيص- في الميزانية العامة، ظهرت نفقات كانت تتفق فيما قبل ولم تكن ظاهرة في الميزانية.. ومن ثم فإن الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية اقتضتها التغير في طرق المحاسبة المالية في الميزانية الجديدة².

- التغيرات على مستوى سكان الدولة أو إقليمها:

إن التغير في إقليم الدولة مثل قيامها باحتلال دولة أخرى أو استرجاع جزء من إقليمها، وكذلك الزيادة في عدد السكان، يؤديان إلى زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة. يترتب عن ازدياد وارتفاع عدد السكان زيادة في النفقات العامة تبعاً لذلك، وهو يمثل زيادة ظاهرية مادامت هذه الزيادة موجهة إلى سد حاجات السكان الجدد وليس لتحسين مستوى المعيشة، كما يؤدي اتساع إقليم الدولة إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة للدولة الجديدة³.

3- أسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة:

يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المتأتية عن النفقات العامة بالإضافة إلى الزيادة في أعباء التكاليف العامة بنسبة ما.

وترجع الزيادة الحقيقية في النفقات العامة إلى عدة أسباب هي:

¹ محمد طاقة و هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 43

² سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 65

³ محمد الصغير بعلي و يسرى أبو العلاء، مرجع سابق، ص 46

- الأسباب الاقتصادية :

* الزيادة في الدخل الوطني :

إن أي زيادة في الدخل الوطني تصاحبه زيادة في الضرائب المقتطعة والمحصلة من طرف الدولة. كما يؤدي التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية إلى زيادة النفقات العامة، حيث تهدف الدولة من قيامها بهذه المشاريع إما الحصول على موارد لخزانة الدولة وإما التعجيل بالتنمية الاقتصادية ومحاربة الاحتكار، وبصفة عامة توجيه النشاط الاقتصادي وجهة معينة بحسب الإيديولوجية السائدة في الدولة¹. كما أن الكساد يحتم على الدولة زيادة النفقات العامة من أجل رفع مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى مستوى يسمح بتحقيق التشغيل الكامل لليد العاملة في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

* المنافسة الاقتصادية الدولية:

إن المنافسة الاقتصادية الدولية تحتم على الدولة التدخل لحماية اقتصادها بزيادة حجم النفقات العامة مثل تقديم إعانات اقتصادية للمشاريع الوطنية وذلك من أجل تشجيع التصدير و منافسة المؤسسات الأجنبية في الأسواق العالمية، أو في شكل إعانات للإنتاج الوطني لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود في وجه المنافسة الأجنبية داخل الأسواق الوطنية.

- الأسباب الاجتماعية:

مع زيادة عدد السكان و توجههم نحو العيش في المدن خصوصا ذات الطابع الصناعي، أدى ذلك إلى زيادة حجم النفقات العامة قصد مواجهة الطلب المتزايد على الطلبات المختلفة التي تشمل الخدمات التعليمية والصحة والثقافة والنقل والمواصلات وشبكات الغاز والكهرباء والماء وشبكات الصرف الصحي... الخ. ومرد ذلك إلى أن حاجات سكان المدن أكبر و في تزايد مستمر من حاجات سكان الريف. إضافة على ذلك فإن زيادة نمو الوعي الاجتماعي كنتيجة حتمية لانتشار التعليم ومن ثم ازدياد وعي الأفراد بحقوقهم، مما أدى بالدولة إلى القيام بوظائف جديدة لم تكن تعرفها من قبل، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها، وقد ترتب على ذلك زيادة النفقات العامة².

- الأسباب الإدارية:

أدى التوسع في وظائف الدولة ومهامها إلى اتساع جهازها الإداري وزيادة عدد الموظفين، كما ارتفع أيضا حجم المستلزمات السلعية و الخدماتية (أثاث، أجهزة الإعلام الآلي،...) اللازمة لسير وعمل الجهاز الإداري، ومما لا شك فيه أن هذا التوسع سوف يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، سواء كانت على شكل مرتبات وأجور أو في شكل مشتريات.

ومن العوامل الإدارية التي تساهم في زيادة النفقات العامة، سوء التنظيم الإداري وازدياد عدد الموظفين وهي ظاهرة ملموسة في كثير من الدول النامية، وما يزيد الأمر سوءا انخفاض إنتاجية العمل وكفاءة الموظفين في أجهزة الدولة، وخاصة أن الخدمات الحكومية التي تقدمها الدولة تعتمد على كثافة عنصر العمل، مما يزيد

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص59

² سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص66

الحاجة إلى عدد أكبر من الموظفين وزيادة حجم الأجور والمرتبات المدفوعة و بالتالي زيادة النفقات العامة للدولة¹.

- الأسباب المالية:

أدى تطور الفكر المالي الحديث في نظريته لمفهوم القرض العام عن مفهومه السابق -باعتباره مصدرا غير مرغوب فيه ومن المصادر الاستثنائية لإيرادات الدولة- إلى لجوء غالبية الدول إلى الاقتراض وزيادة الدين العام وأعباءه مما أدى إلى زيادة النفقات العامة وعلى النحو التالي²:

اللجوء إلى الاقتراض ← زيادة الدين العام ← أعباء خدمة الدين العام (فوائد وأقساط) ← زيادة النفقات العامة.

كما أن تدخل الدولة في الاقتصاد أدى إلى زيادة إيراداتها العامة وتكوين فائض في موازنتها خاصة في حالات حدوث تضخم في الاقتصاد ويقصد امتصاص القوة الشرائية الزائدة في السوق والتي يعجز النشاط الإنتاجي عن استيعابها مما يؤدي إلى حدوث ارتفاع في مستوى الأسعار.

- الأسباب السياسية:

لقد تضمنت الأسباب السياسية تنامي درجات الوعي السياسي وما رافقه من مبادئ وأفكار سياسية، وخصوصا ما يتصل منها بالأفكار الاشتراكية والديمقراطية، والتي تنص على ضرورة خدمة السلطة السياسية التي تمثلها الدولة للمجتمع بكافة فئاته، وما يقتضيه هذا من ضرورة المشاركة السياسية من قبل الجميع، وهو الأمر الذي فرض على الدولة زيادة نفقاتها العامة تماشيا مع التوجهات السياسية³.

كما أن اتساع التمثيل الدبلوماسي للدولة في الخارج نظرا لكثرة الدول، وكذا ظهور المنظمات والهيئات الدولية تؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

كذلك فإن مسؤولية الدولة أمام القضاء تحتم عليها دفع تعويضات إذا تقررَت مسؤوليتها، مما يؤدي إلى الزيادة في النفقات العامة أيضا.

كما أن النفقات العسكرية تحتل جزءا هاما في التزايد المطرد للنفقات العامة، ويرجع ذلك إلى التقدم التكنولوجي السريع في هذا الميدان مما يؤدي بالدولة إلى إنفاق مبالغ طائلة لتزويدها بأحدث الأساليب والمخترعات العسكرية بهدف حماية منشآتها وأراضيها من خطر الغزو الخارجي⁴.

إضافة إلى ذلك تكاليف الحروب أثناء وبعد الحرب كدفع التعويضات ومعاشات ضحايا الحروب والمحاربين القدامى وأسر الشهداء ونفقات إعادة أعمار ما دمرته الحرب، كل هذا يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

¹ محرزى محمد عباس، مرجع سابق، ص 110

² خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثالثة، عمان -الأردن، 2002، ص 82

³ فليح حسن خلف، المالية العامة، جدارا للكتاب العالمي، عمان -الأردن، عالم الكتب الحديث، اربد -الأردن، 2008، ص 101

⁴ محرزى محمد عباس، مرجع سابق، ص 113

المبحث الثاني: النفقات العامة في المدارس الاقتصادية

إن التطور الذي شهده الفكر الاقتصادي عبر الزمن أثر بشكل كبير على نظرية النفقة العامة، وذلك نتيجة لتطور الأفكار والرؤى السياسية و الاجتماعية لمفهوم الدولة، حيث انتقلت من الدور الحيادي إلى التدخل في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك عقب الأزمة العالمية عام 1929 التي تعرضت لها الاقتصاديات الرأسمالية.

لذا، فالمفهوم الاقتصادي لدور النفقات العامة في النشاط الاقتصادي يختلف من مدرسة لأخرى ومن فكر لآخر، لهذا سنقوم في هذا المبحث بعرض تطور النفقات العامة عبر المذاهب الاقتصادية الكبرى.

المطلب الأول: نظرية النفقة العامة والتحليل الكلاسيكي

إن من أهم رواد المدرسة الكلاسيكية نجد: آدم سميث (Adam Smith) دافيد وريكاردو (David Ricardo) وجون ستيوارت ميل (John Stiwart Mille) والفرد مارشال (Alfred Marshall) (عاش هؤلاء الاقتصاديون خلال الفترة 1733-1924)، حيث كانت لهم آراء مالية عامة تتعلق بالضرائب والنفقات العامة ودور الدولة في النشاط الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخل الوطني وفكرة مضاعف الإنفاق.

لقد ساد مفهوم الدولة الحارسة في إطار أفكار المدرسة الكلاسيكية (التقليدية) خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، التي كانت تبنى على مبدأ ترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون أن تتدخل الدولة، أي أن الحرية الاقتصادية للأفراد التي هي المسير والمحرك للنشاط الاقتصادي¹.

تعرف الدولة الحارسة أيضا بأنها دولة تستوحي وظائفها من الفكر الليبرالي الذي يدعو إلى حياد الدولة، وعدم التدخل في النشاط الاقتصادي، واقتصر جبايتها للضرائب على ما يمكنها من تغطية وظائفها التقليدية الأربع: ضمان الأمن العمومي، حماية الإقليم، التمثيل الخارجي، إقامة العدالة².

في هذه المرحلة يمنع على الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويقتصر بالتالي الغرض من النفقات العامة على ضمان سير المرافق الأساسية التي تشبع الحاجات الجماعية الأولية، أي تحديد النفقات والاقتصاد فيها، ويرى الكلاسيكيون أن تدخل الدولة يؤدي لا محالة إلى زيادة النفقات مما يحدث خلا في توازن ميزانية الدولة وقد ينتج على ذلك اضطراب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية³.

ولم يعط الكلاسيكيون أهمية للنفقات العامة، حيث كانوا يتناولون ذلك غالبا من الجانب القانوني ويركزون على إجراءات الإنفاق العام ومراقبته، دون البحث في طبيعته وآثاره الاجتماعية والاقتصادية، ولعل ذلك يرجع إلى أن الفكر الكلاسيكي يرى أن حجم النفقات العامة هو العامل المهم الذي ينبغي تركيز البحث فيه، أما مضمونها أو وجوه اتفاقها فيرجع في التحليل الأخير لاعتبارات سياسية، ويتعارض هذا المكان المتواضع

¹ عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مدينة نصر -

مصر، 2003، ص39

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص12.

³ محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص18.

الذي احتلته النفقات العامة مع النظرية المالية التقليدية (المحايدة المالية)، فقد كانت نظرية النفقات العامة أساسا لنظرية الإيرادات العامة، فالنفقات العامة هي التي تحدد الإيرادات العامة، حيث شكل هذا المنطق أساس توازن الميزانية العامة في الفكر الكلاسيكي. ويقصد الكلاسيكيون بتوازن الميزانية ضرورة أن تغطي الإيرادات العامة العادية النفقات العامة التقليدية. وفي ضوء هذه المبادئ ينحصر غرض النظام المالي على تغطية النفقات العامة اللازمة لسير المرافق العامة والتي اقتصر على الوظائف التقليدية للدولة. وقد امتنع على هذه الأخيرة أي الدولة استخدام الكميات المالية في إحداث أي تأثير على التوازن العام الذي يتحقق تلقائيا وفقا لمفهوم النظرية الكلاسيكية السائد في ذلك الوقت. وتتلخص أهم أغراض النظام المالي في ظل المالية المحايدة فيما يلي¹:

- نظرا إلى أن دور المالية العامة دور المالية العامة يقتصر على الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات التي يسمح بها دور الدولة، فإن النظام المالي عليه أن يراعي تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة، و يتحقق ذلك عندما تكون التضحية المطلوبة من كل فرد أو فئة مساوية للتضحية المطلوبة من الآخرين.
- يجب أن يهتم النظام المالي بضرورة ضغط النفقات العامة إلى أدنى حد ممكن، وضرورة المحافظة على توازن الميزانية، وعدم اللجوء إلى القروض العامة وإلى الإصدار النقدي الجديد إلا في حالات استثنائية وبشروط خاص. زمن ثم فإن الحكم على سلامة السياسة المالية وكفاءة النظام المالي يتم في ضوء توازن الميزانية العامة ومن خلالها.
- ترتب على ذلك أن كثيرا من المبادئ التي تحكم المالية العامة قد استمدت من المالية الخاصة، إذ أن الأمر في كليتهما يقتضي توزيع دخل معين بين أنواع مختلفة من النفقات، بصورة تحقق أكبر منفعة عامة.

المطلب الثاني : الإنفاق الحكومي حسب الكينزيين

تعرضت الأفكار الاقتصادية للنظرية الكلاسيكية لعدة هزات إثر نشوب الحرب العالمية الأولى²، حيث تبين من خلال تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، أنه أصبح من الضروري التخلي عن فكرة الدولة الحارسة وتغييرها إلى فكرة الدولة المتدخلة، خاصة بعد دخول العالم في دوامة الأزمة الاقتصادية الكبرى أو الكساد العالمي الكبير عام 1929 وما بعدها (1929-1932)³، والذي من مظاهره وصول معدل البطالة ببعض البلدان إلى أكثر من 25% و انخفاض الإنتاج الوطني بها إلى النصف أو الثلث. والدولة المتدخلة هي دولة غير حيادية وتمارس النشاط الاقتصادي ويجد تدخل الدولة مبررا له في أطروحات التجاربيين: ضمان ميزان تجاري موافق وذلك بالحد من الاستيراد حفاظا على عدم خروج المعدن النفيس، أو

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص59.

² عادل أحمد حشيش وزينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص128.

³ عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق ص40.

الفصل الأول _____ الإطار المفاهيمي والنظري للإنفاق الحكومي
في أطروحات المدرسة التاريخية، والقاضية بضرورة حماية الصناعات الناشئة، أو في أطروحات الكينزيين،
والقاضية بخلق الطلب الفعلي¹.

من خلال توالي الأحداث السابقة، تبين انهيار الكثير من الأفكار و المسلمات الاقتصادية الكلاسيكية، و أهمها
عودة الاقتصاد الوطني إلى حالة الاستخدام التام بعد تعرضه لأزمة البطالة واستمرار النقص في الاستخدام
(البطالة). مما اوجب على الدولة التدخل لمعالجة هذا الوضع. ومع عجز السياسات النقدية والائتمانية برز
دور السياسة المالية. لقد دعا كينز (Keynes) إلى التخلي عن الكثير من الأفكار المالية الكلاسيكية ومنها
عدم الالتزام بمبدأ توازن الموازنة، فعلى الدولة في أوقات الكساد أن تزيد من نفقاتها وتقلل من إيراداتها
(الضرائب) لتعوض النقص الحاصل في الطلب الفعلي، ويتم ذلك من خلال تنفيذ سياسة الأشغال العامة
وتمويلها من خلال الإصدار النقدي الجديد، حيث أن الغرض من ذلك هو زيادة القوة الشرائية التي ترفع
الطلب الكلي مما يمكن من تشغيل عوامل الإنتاج العاطلة. وفي فترات التضخم على الدولة أن تزيد من
إيراداتها وتقلل من نفقاتها لكي تقلل من الطلب الكلي وبذلك تسهم في خفض الأسعار. بهذه الأفكار أخرج
كينز دور المالية العامة من الحياد إلى التدخل وأصبحت تدعى بالمالية المتدخلة أو المعوضة حيث أصبح
للدولة ومن خلال السياسة المالية دور كبير في معالجة الأزمات الاقتصادية و المحافظة على الاستقرار
الاقتصادي وتوفير الأجواء الملائمة للنمو الاقتصادي².

و لتحديد أثر الإنفاق الحكومي يمكن اعتبار النموذج التالي المعبر عن توازن بين العرض و الطلب الكليين
حيث أن³:

$$AD=AS$$

$$AD = Y = C + I + G + X - M.....(04)$$

حيث:

Y: الدخل الوطني

C: الاستهلاك

I: الاستثمار

G: الإنفاق الحكومي

X: الصادرات

M: الواردات

ومن الواضح أن الإنفاق الحكومي (G) أحد مكونات الدخل الوطني (Y)، ففي حالة الزيادة في الإنفاق
الحكومي (G) من شأنها أن تتسبب ارتفاع الدخل المعتمد على أثر المضاعف في إطار نموذج الطلب الكلي
والعرض الكلي (AD-AS)، حيث تعمل على انتقال منحنى الطلب الكلي (AS) إلى جهة اليمين، مما يحقق

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 12.

² سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان-الأردن، 2011، ص 36، 37.

³ تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص 186.

نقطة توازن جديد في الأجل القصير ويؤدي إلى ارتفاع مستوى الناتج وارتفاع مستوى الأسعار بمرور الزمن، بالمقابل يتحول منحني العرض الكلي في الأجل القصير إلى جهة اليسار لإعادة التوازن، بعدئذ سيعود الناتج إلى معدلاته الطبيعية وكذلك الأسعار. لذا فإن نظرية الطلب الفعال التي جاء بها كينز أكدت الأثر الإيجابي للإنفاق العام التلقائي على النمو الاقتصادي لاسيما في مرحلة مبكرة من التنمية، وأداة مهمة متاحة للحكومات لتحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستخدام (العمالة)¹.

وكإجمال لما سبق يمكن تلخيص أهم أفكار كينز وأنصاره حول النفقات العمومية في النقاط التالية:²

- سياسة الإنفاق العام تعتبر وسيلة في يد الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة.
- رفع الإنفاق الحكومي يزيد من الدخل الوطني من خلال أثر المضاعف.
- إمكانية تمويل النفقات الإنتاجية من الأموال المكتتزة لدى الخواص بدلا من تركها عاطلة . أي تحويل الموارد المالية من القطاع الخاص للدولة واستعمالها في تمويل الإنتاج.
- عدم الاهتمام بمصادر تمويل النفقات العامة.

المطلب الثالث : الإنفاق الحكومي حسب التيارات الجديدة في الفكر الاقتصادي

إن مفهوم النفقات العامة كان موضوع جدال بين مختلف النظريات التي ظهرت منذ أواخر الستينات من القرن الماضي، حيث وبعد الفكر الكينزي ظهرت ثلاثة رؤى هيمنت على الفكر الاقتصادي المعاصر وهي³:

-النقديون (Les Monétaires)

-الاقتصاد الكلاسيكي الجديد (La nouvelle Economie Classique)

-الاقتصاد الكينزي الجديد (La nouvelle Economie Keynésiennes)

مما سبق ذكره، نحاول أن نحدد مكانة ودور النفقات العامة في هاته التيارات من الفكر الاقتصادي:

-النقديون:

في أواخر الستينات وبداية سنوات السبعينات، ومع بداية ظهور مؤشرات قوية لحدوث أزمة خانقة تمثلت في بنسبة بطالة عالية وتضخم شديد، أدى لبروز أطروحة الليبرالية التي هاجمت الاقتصاد الكلي الكينزي، وعليه فالظهور المتزامن لحالة الركود الكبير للنشاط الاقتصادي والتضخم صاحبه ميلاد مفهوم جديد سمي بالركود التضخمي (stagflation)، حيث هذا المفهوم الجديد بالنسبة للأطروحات الجديدة ما هو إلا محصلة لنتيجة السياسات الكينزية القصيرة مدى المعتمدة على التدخل القوي للسلطات العمومية في النشاط الاقتصادي، فالتيار النقدي المنتمي لمدرسة شيكاغو والذي ظهر منذ الخمسينات ممثلا بأفكار فريدمان (M. Friedman) أصبح أول وأهم تيار مناهض للتيار الكينزي.

¹ كريم سالم حسين الغالي، مرجع سابق، ص 38.

² محمد زكاري ، مرجع سابق، ص 10.

³ ZAKKANE Ahmed, dépenses publiques croissance à long terme et politique économique, Essai d'analyse économétrique appliquée au cas de l'Algérie, thèse de doctorat, université Alger 3, 2003, pp 14-18

إن أطروحات هذا التيار مبنية على فكرة هي أن التغيير في كمية النقود يؤثر على النشاط الاقتصادي في الأجل القصير، فوضعية العاملين بهذه الأطروحة المراعية للنفقات العمومية ليست محلاً للشك، وعليه بالنسبة للنقديين إذا كانت السياسة المالية ظاهرة في أغلب الأحيان ناجعة لأنها ممولة من خلق النقود. إن سياسات الإنعاش أو الاستقرار الاقتصادي ممثلة في تدخل الدولة عن طريق النفقة العامة تمثل للنقديين وهما وذلك عندما تتطلب النفقة استخدام سوق رؤوس الأموال، ويمكن أن تمارس تأثيراً إقتصادياً على الاستثمارات الخاصة.

لكن يبقى مشكل عويص وهو منحى فيليبس (Philips)¹، وهذا المنحنى يمثل إحدى دعائم الاقتصاد الكلي وفقاً لنموذج IS-LM والذي يثبت أن ارتفاع و زيادة الأجور الاسمية والأسعار، يؤدي إلى انخفاض البطالة و العكس صحيح، وهذا ما يبرر تدخل السلطات العمومية في أغلب الأحيان عن طريق سياسة الموازنة لضمان التحكيم بين التضخم والبطالة.

ورغم أن الخلاصات المستوحاة من منحى فيليبس "Philips" قوية جداً على المستوى التجريبي²، فإن النقديين قد وضعوا قراءة أخرى لهذا القانون والتي سنستعرضها كما يلي:

لقد استعان النقديون في شرح رؤيتهم للعلاقة العكسية بين التضخم والبطالة³ بما يسمى بفرضية التوقعات المكيفة (Les Anticipations Adaptatives) فالأجر الاسمي لفيليبس سيتبدل بالأجر الحقيقي فتتحرف بذلك فرضيات فكرة الوهم النقدي التي تمثل عنصراً أساسياً لمنحنى فيليبس، عند ذلك إذا كان الأعوان الاقتصاديون يتوقعون جيداً التضخم و يأخذونه بعين الاعتبار، فإنه لا توجد أي علاقة عكسية بين البطالة والتضخم.

ومحصلات هذه النتائج على السياسة الاقتصادية للتيار الكينزي مؤسفة جداً، لأنها تنص في الأجل الطويل، بعد تكيف توقعات رفع الأسعار، بأي سياسة إنعاش للموازنة أو إنعاش نقدي تزيد من حدة التضخم. ففي السياسة الكينزية المعدلة من قبل الوسائل المالية العمومية، فريدمان (Friedman) خالف القاعدة واقترح قواعد بسيطة لمواجهة آثار الاستقرار الأوتوماتيكي المرتبط بالأنظمة الجبائية والنقدية.

وفي المالية العامة لا بد من السهر على توازن الميزانية و استقرار النفقات إلى جانب الاقتطاعات. أما بالنسبة للسياسة النقدية فإنه يقترح المراقبة الصارمة لتطور الكتلة النقدية بدلالة نسبة النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

- الاقتصاد الكلاسيكي الجديد:

لقد نشأ هذا التيار من التقاء الإسهامات المختلفة لكل من فريدمان (Friedman 1968) وفيليبس (Philips 1970) وموث (Muth 1961) والذي وسع فيه من طرف لوكاس (Lucas 1972) وسارجان

² منحى "Phillips"، هو منحى طور في سنة 1958 يعبر عن وجود علاقة سلبية بين البطالة و التضخم أو معدل الأجور الاسمية.

² ZAKKANE Ahmed, Op Cit, p34.

³ محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة والممارسة، دار الأمين والتوزيع، صنعاء، اليمن، الطبعة الثانية، 2014، ص.ص. 477.476.

(Sargent1972)¹، حيث أن لهذا التيار نظرة ذات بعد اقتصادي جزئي فهم يتوافقون مع التيار النقدي لمدرسة شيكاغو ونظرية التوقعات الرشيدة والتي وضعها موث (Muth)، وترتكز نظرة هذه المدرسة على الفرضية التي مفادها أن تكون الدورات الاقتصادية متطابقة مع التوازن الأوتوماتيكي لجميع الأسواق كما جاء في نظرية التوازن العام لوالراس (Walras) بفضل مرونة الأسعار والتصرف الأقصى للأعوان الاقتصاديين الذي يفترض أن يكون عقلانيا بالكامل.

إن فرضية الرشادة (Rationalité) تلعب دورا مهما في هذه المدرسة، لذلك وباستعمال التوقعات العقلانية فإن المتتبعين لهذا المسار يتجهون إلى النظرية الكينزية والتي تعتقد بوجود بعض التقصير من الأعوان الاقتصاديين (الوهم النقدي) وإلى مفهوم فريدمان (Friedman) للتوقعات المكيفة (Anticipations Adaptative) حيث يتم تصحيح أخطاء التوقعات بصفة متدرجة من الدالة الوحيدة للمعلومات السابقة، فهي تفترض أن الأعوان الاقتصاديين يتوقعون بدقة كل المتغيرات الحرجة والمتعلقة بالقرارات السياسية الاقتصادية.

هذه الفرضية التي تشير في بادئ الأمر على إعطاء مفاهيم ذات بعد اقتصادي جزئي إلى توصيات ذات بعد اقتصادي كلي للنقديين. وتعود إلى خلاصة جذرية في معناها انعدام الفعالية الكلية للسياسات التعديل الظرفية ميزانية كانت أو نقدية.

وبالتطرق إلى هذه الأطروحات وخاصة التي طورها بارو (Barro1974) مبنية على ما سماه المنظرين نظرية التكافؤ الريكارد، وقد قام بارو (Barro) بوضع مبدأ عدم الاختلاف في أسلوب تمويل العجز العمومي عند ذلك يصبح الاقتراض ببساطة مؤجلا، وبمرور الزمن يتحمل العبء الضريبي دافعوا الضرائب الذين كانوا توقعون هذا التأخير، وبعبارة أخرى فإن العجز في الميزانية الممول من طرف الاقتراض لا ينتج عنه آثار إصلاحية كما أشار إليه الكينزيون. هذه الأطروحات تعرضت لنقد كبير ولم تتحقق على المستوى التجريبي.

حسب بارو فإن الدولة تمون النفقات العامة عن طريق الضريبة النسبية على الدخل أي أن²:

$$G = T = tY.....(05)$$

مع:

G: النفقات العامة.

T: الضرائب.

Y: الدخل.

t: نسبة الضريبة.

¹ ZAKKANE Ahmed, Op Cit, p34.

² Robert J.Barro, **Government Spending in a simple model of endogenous growth**, Journal of Political Economy,1990 . vol98, n⁰5, p 108.

- الاقتصاد الكينزي الجديد:

شهدت نهاية الثمانينيات تغيرات جديدة في تطور الفكر الاقتصادي، وهو بروز تيار جديد مبني على الانتقادات الموجهة لكينز، هذا التيار سمي بالاقتصاد الكينزي الجديد، كان عكس الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الذي بدأ وكأنه يتنافى مع الكينزيين الجدد.

هذه المدرسة تؤكد على ضرورة تدخل السلطات العمومية في النشاط الاقتصادي باعتمادها على طريقة مماثلة لفرضية التوقعات الرشيدة، والتي تفسر جمود الاقتصاد الكلي بفشل السوق، حيث أنه إذا كان الكلاسيكيون الجدد يحاولون تكييف الاقتصاد الجزئي في الاقتصاد الكلي على عكس الكينزيون الجدد الذين يحاولون تكييف الاقتصاد الكلي في الاقتصاد الجزئي¹.

فمنذ ثمانينيات تميزت الوضعية الاقتصادية بارتفاع البطالة وانخفاض الأجور، هذه الوضعية أذرت المنظرين والمسؤولين عن السياسة الاقتصادية، فقد حاول المنظرون تطوير أدوات التحليل التي تسمح بتفسير الحقائق وعرض الحلول، في حين ركز المسؤولون أساسا على إعطاء نصائح وتوصيات فقط.

إذا كانت السياسات الاقتصادية للتيار الليبرالي في السنوات الأخيرة سمحت بتقوية تنافسية المؤسسات وإعادة الاعتبار للتوازنات النقدية وكبح التضخم، فإنها لم تتمكن من تحسين وضعية التشغيل والبطالة، لهذا السبب حاول التيار الكينزي الجديد إعادة النظر في الوضعيات المستوحاة من مراعاة السياسة المرتكزة على تدخل السلطات العمومية.

هناك على الأقل ثلاثة اتجاهات متفرعة عن هذا التيار من الفكر هي:

- الاتجاه الكينزي الجديد العقلاني يفسر بطؤ التصحيح انطلاقا من مضمون الاقتصاد الجزئي العقلاني مثل الاتفاقيات على المدى الطويل و المنافسة الكاملة... الخ.

- أما الاتجاه الكينزي الجديد الإخباري، فاثبت أن عدم التوازن مصدره أساسا نقص في معلومات.

- وأخيرا الاتجاه الكينزي الجديد الاستراتيجي موضوعه تفسير مستوى البطالة الناقص (sous-emploi) ومشاكل التنسيق في القرارات.

كل هذه الاتجاهات مهدت لميلاد أدبيات مهمة للغاية اعتمدت على إدماجها لمختلف الفرضيات المذكورة سابقا، وكذلك النماذج المدمجة لفرضيات الجمود تحت مفهوم التوقعات الرشيدة في إطار سوق المنافسة غير الكاملة، حيث أثبتت هذه الظروف أن الإنتاج أصغر من مستواه الأمثل، والذي يقوي فكرة زيادة الاستهلاك. في هذه النماذج، تدخل السلطات العمومية يدرس على مستويين، أولا نقوم بدراسة أجوبة الأعوان ثم بعدها نقوم بالبحث عن استنتاجات كلية لانعكاساتهم الفردية.

من المهم أن نشير في النهاية أنه رغم النجاح الحاصل حاليا لم يبلغ هذا التيار من الفكر الاقتصادي إلى مستويات نظرية متماسكة وإلى اليقين السياسي الذي بلغه الاقتصاد الكلاسيكي الجديد.

¹ ZAKKANE Ahmed, Op Cit, pp.36.37.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

يترتب على النفقات العامة آثار اقتصادية متعددة الجوانب: آثار مباشرة على إنتاج الدخل الوطني وتوزيعه واستهلاكه وعلى توزيع الدخل، على الأسعار والطلب الفعال ومستوى التشغيل، وآثار غير مباشرة (أثر المضاعف و أثر المعجل).

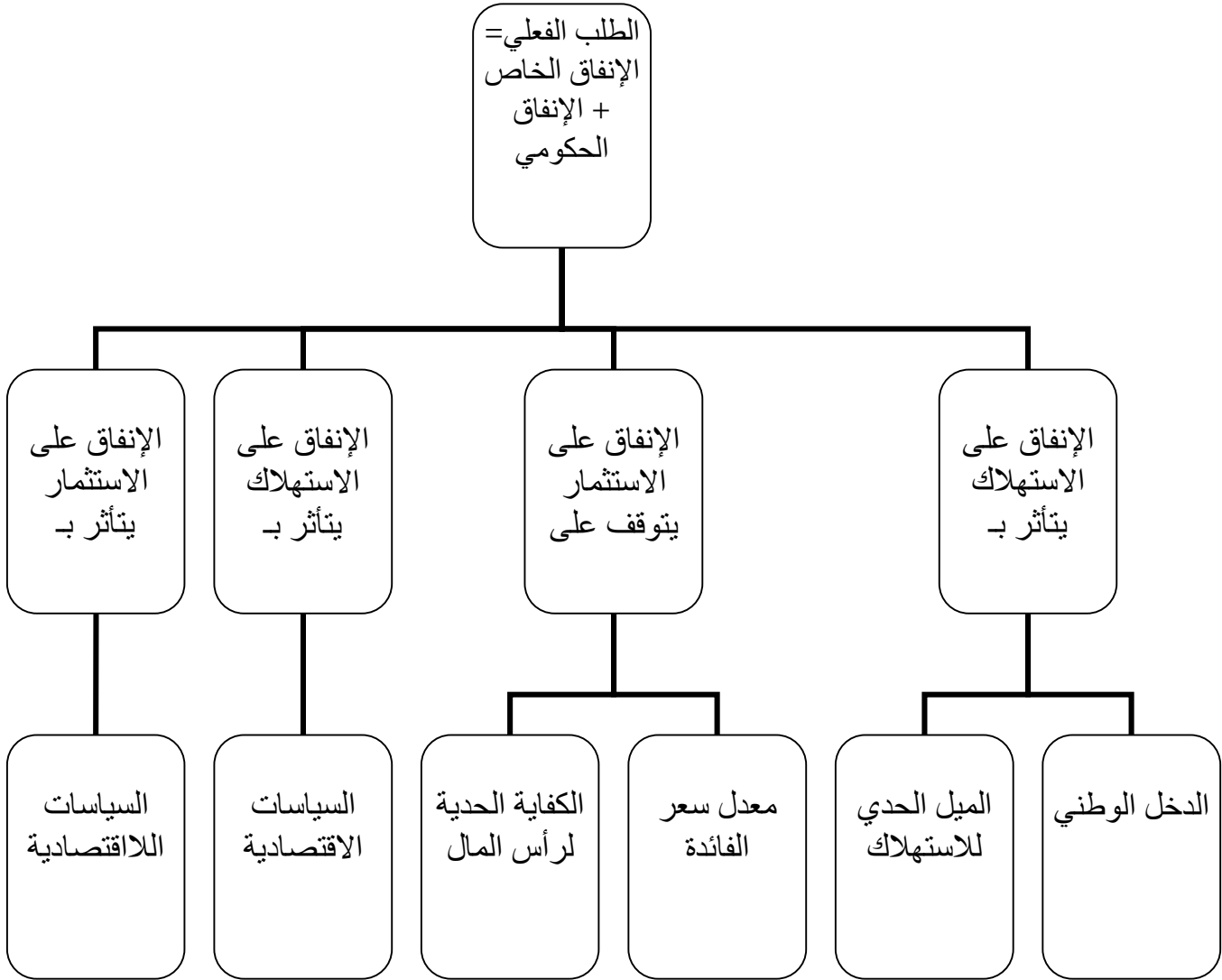
تبدو أهمية دراسة آثار النفقات العامة اقتصاديا، لأنها تحمل أغراضا دقيقة، وبالتالي يمكننا استخدامها كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة. إذ أن معرفة الأثر الذي تحققه نفقة معينة في ظل ظروف معينة يمكننا من اتخاذ هذا الإنفاق وسيلة لتحقيق الأثر إذا ما اعتبر هذا الأخير هدفا من أهداف السياسة الاقتصادية. إن الآثار الاقتصادية المباشرة هي تلك التي تحدثها النفقات العامة بصورة فورية وأولية، أما الآثار غير المباشرة فتنتج من دورة الدخل، وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل.

المطلب الأول : أثر الإنفاق الحكومي على الإنتاج الوطني و الاستهلاك و توزيع الدخل

أولا: أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني

يتمثل تأثير النفقات العامة على الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها في حجم الطلب الكلي الفعلي، وذلك لأن النفقات العامة تمثل جزءا هاما من هذا الطلب الذي يزداد من حيث الأهمية كلما زاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، والشكل رقم 03 يوضح الطلب الكلي الفعلي:

الشكل رقم (03): مخطط الطلب الكلي الفعلي



المصدر: محمد طاقة و هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 62.

يتحدد الاستهلاك الخاص بواسطة الميل الحدي للاستهلاك الذي ينخفض بارتفاع الدخل، ويعتمد الاستثمار على معدل الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال والتي بدورها تعتمد على العائد المتوقع وكلفة إنتاج رأس المال، في حين يعتمد الإنفاق الحكومي (على الاستهلاك والاستثمار) مبدئياً على الأرضية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويجوز من وقت لآخر أن تتحكم به ظروف طارئة تؤثر على القوى الاقتصادية ويتوقف هذا التأثير على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى التشغيل وعلى درجة التنمية المتحققة في الاقتصاد¹.

¹ محمد طاقة و هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 62.

تؤثر النفقات العامة على المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عن طريق رفعها لهذه المقدرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن ثم يرتفع الناتج الوطني والدخل الوطني. ولمعرفة أثر النفقات العامة على المقدرة الإنتاجية، يجب علينا التفرقة بين أنواع النفقات العامة:

- النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية:

إن بعض النفقات العامة تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني مثل النفقات الاستثمارية والإعانات الاقتصادية التي تقدمها الدولة إلى بعض المشروعات الإنتاجية¹.

تعمل النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية على إنتاج السلع المادية والخدمات العمومية لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد، كما تعمل أيضا على تكوين رؤوس الأموال العينة الموجهة للاستثمارات، وتعد هذه النفقات الاستهلاكية والاستثمارية من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل الوطني والرفع من مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتقوم بها الدولة مباشرة من خلال قيامها بعملية الإنتاج، أو كممنحها إعانات لبعض المشروعات العمومية أو الخاصة، كإعانات التصدير أو الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشاريع أو المؤسسات العمومية لتغطية العجز الذي يسجل في ميزانيتها².

ويضاف إلى ذلك أن النفقات العامة تؤدي إلى تحويل عناصر الإنتاج بين المناطق المختلفة، بما يزيد من الإنتاج الوطني، كإعانات التي تقدمها الدولة إلى بعض الهيئات والمؤسسات المحلية، لتشجيعها على القيام بوظائفها على الوجه الأمثل، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية لهذه المناطق³.

وتجدر الإشارة إلى أنه ومع إعادة النظر في دور ومهام الدولة في الاقتصاد، ومع المناداة إلى انحسار دور الدولة وتخليها عن بعض المجالات لفائدة القطاع الخاص، والتوجه إلى التدخل بشكل أكبر في المجالات التي تعمل فيها قوى السوق بكفاءة، أصبح يرى إلى إنتاجية النفقات العامة أو فاعليتها من عدة نواحي، من بينها⁴:

Ø نوعية النشاط الذي يقوم به الإنفاق العام وهل يمكن تركه إلى القطاع الخاص، حيث تعمل السوق بفعالية. ويركز هذا الجانب على تخصيص الموارد العامة.

Ø مدى تحقيق الأغراض التي تريد الدولة بلوغها من النشاط الذي يتطلب إعادة التفكير في دور الدولة. وغالبا ما تتحدد هذه الأغراض بالنظر إلى مدى تحقيقها للتنمية البشرية للأفراد وهي الغاية النهائية من أية نمو أو تنمية.

Ø مدى تحقيق الخدمة بأقل تكلفة ممكنة، ويركز هذا الجانب على فاعلية إنتاج النفقة العامة وذلك بتحليل كل من النفقة والعائد.

كما يلاحظ أن الدول الاشتراكية تهتم أساسا بالأثر الإنتاجي المباشر للنفقات العامة من خلال قيام الدولة بالنشاطات الإنتاجية وتطويرها وترقيتها بواسطة الإنفاق الحكومي، وعلى العكس من ذلك نجد أن الدول

1 علي زغدود، مرجع سابق، ص59.

2 طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير، جامعة أبو

بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014، ص52.

3 خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 94.

4 زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص69.

الرأسمالية تهتم أساساً بالأثر الإنتاجي غير المباشر للنفقات العامة من خلال التحفيز التي توفرها هذه النفقات والتي تشجع القطاع الخاص على القيام بعملية الإنتاج وتطويره، وتبرز الحاجة في الدول النامية للاهتمام بدرجة أكبر للأثر الإنتاجي المباشر للنفقات العامة فيها بسبب ضعف الأثر التحفيزي غير المباشر للنفقات العامة هذه فيها بسبب ضعف قدرات الجهات الخاصة على القيام بالنشاطات الإنتاجية، وتطويرها ونتيجة طبيعة وهدف النشاطات التي تقوم بها الجهات الخاصة هذه، والتي قد لا تتضمن القيام بما هو إنتاجي¹.

- النفقات الاجتماعية:

تشمل النفقات الاجتماعية على النفقات التحويلية والنفقات الحقيقية التي تهدف إلى تحقيق بعض من الأهداف الاجتماعية، كما أن لهذه النفقات آثار مباشرة على الإنتاج في شكل تحويلات نقدية أو تحويلات عينية، فالنفقات التي تتخذ شكل تحويلات نقدية أو إعانات يكون الهدف منها تحويل جزء من القدرة الشرائية لصالح الفئات محدودة الدخل، مما يؤدي بنا على عدم معرفة درجة تأثير النفقات الاجتماعية على حجم الإنتاج، وذلك لعدم الإلمام بأنواع السلع التي تقوم هذه الفئات بالإنفاق للحصول عليها على وجه التحديد ولكن بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات، فإنه من المنطقي أن تتجه الإعانات النقدية للإنفاق من أجل الحصول على السلع الضرورية وبالتالي يزداد الطلب عليها بما يتبعه ذلك من زيادة إنتاجها².

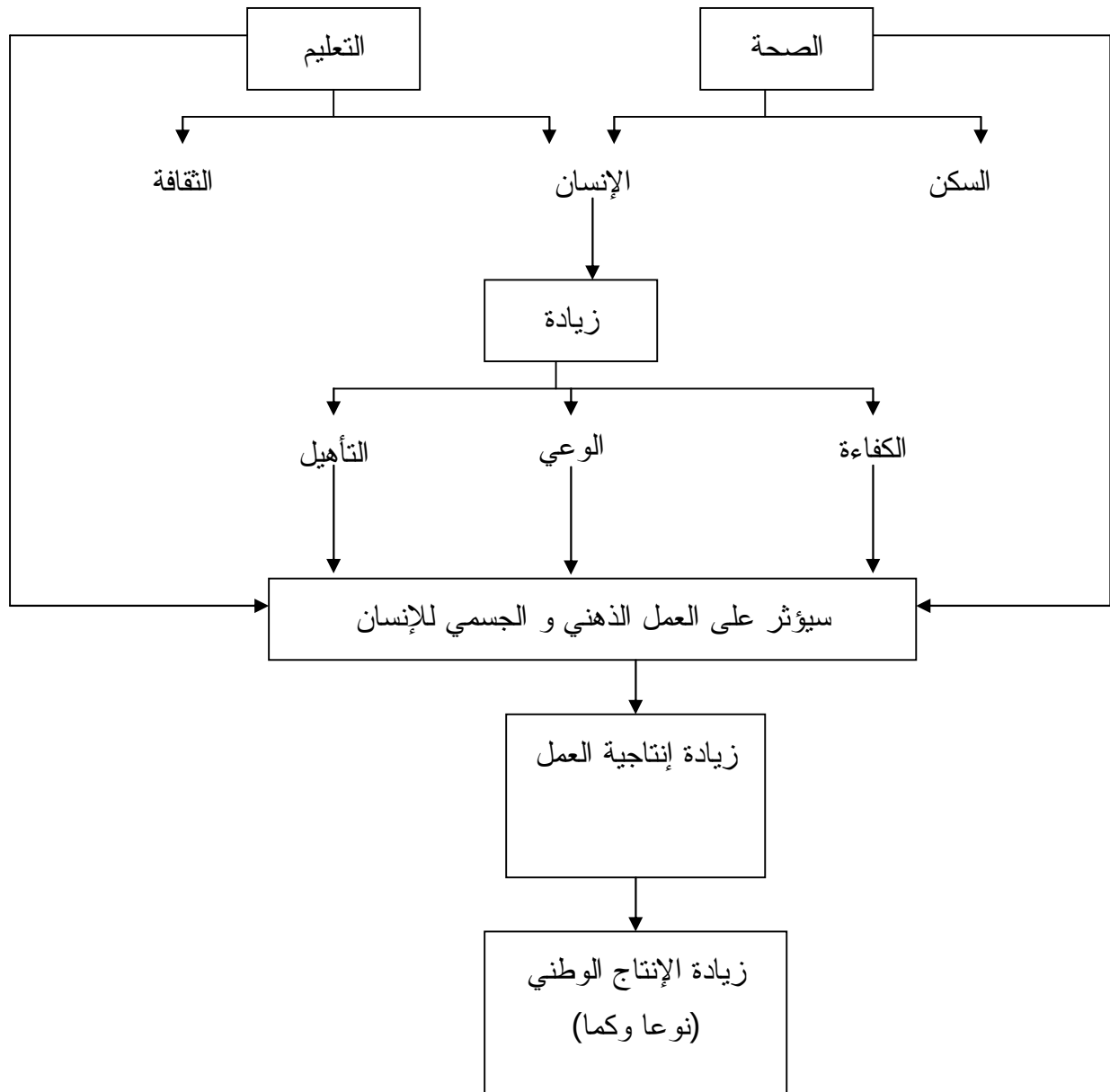
أما إذا اتخذت النفقات الاجتماعية الشكل الآخر من التحويلات وهو شكل التحويلات العينية والتي هي عبارة عن إعانات أو تحويلات مباشرة، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الإنتاج بشكل ملحوظ حيث تؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية، مثل نفقات التعليم والصحة، التي تؤدي إلى رفع المستوى الاجتماعي للأفراد مما يمكنهم من أداء نشاطهم بكفاءة أكبر، فكلما زاد ما ينفق على العمال لرفع مستواهم الفني والتعليمي والصحي والمعيشي من مختلف النواحي، كلما أثر ذلك على الطاقة الإنتاجية للعامل وبالتالي يزيد من الإنتاج³، والمخطط التالي يلخص ذلك:

¹ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 136.

² محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص 122.

³ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 74.

الشكل رقم (04): أثر النفقات الاجتماعية على الإنتاج الوطني



المصدر: محمد طاقة و هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 63.

- النفقات العسكرية:

إن النفقات العسكرية تحتل جانبا مهما من النفقات العامة لأنها تمثل نسبة كبيرة ومهمة منها في معظم دول العالم، حيث أصبحت تمثل عبئا على الميزانية العامة لأي دولة، وقد أصبح البحث عن آثارها صعبا نظرا لأن هذه النفقات تخرج عن النطاق الاقتصادي لتستقر في المجال السياسي والاستراتيجي، مما جعل أمر التحكم بها صعبا.

وترى النظرية المالية التقليدية أن النفقات العسكرية تعد نفقات استهلاكية غير منتجة وإن كانت ذات منفعة (كدفع مرتبات الجنود والعمال، وشراء السلع الاستهلاكية، وشراء المعدات التي تستورد من الخارج)، غير أن النظرية الحديثة تميل إلى التمييز بين الآثار الانكماشية والتوسعية للنفقات العسكرية، وتتمثل الآثار الانكماشية على حجم الإنتاج الوطني، في كونها تعمل على تحويل بعض عناصر الإنتاج (العمل والموارد المائتة) إلى إشباع الأغراض العسكرية والحربية مما يؤثر على الإنتاج العادي للأفراد بالنقصان، ويؤدي هذا إلى الإقلال من الاستهلاك من جهة وارتفاع أسعار عناصر الإنتاج من جهة أخرى¹.

أما الآثار التوسعية للنفقات الحربية، على حجم الإنتاج الوطني، فتتمثل في الحالات التي ترصد فيها النفقات للصناعات الحربية وإنشاء الموانئ والمطارات والطرق، ونفقات البحث العلمي في مجالات الذرة والعلوم النووية والصاروخية، وتصدير الأسلحة كما هو الحال بالنسبة لمعظم الدول الرأسمالية والتي تعتبر نفقات منتجة، كما تؤثر تلك النفقات سلبا على الدول النامية التي تعتمد على الاستيراد في إعداد جيوشها ومعدات، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها، بسبب اضطرار الدولة إلى صرف جزء كبير من العملات الأجنبية في أغراض التسليح من الخارج².

إن الجزء المخصص من النفقات العامة الذي يخصص لشراء عدد وآلات يكون طلبها مهما على بعض الأنشطة الاقتصادية، مثل صناعة النسيج، الحديد والصلب، الآلات، التشييد... الخ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات هذه الأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي إلى رفع قدرتها الإنتاجية وبالتالي زيادة الناتج الوطني. ولكن يجب الإشارة إلى أن هذا الأمر لا يتحقق إلا بشرط أن يؤدي هذا النوع من الإنفاق العسكري إلى خلق طلب على الصناعات المحلية، أما إذا لم توجد هذه الصناعات، وأنفقت المبالغ على استيرادها من الخارج، فلن تتحقق أية زيادة في الناتج الوطني³.

ثانيا: أثر النفقات العامة على الاستهلاك

إن هدف النفقات العامة تلبية احتياجات الأفراد، حيث يقوم الأفراد بتوفير جزء من دخلهم الذي كان يفترض أن يوجه إلى إنفاقهم على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي. وتقسم نفقات الاستهلاك إلى:

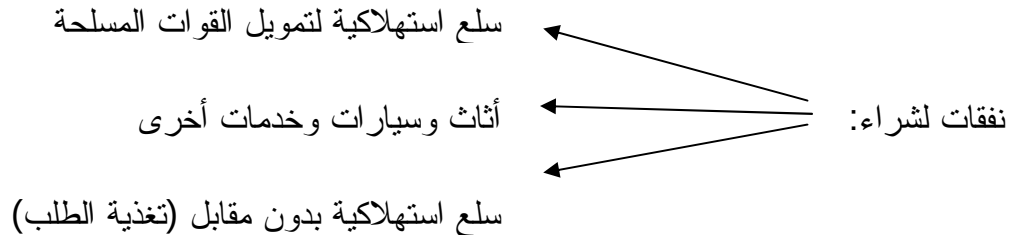
¹ محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص 123

² سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 74.73.

³ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 72.71.

- **نفقات الاستهلاك الحكومي أو العمومي:** يقصد بها ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو مهام ضرورية من أجل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والمواد اللازمة للإنتاج العمومي أو لأداء الوظائف العامة والنفقات المتعلقة بمستلزماته الدولة لأداء مهامها مثل الملفات والأوراق وأثاث المكاتب... الخ، ونلخصها كما يلي:

الشكل رقم (05): نفقات الاستهلاك الحكومي

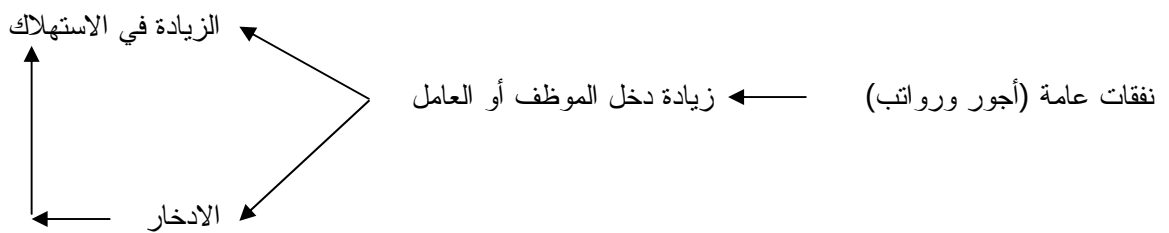


المصدر: محمد طاقة و هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 66.

إن هذا النوع من النفقات يعد نوعاً من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة بإعطاء هؤلاء الأفراد دخولا كبيرة تمكنهم من استهلاك هذه السلع والخدمات، فإنها تقوم بمنحها إليهم¹.

- **نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد:** لا تتوقف آثار النفقات العامة على الاستهلاك عند نفقات الاستهلاك الحكومي، بل تتضمن أيضا نفقات الحكومة على دخل الفرد (المتعلقة بالأجور لموظفيها، وأيضا منح التقاعد للموظفين السابقين)، مما تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج من خلال الأثر الذي يحدثه المضاعف²، و نلخص ذلك في المخطط التالي:

الشكل رقم (06): نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد



المصدر: محمد طاقة و هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 67.

ثالثا: اثر النفقات العامة على طريقة توزيع الدخل الوطني

وهي الطريقة أو الكيفية التي يتم بواسطتها توزيع الدخل بين فئات المجتمع، ونصيب كل واحدة من هذه الفئات.

¹ محرزى محمد عباس، مرجع سابق، ص 125.

² محمد طاقة و هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 66.

وتؤثر النفقات العامة في توزيع الدخل الوطني بطريقتين هما¹:

الأولى: تمتع الأفراد بخدمات عامة غير قابلة للتجزئة في حين يتحمل الأغنياء بنسبة أكبر من تمويل هذا الإنفاق فيعتبر هذا نقلاً للدخل من أصحاب الدخل الكبيرة إلى أصحاب الدخل الصغيرة.

الثانية: استفادة الطبقات الفقيرة ببعض الخدمات القاصرة عليهم كإعانات البطالة والمستشفيات العامة والملاجئ وغيرها.

إن كلا من العمل وإنتاجيته (كلما تحسن تدريب وتدريب العامل زادت إنتاجيته)، والملكية الفردية لوسائل الإنتاج، النفوذ الشخصي أو السياسي (الذي يسمح بالحصول على دخل أكبر)، هذه العوامل تؤدي إلى انعدام العدالة في توزيع الدخل لصالح الفكر الرأسمالي الذي يملك وسائل إنتاج أكبر أو يتمتع بنفوذ شخصي أو سياسي أكبر على حساب الطبقة الكادحة، ويظهر هنا دور الدولة تحت تأثير الضغط السياسي للطبقات العاملة، في التأثير على نمط توزيع الدخل الوطني أي عن طريق إعادة توزيع الدخل².

لذلك تتجه الدولة إلى التدخل من أجل إعادة توزيع الدخل بين الأفراد بطرق متعددة، فقد تمارس عن طريق إصدار القرارات الإدارية المباشرة التي تحدد أسعار عوامل الإنتاج أو أسعار المنتجات إعادة التوزيع للدخل الوطني. كما أن الدولة يمكنها إعادة التوزيع عن طريق الأدوات المالية بواسطة الإيرادات العامة، كما يمكنها تحقيق ذلك عن طريق النفقات العامة.

ويتمثل إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق النفقات العامة في الفرق بين ما يدفعه الفرد للدولة من ضرائب ورسوم وأعباء عامة، وبين ما يعود عليه من منفعة نتيجة إنفاق الدولة العام فإذا انتهى الفرق لصالح طبقة أو فئة بأن كان ما تحصل عليه من منافع يتجاوز في قيمته ما تتحمله من الأعباء العامة فإن هذا يعني أن الدخل الوطني قد أعيد توزيعه بواسطة النفقات العامة لصالح هذه الطبقة أو الفئة أما إذا كانت المنفعة التي تقود على هذه الطبقة أو الفئة من النفقات العامة تقل عن ما تتحمله من الأعباء العامة فإن هذا يعني أن النفقات العامة قد ترتب عليها إعادة توزيع الدخل الوطني على حساب هذه الطبقة أو الفئة ولصالح طبقة أخرى³.

أما الخدمات العامة القابلة للتجزئة والتي تترتب على النفقات العامة، فإن تقييم منافعها على الأفراد لا يحدث أي إشكال أما بالنسبة لتقييم الخدمات العامة غير القابلة للتجزئة فإن البعض قد ذهب إلى استبعادها نهائياً من مجال تقدير وبحث إعادة توزيع الدخل، كما رأى آخرون تقسيم هذه النفقات بين المواطنين بالتساوي، في حين رأى البعض الآخر إلى توزيع النفقات بحسب نسبة دخول الأفراد على أساس وهو كلما ارتفع دخل الفرد كلما ارتفع نصيبه من الرفاهية الجماعية.

إن نفقات التعليم والنفقات الثقافية والصحية ذات الطابع الاجتماعي تؤدي على إعادة توزيع الدخل الوطني وذلك إذا قامت الدولة بتقديم هذه الخدمات مجاناً أو مقابل مبلغ زهيد يقل عن التكلفة الحقيقية لهذه الخدمة، وقد

¹ محمد الصغير بعلي و يسرى أبو العلاء، مرجع سابق ص 41.40.

² سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 78.

³ علي زغود، مرجع سابق، ص 61.

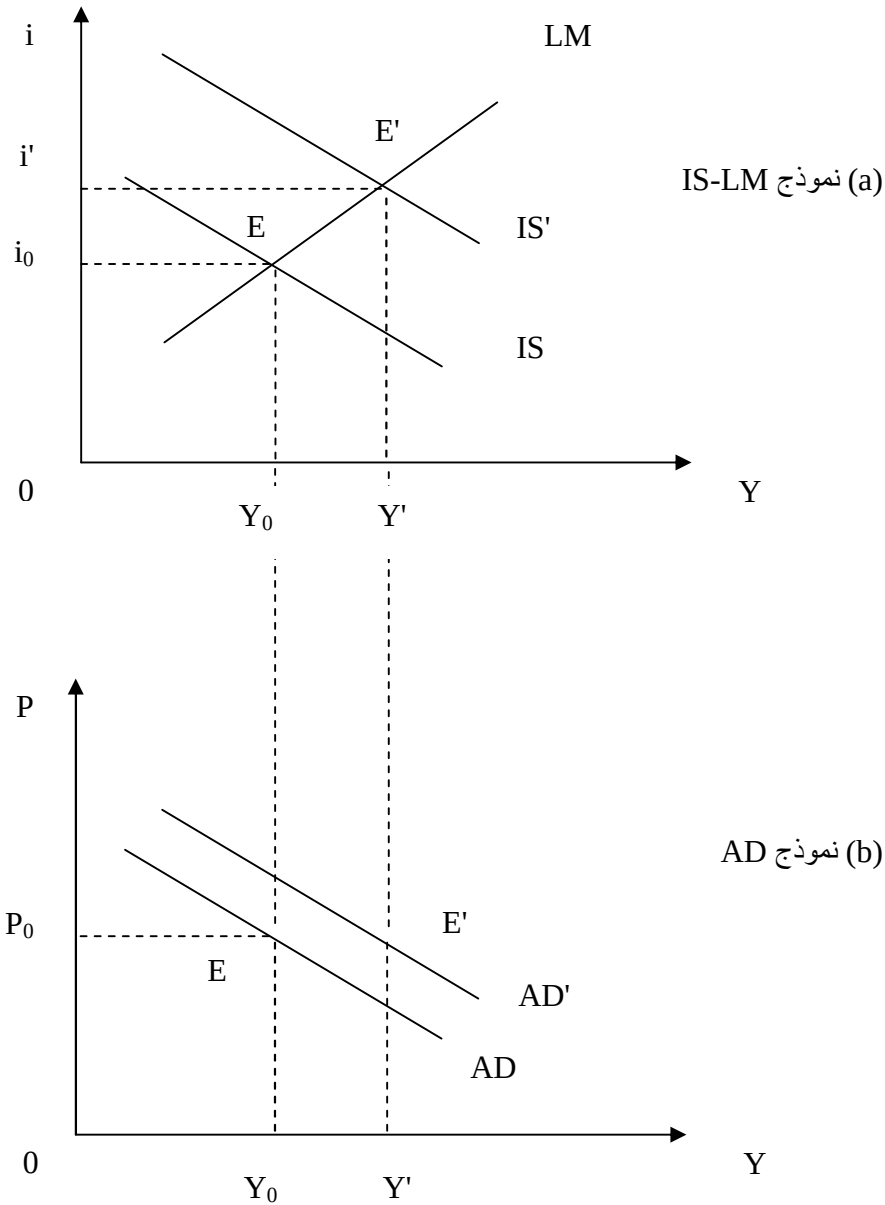
ينتج عن النفقات العامة رفع المستوى العام للاستثمار مما ينجر عنه إعادة توزيع الدخل لصالح الدخل الجديدة على حساب الدخل الثابتة، كما يترتب عن رفع المستوى العام للأسعار إعادة توزيع الثروة الوطنية.

المطلب الثاني: أثر الإنفاق الحكومي على الأسعار و الطلب الفعال ومستوى التشغيل

أولاً: أثر النفقات العامة على الأسعار

إذا كانت آليات العرض والطلب هي المحدد الرئيسي للأسعار، إلا أن تدخل الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق سياستها في النفقات العامة من شأنه أن يؤثر على مستوى الأسعار، وهو لم يعد مقتصرًا على الظروف الاستثنائية والطارئة فقط، وإنما أصبح وسيلة ثابتة للتنظيم الاقتصادي، ويوضح الشكل التالي أثر الإنفاق الحكومي على الأسعار:

الشكل رقم 07: أثر التغير الإنفاق الحكومي على الأسعار



المصدر: تومي صالح ، مرجع سابق، ص378.

لدينا بالجزء (a) من الشكل رقم 07 نموذج IS-LM من أجل النقود الاسمية (M) ومستوى السعر P_0 المعروفين، نحصل على التوازن عند النقطة E ويناسبها في الجزء (b) النقطة E على منحنى الطلب الكلي (AD)، حيث إذا ارتفع الإنفاق الحكومي مثلاً فإن منحنى (IS) يتحرك إلى اليمين عند مستوى السعر الأصلي (P_0) يوجد توازن جديد هو عند النقطة (E') سعر فائدة أعلى ومستوى دخل وإنفاق أعلى كذلك، ومنه فعند مستوى السعر الأصلي (P_0) يكون الدخل والإنفاق التوازنين أعلى، إذن فالنقطة (E') هي نقطة توازن جديد على منحنى الطلب الكلي الجديد (AD') عاكسة أثر زيادة الإنفاق الحكومي¹.

كما أن هذا التأثير أيضاً يختلف حسب طبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره والحالة التي يعيشها هذا الاقتصاد، حيث أن النفقات العامة يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار والذي يدفع إلى التوسع بالنشاطات الاقتصادية وزيادة إنتاجها، حيث أن هذا الارتفاع في الأسعار المتأتي عن النفقات العامة يوفر هامش أكبر ويحفز على القيام بذلك، وعندما يكون الاقتصاد في حالة كساد تنخفض الأسعار مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح، خصوصاً عندما تكون هنالك موارد وطاقات إنتاجية عاطلة ومهيأة للعمل في الحال²، لذا يرى الكثير من علماء المالية العامة بضرورة اتباع سياسة مالية مفادها زيادة النفقات العامة فترات الكساد الاقتصادي وتخفيضها فترات الانتعاش الاقتصادي³.

كما تلعب الإعانات الاقتصادية لتدعيم الأسعار دوراً هاماً في عملية كبح التضخم ومنع ارتفاع الأسعار، لأن هذه الإعانات تنعكس في النهاية على الدخل الحقيقي، إلا أن النفقات العامة يمكن أن تقود إلى ارتفاع الأسعار، فالتمويل عن طريق القروض أو الإصدار النقدي يؤدي إلى زيادة حجم الكتلة النقدية، ومنه يزداد الطلب مقارنة بمستوى العرض مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. كما تعمل النفقات العامة على تغيير هيكل الأسعار تبعاً للوضع الاقتصادي القائم، فزيادة الإنفاق في فترة سيادة البطالة تكون لها آثار ضعيفة على الأسعار، ويحدث العكس في حالة الاستخدام الكامل⁴.

ثانياً: أثر النفقات العامة على الطلب الفعلي

يتكون الطلب الفعلي من كل الطلب الخاص على أموال الاستثمار والاستهلاك، ويتوقف حجم الدخل الوطني على فرض عدم ثبات المقدرة الإنتاجية الوطنية، على الطلب الفعلي أي على الإنفاق الكلي المتوقع على الاستثمار والاستهلاك، وتشكل النفقات العامة جزءاً هاماً من الطلب الفعلي جزءاً تزداد أهميته مع ازدياد دور الدولة وتدخلها، لذا فإن النفقات العامة تلعب دوراً مهماً في تحديد مستوى التشغيل الكلي ومستوى الناتج الوطني الجاري عن طريق تأثيرها على مستوى الطلب الفعلي.

¹ تومي صالح، مرجع سابق ص 378.379.

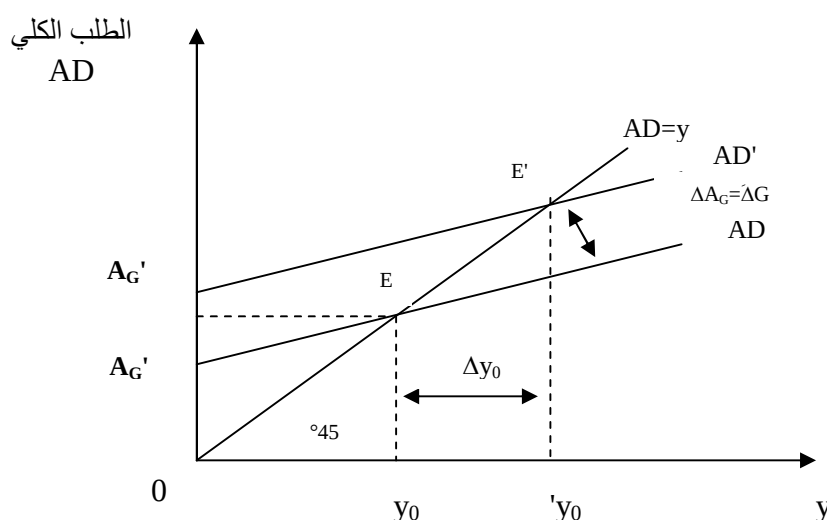
² فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 144.

³ طارق الحاج، مرجع سابق، ص 145.

⁴ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 197.

إن أثر النفقات العامة على الطلب الفعلي يعتمد على حجم هذه النفقات العامة، وعلى نوعها، أي فيما إذا كانت حقيقية أو تحويلية، فالنفقات التحويلية تشكل بمقدارها طلبا، على السلع والخدمات، فتؤدي إلى رفع الطلب الفعلي، وإلى زيادة الدخل الوطني، أما النفقات العامة التحويلية، فإن أثرها في الطلب الفعلي يتوقف على كيفية تصرف المستفيدين منها، وعلى مدى مل يتسرب منها من دورة دخل. فإذا ما استخدمت النفقات التحويلية في شراء سلع وخدمات من داخل الاقتصاد الوطني، فإنها تؤثر في الطلب الفعلي، أما إذا استخدمت هذه النفقات في دفع أقساط وفوائد القروض الأجنبية، أو في دفع إعانات لدول وهيئات خارجية، أو في تسديد ثمن الواردات، أو تم اكتنازها ففي هذه الحالات تشكل النفقات العامة التحويلية تسربا من دور الدخل، ولا تؤدي إلى رفع الطلب الفعلي¹، ويمثل الشكل التالي أثر التغير الإنفاق الحكومي على الطلب الفعلي:

الشكل رقم 08: أثر التغير الإنفاق الحكومي على الطلب الفعلي



المصدر: تومي صالح ، مرجع سابق، ص210.

إن التغير في الإنفاق الحكومي (G) يعني التغير في الإنفاق المستقل (AG)، ومنه يتحرك منحنى الطلب الكلي (AD) نحو الأعلى بمقدار يساوي لتلك الزيادة في الإنفاق²، ويؤدي ذلك إلى زيادة الدخل التوازني بمقدار Δy_0 ³.

ويمكن أن نفسر ذلك بأسلوب آخر وهو: يشكل الإنفاق العام جزءا مهما من مكونات الطلب الفعلي (أو الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية)، وهو ما يؤثر تأثيرا مباشرا في حجم الإنتاج، وذلك بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج (الأرض والعمل ورأس المال)،

1 خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 96.95.

2 تومي صالح ، مرجع سابق ص210.

3 Gregory N. Mankiw, **Macroéconomie**, Traduction de la 5^{ème} édition américaine par Jean HOUARD, 3^{ème} édition, Nouveaux Horizons de boeck, Paris, Janvier 2003, p312.

الفصل الأول _____ الإطار المفاهيمي والنظري للإنفاق الحكومي
وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج بين النشاطات الاقتصادية المختلفة¹.

ثالثاً: أثر النفقات العامة على مستوى التشغيل

إن من أهداف السياسات الاقتصادية هو تحقيق التشغيل الكامل واستقرار مستوى الأسعار والتوزيع العادل للدخل الوطني، وكما تطرقنا في الفقرة السابقة على كيفية تأثير النفقات العامة على الطلب الفعلي، والذي يؤثر بدوره في حجم الإنتاج ومستوى التشغيل، ويتوقف هذا الأمر على الطريقة التي ينقسم بها بين الطلب الفعلي، بين الزيادة في مستوى التشغيل وارتفاع مستوى التشغيل وارتفاع مستوى الأسعار.

ويتوقف هذا على مرونة الجهاز الإنتاجي، أو مرونة مستوى التشغيل بحيث يزداد هذا الأثر في الإنتاج، ويقل في الأسعار مع ارتفاع درجة هذه المرونة والعكس صحيح.

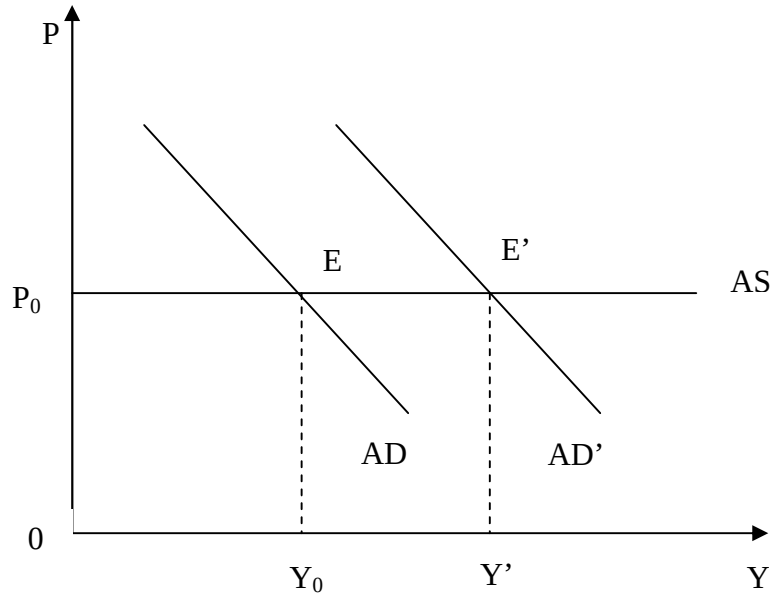
ففي الدول المتقدمة التي تعاني من بطالة واسعة، بما أنها تملك جهازاً إنتاجياً مرناً، فإن الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى زيادة في الطلب الفعلي، التي تؤدي إلى زيادة في الإنتاج، طالما أن الاقتصاد الوطني لم يصل بعد إلى مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، أما في حالة ارتفاع مستوى التشغيل ووصوله مراحله العليا (التشغيل الكامل)، فإن أثر الزيادة في الطلب الفعلي الناجمة عن زيادة النفقات العامة سوف ينصرف إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولن يؤدي إلى زيادة الإنتاج. وفي الدول النامية التي لا تزال في مراحل التنمية الأولى والتي تتميز بانخفاض مرونة جهازها الإنتاجي فإن أثر زيادة الطلب الفعلي يتجه إلى المستوى العام للأسعار، ذلك لعدم مرونة عوامل الإنتاج، ويكون تأثيرها في الإنتاج تأثيراً محدوداً. أما النفقات العامة التي تخصص لشراء رأسمالية من الخارج، فإنها تؤدي إلى زيادة رأس المال الوطني، أي زيادة الإنتاجية الوطنية، وتؤدي بالتالي الزيادة الناتج الوطني الجاري في الفترة نفسها².

يؤدي التوسع في النفقات العامة إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى، ويؤثر ذلك على الناتج المحلي والتشغيل كما هو موضح في الشكل التالي:

¹ علي سيف علي المزروعى والياس نجمة ، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 العدد الأول، 2012، ص 621.

² خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 97.96.

الشكل رقم 09: أثر التغير الإنفاق الحكومي على التشغيل
التوسع المالي في الحالة الكينزية

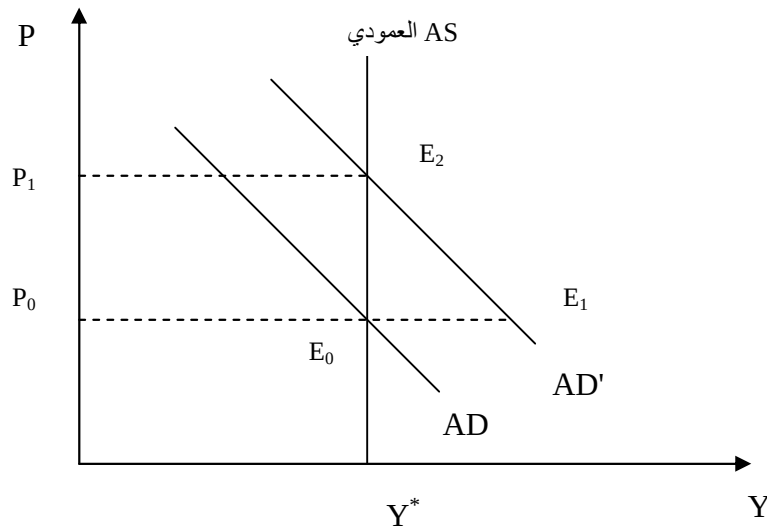


المصدر: تومي صالح ، مرجع سابق، ص383.

يوضح الشكل رقم 09 التوسع المالي في الحالة الكينزية، حيث يزيد هذا التوسع المالي من الدخل التوازني من Y_0 إلى Y' ، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي وتخفيض معدل الضريبة تؤدي إلى تحرك منحنى الطلب الكلي لأعلى واليمين إلى AD ليكون التوازن الجديد عند النقطة E' ، حيث يزداد الإنتاج لأن المؤسسات تكون مستعدة في هذه الحالة لعرض أية كمية مطلوبة عند مستوى الأسعار P_0 ¹. أما في حالة منحنى العرض الكلي العمودي (الحالة الكلاسيكية)، يكون منحنى العرض الكلي عمودياً عند مستوى التشغيل الكامل والمؤسسة تعرض إنتاج التشغيل الكامل مهما كان مستوى الأسعار، والشكل التالي يوضح ذلك:

¹ تومي صالح ، مرجع سابق ص383.

الشكل رقم 10: أثر التغير الإنفاق الحكومي على التشغيل
في حالة منحنى العرض الكلي العمودي



المصدر: تومي صالح ، مرجع سابق، ص 387.

يوضح الشكل رقم 10 تقاطع منحنى الطلب الكلي (AD) من منحنى العرض (AS) العمودي عند نقطة التوازن E_0 التي يكون عندها مستوى الناتج الداخلي عند مستوى التشغيل الكامل Y^* ، حيث يؤدي التوسع في النفقات العامة إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى من (AD) إلى $(AD')^1$ ، وعند النقطة E_1 التي تقابل مستوى السعر P_0 يزداد الطلب على السلع والخدمات لكن المؤسسة لا تتوفر على عمال إضافيين من أجل تشغيلهم للزيادة في حجم الإنتاج لتغطية الزيادة في الطلب، هذا ما يؤدي إلى الطلب على العمل الذي يترتب عنه الزيادة في الأجور وبالتالي ارتفاع في تكاليف الإنتاج وهذا ما يدفع بأسعار المنتجات إلى الارتفاع.

وخلاصة لذلك، تعتبر النفقات العامة المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص بها جزءا من البطالة وتخفف من حدتها، وهذا يعني أن العلاقة بين النفقات العامة و البطالة علاقة عكسية فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما انخفضت معدلات البطالة وأحجامها، كما أن السياسة المالية بشكل عام وبمختلف آلياتها تعتبر من انجح السبل والأدوات التي تعالج حالات الركود الاقتصادي أو الفجوات الانكماشية، لأنها سياسة إستراتيجية بعيدة المدى ولها تأثير كبير على مخرجات النشاط الاقتصادي من ناتج وطني و عمالة وغيرها².

¹ تومي صالح، مرجع سابق، ص 387.

² محمد فرحي، النمذجة القياسية لترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، 1999، ص 95.

المطلب الثالث : أثر الإنفاق الحكومي غير المباشرة (أثر المضاعف و أثر المعجل)

لا يقتصر أثر النفقات العامة على الآثار الاقتصادية المباشرة فقط (الناتج الوطني، الاستهلاك الوطني، التشغيل، مستوى الأسعار، الطلب الفعلي)، حيث توجد أيضا الآثار الاقتصادية غير المباشرة التي يمكن أن تولد من خلال ما يعرف بدورة الدخل، فتحدث النفقات العامة آثارا غير مباشرة في الاستهلاك الوطني من خلال الاستهلاك المولد، أي من خلال ما يعرف بأثر أو الضارب كما تؤدي النفقات العامة إلى آثار غير مباشرة من الإنتاج الوطني من خلال الاستثمار المولد أي من خلال ما يعرف بأثر المعجل أو المسارع.

لا تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف فقط، بل تؤثر أيضا على الإنتاج كنتيجة غير مباشرة لعمل المضاعف نفسه، وكذلك الأمر بالنسبة لأثر المعجل الذي لا يؤثر على الإنتاج فحسب بل ينتج عنه أيضا أثر غير مباشر على الاستهلاك.

أولا: أثر المضاعف

يعد "كاهن" أول من أدخل فكرة المضاعف في النظرية الاقتصادية، إذ حاول قياس العلاقة الكمية القائمة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في التشغيل.

أي أن مفهوم المضاعف عند "كاهن" (Kahn) هو مضاعف التشغيل، أما الاقتصادي كينز (Keynes) فقد استخدم فكرة المضاعف لبيان أثر الاستثمار المستقل، أو الذاتي، الدخل الوطني، من خلال ما يؤدي إليه هذا الاستثمار من زيادة الاستهلاك المولد في الاقتصاد الوطني الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، بإضعاف الزيادة الأولية في الاستثمار المستقل، وهو ما يطلق عليه، الذي يعبر عن العلاقة بين الزيادة في الاستثمار المستقل والذاتي في الدخل الوطني.

لقد قصد كينز (Keynes) تحليله لنظرية المضاعف على دراسة الزيادة الأولية في الاستثمار في الدخل الوطني. إلا أن الفكر الاقتصادي الذي جاء بعد كينز اتجه إلى تعميم هذه النظرية، وأصبح بإمكاننا أن نعامل الإنفاق على الاستهلاك، التصدير، الإنفاق العام المعاملة نفسها التي عاملها كينز للاستثمار، الذي اعتبره المتغير الأساسي في نظريته. أي أننا نستطيع أن ندرس مضاعف الإنفاق الحكومي الذي يقصد به المعامل الذي يبين مقدار التغيير في الدخل الوطني الناجمة عن تغيير الإنفاق الحكومي¹.

ولتوضيح فكرة المضاعف، فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزءا منها يوزع في شكل أجور ومرتببات وفوائد وأسعار للمواد الأولية أو لصالح الأفراد. وهؤلاء يخصصون جزءا من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار. والدخول التي تتفق على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار والذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار. وبذلك تستمر دورة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج-الدخل-الاستهلاك-الإنتاج².

¹ خبابة عبد الله، أساسيات اقتصاد المالية العامة، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2009، ص 101.

² محرز محمد عباس، مرجع سابق، ص 130.

ويمكن حساب المضاعف كما يلي:¹

$$Y = C + I + G....(06)$$

$$C = cY_d + C_0....(07)$$

$$Y_d = Y - T + R....(08)$$

$$I = I_0....(09)$$

$$G = G_0....(10)$$

مع:

Y: الدخل الوطني

C: الاستهلاك

I: الاستثمار

G: الإنفاق الحكومي

Y_d: الدخل الوطني المتاح

T: الضرائب

R: التحويلات

I₀: الاستثمار المستقل

G₀: الإنفاق المستقل

وبتعويض المعادلة (07) في (06) نجد:

$$Y = cY_d + C_0 + I_0 + G_0....(11)$$

وبتعويض المعادلة (08) في (11) نجد:

$$Y = c(Y - T + R) + C_0 + I_0 + G_0....(12)$$

$$Y = cY - cT + cR + C_0 + I_0 + G_0$$

$$Y - cY = -cT + cR + C_0 + I_0 + G_0$$

$$Y(1 - c) = -cT + cR + C_0 + I_0 + G_0$$

$$Y = \frac{C_0 - cT + cR + I_0 + G_0}{(1 - c)}$$

$$Y = \frac{1}{(1 - c)} \times (C_0 - cT + cR + I_0 + G_0)....(11)$$

نفرض الآن أن الحكومة قررت الزيادة في الإنفاق الحكومي بقيمة قدرها ΔG بدون الزيادة في كل من الاستثمار والتحويلات والضرائب، هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي تترتب عنها زيادة في الدخل الوطني مقدرة بـ ΔY ، وتحسب كما يلي:²

¹ Bernard Bernier. Yves Simon, **Initiation à la macroéconomie**, 9^{ème} édition, DUNOD, Paris 2007, pp 410.

² Bernard Bernier. Yves Simon, Op Cit, p 411.

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{(1-c)} \times (C_0 - cT + cR + I_0 + G_0 + \Delta G) \dots (13)$$

ب طرح المعادلة (12) من المعادلة (13) نحصل على:

$$\Delta Y = \frac{1}{(1-c)} \times \Delta G$$

$$a_G = \frac{\Delta Y}{\Delta G} \dots (14)$$

مع a_G هو مضاعف الإنفاق الحكومي¹.

فالمضاعف هو المعامل العددي الذي يوضح لنا مقدار الزيادة في الدخل الوطني التي تتولد عن الزيادة في الإنفاق، فهو يمثل النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل و الزيادة الأولية في الإنفاق².

إن مضاعف الإنفاق الحكومي له علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه.

ثانياً: أثر المعجل

لا تقتصر الآثار غير المباشرة للنفقات العامة في الإنتاج الوطني على الزيادة المتتالية من الاستهلاك المولد، بل هناك آثار غير مباشرة أخرى تحدث في الإنتاج الوطني عبر الزيادة التي تتسبب فيها النفقات العامة في الطلب على الاستثمار، وهي ما يلق عليها الاستثمار المولد أو التابع، وهو ذلك الاستثمار الذي يشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية، هذا ما يعرف بأثر المعجل أو المسارع. وتفسير ذلك هو أن الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع النهائية الاستهلاكية مما يدفع منتجي هذه السلع إلى الزيادة في إنفاقهم الاستثماري، من أجل إنتاج تلك السلع التي نظراً لزيادة الطلب عليها بمعدلات كبيرة. ويمكن حساب المعجل بقسمة التغيير في الاستثمار (الزيادة) على التغيير في الناتج الوطني (الزيادة) كما يلي³:

$$A = \frac{\Delta K}{\Delta Y} \dots (15)$$

وتعني هذه العلاقة بأنه من أجل زيادة مستوى الإنتاج بـ ΔY يجب زيادة الطلب من السلع الرأسمالية بمقدار يعادل حاصل ضرب التغيير في الإنتاج اللازم مع معامل المعجل، لذلك فإن الزيادة في الاستثمار الصافي تتوقف على معامل رأس المال (المعجل)⁴.

إن معامل رأس المال (معامل الاستثمار)، أي العلاقة بين رأس المال والإنتاج، هو الذي يحدد ما يلزم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من سلعة معينة أو صناعة ما، وأيضاً يختلف من قطاع لآخر ومن صناعة لأخرى، يختلف المعجل أيضاً من قطاع لآخر ومن صناعة لأخرى.

¹ تومي صالح ، مرجع سابق ص209.

² زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص77.76.

³ خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 105.

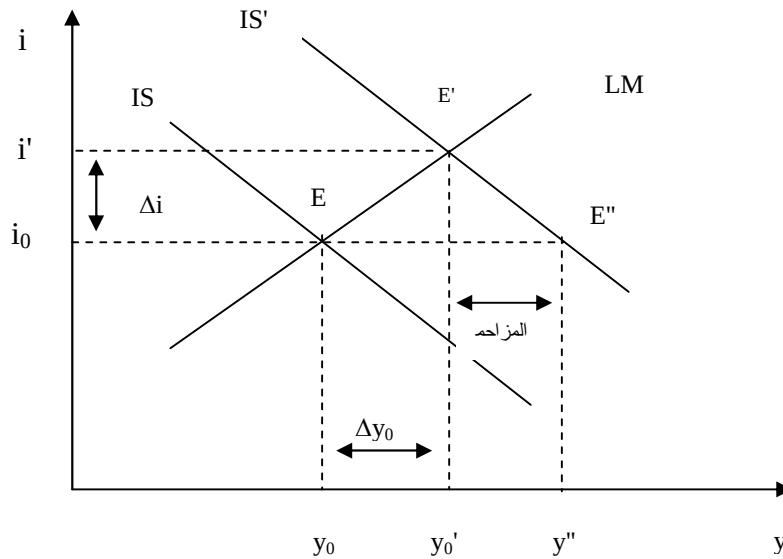
⁴ طاوش قندوسي، مرجع سابق، ص61.

إن أثر المعجل يأخذ بعين الاعتبار لكي يكون الاستثمار في المخزون نسبيا مع التغير في الإنتاج، حيث إذا زاد هذا الأخير يكون مخزون المؤسسات كبيرا، أما إذا نقص الإنتاج يدفع بالمؤسسات لاستعمال مخزونها والاستثمار في المخزون يكون سالبا¹.

ثالثا: أثر المزامنة

إن أي زيادة في الإنفاق الحكومي ترفع مستوى الطلب الكلي ويترتب على ذلك ارتفاع الدخل والناجح الكلي، وبفرض بقاء المستوى العام للأسعار ثابتا فإن قيمة الأرصدة النقدية الحقيقية المعروضة تبقى ثابتة ما لم تتغير الأرصدة الاسمية، فلو بقيت هذه الأخيرة ثابتة فإن ارتفاع الدخل يدفع الأفراد والمؤسسات الخاصة والإدارات إلى زيادة الطلب على النقود من أجل المعاملات، فلو بقي سعر الفائدة على حاله فإن سوق النقود يختل ويصبح عرض الأرصدة الحقيقية أقل من الطلب عليها، ومن مصلحة السلطات النقدية رفع سعر الفائدة (i) لمعالجة الاختلال، حيث ينعكس هذا الإجراء على تقليص الإنفاق الاستثماري (I) والاستهلاكي (C) نظرا للتناسب العكسي بينهم وبين سعر الفائدة ومن ثم انخفاض الطلب الكلي والدخل الكلي بمقدار أقل من مقدار زيادة الأول²، والشكل التالي يلخص هذه الظاهرة التي تسمى أثر المزامنة:

الشكل رقم 11: أثر المزامنة



المصدر: تومي صالح ، مرجع سابق، ص285.

$$\Delta y_0 = \alpha_G \Delta G$$

إن هذه الظاهرة هي مزامنة الإنفاق الحكومي للإنفاق الخاص وهذه المزامنة تكون جزئية نظرا لأن مقدار انخفاض الدخل أقل من مقدار الزيادة، فالمزامنة هي انخفاض الطلب الاستهلاكي والاستثماري الناتجين عن زيادة الإنفاق الحكومي الذي يرفع الطلب الكلي وفي نفس الوقت أسعار الفائدة³.

¹ Gregory N. Mankiw, Op Cit, p569.

² البشير عبد الكريم، الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، ص5.

³ نفس المرجع، ص6.

خلاصة الفصل

لقد قمنا في الفصل الأول بالتعرف على مبادئ ومفاهيم أساسية للنفقات العامة، وتطرقنا إليها في المذاهب الاقتصادية وكذلك لآثارها الاقتصادية، والنفقات العامة كأحد أهم مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والتي أصبحت من أهم الأدوات في السياسة المالية بحكم الفعالية العالية في معالجة الأزمات والاختلالات الاقتصادية ، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العمومية وكيفية تمويلها ، حيث تلعب دورا رئيسيا هاما وحاسما في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ومنه تحافظ الدولة على الهوية الوطنية وتوفر البنية الأساسية لتحقيق التنمية.

ونظرا لازدياد نشاط الدولة وجب عليها مراعاة حدود معينة وهي العوامل التي تحدد حجم النفقات العامة ، حيث تسعى الدولة من خلالها لترشيد النفقات مع الزيادة في فعاليتها، ومنه ينعكس تأثيرها على الاقتصاد الوطني وعلى كافة جوانب المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية.

الفصل الثاني

مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

تمهيد: د:

من المعروف أنه من أجل النهوض بأي اقتصاد من حالة الركود إلى حالة أفضل يجب وضع سياسات اقتصادية، يمكن تحديدها من خلال اكتشاف المتغيرات والعلاقة الأساسية في عملية النمو الاقتصادي الذي تسعى مختلف الدول إلى تحقيقه وذلك مهما كان النظام المطبق في هذه الدول. لذلك وضع النمو الاقتصادي في مقدمة الأهداف المرجوة جراء تطبيق هذه السياسات الاقتصادية، حيث ينتظر من عملية النمو الاقتصادي أن تسبب وتحقق الرخاء والازدهار والرفاهية والعيش الرغد للأفراد، وأيضاً الدور الذي يمكن للنمو الاقتصادي أن يلعبه في تنمية القدرات الإنتاجية وزيادة فرص العمالة والخفض من البطالة، وزيادة الناتج الإجمالي ومنه زيادة نصيب الفرد من هذا الدخل، وأيضاً يمكن لوجود الاختلاف في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بين الدول أن يحدد الاختلاف في التقدم الاقتصادي والتباين في المستوى المعيشي بينها، لذا فإنه إذا كان معدل النمو سريعاً فإن ذلك يسبب معيشة أفضل للأفراد والعكس صحيح، فيصبح معدل النمو أداة في يد الدول لتقييم مدى فاعلية السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة من طرفها.

ومن أجل الإلمام وتحديد وتفسير وتعريف النمو الاقتصادي، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية هي:

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: النظريات الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

المبحث الثالث: النظريات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي (النظريات ذات النمو الخارجي)

المبحث الرابع: النظريات والنماذج الحديثة للنمو (نظريات النمو الذاتي أو النمو النابع من الداخل)

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

لقد اختلف الاقتصاديون في تطرقهم لموضوع النمو الاقتصادي، وذلك جراء انقسام الدول إلى نامية وأخرى متطورة، كما تسعى معظم الدول خاصة منها النامية إلى تحقيق نمو اقتصادي يخرجها من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية، وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح الحديث عن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ومدى الارتباط بينهما، ذلك لكون تحقيق النمو الاقتصادي لا يتحقق أحيانا إلا بتدخل الدولة عن طريق تغيير الهيكل الاقتصادي، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى مختلف مفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي

هناك مفاهيم وتعريفات مختلفة ومتعددة للنمو الاقتصادي، وهذا حسب توجهات المفكرين الاقتصاديين، فحسب ماير (Meier) فإن النمو الاقتصادي هو عملية يتم فيها زيادة الدخل الوطني الحقيقي عبر فترة زمنية طويلة، إذا كان معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو في الأعداد السكانية فإن دخل الفرد في المتوسط لا بد وأن يزداد، إن عملية النمو الاقتصادي حسب ماير (Meier) سوف تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي دون اعتبار مشكلة توزيع المنتج الإضافي من السلع والخدمات، كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن التفاعل القوي الذي يحدد في بيئة معينة وفي فترة زمنية معينة متضمنا تغيرات شتى في البيئة والظروف المحيطة بها، الإنسان ورأس المال وجميع مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى وستؤدي هذه التغيرات الثورية الجذرية إلى زيادة في الناتج الوطني الذي يعتبر في حد ذاته تغييرا طويلا الأمد¹. ويعرف النمو الاقتصادي بأنه معدل التغير في متوسط الفرد أو نصيب الفرد من الناتج الوطني في المتوسط، وهو الوسيلة لتحقيق مختلف الأغراض، وهو يشير إلى الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر الزمن².

ويعرفه ريمون بار (Raimond Bar) بأنه عبارة عن الزيادة الحاصلة في السكان والثروة المتاحة، أما فرنسوا بيرو (François Perroux) فيرى أنه عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ما في بلد ما³، وكل فترة من هذه الفترات تحتوي على عدة دورات مدتها 10 سنوات تقريبا، وذات مؤشر وصافي إجمالي الناتج بالقيمة الحقيقية⁴.

كما يمكننا القول بأن النمو الاقتصادي هو حركة تصاعدية لبعض المحددات الاقتصادية المحددة للناتج الوطني الخام التي تدرج عبر الزمن، وهذه الحركة تؤثر بصفة أساسية على ظروف الإنتاج مثل: زيادة

¹ صلاح الدين نامق، نظريات النمو الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 1965، ص 2.

² فاروق بن صالح الخطيب وعبد العزيز بن أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ربيع الأول 1435هـ، ص 327.

³ بن قانة محمد إسماعيل، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج واستراتيجيات)، أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 6.

⁴ Eric Bosserelle, *Croissance et fluctuations*, Editions Dalloz, 1994, p13.

الاستثمار وتحقيق التقدم التقني وتأهيل الأيدي العاملة، وزيادة كفاءتها، والذي يسهم إجمالاً في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع¹.

وأيضاً يعرف النمو الاقتصادي على أنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي².

أما شومبيتر (Schumpeter) الذي يقدم في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" فيرى أن النمو هو تغير تدريجي يحدث في الفترة الطويلة نتيجة الزيادة العامة في الموارد³، وكذلك البحث عن التطور الصناعي هو الذي يولد النمو الاقتصادي بمعنى آخر التطور الصناعي يتأتى بواسطة المخترعون الذين يبحثون عن تقديم الإضافة⁴.

أما كالدور (Kaldor) فيعرف النمو الاقتصادي على أنه عبارة عن الزيادة المستمرة في حجم مخرجات الإنتاج ولفترة زمنية طويلة، تعدى في بعدها الزمني الفترات الزمنية الخاصة بالتوسع الاقتصادي المصاحب للدورات والتقلبات الاقتصادية، والتوسع الناتج عن عوامل غير عادية أو فترات الإنعاش التي تلي فترة ركود طويلة أو فترات الارتفاع المؤقت لبعض العوامل الأخرى غير الدائمة. ويؤكد كالدور (Kaldor) أيضاً على مفهوم النمو الاقتصادي الحديث بالمزج بين المعدلات العالية لنمو السكان والمعدلات المرتفعة لمتوسط دخل الفرد الحقيقي، وهذا المزج يتضمن معدلات متزايدة بالنسبة للناتج الكلي. مما أشار إلى أن الزيادة في متوسط دخل الفرد غالباً ما تأتي من التجديدات أو الابتكارات الأساسية وذلك مثل تطبيقات الحزم المعرفية الجديدة في عمليات الإنتاج والاقتصاد⁵.

وكخلاصة للتعريفات السابقة، يمكننا أن نعرف النمو بأنه الزيادة النسبية الحقيقية في الناتج الوطني في سنة معينة بالنسبة للسنة السابقة مما يضمن الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ولا يتحقق النمو إلا بتضافر عوامل الإنتاج وتفاعلها في نطاق العملية الإنتاجية، ويرتفع معدل النمو بزيادة كميات الإنتاج المستعملة وارتفاع إنتاجية العمل وإنتاجية كل هذه العوامل⁶.
كما يمكننا أن نصنف النمو الاقتصادي إلى⁷:

- يكون النمو الاقتصادي غير مدعماً عندما يعرف الاقتصاد بعض مراحل النمو السريع ولكن بمعدل متناقص، والتي تتسبب في نهاية المطاف إلى حالة من الجمود أو شبه الجمود.

¹ فاروق بن صالح الخطيب وعبد العزيز بن أحمد دياب، مرجع سابق، ص 327.

² Gary E. Clayton, **Economics Principles**, Mc Graw Hill. New York, 2008, P. 16.

³ قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013، ص 22.

⁴ DIEMIER, **Economie générale**, IUFM Auvergne, p97.
<http://www.oeconomia.net/private/cours/economiegenerale/CAPET/04.croissance.pdf>, 15/01/2017, 18:30.

⁵ بن خليف طارق، أثر البحث والتطوير على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط MENA خلال الفترة 1990 - 2011، أطروحة دكتوراه تخصص إحصاء تطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2014-2015، ص 103.

⁶ عصام خوري وعدنان سليمان، التنمية الاقتصادية، الطبعة السابعة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2003-2004، ص 142.

⁷ Vinod Thomas, Mansoor Dailami, Ashok Dhareshwar, Daniel Kaufmann, Nalin Kishor, Ramon Lopez, Yan Wang, **qualité de la croissance**, Traduit par Olivier Ferrier édition De Boeck université, 2002, pp31.32.

- النمو الاقتصادي المغلوط الناتج من تدهور أسعار الموارد الطبيعية (تباع بأسعار منخفضة جداً، على سبيل المثال)، ونقص الاستثمار في رأس المال البشري (عدم كفاية الحماية ضد عمالة الأطفال، على سبيل المثال) ودعم رأس المال المادي (الإعفاءات الضريبية سوء تحصيل الضرائب، منح المساعدات المالية لبعض الاستثمارات، ومنح مساعدات للمستثمرين، على سبيل المثال).

- النمو الاقتصادي المستدام على أساس تراكم الأصول دون تأثير على السياسة العامة لتطوير التعليم الابتدائي والثانوي والصحة العامة وحماية رأس المال الطبيعي. تمنع هذه السياسة تراجع أداء الأصول الخاصة (وخاصة رأس المال المادي) ورأس المال البشري يسهل بشكل كاف الابتكار التقني ونمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

- النمو الاقتصادي المكثف: يعني أن نمو الناتج الوطني يكون بمعدل يفوق معدل نمو السكان، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الفردي .

ثانياً: تعريف التنمية الاقتصادية

ويختلف مفهوم النمو الاقتصادي (Economic growth) عن مفهوم التنمية الاقتصادية (Economic development)، فالتنمية الاقتصادية تنطبق على التغيرات التي تحدث في الدول النامية، بالرغم من أن النمو جزء من عملية التنمية، أي أحد العناصر الأساسية لها، لكنه يعكس فقط التطورات الحاصلة في الاقتصاد المتقدم.¹

ولقد تعددت تعريفات التنمية واختلفت حسب المفكرين الاقتصاديين، حيث كانت في مجملها تنعكس في صورة تجعل التنمية الاقتصادية لا تعتمد فقط على التغير الكمي وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكل، وسوف نتطرق إلى بعض هذه التعريفات²:

يعرف فيورتادو (Celso Furtado) التنمية الاقتصادية على أنها تقوم بشرح النقطتين التاليتين:

- أسباب زيادة دائمة لإنتاجية العمل وآليتها.

- انعكاسات زيادة هذه الإنتاجية على تنظيم الإنتاج، والتوزيع وتوظيفات الناتج الوطني.

وهذا يعني أن التنمية عندما تتحقق بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو السكان فهذا يعني ارتفاع الدخل الحقيقي الفردي (أي متوسط الدخل الفردي الحقيقي)، وبما أنها عملية فهذا يعني تحرك بعض القوى التي تفعل في السياق الطويل وتجسد التبدل في متغيرات معينة، وأنها ينبغي أن تمتد لفترة طويلة الأجل حيث لا يعتد بالارتفاع القصير الأجل خلال الدورات الاقتصادية مثلاً، بل يجب أن يستمر الارتفاع خلال أكثر من دورة، بحيث يكون الارتفاع والانخفاض في دورة اقتصادية معينة أعلى من الارتفاع والانخفاض في الدورة التي سبقتها³.

¹ هند محمد هاني قنديل، بعنوان السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الصين، رسالة لنيل دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر، 2009، ص37.

² قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص19.18.

³ فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن، 2006، ص177.

ويعرف الاقتصادي الأمريكي جيرالد ماير (Gerald Meier) التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن، ويتضمن هذا التعريف أن التنمية هي عملية مستمرة وليست حدثاً عارضاً، تؤدي في النهاية إلى ارتفاع متواصل للدخل الوطني الحقيقي في البلاد. وفي المفاضلة بين الدخل الوطني الحقيقي والدخل الفردي الحقيقي كمعيار لقياس مستوى التطور، يميل إلى الأول ويبين أن تحليل التنمية الاقتصادية يدور حول ازدياد الدخل الوطني الحقيقي، أما الاقتصادي الأمريكي المعروف روستو (Rostow) فقد عالج في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" قضية النمو والتنمية فيرى إمكان تصنيف جميع المجتمعات من ناحية أبعادها الاقتصادية في خمس فئات هي¹:

- المجتمع التقليدي.
 - المجتمع الذي تحققت له الشروط المؤهلة للانطلاق.
 - المجتمع المنطلق.
 - المجتمع السائر نحو النضوج.
 - المجتمع الذي دخل عصر الاستهلاك الشعبي الواسع.
- وفي تحليل مراحل النمو هذه يشير روستو (Rostow) إلى أن المجتمع التقليدي في سعيه للحاق بالعصر والانتقال إلى المرحلة اللاحقة التي تتكون فيها الشروط المؤهلة للانطلاق، فإن ذلك يتم بتأثير عاملين:
- الأول: هو وجود قوة أجنبية (أي عامل خارجي) تتدخل في شؤون البلاد.
 - الثاني: وجود قوة وطنية تعمل في سبيل التحديث والتقدم.
- وعند انتقال المجتمع إلى مرحلة الانطلاق، فإن هذه المرحلة تحتاج إلى جيلين آخرين قبل أن يبلغ المجتمع مستوى النضوج.
- وفي النهاية إذا ما توازى ارتفاع الدخل مع إنشاء الكفاية الفنية، يتجه الاقتصاد الناضج نحو إمكان توفير البضائع والخدمات الاستهلاكية بشكل واسع يؤمن الرفاهية لأعداد السكان المتزايدة في المدن والضواحي.
- ينبذ روستو (Rostow) في هذا التحليل مراحل تطور المجتمع البشري: المشاعية والعبودية والإقطاعية والرأسمالية والاشتراكية ويستبدلها بمراحل أخرى للنمو الاقتصادي والاجتماعي. ويحول النظر عن استغلال الدول الاستعمارية واضطهادها لشعوب الدول النامية وحتمية نضال ومقاومة هذه الشعوب لنيل الاستقلال السياسي والاقتصادي وتحسين ظروفها، كما أن هذا التحليل يغطي الأسباب الحقيقية المسببة لتخلف الدول النامية حيث يؤكد أن الشعوب والأمم تبدأ من مرحلة تخلف تقليدية وليس بسبب الاستعمار، وأن هذا التخلف مؤقت ومن أدل وصولها إلى مرحلة التطور لابد أن تسلك نفس طريق التطور الرأسمالي التي سلكته الدول المتطورة، ونلاحظ أن الكاتب يعبر عن رأيه وموقفه السياسي محاولة منه تحويل نظر شعوب الدول المتخلفة عن تشخيص الأسباب الحقيقية التي سببت تخلفها وانحطاطها.

¹ عصام خوري وعدنان سليمان، مرجع سابق، ص 213، 211.

أما عارف غيث فيعرف التنمية الاقتصادية بأنها تعني التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تتم من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها¹.

فيما أقرت الأمم المتحدة في عام 1956 تعريفاً مميزاً للتنمية على أنها تلك العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع. ويعد هذا التعريف المميز لهيئة الأمم المتحدة بمثابة دعوى للحكومات في الإسراع بالقيام بالعمليات اللازمة، في أقصر الأوقات وبطريقة جماعية تنصهر فيها الحكومات داخل شعوبها².

ثالثاً: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

إن من أهم أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية نجد³:

- النمو الاقتصادي يعني التغيير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي، أما التنمية فهي ظاهرة مركبة مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده.
- يشير النمو إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي ولا يهتم بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية، أما التنمية تهتم بالتغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.
- قد يحدث النمو الاقتصادي في ظل وجود خلل في التوازن القطاعي كنمو الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية مما يحدث آثار تضخمية للسلع الحقيقية مما يؤثر سلباً على التنمية.
- إمكانية حدوث نمو اقتصادي سريع بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية نتيجة لعدم إتمام التحولات الجوهرية التي تواكب عملية التنمية أو تسبقها في العمليات التكنولوجية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية والسياسية والاقتصادية.
- حدوث النمو دون أن يحدث توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.
- قد يحدث النمو الاقتصادي سريع ولا تحدث تنمية وذلك عندما يكون النمو مصحوباً بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بينما تتطلب عملية التنمية إشراك المواطنين على نطاق واسع في صناعة السياسات الوطنية والمحلية.
- قد يحدث النمو الاقتصادي في ظل الاستعمار أما التنمية فلا تحدث في ظل الاستعمار.

¹ محمد شفيق، دراسات في التنمية الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ص16.

² قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص25.

³ وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر مصر والسعودية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص.ص 16.15.

ومنه نستنتج أن التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي، حيث أن التنمية بالإضافة إلى زيادة الناتج فهي تقوم بإجراء التغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعانة توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

إن هدف التنمية الاقتصادية ليس فرض شكل خاص للتنظيم على مجموعة من البشر، كما أنه ليس فرض هيكل رأسمالي أو اشتراكي، وليس أيضا (وبدون شك) استيراد بعض الفنون الإنتاجية. إن هدف التنمية مزدوج¹:

- 1- توفير الوسائل اللازمة لتحسين ظروف المعيشة، وبصفة خاصة لإمكان التأثير على تلك المشاكل التي يعاني منها الجانب الأكبر من البشر في العالم (الجوع، سوء التغذية، الأمراض... الخ).
- 2- تحقيق الإجراءات التي تهدف إلى تحسين الظروف الإنسانية، أو جعل الإنسان أكثر إنسانية، وهذا يعني إعطاء الوسائل لتنمية شخصيته، وذلك بمعرفة جيدة، وحرية حقيقية، وإيجاد تنظيم أكثر عدالة للعلاقات الاجتماعية.

المطلب الثاني : عناصر و مقاييس النمو الاقتصادي

هناك عناصر يستلزم توافرها عند المباشرة بأي نمو، حيث هذه العناصر سوف تلازم المخططين ومنفذي عملية النمو باستمرار، و يمكننا حصر عناصر النمو الاقتصادي فيما يلي:

أولاً: العمل

يعرف العمل على أنه كل نشاط إنساني تقود إلى الإنتاج سواء كان سلع أو خدمات²، ويقصد به أيضا على أنه نشاط اقتصادي يتمثل في شكل مجهود إنساني ذهني أو جسماني (فكري أو يدوي) يقوم به الفرد من أجل الإنتاج، ويترتب عن هذا التعريف استبعاد المجهودات الإنسانية التي لا تهدف إلى خلق المنتجات من سلع وخدمات يمكن تقديرها نقديا، مثل ممارسة الهوايات الرياضية والسياحة، وعمل ربات البيوت في منازلهن³. يعتبر العمل من العناصر المهمة في زيادة كمية الإنتاج إي زيادة معدلات نمو الناتج الوطني، كما يرتبط حجم اليد العاملة المتوفرة بعدد السكان الناشطين في البلد وكذا ساعات العمل التي يبذلها كل عامل، كما أن عدد السكان يمثل عامل رئيسي محدد للعمل، حيث أن الارتفاع في عدد السكان يؤدي ارتفاع حجم العمالة في الدولة والعكس صحيح.

كما أن كمية الإنتاج المحققة في الاقتصاد الوطني مرتبطة عموما بكمية العمل المتوفرة ونوعية العمل المقدم، إن قياس الثروة المحققة بواسطة العمل يطلق عليها اسم إنتاجية العمل⁴.

¹ عبد الله الصعدي، مبادئ علم الاقتصاد، الجزء الأول، مطابع البيان التجارية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص 283.

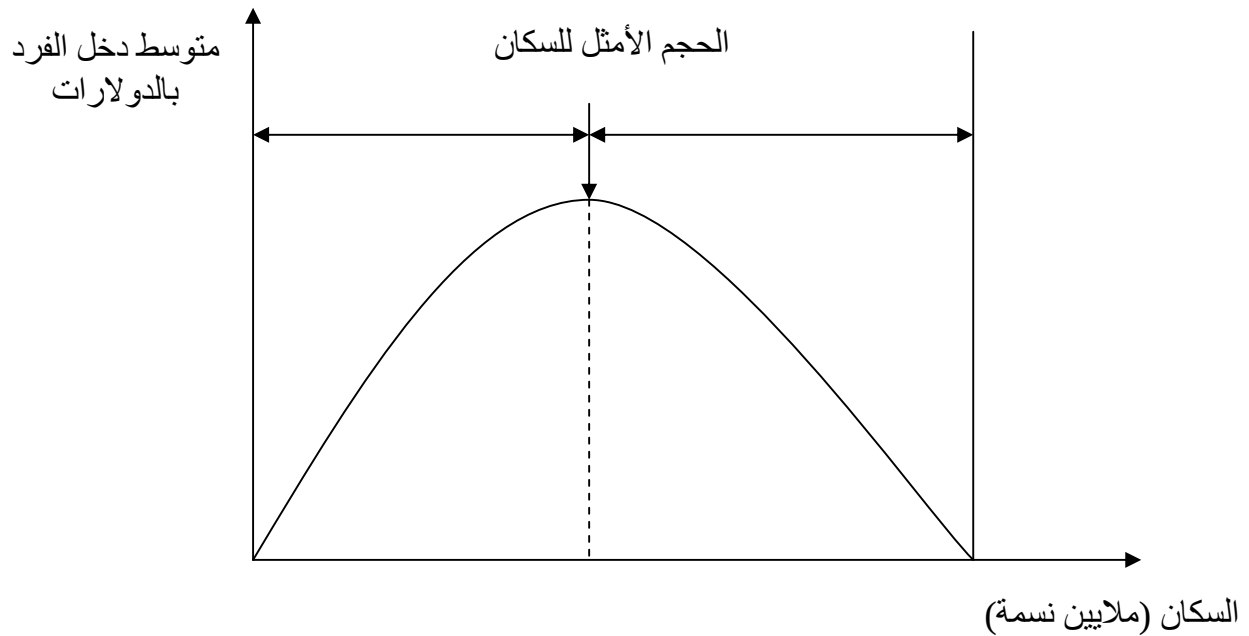
² Alain Beitone, Antoine, Antoine Cazorla, Christine Dollo, Anne-Mary Draï, **Dictionnaire des sciences économiques**, Armand Colin, France, 2001, p 421.

³ عبد الله الصعدي، مرجع سابق، ص 87.

⁴ DIEMIER, Op Cit. p118.

يعتبر عنصر العمل كأحد عناصر الإنتاج المتناسقة ومن مداخلات العملية الإنتاجية، إلا أنه في حقيقة الأمر يختلف من نوع إلى آخر (من الميكانيكي الماهر إلى المهندس أو إلى الأستاذ) وذلك نظرا لما ينتجه أي منهم في وحدة زمن (ساعة مثلا) وما يحققه للمجتمع من قيمة تختلف عن قيم ما ينتجه الآخرون¹، كما أن كل الدراسات الجادة تشير إلى أن التعليم المتقدم أو التدريب الفني المتطور يعملان على زيادة الناتج الكلي بنفس القدر من الموارد المتاحة، مع زيادة متوسط ناتج (دخل) الفرد تبعاً لذلك، وبصفة عامة كلما طالت فترة تعليم العامل أو تدريبه أصبح أكثر قدرة على التكيف مع التحديات الجديدة والمتغيرة التي عادة ما ترافق عمليات النمو.

الشكل رقم 12: فكرة الحجم الأمثل للسكان



المصدر: حسين عمر، التطور الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1988، ص219

ثانياً: كمية رأس المال المادي المتاحة

يعرف الرأس المال المادي على أنه مجموعة من الوسائل المادية المتاحة المستعملة في عملية الإنتاج والتي يمكن استعمالها على فترات من الزمن، من هذه الوسائل: الآلات ووسائل الإنتاج والسلع الجاهزة مثل برامج الإعلام الآلي².

إن المزيد من الأدوات المساعدة في عمليات الإنتاج تميل إلى أن تؤدي إلى المزيد من الناتج، ومن السلع والخدمات، وعلى ذلك أصبح الناتج للفرد من تراكم رأس المال مرتفعاً، إلى الحد الذي اعتبر في وقت ما أن

¹ فاروق بن صالح الخطيب وعبد العزيز بن أحمد دياب، مرجع سابق، ص.374.

² Bernard Guerrien, *Dictionnaire d'analyse économique*, édition la découverte, Paris, France, 2000, p49.

رأس المال المادي هو المصدر الوحيد للنمو، وعموما فطالما تتوفر لأي مجتمع فرص الاستثمار التي لم تكن مطروحة من قبل، فإنه من الممكن لهذا المجتمع أن يحقق زيادة في طاقته الإنتاجية بزيادة رصيده من رأس المال الحقيقي. ومن أبرز الأمثلة على ذلك أثر رأس المال المادي في النمو الاقتصادي للولايات المتحدة في غضون القرن الماضي، فبالرغم من الكميات الضخمة من رأس المال المادي المستخدم في تلك المرحلة من تطور الاقتصاد الأمريكي، إلا أن نسبة الناتج لرأس المال قد ظلت ثابتة ولم تتدهور، وبالمثل فلم ثمة اتجاه تنازلي في معدل العائد على رأس المال، مما يوحي بحقيقة بالغة الأهمية، وهي أن فرص الاستثمار قد توسعت بنفس سرعة توسع الاستثمار في السلع الرأسمالية¹.

ثالثا: كمية الابتكار والاختراع

إن المعرفة الجديدة والابتكارات الجديدة يمكن أيضا أن تساهم وبدرجة ملحوظة في نمو الدخل الوطني، وتفسير ذلك أنه لو افترضنا أن الجزء من موارد المجتمع الموجه لإنتاج السلع الرأسمالية يكفي بالكاد لإحلال رأس المال عندما يتعرض للقدم والتلف، ومن ثم إذا يتم استبدال رأس المال القديم برأس مال جديد وبنفس الشكل والنوعية، فإن رصيد رأس المال الحقيقي في المجتمع يظل ثابتا، ولا تتحقق أية زيادة في الدخل الوطني، ومع ذلك نفترض الآن أن ثمة نموا في المعرفة الفنية بحيث أنه كلما بليت أو تقادمت المعدات الرأسمالية القديمة، فإن معدات جديدة مختلفة عنها وأكثر إنتاجية منها تحل محلها، في مثل هذه الحالة، فإن الدخل الوطني سوف ينمو بسبب تقدم المعرفة التقنية، لا بسبب تراكم المزيد من رأس المال، ومن هنا فإن هذا النوع من الزيادة في الدخل الوطني يمكن أن نتيجة التقدم في المعرفة الفنية أو من خلال استيراد هذه المعرفة الفنية من الخارج².

أما الدول الأكثر تقدما فينبغي عليها تطوير الأساليب الفنية الجديدة عن طريق إجراء البحوث والدراسات بغية ابتكار أساليب أخرى أكثر تطورا، ومع ذلك فالدليل القائم حاليا حول ما يسمى بـ "الفجوة التكنولوجية" إنما يوحي بأن هناك مجالا للابتكار والاختراع يتجاوز مجرد نقل الإنجازات الأجنبية في حقول التقنية إلى الدول النامية³.

إن الابتكار والاختراع يمكننا من⁴:

- إنتاج كميات كبيرة من المنتجات بنفس كمية العمل والرأس المال المادي،
- إنتاج منتجات ذات جودة عالية،
- خلق منتجات جديدة،
- إنتاج سلع ومنتجات متنوعة.

إن الابتكارات والاختراعات مهمة في عملية النمو، حيث أن استعمال وسائل الإنتاج كان يتم بخط التجميع والآن يتم بالآلات ذاتية الحركة. لقد أدت الابتكارات الالكترونية إلى تطور الصناعات، وليس من شك أن هذه

¹ فاروق بن صالح الخطيب وعبد العزيز بن أحمد دياب، مرجع سابق، ص.ص 374.375..

² حسين عمر، التطور الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1988، ص.ص 213.215.

³ فاروق بن صالح الخطيب وعبد العزيز بن أحمد دياب، مرجع سابق، ص.ص 374.

⁴ Olivier Blanchard et Daniel Cohen, **Macroéconomie**, 3^{ème} édition, Pearson Education, Paris, France, 2004, p62.

الابتكارات مضافا إليها ابتكارات أقل شيوعا في معرفتها (مثل التحسينات في قوة وصلابة المعادن، وفي إنتاجية البذور، وفي الأساليب الفنية للرقابة الإدارية) تساهم في خلق فرص استثمارية جديدة، وهكذا فإن طبيعة السلع والخدمات التي يستهلكها أفراد المجتمع، وكذلك الطريقة التي يتم بموجبها صنع هذه السلع وإنتاج هذه الخدمات، هما عرضة للتغيير والتطوير، كلما سُنحت للابتكارات الجديدة الفرصة لأن تخرج إلى حيز الوجود¹.

رابعاً: الموارد الطبيعية

يقصد بالموارد الطبيعية كلا من: الأرض، الغابات، مصادر الطاقة، مياه الأمطار والبحار والأنهار، المعادن بمختلف أنواعها والنفط... الخ، وباختصار هي كل مصدر منشأ الأرض سواء كان فوق الأرض أو في باطنها.

لقد اختلف الكتاب والمنظرون حول أهمية الموارد الطبيعية في عملية النمو الاقتصادي، فهناك من يرى أنها تلعب دوراً أساسياً، ويربطون ذلك بين تحقيق نمو في بعض الدول المتقدمة مثل إنجلترا وفرنسا وألمانيا وأمريكا ووفرة الموارد الطبيعية في هذه الدول، في حين يرى آخرون أن الموارد الطبيعية لا تلعب دوراً حاسماً في تحقيق النمو رغم أنها يمكن أن تساعد على ذلك، ويبرهنون على ذلك بأن هناك بعض الدول مثل اليابان استطاعت أن تحقق التقدم والنمو رغم افتقارها للنسبي للموارد الطبيعية في الوقت الذي تمتلك فيه العديد من الدول المتخلفة موارد طبيعية وفيرة، إلا أنها لم تستطع أن تحقق نمواً في الوقت الحاضر، أو أن خطواتها في سعيها لتحقيق النمو لا زالت دون المستوى المطلوب².

إن توفر الموارد الطبيعية ليس كافياً لتحقيق النمو الاقتصادي، لأنه يجب الاستخدام الحسن والأمثل للموارد المتوفرة حتى وإن كانت قليلة، وذلك بواسطة استخدام عقلاني لهذه الموارد والإطالة في فترة استخدامها، بحيث تبقى للأجيال القادمة من أجل استعمالها أيضاً.

المطلب الثالث: كيفية حساب معدل النمو وأنواعه

أولاً: كيفية حساب معدل النمو

إن النمو الاقتصادي هو الزيادة التي تحدث في الناتج الوطني الحقيقي، ويحسب معدل النمو بواسطة العلاقة التالية³:

$$g = \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}} \times 100 \dots \dots (16)$$

حيث g: النمو الاقتصادي

¹ حسين عمر، مرجع سابق، ص 216.

² فليح حسن خلف، مرجع سابق ص 188.

³ حاشي نوري، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA) خلال الفترة 1980-2012، أطروحة دكتوراه تخصص إحصاء تطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2014-2015، ص.ص 129-130.

Y_t عبارة عن الدخل الحقيقي للفرد في الفترة الزمنية t ، و Y_t عبارة عن الدخل الحقيقي للفرد في الفترة الزمنية السابقة $t-1$ ، وكذلك يمكن حساب معدل النمو بطريقتين، بالأسعار الجارية أي بأسعار السوق، أو بالأسعار الحقيقية أو الثابتة (أي باستعمال المؤشر العام للأسعار ونزع تأثير التضخم) والتعبير الحقيقي للنمو الاقتصادي يكون بالأسعار الحقيقية.

إذا كان الناتج الوطني الحقيقي Y للفترة الزمنية t أكبر من الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية السابقة $t-1$ نقول أن الاقتصاد الوطني في حالة نمو أي $Y_t > Y_{t-1}$

ونقول أن الاقتصاد الوطني حقق نموا عندما تكون قيمة معدل نمو الناتج القومي موجبة أي: $g > 0$ ليس الهدف من النمو الاقتصادي هو تحقيق الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي فقط وإنما أيضا تحسين حالة السكان وذلك في إشباع حاجاتهم المتعددة من خلال المنتج السلعي وتوفير الخدمات، ولهذا يمكن اعتبار النمو هو تلك الزيادة الحاصلة في حصة الفرد الواحد من السكان (V)، لأنه يجب أن تكون في هذه الحالة ما تفسره المعادلة التالية:

$$Y_{perhab} = \frac{Y_t}{V_t} \cdot \frac{Y_{t-1}}{V_{t-1}} \dots (17)$$

وبالتالي ما تعنيه المعادلة (17) أنه لن يكون هناك نموا اقتصاديا طالما ينمو حجم السكان بنفس المعدل الذي ينمو به الناتج الوطني، أي أن الشرط أو المعادلة (17) لن يتحقق في هذه الحالة.

كما يمكننا حساب معدل النمو بواسطة الطريقة اللوغاريتمية لحساب النسب المؤوية كما يلي¹:

- لنفترض ناتج قومي إجمالي عند نقطتين من الزمن: (t) و $(t+k)$.

- نحسب معدل النمو باستخدام اللوغاريتم الطبيعي بواسطة العلاقة التالية:

$$g = \ln(Y_{t+k}) - \ln(Y_t) \dots (18)$$

كما يمكننا حساب معدل النمو على أساس سنوي كما يلي:

$$g = \frac{1}{k} (\ln(Y_{t+k}) - \ln(Y_t)) \dots (19)$$

ثانيا: أنواع النمو

انطلاقا مما ذكر في العنصر السابق أي من خلال المعادلات (16) و (17) يمكننا وضع تعريفا عاما وواسعا للنمو الاقتصادي²، ويفرق بين النمو الموسع (Croissance extensive) والذي يتمثل في تساوي معدل الزيادة الحاصلة في الناتج الوطني مع معدل الزيادة في عدد السكان أي أن الدخل الفردي ثابت، والنمو المكثف (Croissance intensive) والذي يعني زيادة في متوسط نصيب الفرد الواحد من السكان في

¹ أحمد الكواز، مفاهيم معدلات النمو الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

² حاشي نوري، مرجع سابق، ص 130.

إشباع حاجاته المتعددة من الناتج الوطني أي أن معدل نمو الناتج الوطني أكبر معدل نمو حجم السكان وبالتالي يكون الدخل الفردي مرتفع .

كما أن هناك ترابط متينا بين مفهوم النمو الاقتصادي على أساس انه نمو الناتج الوطني وبين إمكانية قياس النمو الاقتصادي من خلال متوسط الزيادة الحاصلة في مردود العمل أي من خلال قياس ارتفاع إنتاجية العمل، إن زيادة نصيب الفرد الواحد من الناتج الوطني تكون أقل من الزيادة الحاصلة في متوسط إنتاجية العمل وذلك عندما تنخفض نسبة العاملين من السكان إلى مجموع السكان، أما لزيادة متوسط العمر مثلا أو لتخفيض سن التقاعد أو نتيجة لتمديد مدة الدراسة والتدريب.

ثالثا: خصائص النمو الاقتصادي

يتميز النمو الاقتصادي بعدة خصائص نذكر منها¹:

- لا يهتم النمو الاقتصادي بتوزيع عائدات النمو المختلفة ونصيب كل فرد، أي أنه لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي بشكل محدد وصريح.
- التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولاً من النمو الاقتصادي، وتقوم أساساً على تدخل الدولة وتمويلها لعمليات التنمية في معظم القطاعات.
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن الدولة تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر تنظيماً وسهولة.
- النمو الاقتصادي يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار.
- يلعب النمو الاقتصادي دوراً بالغ الأهمية في المحافظة على الأمن الوطني.

¹ فاروق بن صالح الخطيب وعبد العزيز بن أحمد دياب، مرجع سابق، ص 374.

المبحث الثاني: النظريات الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

إن أهم رواد الفكر الكلاسيكي (التقليدي) نجد كلا من: آدم سميث (Adam Smith) ، روبرت مالتوس (Robert Malthus) ، د. ريكاردو (David Ricardo) ، كارل ماركس (Carl Marx) ، ج.ا. شومبيتر (Joseph Schumpeter)، حيث أن الإضافة التي قدمها هؤلاء المفكرين في النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي مبنية على مبدأ الحرية الاقتصادية ونظام المنافسة المبني على عدم تدخل الدولة إلا بفرض الضرائب لتوفير نفقاتها السيادية (الدفاع - القضاء - الأمن)¹.

المطلب الأول: آدم سميث (A. Smith) (1723-1790)

إن آراء آدم سميث في كتابه بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم الصادر سنة 1776، وتمثل آراء آدم سميث بداية التفكير الاقتصادي المنظم بصورة عامة، والمتصل منه بعملية النمو بصورة خاصة، وغاية الاقتصاد تكمن في اعتقاده في جمع الثروة، وللوصول لذلك لابد من:

لقد تكلم آدم سميث عن إيجاد إطار سياسي واجتماعي من شأنه أن يؤدي إلى نم اقتصادي مستمر، وحتى يتحقق ذلك دعى آدم سميث إلى إزالة جميع القيود الحكومية كي يتحقق التخصص وتتوسع الأسواق.²

- **التخصص وتقسيم العمل:**

يرى آدم سميث أن تقسيم العمل داخل المجتمعات أو داخل المعامل يؤدي إلى الرفع من المردود لذلك نراه ينادي بضرورة التشجيع على التخصص على الصعيد العام وعلى صعيد القطاعات³، لذلك فإن الزيادة في الثروة (النمو) تتحقق عن طريق التخصص وتقسيم العمل داخل الوحدة الإنتاجية، بسبب المزايا العديدة التي تتحقق جراء ذلك، إذ أنه يسمح بزيادة إنتاجية العمال بشكل واضح عن طريق⁴:

1- زيادة مهارات العمال، إذ تزداد درجة كفاءة العامل ودرجة إتقانه للعمل عندما يتوفر التخصص وتقسيم العمل.

2- زيادة الابتكارات التي تنتج عن التخصص وتقسيم العمل، إذ يؤدي تخصيص قسم من العمال للبحث والابتكار إلى زيادة الابتكارات، إضافة إلى أن تخصص العامل بجزء من العمل وملاحظته المستمرة له يجعله أكثر قدرة للابتكار والتميز فيه.

3- الإنقاص في الوقت اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية المختلفة، ولأن تكرار العمل وبشكل مستمر دون انتقاله إلى عمل آخر يؤدي إلى الإنقاص من الوقت المطلوب للانتقال من ناحية، إضافة إلى أن أداء العامل للعمل عندما يتم تكراره بصورة مستمرة يؤدي إلى التقليل من الوقت المطلوب للقيام بهذا العمل.

¹ فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية، سنة 1985، ص 16.

² ضياء مجيد الموسوي ، أسس علم الاقتصاد ، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 74.

³ فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر، لبنان، 1981، ص 107.

⁴ فليح حسن خلف، مرجع سابق ص 105.

4- اختراع عدد كبير من الآلات الموفرة لعنصر العمل¹.

والجدير بالذكر أن نشير إلى أن فكرة تقسيم العمل قد ظهرت قبل آدم سميث من جانب ابن خلدون إلا أنه اختلف كل منهما في تحديده له فكان ابن خلدون يدعو إلى التقسيم المهني للعمل أو الحرفي بينما يهتم آدم سميث بالتقسيم الفني للعمل مقتفياً بذلك أثر وليام بيتي بتقسيم العمل داخل الوحدة الإنتاجية وهي ظاهرة أصبحت سائدة في القرن 18م مما يسمح بزيادة المداخل وزيادة الادخار التي تؤدي إلى زيادة تكوين رأسماله في دائرة توسيعه².

- تراكم رأس المال:

هناك ثلاثة أقسام لرأس المال حسب لآدم سميث، القسم الأول موجه للاستهلاك والذي لا ينتج عنه أي عائد أو ربح، والثاني هو رأس المال الثابت والذي هو عبارة عن الوسائل والمعدات والعقارات والرأس المال البشري (المعرفة والموهبة)، أما القسم الثالث فهو الرأس المال المتحرك (capital circulant) الذي يحتوي على النقود والاحتياطات المستخدمة في عملية الإنتاج ومخزون السلع تامة الصنع³.

يرى آدم سميث أن أساس التنمية الاقتصادية هو تراكم رؤوس الأموال الناتجة من فائض الإنتاج أي الفارق بين الدخل والتكاليف الأولية على أساس أن يستعمل هذا التراكم في استثمارات جديدة⁴.

إذ أنه لا بد من التوسع في تكوين رأس المال حتى يمكن التوسع بالتخصص وتقسيم العمل، لأن عدم وجود قدر كاف من رأس المال، يقلل من إمكانية تحقق مدى مهم من التخصص وتقسيم العمل، في حين أن الزيادة في درجة تكوين رأس المال يتيح مجالا واسعا في ذلك، وحتى يتم التمويل برأس المال لا بد من وجود الادخار الذي سوف يوجه للاستثمار، وبدون أن تكون هناك فجوة بين الاثنين، لأن الزيادة في الادخار سوف تؤدي إلى الزيادة في الاستثمار، ومن غير الممكن أن تبقى الأموال المدخرة عقيمة دون استخدامها لغرض الاستثمار، إضافة إلى أن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى الزيادة في الإنتاج والدخل، وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة الادخار الذي يمثل القدرة على تكوين رأس المال.

- السوق:

ويعتبر آدم سميث التجارة الخارجية مصدرا مهما للتقدم الاقتصادي لذلك يطلب بتشجيع المبادلات التجارية، ولكنه يتناقض مع المذهب الليبرالي عندما يدافع عن قرارات "كرومويل" المشهورة التي تمنع في استعمال سفن غير بريطانية وتفرض رسوما جمركية على البضائع المستوردة⁵.

يعتبر وجود السوق أمرا لازما للتخصص وتقسيم العمل، إذ أن اتساع حجم السوق يسمح بزيادة درجة التخصص وتقسيم العمل عن طريق الزيادة والاتساع في الإنتاج زيادة المبادلات، بينما تكون السوق

¹ صلاح الدين نامق، مرجع سابق، ص 78.

² بن قانة محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 17.

³ Arnaud Mayeur, **Choix collectifs et raison d'Etat**, traité de macroéconomie, 1^o édition, Collection MAJOR, Paris, France, 2005, PP30.31.

⁴ فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص 108.109.

⁵ نفس المرجع، ص 109.

ضيقة فإنها لا تسمح بوجود حجم كبير من الإنتاج وهذا ما يؤدي إلى التقليل م إمكانيات التخصص وتقسيم العمل، ومن هنا تبرز أهمية التجارة الخارجية بصفقتها أداة هامة لتوسيع السوق.

بالإضافة إلى ذلك، يرى آدم سميث أن التخصص وتقسيم العمل يتفق مع الرغبة البشرية لأن المصلحة الخاصة تحتم الأفراد على توسيع المبادلات بينهم بالشكل الذي يسمح بالتخصص وتقسيم العمل.

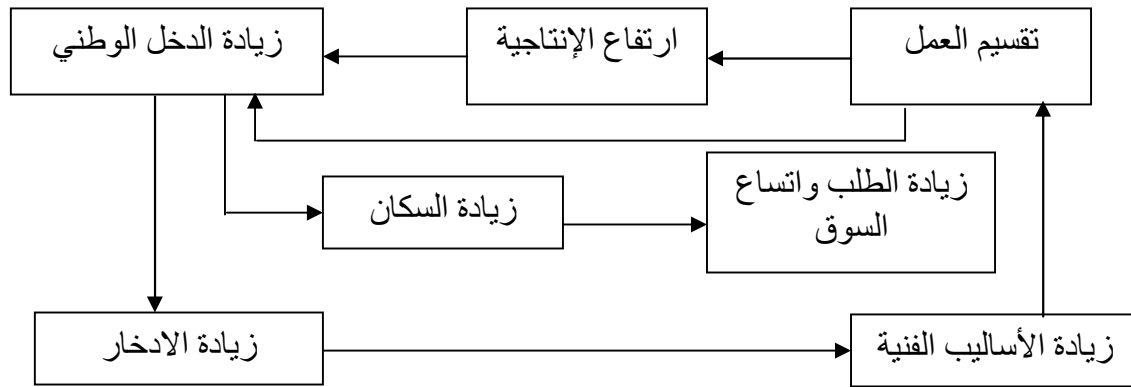
ويرى آدم سميث أن النمو يحدث بطريقة تراكمية، فعندما يتوفر السوق ورأس المال يحصل التخصص وتقسيم العمل، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، ويزداد الإنتاج والدخل والادخار والمبادلات مما يسمح بزيادة تكوين رأس المال واتساع حجم السوق أيضاً، وتحصل زيادة في السكان، وتزداد القدرة على إدخال التحسينات التكنولوجية ويزداد الحافز على إدخالها، وهذا كله يؤدي إلى زيادة درجة لتخصص وتقسيم العمل ويتسع مداه بالشكل الذي يزيد من الإنتاجية والإنتاج والدخل، مرة أخرى، وهكذا تستمر عملية النمو بصورة تراكمية طالما توفرت أسباب استمرارها هذه¹، كما افترض آدم سميث وجود علاقة بين زيادة عدد السكان وزيادة القوى العاملة ويربط ذلك بمستوى الكفاف، حيث يعتمد ارتفاع الأجور على معدل التجميع الرأسمالي، وعلى معدل نمو السكان، ففي حالة الركود أي قلة التجميع الرأسمالي تنخفض الأجور إلى حد الكفاف، في حين ترتفع فوق ذلك في حالة التجميع الرأسمالي المرتفع، وزيادة عرض العمل وتؤدي إلى اتجاه الأجور نحو الانخفاض، ويحصل العكس في حالة انخفاض عدد السكان، ويرى كذلك آدم سميث أن معدل الأرباح يميل إلى الانخفاض بسبب المنافسة بين الرأسماليين، وكذلك بسبب ارتفاع الأجور، حيث أن العلاقة بين الأجور والربح خلال عملية النمو تتحقق في كون أن الربح يبدأ مرتفعاً بسبب قلة رأس المال بالنسبة للثروة والوارد الطبيعية في بدايات عملية النمو، والأجور تكون مرتفعة هي الأخرى بسبب ارتفاع معدل التكوين الرأسمالي وعندما يزداد تكوين رأس المال يتجه معدل الربح نحو الانخفاض، بينما تبقى الأجور مرتفعة مادام التجميع الرأسمالي مرتفعاً، وبزيادة السكان الناجمة عن الأجور المرتفعة، وعندما يصبح التكوين الرأسمالي كبيراً، تتجه بعد ذلك الأجور نحو الانخفاض إضافة إلى انخفاض الأرباح، ويبلغ الاقتصاد حالة الركود التي تتوقف عندها عملية تكوين رأس المال عملية النمو.

وبهذا يمكن القول بأن أهم آراء آدم سميث في النمو تتمثل في تأكيده على التجميع الرأسمالي وتفسيره حالة الركود بانخفاض الأرباح والأجور إلى حد الكفاف وارتفاع الربح، ومفهومه لعملية التنمية كونها عملية تراكمية متدرجة ومعارضته للتدخل الحكومي.

ويمكننا أن نلخص تصورات آدم سميث حول النمو في الشكل التالي:

¹ فليح حسن خلف، مرجع سابق ص 108, 109.

الشكل رقم 13: تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي



المصدر: بودخدخ كريم، رسالة ماجستير بعنوان: أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، جامعة الجزائر 3، 2009-2010، ص 97.

المطلب الثاني: ديفيد ريكاردو (David Ricardo) (1772-1823)

يعتبر دافيد ريكاردو (David Ricardo) ممثل الاتجاه الكلاسيكي من الناحية النظرية لأنه ادخل أكثر من غيره أفكاره مشاهداته في قوالب نظرية وفي تحاليل تجريبية¹، وعمل على تعميق آراء وأفكار المدرسة الكلاسيكية وجعلها أكثر متانة وقوة، حيث ارتبطت باسمه العديد من الآراء والأفكار منها ما يتصل بالريع والأجور والتجارة الخارجية وما إلى ذلك ونشر آراءه في كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب². لقد بنى ريكاردو تفسيره لمبدأ الريع على قانون تناقص الغلة، وأن العملية الإنتاجية مرتبطة بثلاثة عوامل وهي الأرض والعمل ورأس المال، وعند التوفيق بينها وبنسب مختلفة تكون لنا الإنتاج³، وقد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات وهم⁴:

- ملاك الأراضي وهم الطبقة غير المنتجة وتتفق كل دخلها على الاستهلاك الترفي.
- العمال وينفقون كل دخلهم على الضروريات.
- الطبقة الرأسمالية وهي الطبقة المنتجة والتي تعتبر ضرورية لعملية النمو الاقتصادي، حيث يرى ريكاردو أن عملية النمو الاقتصادي إنما تقوم أصلا على أكتاف الرأسماليين، لأنهم يستهلكون جزءا قليلا من دخلهم الذي مصدره الأرباح، والباقي يتحول إلى مدخرات والتي تعتبر هي الأساس لتراكم رأس المال.

¹ فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص 110.

² فليح حسن خلف، مرجع سابق ص 110.

³ فايز ابراهيم الحبيب، مرجع سابق، ص ص 23-30.

⁴ صلاح الدين نامق، مرجع سابق، ص ص 83-100.

وقسم ريكاردو الدخل أو الناتج الكلي على الربيع (لأصحاب الأراضي) والأجور (للعاملين) والأرباح (للطبقة الرأسمالية).

$$Y = R + S + B.....(20)$$

مع:

Y: الدخل الوطني

R: الربيع

S: الأجور

B: الأرباح

وعرف ريكاردو كلا من الربيع والأجور والأرباح كما يلي¹:

الأجور: وهي ما يدفع للعاملين والتي تتحدد على أساس مستوى عيني للأجور (الطبيعي).

الربيع: وهو ما يدفع لمالكي الأرض نتيجة استخدام وحدات متساوية من العمل ورأس المال على أراضي.

الأرباح: وهي الحصة التي يحصل عليها الرأسماليون مقابل تحملهم أعباء العمليات الإنتاجية وتوفير مستلزماتها والإشراف عليها وتنظيمها.

ويميز ريكاردو بين الإيراد القائم الذي هو القيمة السوقية للسلع النهائية التي يتم إنتاجها، والإيراد الصافي الذي يمثل الفرق بين هذه القيمة وقيمة السلع اللازمة لصيانة القوة العاملة التي أنتجت هذه السلع، ويقترب مفهوم الإيراد الصافي من مفهوم الفائض الاقتصادي الذي يستخدم في الأدب الاقتصادي في الوقت الحاضر.

وعلى أساس ذلك فإن الربيع والأجور يشكلان الإيراد الصافي للاقتصاد بالقدر الذي تزيد فيه عن متطلبات الكفاف، إذ أن الربيع والربح يشكلان الإيراد الصافي، وتساهم الأجور في سد متطلبات عيش العاملين، ولهذا فإن الربيع والربح بصفة خاصة هما أساس الإيراد الصافي والذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي، وأن النمو لا يتحقق إلا إذا تم استخدام الإيراد الصافي في توسيع عملية تكوين رأس المال، ومن هذا تأتي أهمية الطبقة الرأسمالية في عملية النمو لأنها الوحيدة القادرة على الادخار من خلال إعادة استثمار الأرباح التي تحصل عليها في تكوين رأس المال بهدف الحصول على قدر أكبر من هذه الأرباح.

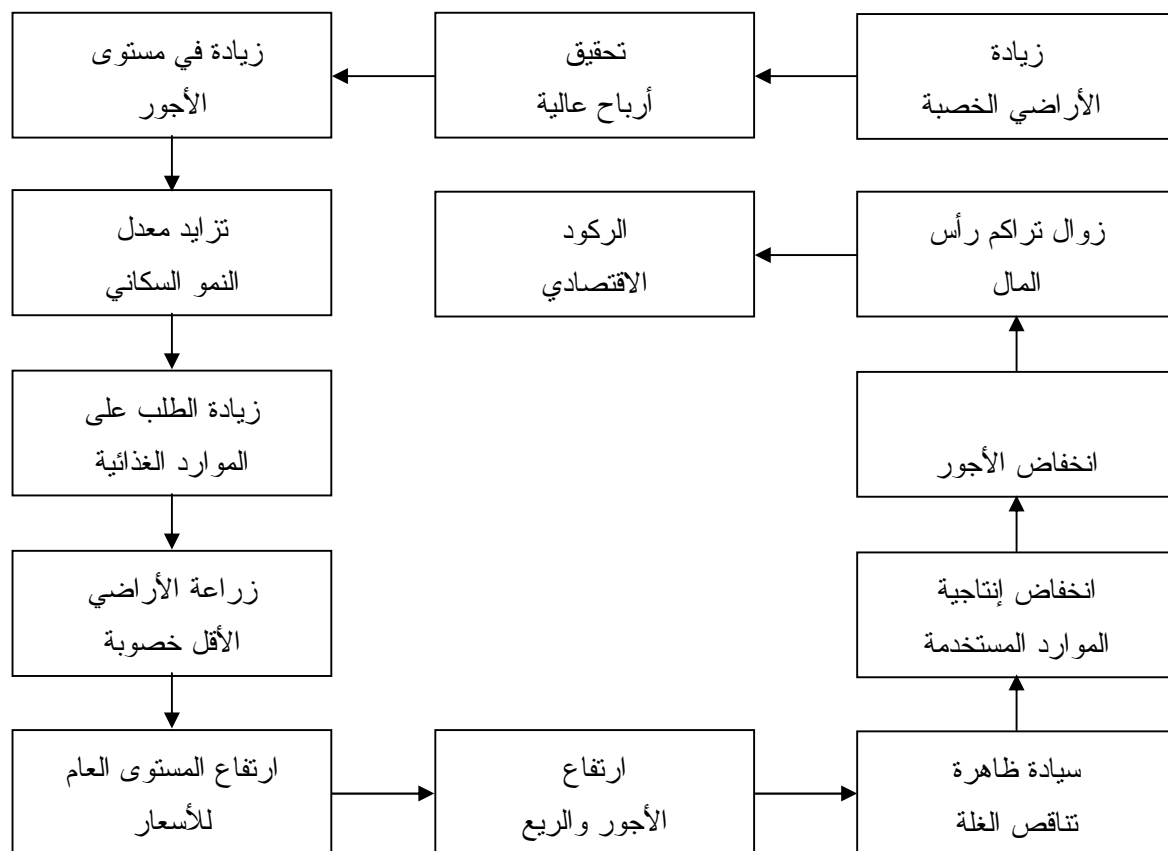
أما ندرة الأراضي الخصبة تشكل تحولا في الحجم النسبي لأنصبة هذه المجموعات الثلاث، حيث يتناقص الإيراد الصافي (وخاصة الربح) الذي هو المصدر الرئيس لتكوين رأس المال إذ يصبح ضئيلا إلى الحد الذي يؤدي إلى توقف عملية النمو.

أما الزيادة في عدد السكان فتؤدي إلى ارتفاع معدلات الأجور بالمقياس النقدي لأن هذه الزيادة تؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة ونشوء الربيع وزيادته، وهذا يتضمن ارتفاع في كل من تكاليف الإنتاج الزراعي وفي أسعار المنتجات الغذائية التي يشكل الإنفاق عليها الجزء المهم من دخول العاملين وما يؤدي إليه ذلك

¹ فليح حسن خلف، مرجع سابق ص.ص 113.114.115.116.

من مطلوبة بزيادة الأجور بالشكل الذي يضمن المحافظة على عيش العاملين عند مستوى الكفاف، وارتفاع الأجور هذا يتم على حساب انخفاض الأرباح كحصة نسبية من الدخل. كما أن معدل الربح يتجه نحو الانخفاض باستمرار الزيادة في التكوين الرأسمالي بسبب المنافسة التي تحصل بين الرأسماليين في إطار هذه العملية. ونتيجة لكل ما سبق، يتجه الاقتصاد نحو الركود بسبب انخفاض الحصة للأرباح وزيادة الحصة النسبية لكل من الربح والأجور من الدخل. ويمكن توضيح نموذج ريكاردو في النمو الاقتصادي في الشكل التالي:

الشكل رقم 14: نموذج ريكاردو في النمو الاقتصادي



المصدر: حاشي نوري، مرجع سابق، ص 133.

المطلب الثالث: جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter 1883-1950)

يعتبر شومبيتر من بين أبرز الكتاب في مجال النمو الاقتصادي، وخاصة من خلال دراسته لعملية النمو في الاقتصاد الرأسمالي وبحثه في الكيفية التي تتم بها هذه العملية والأطر والمؤسسات التي تحكمها¹.

¹ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 131.

ويرى شومبيتر أنه بإمكاننا القيام بعملية النمو في ظل الرأسمالية المتطورة التي تستطيع حسبها بواسطة أجهزتها المختلفة أن توفر الإمكانيات والظروف الملائمة لعملية النمو، ونجد أن فكرة شومبيتر تستند على مبدأ الابتكار والتجديد الذي يعتمد على استخدام التكنولوجيا الحديثة والنشاط الاقتصادي والذي يعلى من شأن الفكر المجدد المبتكر البناء الذي يستحدث كل ما يدي إلى التنمية وزيادة الدخل الوطني¹.

لقد قام شومبيتر في كتابه "الرأسمالية، الاشتراكية والديمقراطية" بنهضة صناعية معتمدا في ذلك على الاستجابة الأساسية التي حافظت على الرأسمالية وأحدثت سلعا جديدة للاستهلاك وأيضا طرقا جديدة للإنتاج والنقل وأسواقا جديدة وأيضا قدم تنظيمات صناعية جديدة، بعبارة أخرى التطور الصناعي مصدره المخترعون الذين يبحثون عن تقديم الإضافة².

واعتبرت نظرية شومبيتر في كتابه "التطور الاقتصادي" من النظريات الأولى في فرع اقتصاد التنمية، إذ أنه في كتابه الذي ظهر باللغة الألمانية عام 1911 وترجم إلى الإنجليزية سنة 1934، لم يجلب الانتباه إلا بعد الحرب العالمية الثانية وقيام حركة البناء والتعمير، وقد أحدث فكري المنظم والدورات الاقتصادية³:

أ- **المنظم الرأسمالي والإبداع**: يرى شومبيتر أن ظهور المنظم مرتبط أساسا بالرغبة في تحقيق الربح وبشكل إبداع الأداة الأساسية للتغيير والذي من نتائجه تفاعل المتغيرات فيما بينها في ترابط مستمر وعلى ذلك فإنه من أجل تشجيع حوافز الإبداع لابد من منظم يفترض ما هو بحاجة إليه من سيولة.

ب- **الدورات الاقتصادية والنمو**: أوضح شومبيتر أن سند التعاقد الدوري لمراحل الازدهار والانكماش يعود إلى الإبداع الذي يولد إبداعا آخر حتى أنه من الممكن القول أن الإبداع يشكل حلقة متصلة تؤدي إلى إطلاق التوسع الاقتصادي، ولقد ميز بين عدة دورات اقتصادية وهي:

1- الدورة الاقتصادية طويلة الأجل ومدته 55 عام.

2- الدورة الاقتصادية المتوسطة الأجل ومدتها من 9 إلى 10 سنوات.

3- الدورة الاقتصادية قصيرة الأجل ومدتها لا تتعد 40 شهرا.

ويرى أن النمو يطابق مرحلة توسع الدورة طويلة الأجل، وأن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يكون دوريا أي لا يمكن فهمه من خلال الدورات الاقتصادية.

وبمعنى آخر فإن شومبيتر يرفض وصف التنمية على أساس أنها عملية متدرجة ذات انسجام وتوافق، بل على العكس من ذلك يرى أنها تحدث بشكل قفزات ودون انسجام كلما تم استغلال الفرص والإنفاقات الاستثمارية الجديدة، وأن التنمية يمكن أن تتم على شكل ارتفاعات حادة تمثل فترة ازدهار تليها انخفاضات

¹ صلاح الدين نامق، مرجع سابق، ص 148-177.

² DIEMIER, Op Cit, P97.

³ بن قانة محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص.ص.22، 23.

حادة تمثل فترة كساد وعلى التوالي، أي أن التنمية تتحقق بشكل اندفاعات انفجارية في النشاط الاقتصادي كالارتفاع الذي جرى بقيادة حركة إنشاء السكك الحديدية في القرن 19، واتساع صناعتي الكهرباء والسيارات في القرن 20، هذه الاندفاعات تؤثر نوع التنمية السريعة التي يعنى شومبيتر بها، ولا يدرس هنا هذه الاندفاعات لمجرد المتعة الناجمة عن دراستها، بل لما لها من تأثير خطير بالنسبة للدول الصناعية. ويمكن كتابة دالة الإنتاج لدى شومبيتر كما يلي¹:

$$Y = f(L, K, R, I).....(21)$$

حيث:

Y: الإنتاج

L: العمل

R: الموارد الطبيعية

K: رأس المال

I: التنظيم والفن الإنتاجي

إن الاختلاف بين شومبيتر ومن سبقوه وخصوصا عن دالة الإنتاج الكلاسيكية يتمثل في أنه أعطى دورا مهما وأساسيا للعوامل التنظيمية والفنية في تفسير التغيرات الاقتصادية في ظل ظروف النمو، وركز بشكل خاص على عنصر التنظيم واعتبره أهم عناصر النمو، وقد تم التطرق فيما سبق إلى اهتمام الكلاسيك بالتقدم الفني، كما أنهم تطرقوا إلى الدور التنظيمي الذي يتولاه الرأسمالي، إلا أنهم لم يذهبوا إلى الحد الذي يجعلون فيه التنظيم عنصرا قائما بذاته كما فعل شومبيتر، ويمكن القول أن شومبيتر قد تأثر بالتحليل الوظيفي لعناصر الإنتاج الذي قام به الكلاسيك المحدثين، والذي ترتب عليه فصل التنظيم عن ملكية رأس المال، وفي تحليل شومبيتر يمثل الرائد الاقتصادي مركز الصدارة في عملية التنمية أو مجراها².

إن الرائد عند شومبيتر هو المجدد الذي يقوم على إدخال أساليب جديدة في مزج عناصر الإنتاج والجمع بينها، وقد يتخذ الأشكال التالية:

1- إدخال واستنباط سلع جديدة.

2- استعمال وسيلة أو طريقة جديدة في الإنتاج.

3- إيجاد سوق جديدة.

¹ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 132

² نفس المرجع، ص 133.

4- السيطرة على مصدر جديد للمواد الخام.

5- إعادة تنظيم صناعة ما.

ويرى شومبيتر بأن تقديم منتج جديد إضافة إلى إدخال التحسينات المستمرة على للمنتجات السابقة هي التي تقوم بعملية التنمية، وتتضمن عملية النمو لديه ثلاثة عناصر هي: الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، لأن البيئة الاجتماعية تساهم في ظهور المنظمين والتي تفوق فيها الأرباح الأجور والدخل، والجهاز المصرفي هو الذي يمول الاستثمار وليس المدخرات وقد ميز نوعين من الاستثمار هما: الاستثمار التلقائي الذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي وهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما بالابتكار والتجديد، والاستثمار التابع أو المحفز الذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح وحجم رأس المال، أما بخصوص الأرباح فيرى ان المنظم يقوم بعملية الابتكار ليجني الأرباح التي أن يكون حجمها أكبر من حجم التكاليف¹.

وتتميز النظرية الكلاسيكية في تفسيرها للنمو على ما يلي:

1- الإنتاج هو دالة للعوامل: العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، والنمو يتحقق عندما يتغير أحد هذه العوامل او جميعها، والموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية تخضع لقانون تناقص الغلة) ثابتة أما البقية متغيرة.

2- أوجد الكلاسيك علاقة مباشرة بين الأجر وعدد السكان أي أن زيادة الأجر تؤدي إلى زيادة السكان، إلا أن هناك الكثير من العوامل الأخرى التي تحكم زيادة السكان لحلاف الأجر (الدينية الاجتماعية - الثقافية)².

3- قسم الكلاسيك المجتمع إلى طبقات (طبقة رأسماليين والعمال) ونادوا بتوزيع الدخل لطبقة الرأسماليين وبقاء دخل الطبقة الأخرى عند أدنى حد له، مما أدى إلى زيادة الفقر بالرغم من زيادة الناتج الوطني وضياع فرص التنمية، لعدم مشاركة الطبقات الدافعة للنمو الاقتصادي.

4- بنى الاقتصاديين الكلاسيك آرائهم على الحرية الاقتصادية ومبدأ المنافسة الحرة، غير أن التنمية تحتاج إلى دور وتدخل من جانب الدولة والذي يعد مطلباً أساسياً للتنمية.

5- أدى التقدم التكنولوجي إلى ظهور فكرتين أساسيتين وهما:

(أ) محدودية وثبات عنصر الأرض.

(ب) أن رأس المال عنصر مكمل للعمل وليس بديلاً عنه.

¹ محمد القرشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص.ص 69-70.

² فايز إبراهيم حبيب، مرجع سابق، ص.ص 56-59.

6- بالنسبة لشومبيتر فإن الابتكارات سوف تحدث دورات اقتصادية، إلا أن هذه الابتكارات أصبحت نتيجة لعمل أقسام كاملة بمؤسسات ضخمة الأمر الذي أدى إلى عدم حدوث هزات اقتصادية، غير أنه افترض قيام المنظم باقتراض الأموال اللازمة للابتكار من البنوك (المصارف)، غير أن هذا الاقتراض غير قائم بسبب وجود المؤسسات الضخمة التي تمول الاختراعات والابتكارات من أرباحها.

7- أغفل شومبيتر النمو السكاني في نظريته واعتبر عامل مستقل يتأثر بعوامل أخرى.

المبحث الثالث: النظريات النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي (النظريات ذات النمو الخارجي)

إن معظم الاقتصاديين النيوكلاسيك تخلوا عن المبدأ المبسط الذي اتبعه الكلاسيكيون رغم شموليته، وقد اعتبروا التغيرات السكانية في نظريتهم أنها معطى من المعطيات، واعتبروا أن التقدم التكنولوجي يأخذ مكانه تلقائياً ويعتمد على عوامل اقتصادية بالدرجة الأولى، وقاموا أيضاً بتحسين التحليل الكلاسيكي فيما يخص بعملية التراكم الرأسمالي وجعله أكثر انطباقاً عن الهياكل الاقتصادية القائمة في القرنين التاسع عشر والعشرين، كما يلعب معدل الفائدة دوراً أساسياً في تحديد الاستثمار¹.

وفيما يلي آراء بعض المنظرين في الفكر النيوكلاسيكي حول النمو الاقتصادي:

المطلب الأول: نظرية جون مينارد كينز (J.M.Keynes) (1883-1946)

إن من أهم اقتصاديين القرن العشرين هو جون مينارد كينز، الذي أصبح فكره وأسلوبه منهجاً في الفكر الاقتصادي، فقد أفادت معاشة كينز لفترة الكساد التي عرفها الاقتصاد العالمي (1929-1933) فقد حدد عدداً من الأسس لمعالجة عيوب النظام الرأسمالي، ومن خلال معطيات تلك الفترة وضع كينز نظريته المشهورة في العمالة لمعالجة أزمة النظام الرأسمالي وذلك عام 1936².

لقد انتقد كينز أفكاراً كثيرة للكلاسيك أهمها قانون جون باتيست ساي (J.B.Say) للأسواق "كل عرض يخلق طلبه الخاص" ومبدأ تحقيق التوازن الكامل في الاقتصاد الكلي عند مستوى العمالة الكاملة، ووضع كينز كتابه القيم "النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود" وذلك لمعالجة الأزمة الموجودة في النظام الرأسمالي، حيث أكد بأن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل ليس عند مستوى الاستخدام الكامل الذي يتحدد من خلال الطلب الكلي، وأن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع والخدمات بل في جانب الطلب الفعال، واعتبر أن نقصان الطلب هو أساس المشكلة، وأن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة والادخار دالة للدخل، وأن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم³.

ما ميز تحليل كينز هو أنه شمل عدة عناصر يمكن تقسيمها إلى مجموعتين⁴:

- مجموعة العناصر التي تمثل أفكاراً خاصة بكينز مثل استخدام كينز للتوقعات، كعنصر الكفاءة الحدية لرأس المال والحافز على الاستثمار وكذا استخدام كينز للأثر الكمي للعلاقة "مضاعف الاستثمار".
- مجموعة العناصر التي أخذها كينز من غيره من الاقتصاديين سواء كانوا قبله أو عاصروه حيث يستعمل المصطلحات العلمية والفنية الخاصة به لجميع هذه العناصر والتنسيق بينها.

كما يشير كينز إلى أن عملية النمو الاقتصادي تكون عبر آلية المضاعف والذي يفسر انتقال أثر تغير على جانب العرض، ومن أجل زيادة الطلب على السلع الرأسمالية يقترح كينز ما يلي⁵:

¹ قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 32.

² بن قانة محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 23.

³ محمد القرشي، مرجع سابق، ص 73.

⁴ بن قانة محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 23.

⁵ طاوش قندوسي، مرجع سابق، ص 114.

- عند وجود البطالة يجب على الدولة انجاز مشاريع استثمارية لتوظيف جزء من البطالين.
- يجب على الدولة أن تخفض من سعر الفائدة لتشجيع المؤسسات على الاقتراض من أجل الاستثمار.
- يجب على الدولة القضاء على الاحتكار كي لا تبقى أسعار المنتجات مرتفعة ويكون الطلب على السلع الاستهلاكية ضعيف مما قلل من الاستثمارات، فعند القضاء على الاحتكار تنخفض الأسعار ويرتفع الطلب عليها مما يؤدي بالمنتجين إلى زيادة الإنتاج ومن ثمة زيادة طلبهم على الآلات والاستثمارات اللازمة لعملية الإنتاج.

كما يعتبر كينز من مروجي نظرية ما أسماه بالتضخم الربحي (Profit inflation)، حيث يرى أن مثل هذا التضخم الذي يحدث في صورة ارتفاع في المستوى العام للأسعار بمعدل أكبر من ارتفاع المستوى العام لتكاليف الإنتاج، وبخاصة تعويضات العمل، يؤدي إلى ارتفاع هوامش الأرباح، مما يحفز على زيادة الاستثمار وتكوين أصول إنتاجية جديدة¹.

إن كينز لم يقدم نموذجاً منظماً ومنهجياً للنمو الاقتصادي، حيث ترك المهمة لمن أطلق عليهم فيما بعد من أمثال هارود دومار وجوان روبنسون وغيرهم ممن استفادوا بالأدوات التي قدمها كينز لبنوا عليها نماذج النمو الاقتصادي، لكن قدم كينز في مقالة بعنوان "الإمكانات الاقتصادية لأحفادنا" بعض الاقتراحات حول الشروط الضرورية للتقدم الاقتصادي والتي تتمثل في²:

- القدرة على التحكم في السكان.
- التصميم على تجنب الحروب الأهلية.
- التصميم على التقدم العلمي.
- معدل التراكم والتي تتحدد بها الفرق بين الأرباح والاستهلاك.

المطلب الثاني: نموذج هارود - دومار (Harrod - Domar) في النمو الاقتصادي

يبحث كل من هارود ودومار (Harrod - Domar) بتقرير الشروط المطلوبة لحصول النمو السلس غير المتقطع في الدخل الوطني، ومع أن نماذج هذين الكاتبين تختلف من حيث التفاصيل، إلا أنها متشابهة من حيث الجوهر، حيث يحتل تجميع رأس المال دوراً حساساً في عملية النمو وفق تحليلهما³. وبعبارة أخرى، يدرس النموذجان إمكانية الوصول إلى معدل مستقر لنمو الدخل، ويؤكدان على أهمية الاستثمار في عملية النمو الاقتصادي، فيشيران إلى الطابع المزدوج للاستثمار، فمن ناحية أن الاستثمار يخلق الدخل عن طريق أثر الزيادة في الاستثمار على الدخل، التي تحدد بقيمة المضاعف. ومن الناحية الثانية، أن الاستثمار يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال زيادة حجم التجهيزات الرأسمالية، ويطلق على الحالة الأولى بمفهوم "أثر الطلب" وعلى الحالة الثانية بمفهوم "أثر العرض"⁴.

¹ قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 36.

² ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 79.

³ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 146.

⁴ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 89.

وتفسير ذلك أنه يمكن اعتبار نموذج هارود-دومار من النماذج الرائدة في التنمية الاقتصادية، وفي دراسة تغيرات الدخل والإنتاج والعوامل المحددة لهما مع الزمن، فهو نموذج كينزي طبيعته حركية وترتبط متغيراته بنقاط زمنية مختلفة، ويحاكي التوقعات عنها سواء في الماضي أو المستقبل. مع إمكانية التمييز في هذا الصدد بين التوازن الحركي المقارن وحالات الاستقرار حيث أنه في التوازن الحركي المقارن توجد حالات توازنية عديدة يمكن المقارنة بينها مثل مقارنة معدلات النمو الاقتصادي المختلفة استنادا إلى اختلاف قيم ثوابت النموذج (قيمة الميل الحدي للادخار مثلا) مقارنة بالنوع الثاني من التحليل الذي يعتمد كثيرا على السكون. ويعتبر هذا النموذج أيضا من النماذج المهمة في التحليل الرياضي والتوازن الديناميكي. لقد أظهر النموذج أهمية تغير الدخل المعتمد على تغير الاستثمار بما يتناسب مع الميل الحدي للادخار، علما بأن تغير الاستثمار يؤدي إلى تحقيق إضافات على التراكم الرأسمالي، وتغيير الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، حيث إن زيادة المدخرات تقود إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في البلاد. بصفة عامة يهتم نموذج هارود-دومار بالتأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري والمتمثل في زيادة كل من الطاقات الإنتاجية للمجتمع والدخل، مع استيعاب العمالة الفاعلة المتوافرة في المجتمع، كما يحدد النموذج العلاقة بين النمو وبين متطلبات رأس المال حيث يفترض ثبات الإنتاجية الحدية لرأس المال، مع زيادة في معدل النمو الاقتصادي بشكل يتناسب مع الميل نحو الادخار، ولأن زيادة نسبة الادخار تتناسب طرديا مع زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فإذا كانت هذه النسبة منخفضة يكون معدل النمو منخفضا في الدول ذات الدخل المنخفض، مع ترك أمر تعبئة الادخار إلى القطاع الخاص لوحده في اقتصاد السوق. وقد يتضمن النموذج في بعض الحالات زيادة الاستثمار بواسطة الحكومات وتدخلها لتسريع عملية النمو الاقتصادي (عن طريق المضاعف الكينزي) في هذه الدول. في الواقع فقد أعطى نموذج هارود-دومار إطارا مناسباً للتخطيط الاقتصادي في الدول النامية، عندما افترض ثبات الإنتاجية الحدية لرأس المال وصعوبة إحلال عناصر الإنتاج بين بعضها، الأمر الذي جعله ينال حظا أوفرا من القبول بين مخططي ومتخذي القرارات في الدول النامية.¹

أولاً: فرضيات نموذج هارود-دومار

قام نموذج هارود-دومار على أساس افتراضات هي:²

- أن يبدأ الاقتصاد بمستوى دخل يتناسب والتشغيل الكامل.
- ليس هناك قطاع حكومي أو تجارة خارجية.
- أن الميل المتوسط للادخار يعادل الميل الحدي للادخار.
- أن الميل للادخار ومعامل رأس المال ثابتان.
- ليست هناك فترة انتظار أو تباطؤ في حدوث التعديلات.
- أن مصطلحات الدخل والاستثمار والادخار تستعمل على أساس أنها صافية، أي بعد حسم الاندثار.

¹ فاروق بن صالح الخطيب و عبد العزيز بن أحمد دياب، مرجع سابق، ص.336.337.

² فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص.148.

ثانياً: نموذج هارود

يعتبر الاقتصادي البريطاني هارود من الأوائل الذين طوروا الفكر الكينزي، حيث بدأ أبحاثه في محاولات إيجاد نموذج للنمو سنوات الثلاثينات من القرن الماضي.

لقد حاول هارود أن يبين في نمودجه كيف يمكن تحقيق النمو المستقر إلى العطل ويصبح الاقتصاد في حالة من عدم التوازن، تظهر عوامل تعمل على تثبيت عدم التوازن، وبالتالي يتحول الاقتصاد إما إلى حالة انكماش طويل الأمد أو إلى تضخم طويل الأمد. ويعتمد نموذج هارود على ثلاثة معادلات مختلفة للنمو، الأولى وجود معدل نمو فعلي (Actuel) معبرا عنه بالحرف (G) ويتحدد بنسبة الادخار، ونسبة معامل رأس المال/الإنتاج، ويشير هذا المعدل إلى التغيرات الدورية القصيرة الأجل في معدل النمو. والثانية، تبين معدل النمو المرغوب به (G_w)، ويشار إليه بالمقدار (G_w)، وهو يعبر عن معدل النمو الطاقة الكاملة للدخل في الاقتصاد، والثالثة، تبين معدل النمو الطبيعي، ويرمز له بالمقدار (G_n)، ويعتبره هارود "قمة الرفاهية". ويمكن أن يطلق عليه بمعدل النمو المحتمل أو معدل النمو عند مستوى الاستخدام التام.¹

1- معدل النمو المرغوب (المضمون):

يتحدد هذا معدل النمو المرغوب (G_w) بتوازن العرض الكلي مع الطلب الكلي الذي يحقق النمو الاقتصادي والذي يتناسب مع التوظيف الأمثل لرأس المال، والاستخدام الأمثل للعمال في المجتمع، وبمقدار ما يضخه رجال الأعمال من استثمارات، ويتوازن الادخار مع الاستثمار²، وبمعنى آخر هو نسبة الادخار إلى معامل رأس المال المحقق لمعدل مضمون، بحيث يكون لدينا³:

$$G_w = \frac{S}{C_r} \dots\dots\dots (22)$$

حيث يمثل كل من:

S: حجم الادخار الكلي

C_r : معامل رأس المال الذي يمكن تحقيق معدل النمو المضمون

وبصورة أوضح يشير مفهوم معدل النمو المرغوب إلى معدل تقدم الاقتصاد ككل، يكون فيه رجال الأعمال (في مجموعهم أو في متوسطهم) راضين عن نتائج النشاط الاقتصادي، وتعني حالة رضا رجال الأعمال ضمن إطار التحليل الكينزي للتوازن، وجود وضع يكون فيه الاستثمار مخطط (Ex ante) والادخار المخطط في حالة توازن، وهذا هو الأساس فيما يعنيه هارود بالمعدل المرغوب للنمو مع الفارق أنه يتناول

¹ ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق، ص93.

² فاروق بن صالح الخطيب و عبد العزيز بن أحمد دياب، مرجع سابق، ص340.

³ بن قانة محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 67.

وضع حركي بدلا من وضع راكد، ويفترض هارود أن نوايا الادخار تتحقق دائما، وتبعاً لذلك فإن الادخار المخطط يتساوى دائما مع الادخار المتحقق (Ex Post).¹

2- معدل النمو الطبيعي:

هو عبارة عن معدل النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار الزيادة في السكان والتطور التكنولوجي، ويعتمد معدل النمو الطبيعي على متغيرات كلية مثل السكان، التكنولوجيا، الموارد الطبيعية وتجهيزات رأس المال. وبعبارة أخرى إنه معدل الزيادة في الإنتاج عند مستوى الاستخدام التام الذي يتحدد بالنمو السكاني ومعدل التطور التكنولوجي، وتكتب معادلة معدل النمو الطبيعي على النحو التالي:²

$$G_n.C_r = O_r \neq S \dots\dots(23)$$

وانطلاقاً من معادلات النمو الثلاثة المتعلقة بـ: (G) و (G_w)، (G_n) وبناءاً على تحليل هارود فإنه:³

• إذا كان: $G = G_w = G_n$ ، عندها يتحقق النمو عند مستوى الاستخدام التام ويكون الاقتصاد متوازناً في نموه .

• إذا كان: $G > G_w$ ، عندها تكون الزيادات في الاستثمار أسرع من الادخار والزيادة في الدخل (معدل النمو الفعلي) أسرع معدل النمو المرغوب، وفي هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة كساد.

• إذا كان: $G < G_w$ ، عندها تكون الزيادة في الادخار أسرع من الاستثمار وتكون الزيادة في الدخل أقل من معدل النمو المرغوب فيعاني الاقتصاد من حالة التضخم.

• إذا كان: $G_w < G < G_n$ ، عندها يكون هناك نقص في سلع رأس المال وفائض في عنصر العمل وتكون الأرباح كبيرة، لأن الاستثمار المرغوب به أكبر من الاستثمار المتحقق ويصبح لرجال الأعمال الرغبة في زيادة التجهيزات الرأسمالية و يتعرض الاقتصاد في هذه حالة إلى التضخم الدوري أو متتال.

• إذا كان: $G_n < G < G_w$ ، فيكون هناك فائض في سلع رأس المال ووجود نقص في عنصر العمل فيحصل فائض في الطاقة وبالتالي ينخفض مستوى الاستثمار والإنتاج والاستخدام والدخل، ويتعرض الاقتصاد في هذه الحالة إلى كساد مزمن أو متتال.

ثالثاً: نموذج دومار

نشر دومار نموذجه في بحث أسماه "التوسع والعمالة" سنة 1947، ثم قام بكتابة عدة مواضيع حول نفس الفكرة نشرها جميعاً في كتابه "مقالات في نظرية النمو الاقتصادي" سنة 1957.

يقوم بناء نموذج دومار على السؤال التالي: طالما أن الاستثمار يخلق الدخل من جهة، ويزيد الطاقة الإنتاجية من جهة أخرى، فما هو المعدل المطلوب للزيادة في الاستثمار حتى تتحقق المساواة بين الزيادة في الدخل

¹ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 152.

² ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق، ص 95.

³ حاشي نوري، مرجع سابق، ص. 138. 139.

والزيادة في الطاقة الإنتاجية للوصول إلى مستوى الاستخدام التام؟ وكان جواب دومار على السؤال هو العمل على ربط الطلب الكلي والعرض الكلي من خلال الاستثمار.¹

اعتمد دومار في نموذجهِ على الفرضيات التالية:²

1- جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج لا تمثل إلا قيمة صافية أي بعد خصم الاستقطاعات بكل منهم.

2- جميع القرارات تتم آنياً وبدون فواصل زمنية مما يعطي إحياءاً باستمراريتها.

3- ثبات المستوى العام للأسعار.

لقد طرح دومار في نموذجهِ فكرة التوازن بين الزيادة في جانب العرض من جهة ومن جانب الطلب من جهة أخرى، واستخلص أن التوازن يحصل وفقاً للمعادلة التالية:

$$\Delta Y = I.s \dots (24)$$

والتي تعني أنه للمحافظة على استمرارية التوظيف الكامل لابد من أن ينمو الاستثمار بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة، علماً أن:

ΔY : تعني التغير في الدخل

I : تعني حجم الاستثمارات

s : تعني الإجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكامنة في المخرجات.

رابعاً: نموذج هارود-دومار

بناءً على الانتقادات الموجهة لكل نموذج من النموذجين السابقين، قام عدد من الاقتصاديين بتطوير نموذج يكون أكثر قابلية للتطبيق، ومن أهم الجهود التي بذلت في هذا المجال تلك التي قام بها هارود نفسه بوضعها وتم نشرها في طبعات تالية من كتابه وتمثلت في إدخال عنصر تغير سعر الفائدة كعامل مؤثر على كل من العرض والطلب للمدخرات ومن ثم نتج لديه المعادلة التالية:³

$$R_N = P_c . G_N / e \dots (25)$$

حيث:

R_N : تمثل معدل الفائدة الطبيعي

P_c : تمثل نصيب الفرد من الناتج

¹ ضياء مجيد الموسوي مرجع سابق، ص 90.

² بن قانة محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص. 68.67.

³ نفس المرجع، ص 69.68.

G_N : يمثل معدل النمو الطبيعي

e : تمثل المنفعة المتناقصة للدخل (وهي دائما أقل من الواحد)

من هذه المعادلة بين هارود أن المعدل الطبيعي لسعر الفائدة يتحدد أساسا بقيمة المنفعة المتناقصة للدخل e ، وعلى ذلك فإن كل من R_N و e يرتبطان في علاقة عكسية مع بعض، إذ كلما صغرت قيمة e ارتفعت قيمة R_N والعكس بالعكس، إلا أن هارود تولدت له مشكلة جديدة تمثلت في كيفية قياس المنفعة المتناقصة الدخل.

خامسا: نموذج هارود-دومار والدول النامية

لقد قام كل من هارود ودومار بدراسة ومعالجة استمرار النمو الاقتصادي ومتطلبات استقراره (دراسة تذبذب معدلات النمو) في الأنظمة الاقتصادية المتطورة أو الرأسمالية، لهذا تطبيق نموذج هارود-دومار في اقتصاديات الدول النامية أكثر محدودية ولا يخدم عملية التنمية الاقتصادية بها، ويرجع هذا إلى مجموعة من الأسباب التي نلخصها في النقاط التالية:

- المشكل الأساسي في الدول النامية هو ضعف معدلات النمو الاقتصادي وأحيانا يكون منعذما، وليست المشكلة في تذبذب معدلات النمو الاقتصادي.
- يبدأ النموذج من مستوى التشغيل الكامل، والبطالة عند كينز تظهر عجز الطلب الفعال أو الاستخدام غير الكامل لرأس المال، أما في البلدان النامية فتتميز بارتفاع عدد سكانها المستمر وهو ما يزيد من مستوى الطلب، كما انخفاض رأس المال يجعلها بعيدة عن نظرية الاستخدام التام لرأس المال.
- في البلدان النامية تلعب الدولة دورا مهما في تنظيم وتوجيه القطاع الخاص وهي المسؤولة عن قيام الصناعات الكبيرة، وبعبارة أخرى فالنمو الاقتصادي لا يتحقق إلا بوجود مساعدة حكومية.
- من الصعب تقدير معامل رأس المال في البلدان النامية حيث أن ارتفاع قيمة المعامل لديه لا تعود لارتفاع سعر الفائدة بقدر مشكل الاختناقات التنظيمية والإدارية التي تعاني منها العملية الإنتاجية والتسويقية لمؤسساتها، وبالتالي ستختلف تماما بمجرد إزالة تلك الاختناقات.

المطلب الثالث: نموذج روبرت سولو (R M Solow) في النمو أو نظرية النمو الخارجي

قد ظهرت نظريات النمو الكلاسيكية الجديدة في الخمسينات من القرن الماضي أي عقب الحرب العالمية الثانية، والتي أطلق عليها سم نظريات النمو الخارجي أو ذات المنشأ الخارجي، وذلك لاعتبارها عامل التقدم التكنولوجي متغيرا خارجيا، وتحاول شرح النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. إن النظرية النيوكلاسيكية في النمو تفسر كيف يمكن أن يكون لدينا نمو دائم في الناتج الوطني حسب الأفراد.

إن النموذج النيوكلاسيكي الموجود حاليا طور بفضل الجهود المبذولة من طرف كل من رمزي (Ramsey 1928) وسولو (Solow 1956) وسوان (Swan 1956) وكاس (Cass 1965) وكوبمان (Koopmans 1965)، لقد نشر سولو مقاله المعنون — A contribution to the theory of economic growth سنة 1956 وذلك بمجلة ¹ Quarterly journal of economics، والذي نال على

¹ DIEMIER, Op Cit, p98.

إثره جائزة نوبل سنة 1987، ويرجع بناء سولو لهذا النموذج إلى نقاط الضعف الموجودة في النموذج هارود-دومار.¹

أولاً: نموذج النمو لسولو (Solow Growth Model)

في ضوء إمكانية تحقيق نسب متغيرة من عناصر الإنتاج وأسعار مرنة لتلك العناصر، استطاع سولو أن يوضح أن نمو العمل بنسب نمو عرض رأس المال يجعل سعر العمل ينخفض نسبة إلى سعر الفائدة الذي يعد سعر رأس المال هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى فإن رأس المال إذا نما بنسب أعلى من نمو عرض العمل فإن سعر العمل سوف يرتفع.²

يتكون نموذج سولو من أربعة متغيرات وهي: الناتج (Y)، رأس المال (K)، العمل (L)، المعرفة (أو فعالية العمل effectiveness of labor (A)). يمكن أن يعرف الاقتصاد في أية لحظة بعض الزيادة في رأس المال، العمل والمعرفة، والتوفيق بين هذه العناصر يشكل لنا الناتج، وتكتب المعادلة كما يلي:³

$$Y(t) = F(K(t), A(t)L(t)) \dots\dots (26)$$

حيث t يمثل الزمن.

في هذه المرحلة لم يتم إدخال دالة الإنتاج مباشرة، إن التغير في الناتج عبر الزمن يتم من خلال التغير الحاصل في العائد على الإنتاج، وفي حالة خاصة يتم حدوث زيادة في الناتج إثر حدوث نمو عبر الزمن لرأس المال والعمل والتقدم التكنولوجي.

وللتعرف على أثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي وفقاً لنموذج سولو سوف نفترض عدم وجود التقدم التكنولوجي، ثم بعدها نقوم بإدخال التقدم التكنولوجي.⁴

فرضيات النموذج

إن فرضيات نموذج سولو مبنية على أساس النظرية النيوكلاسيكية، حيث أن كل الادخار يستثمر، والغلة تتناقص، والإحلال بين رأس المال والعمل (حسب التكاليف)، والمنافسة تمنع الاحتكار.⁵ يمكن تلخيصها كما يلي:⁶

¹ روبرت سولو، ، نظرية النمو، ترجمة لبللى عبود، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2003، ص 14.

² بن قانة محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 75.

³ David ROMER, **Advanced Macroeconomics**, fourth edition, The McGraw-Hill Series in Economics, p10.

⁴ بن خليف طارق، مرجع سابق، ص 129.

⁵ Arnaud DIEMIER , **Théorie de la Croissance endogène et principe de convergence**, MLCF IUFG D'Auvergne, <http://www.oeconomia.net/private/cours/croissanceendogene.pdf>, 02/02/2017, 10:00.

⁶ Murat Yidizoglu, **croissance Economique**, Université Montesquieu Bordeaux IV, France https://www.parisnanterre.fr/medias/fichier/croissance_1103101435967.pdf, 04/02/2018, 22:00, p10.

- 1- الدول تنتج وتستهلك منتج وحيد متجانس Y .
- 2- العمل يولد المنافسة الكاملة.
- 3- التكنولوجيا عبارة متغير خارجي.
- 4- يمكن أن تمثل التكنولوجيا بواسطة دالة الإنتاج النيوكلاسيكية معتمدة على عوامل الإحلال : رأس المال (K) والعمل (L) .
- 5- الاستهلاك يمثل بواسطة الدالة الكينزية كما يلي:

$$C = c.Y \Rightarrow S = (1-c)Y = s.Y \dots\dots\dots (27)$$

- 6- نسبة مساهمة العمل إلى عدد السكان ثابتة، وإذا زاد عدد السكان بمعدل n فإن طلب العمل L يزداد بنفس المعدل n والعلاقة هي:

$$\frac{d \log(L)}{dt} = \frac{dL/dt}{L} = \frac{\dot{L}}{L} = n \dots\dots\dots (28)$$

وبناء على هذه الفرضيات، وللتبسيط نقوم بفرض أن دالة الإنتاج هي من نوع كوب-دوغلاس (Cobb-Douglas ذات الشكل¹:

$$Y = F(K, L) = K^a L^{(1-a)} \dots\dots\dots (29) \quad a \in [0, 1]$$

وغلة الحجم هنا ثابتة $(a + (1-a) = 1)$. وفي حالة المنافسة التامة تلجأ المصانع إلى تعظيم الربح أي:

$$\max_{K,L} F(K, L) - rK - wL \dots\dots\dots (30)$$

حيث r هو معدل الفائدة الحقيقي و w هو الأجر الحقيقي، وتعظيم الربح يؤدي إلى:

$$w = \frac{\partial F}{\partial L} = (1-a) \frac{Y}{L} \dots\dots\dots (31)$$

$$r = \frac{\partial F}{\partial K} = a \frac{Y}{K} \dots\dots\dots (32)$$

$$wL + rK = Y \dots\dots\dots (33)$$

¹ Charles I.Jones, **Introduction to economic growth**, W.W.Norton & Company.Inc, New York, 1998,p20.

إن الاختلاف بين نموذج سولو ونموذج هارود يتمثل في أثر التجانس و ثبات غلة الحجم، إضافة إلى أن الإنتاجيات الحدية متناقصة.¹

والنموذج يعبر عنه بدلالة نصيب الأفراد كما يلي:

$$k = \frac{K}{L}$$

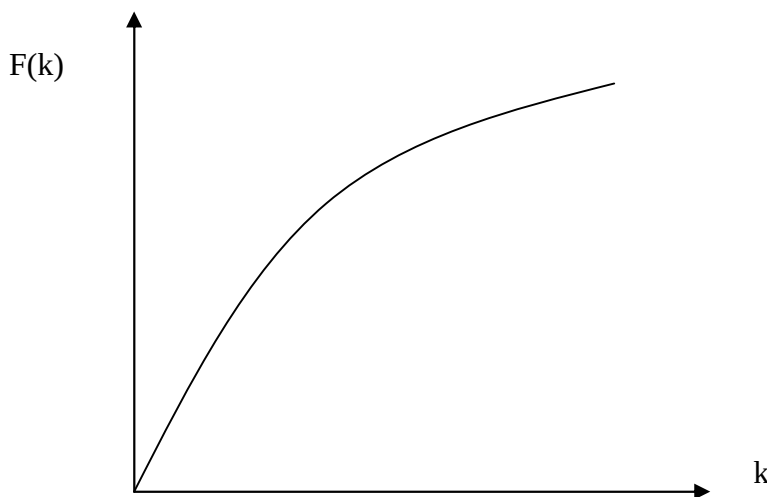
حيث: $\frac{L}{L} = 1$

$$y = \frac{Y}{L} = f(k) = \frac{F(K, L)}{L} = \frac{K^a L^{(1-a)}}{L} = \left(\frac{K}{L}\right)^a = k^a \dots\dots\dots(34)$$

$$y = f(k) = k^a \dots\dots\dots(35)$$

والمنحني التالي هو عبارة عن مثال عن دالة الإنتاج:

الشكل رقم 15: مثال عن دالة الإنتاج كوب دوغلاس



المصدر: Charles I.Jones, Op Cit, p21

انطلاقاً من نموذج سولو، إن حصة الناتج (y) في الحصة من رأس المال (k)، أي أن الناتج يعتمد فقط على رأس المال بغض النظر عن إجمالي حجم الاقتصاد²، أي أن:

$$y = sf(k) \dots\dots\dots(36)$$

ويمكن إعادة صياغة هذه المعادلة تحت شرط توازن الاقتصاد الكلي لتصبح:

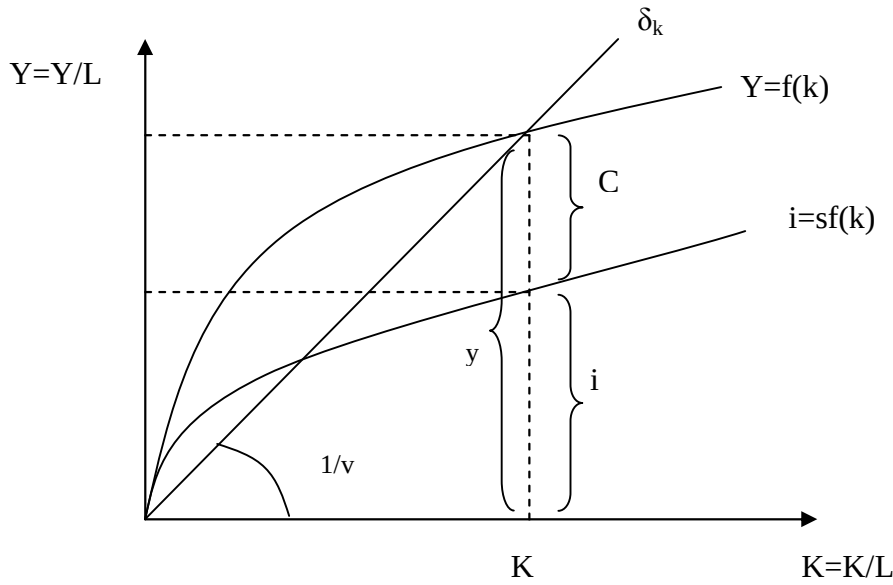
¹ Murat Yidizoglu, Op Cit, p11.

² أحمد الكواز، البرنامج التدريبي اقتصاديات التنمية والنمو: نموذج سولو، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص3.

$$i = sf(k).....(37)$$

تعبّر هذه العلاقة عن الاستثمار اللازم لكل فرد لتحقيق حالة التوازن، وبافتراض أن حالة التوازن هذه مستمرة أي أن $(I=S)$ فإن $i=sf(k)$ يمكنها أن تعبّر عن معدل الاستثمار الحقيقي بالنسبة للفرد.

الشكل رقم 16: دالة الإنتاج كثيفة الإنتاج



المصدر: Gilles de Truchis, Cours Macroéconomie, chap1 la croissance, http://www.varennnes-ecofin.com/materials/l1_14-15_1.pdf, p22.

مع:

y : الإنتاجية حسب العامل

C : الاستهلاك حسب العامل

i : الاستثمار حسب العامل

وتكون حالة الاستقرار عندما تتحقق العلاقة التالية: $\Delta k_t = sf(k_t) - \delta k_t = 0$ ¹.

الشكل رقم 16 يوضح دالة الإنتاج كثيفة رأس المال $y=f(k)$ ، ودالة الاستثمار الحقيقي $i=sf(k)$.

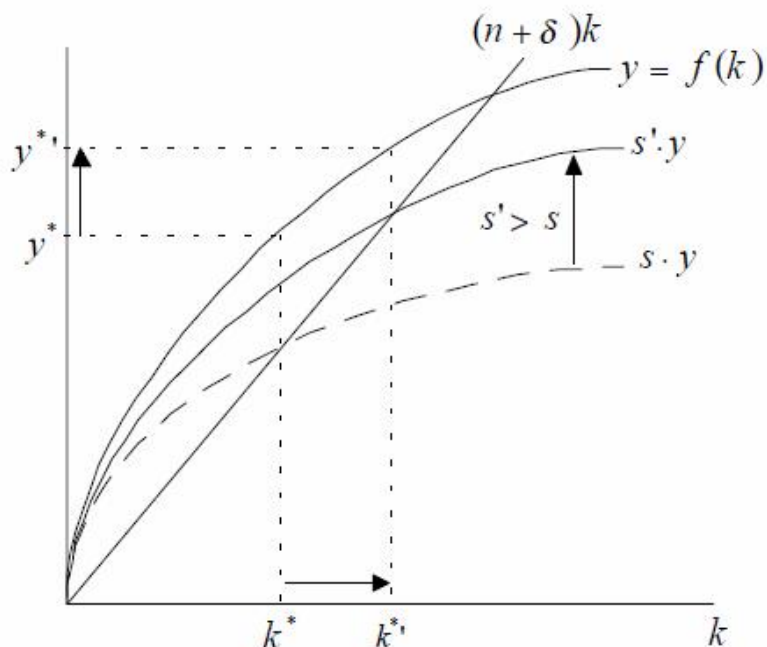
إن ميل دالة الإنتاج كثيفة رأس المال هو $f_k = \delta(k)/\delta k$ والتي تحدث كذلك الناتج الحدي لرأس المال $f_k = F_k^1$ ، ويلاحظ في النهاية أن معدل رأس المال إلى الناتج هو $v = K/Y = k/y$ ، ويتم تمثيله بميل الخط المستقيم (الشعاع) الذي يخرج من نقطة الأساس لدالة الإنتاج، وبالتالي فإن أي تغيير في k سوف يغير ميل هذا الشعاع وبالتالي v ².

¹ Gilles de Truchis, Op Cit, p22.

² بن خليف طارق، مرجع سابق، ص129.

ويبين الشكل رقم 17 حالة زيادة حصة الفرد من الناتج مع ثبات الاستهلاك مما يؤدي إلى زيادة معدل التوفير أي زيادة الاستثمار¹ ($s \rightarrow s' > 0$):

الشكل رقم 17: زيادة معدل الاستثمار

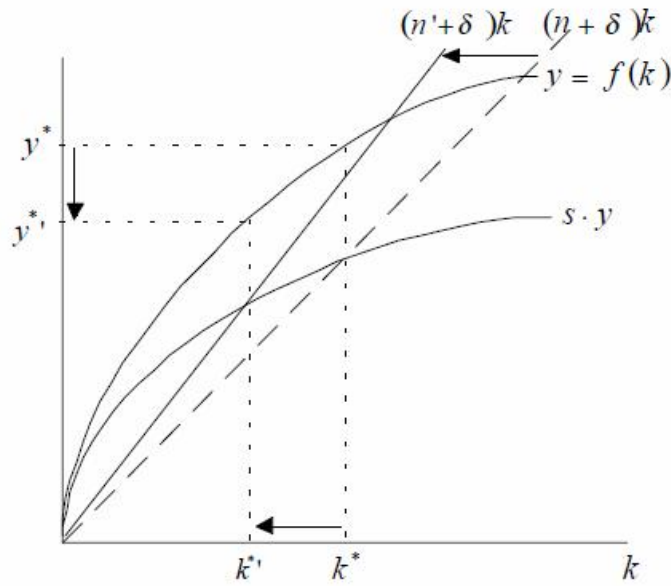


المصدر: Murat Yidizoglu, Op Cit, p13

ويبين الشكل رقم 18 حالة زيادة في معدل نمو السكان ($n > n'$) التي تؤدي إلى ضغط كبير على تجميع رأس المال بزيادة الكسر رأس المال/فرد. هذا الشكل يبين لنا حالة توازن الاقتصاد الجديدة.

¹ Murat Yidizoglu, Op Cit, pp.13.14.

الشكل رقم 18: زيادة معدل نمو السكان



المصدر: Murat Yidizoglu, Op Cit, France, p14

ثانياً: نموذج النمو لسولو في حالة إدخال التقدم التكنولوجي

بإدخال عامل التقدم التكنولوجي نحصل على المعادلة التالية:¹

$$F(K, AL) = K^a (AL)^{1-a} \dots\dots(38) \quad 0 < a < 1$$

حيث:

Y: يمثل تدفق الناتج.

K: يمثل مخزون رأس المال.

L: يمثل عدد العمال.

A: يمثل مستوى تقدم العامل التكنولوجي (أو فعالية العمل).

ونحصل على الشكل المركز أو المشدد لدالة الإنتاج لكوب دوغلاس بتقسيم طرفي المعادلة على (AL)

وباستعمال فرضية ثبات غلة الحجم (R.E.C.) نجد أن:

$$\frac{Y}{AL} = F\left(\frac{K}{AL}.1\right) = F\left(\frac{K}{AL}\right)^a \dots\dots(39)$$

وبوضع:

$$y = \frac{Y}{AL} \text{ :الناتج لكل وحدة فعلية من العمل.}$$

$$k = \frac{K}{AL} \text{ : رأس المال لكل وحدة فعلية من العمل .}$$

¹ David ROMER, Op Cit, p12.

نجد أن :

$$y = f(k \cdot 1) = k^a \dots\dots (40)$$

ومنه:

$$y = f(k) = k^a \dots\dots (41)$$

و

$$f(0) = 0 \dots\dots (42)$$

إن العبارة النهائية للشكل المشدد لدالة الناتج توضح أن المحدد الوحيد لمستوي الناتج لكل وحدة فعلية من العمل (y) هو مستوى مخزون رأس المال المادي لكل وحدة فعلية من العمل (k) أي أن رأس المال هو عنصر ضروري للعملية الإنتاجية. وعلى هذا الأساس نهتم في تحليلنا لهذا النموذج بتتبع قيم هذا العامل الإنتاجي فقط.

إن مستويات العمل رأس المال والمعرفة يفترض أن تكون موجبة، إضافة إلى أن العمل والمعرفة ينموان بمعدلات ثابتة:

$$\dot{L}(t) = nL(t) \dots\dots (43)$$

$$\dot{A}(t) = gA(t) \dots\dots (44)$$

حيث أن:

n : يمثل معدل نمو السكان وهو نفسه معدل نمو الطبقة الناشطة.

g : يمثل معدل نمو أو تطور العامل التكنولوجي و المعبر عنه بالتحسن في مرودية الهياكل التنظيمية، التجهيزات وفعالية كل طرف و إجراءات تسيير العملية الإنتاجية.

t : يمثل عامل الزمن.

"'" هي المشتقة بالنسبة للزمن.

يمكن حساب معدل نمو المتغير X بالنسبة للزمن لإدخال اللوغاريتم (المشتق بالنسبة للزمن) بالطريقة التالية:¹

$$\frac{d \ln X(t)}{dt} = \frac{d \ln X(t)}{dX(t)} \frac{dX(t)}{dt} = \frac{1}{X(t)} \dot{X}(t) \dots\dots (45)$$

وبتطبيق نفس الطريقة على $\dot{L}$ و $\dot{A}$ نحصل على:

$$\ln L(t) = [\ln L(0)] + nt \dots\dots (46)$$

$$\ln A(t) = [\ln A(0)] + gt \dots\dots (47)$$

A_0, L_0 : هي قيم كل من العمل و العامل التكنولوجي علي التوالي عند الزمن 0، وبإدخال الأس عليها نجد

¹ David ROMER, Op Cit, pp14.15.

- دالة عرض العمل: $L(t) = L(0)e^{nt} \dots (48)$

- دالة نمو العامل التكنولوجي: $A(t) = A(0)e^{nt} \dots (49)$

إن الدخل مقسم بين الاستهلاك والاستثمار، ومعدل الدخل الموجه للاستثمار s هو عامل خارجي وثابت، ووحدة واحدة من هذا الاستثمار توفر وحدة جديدة من رأس المال، بالإضافة إلى ذلك، رأس المال الموجود تنخفض قيمته في حال، وبالتالي:

$$\dot{K}(t) = sY(t) - dK(t) \dots (50)$$

في إطار دراستنا لسلوك الاقتصاد فإننا نهتم فقط باختبار سلوك رأس المال لكل وحدة فعلية من العمل (k) وذلك للأسباب السابقة الذكر عند تحليل العبارة النهائية لشكل المشدد لدالة في الناتج المعادلة، لدينا عبارة رأس المال لكل وحدة فعلية من العمل هي: $k = K / AL$ ، وبستعمال نفس الطريقة السابقة نجد:

$$\dot{K}(t) = \frac{\dot{K}(t)}{A(t)L(t)} - \frac{K(t)}{[A(t)L(t)]^2} [A(t)\dot{L}(t) + L(t)\dot{A}(t)] = \frac{\dot{K}(t)}{A(t)L(t)} - \frac{K(t)}{A(t)L(t)} \frac{\dot{L}(t)}{L(t)} - \frac{K(t)}{A(t)L(t)} \frac{\dot{A}(t)}{A(t)} \dots (51)$$

إن K / AL هو k و $\dot{L} / L$ هو n و $\dot{A} / A$ هو g ، وبتعويض هذه القيم في العلاقة السابقة نجد:

$$\dot{K}(t) = \frac{sY(t) - dK(t)}{A(t)L(t)} - k(t)n - k(t)g = s \frac{Y(t)}{A(t)L(t)} - dk(t) - nk(t) - gk(t) \dots (52)$$

وأخيرا باستعمال Y/AL المعطاة بواسطة $f(k)$ نحصل على العلاقة النهائية التالية:

$$\dot{K}(t) = sf(k(t)) - (n + g + d)k(t) \dots (53)$$

هذه المعادلة هي المعادلة المفتاح لنموذج سولو، وهي مكونة من:¹

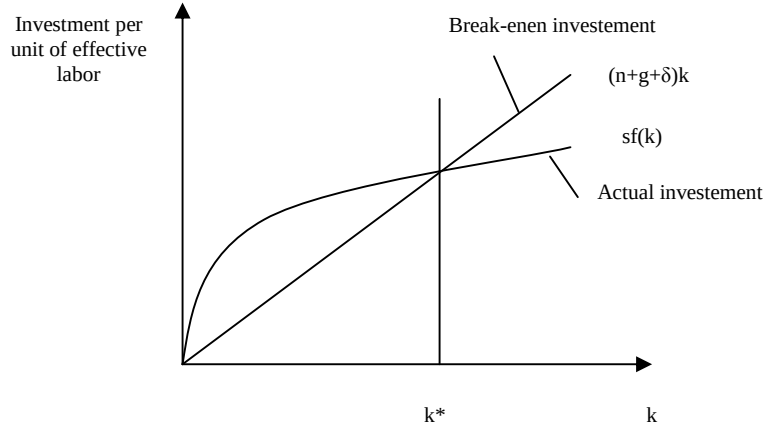
- $sf(k)$ الذي يمثل الاستثمار الحالي حسب وحدة واحدة من العمل، الدخل حسب وحدة من العمل هو

$f(k)$ ، و s يمثل الجزء من الدخل الموجه إلى الاستثمار.

- $(n+g+d)k$ هو حجم الاستثمار الذي يجب القيام به فقط للحفاظ على k في مستواه الحالي.

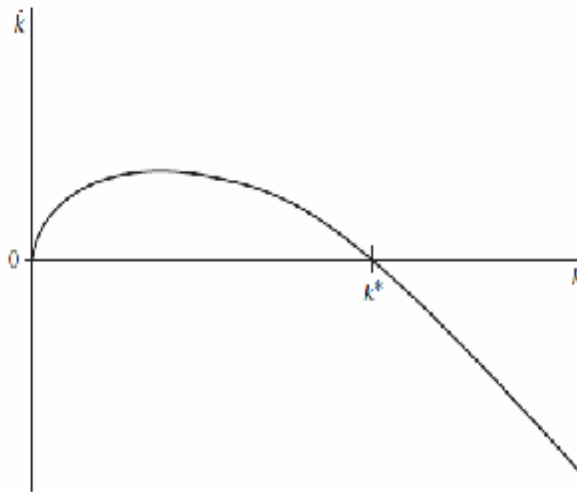
¹ David ROMER, Op Cit, pp.16.17.

الشكل رقم 19: حركية التعديل في نموذج سولو



المصدر: David ROMER, Op Cit, p16.

الشكل رقم 20: منحنى رأس المال لسولو



المصدر: David ROMER, Op Cit, p17.

ونفس الشكلين 19 و 20 كما يلي:

- إذا كانت قيمة k أقل من قيمة التوازن ($k < k^*$) فإن الاستثمار الحالي أكبر من الاستثمار الواجب أي أن $\dot{k}$ موجبة وهذا يؤدي إلى تزايد قيم k باتجاه قيمة $\hat{k}$.
- إذا كانت قيمة k أكبر من قيمة التوازن ($k > k^*$) فإن الاستثمار الحالي أقل من الاستثمار الواجب أي أن $\dot{k}$ سالبة وهذا يؤدي إلى تناقص قيم k باتجاه قيمة $\hat{k}$.
- إذا كانت قيمة k مساوية لقيمة التوازن ($k = k^*$) فإن الاستثمار الحالي يساوي الاستثمار الواجب أي أن قيمة $\dot{k}$ معدومة وهذا يؤدي إلى بقاء k عند قيمتها.

ثالثاً: نقد نموذج روبرت سولو

تعرض نموذج سولو إلى مجموعة من الانتقادات وأهمها¹:

- إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل.
- أهمل سولو مدى تأثير التغير التكنولوجي وأبقاه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة.
- افترض النموذج لتماثل السلع افتراض غير واقعي خاصة في السلع الرأسمالية.
- افترض الاقتصاد المغلق وسيادة المنافسة التامة أمر بعيد عن الواقع ويكون أكثر ابتعاداً في البلدان المتخلفة.

¹ بن قانة محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 117.

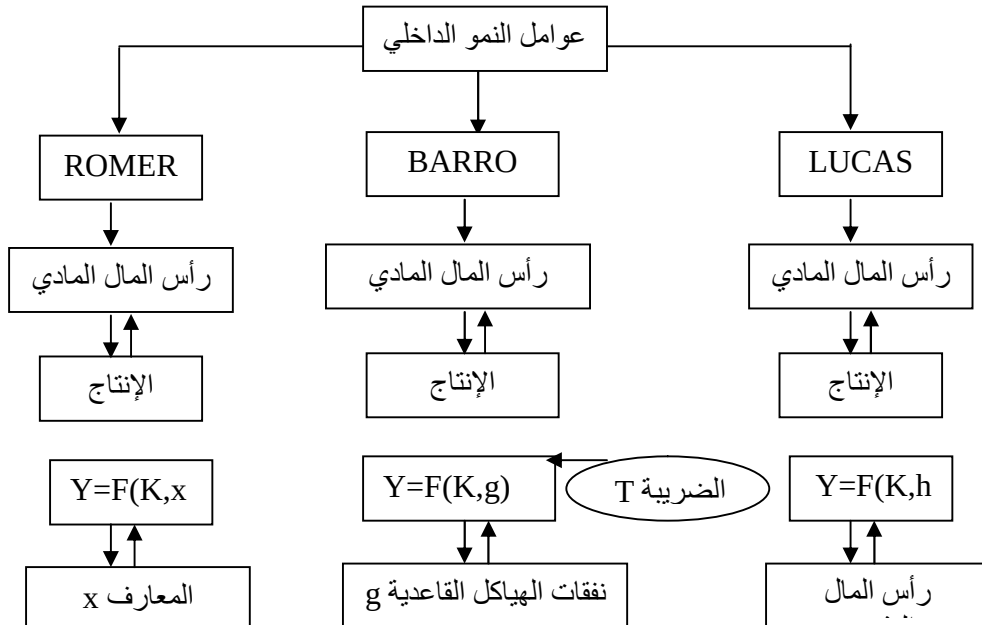
المبحث الرابع: النظريات والنماذج الحديثة للنمو (نظريات النمو الذاتي أو النمو النابع من الداخل)

إن الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، فقد فشلت في تفسير أسباب الزيادة المتسارعة لمعدلات نمو العديد من الدول المتقدمة، كما أنها لن تقدم تفسيراً للتفاوت الشديد في معدلات النمو بين دول العالم المتخلفة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. ومنذ منتصف الثمانينات ظهرت كتابات عديدة تفسر الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد فيما بين الدول المختلفة مدفوعة بما سمي بالنظرية الجديدة (أو الداخلية) للنمو، وقد ابتدأ هذه النماذج الاقتصاديان رومر (P.Romer 1986) ولوكاس (R.Lucas1988)¹.

ومن أهم نقاط الاختلاف بين هذه النماذج والنموذج النيوكلاسيكي نجد:²

- حتمية التقارب بين الاقتصادات بين الاقتصادات المختلفة (سواء بالنسبة لمعدل النمو أو بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج).
 - اعتماد النمو على عامل خارجي المنشأ.
 - إغفال دور السياسات الاقتصادية في عملية النمو.
 - إغفال التصرفات الاقتصادية لأطراف النشاط في عملية النمو.
- أما بخصوص عوامل النمو الاقتصادي النابع من الداخل حسب أفكار الاقتصاديين لوكاس وبارو ورومر يمكن تلخيصها وتوضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم 21: عوامل الثلاثة للنمو النابع من الداخل



المصدر: ³ Pierre-Alain Muet, les théories contemporaines de la croissance, Observation et diagnostics économiques n° 45, juin 1993, p45

¹ بن قانة محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص.ص 94-95.

² عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية، القاهرة، ص ص 18-30.

³ Le directeur du département d'économétrie de l'OFCE.

تعتمد هذه النماذج على مجموعة من الفرضيات حيث فرضية ثبات العائد بالنسبة لرأس المال هي الفرضية الأساسية للنظرية الحديثة للنمو النابع من الداخل، وذلك خلافا لفرضية تناقص العائد النيوكلاسيكية. وبعبارة أخرى فقد افترضت هذه النظرية أن الزيادة في الإنتاجية الحديثة لرأس المال الناتجة عن الآثار الخارجية الموجبة لتراكم رأس المال البشري (من خلال التعليم والتدريب) تكون من الكبر بحيث تلغي أثر تناقص العائد بالنسبة للاستثمار في رأس المال المادي، بحيث يصبح العائد على الاستثمار ثابتا عبر الزمن ويتحقق النمو طويل الأجل.

المطلب الأول: نموذج رومر (1986 Romer) ورأس المال المادي

حاول رومر أن يقدم نموذجا بديلا للنموذج النيوكلاسيكي للنمو طويل الأجل القائم على افتراض تناقص عائد على رأس المال لكل فرد المستخدم في تحقيق الإنتاج المتوسط، وما يتبع هذا الفرض من نتائج من أنه في غياب التغير التكنولوجي فإن الناتج المتوسط من المفترض أن يقترب من قيمة ثابتة مع انعدام النمو. يوجد في نموذج رومر مخزونين مترابطين: مخزون رأس المال ومخزون المعرفة المتولد عنه، فإذا كانت إيرادات المخزونين ثابتة أمكن للاقتصاد أن يتطور في معدل نمو ذاتي طويل الأجل وثابت، وهو يعتمد على العوامل التي تحكم الميل للادخار، فزيادة مدخرات أطراف النشاط الاقتصادي تحقق المزيد من التراكم الذي يحقق معدل نمو أكثر ارتفاعا.¹

1- خصائص نموذج رومر:

يتميز نموذج رومر بمجموعة من الخصائص أهمها²:

- تولد وفورات خارجية عن المعرفة الفنية (التي تضاعف التأثير الذي يلعبه رأس المال بخصوص عملية النمو).
- الفصل بين مفهومي النمو المتوازن والنمو الأمثل (وهو وجه الاختلاف الأساسي بين النموذج رومر وسولو).
- التأثير طويل المدى على معدل النمو (إذا كان هناك أزمة تؤثر في مخزون رأس المال (المعرفة) ستكون ذات انعكاس طويل الأجل حتى مع استبعاد التوازن المستقر).
- وجود ثلاث حالات للنمو:
 - أ- حالة مرونة إنتاج المعرفة الكلية (أي المعرفة الخاصة والجماعية) أقل من الواحد الصحيح، وهنا تجد آثار خارجية إيجابية لرأس المال ويتوقف النمو في الأجل الطويل.
 - ب- حالة مرونة إنتاج المعرفة الكلية تعادل الواحد الصحيح، وهناك دالة الإنتاج ذات الإيرادات الثابتة لمجموع العوامل المتراكمة، مما يؤدي إلى توازي الآلية الوقتية للنمو، فالنمو هنا يتم بمعدل ثابت (نمو متوازن).

¹ بن قانة محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 96.

² نفس المرجع، ص.ص 96.97.

ج- حالة مرونة إنتاج المعرفة الكلية أكبر من واحد صحيح، وهنا دالة الإنتاج ذات الإيرادات المتزايدة للعوامل المتراكمة ومعدل النمو في تزايد مستمر.

2- افتراضات وتحليل نموذج رومر:

قام نموذج رومر على مجموعة من الافتراضات أهمها:

- افتراض وجود اقتصاد به عدد متساو من المنشآت المتماثلة ومن المستهلكين المتماثلين وأن دالة الإنتاج لكل منشأة من سلع الاستهلاك تأخذ الشكل: $Y_i = f(R_i, X, A)$ حيث Y_i تمثل إنتاج كل منشأة i ، R_i يمثل رصيد المعرفة أو رأس المال المنشأة من الأبحاث والتجديد، X تمثل عمود يضم عوامل الإنتاج الأخرى مثل رأس المال المادي والعمل وغيرهما، A تمثل الرصيد الكلي للمعرفة.

- للمستوى الكلي للمعرفة في الاقتصاد أثر خارجي موجب على إنتاج كل منشأة رغم اختيار A خارجي بالنسبة لكل منشأة.

- دالة الإنتاج F هي دالة متجانسة من الدرجة الأولى في كل من R_i و X وهي كذلك متزايدة في الرصيد الكلي للمعرفة A .

- تتمتع دالة الإنتاج F بتزايد الإنتاجية الحدية للمعرفة من وجهة نظر اجتماعية بمعنى أنه بالنسبة لعوامل الإنتاج X الثابتة فإن دالة الإنتاج لكل منشأة هي دالة محدبة في A وليست مقعرة:

- ثبات وتمائل تفضيلات الأفراد وتمائل الفن الإنتاجي، وثبات حجم السكان، واستبعاد فرضية تناقص الناتج الحدي لرأس المال التي وضعها النموذج النيوكلاسيكي.

ومجمل القول أن نموذج رومر للنمو هو نموذج نمو توازني يعتمد على التغيير في الفن الإنتاجي الذي يحدث من داخل النموذج، حيث يتحقق النمو طويل الأجل بسبب تراكم المعرفة الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية ذات النظرة المستقبلية والساعية إلى تعظيم الربح.

المطلب الثاني: نموذج لوكاس (1988) (رأس المال البشري)

ركز لوكاس (Lucas) على المكانة الخاصة لرأس المال البشري كمحرك للنمو وبنى عليه نماذجه، حيث إن مفهوم رأس المال البشري ينصرف إلى مخزون المعارف المكتسبة من خلال الإعداد والتأهيل المقومة اقتصاديا والمندمجة في الأشخاص والتي تزيد من فاعليتهم الإنتاجية، وهي لا تنصرف فقط في مستوى الكفاءات وإنما كذلك (خاصة الدول النامية) حالة الصحة والنظافة والغذاء¹، وقام لوكاس في نموذجيه بتخصيص جزء من وقت العمال لتحسين قدراتهم وإعدادهم أو تكوينهم، وفي هذه الحالة تتميز دالة الإنتاج بوجود نوعين من المدخلات مخزون رأس المال المادي وتراكم العمال الفعال، أي عرض العمل المادي بعد إعادة تقويمه باستخدام مؤشر الفعالية، الذي يعبر عن تأثير الوفورات الإيجابية للإعداد أو التكوين على إنجازات العمال مطروحا منه الوقت المخصص لهذا التكوين، وينقسم رأس المال البشري إلى:

- رأس المال البشري المستخدم في عملية الإنتاج (العمال).

¹ Delalande.Daniel, **Croissance Economique**, Les cahiers Français, Decouvert de l'economie , Concepts et mecanismes, La Documentation française , n° 279, 1997, P 46

- رأس المال البشري المتخصص لعملية التكوين والإعداد (المعلمين والطلاب).

- خصائص نموذج لوكاس:

حرص لوكاس على إثبات النماذج النيوكلاسيكية في النمو من خلال تركيزه بصفة خاصة على إبراز مواطن الضعف في نتائج نموذجها الأصلي (نموذج سولو) في المجال الدولي¹، فمن جهة لم يعمل سولو حساباً لتنوع أوضاع الاقتصاديات الدولية، ومن جهة أخرى رأى سولو أن التجارة الدولية (من خلال لعبة التوازن التفاضلي) لابد أن تسبب تعادلاً سريعاً لكل من نسب رأس المال/ العمل والأسعار النسبية لعوامل الإنتاج.

وقد بنى لوكاس نموذجين:

أ- **النموذج الأول للوكاس (1988)²**: تراكم رأس المال البشري داخل مختلف القطاعات الاقتصادية في هذا النموذج يخصص جزء من وقت العمال لتحسين قدراتهم وإعدادهم أو تكوينهم وبالتالي تكون دالة الإنتاج بها نوعين من مدخلات وهما: مخزون رأس المال المادي، وتراكم العمل الفعال (أي تأثير الوفورات الإيجابية للإعداد أو التكوين على انجازات العمال مطروحاً منه الوقت المخصص لهذا التكوين) وينتج رأس المال نوعين من الوفورات الإيجابية.

الأولى داخلية: الموازنة بين الخسارة في الدخل الحالي نتيجة تقليل الوقت المخصص للإنتاج والفاعلية اللاحقة الناجمة عن الإعداد والتكوين.

الثانية خارجية: وهي الفرق الإيجابي على مجموع المشروعات القائمة لخل البلد، والوفورات داخل نظام التعليم نفسه.

تبنى لوكاس افتراضاً لروسن Rosen (1976) والذي ينقسم إلى شقين:

الأول: افتراض تخطيط تراكم رأس المال البشري مسألة بحث اتجاهات الأجور إذا كانت انعكاساً للإنتاجية الحدية للعمال بالتالي لمدار تزايد الكفاءة والمهارة.

الثاني: أثر تناقص إيرادات التعليم أو التأهيل قد تأتي من واقع أن حياة الأفراد أنفسهم منتهية. ولقد استبعد لوكاس التعليم أو التأهيل قد تأتي من واقع أن حياة الأفراد أنفسهم منتهية.

ولقد استبعد لوكاس هذا التناقص باعتبار أن المعارف المتراكمة تعد إراثاً مستمراً بين المتابعة، أي لا تتوقف بالحيز الزمني للفرد، وإنما أيضاً بالمجهودات التي ينجزها غيره طوال الفترات السابقة، بحيث لا يمثل مجهود الخاص في النهاية إلا وزناً ضئيلاً في الوعاء المشترك).

وقد أستخلص لوكاس منن نمودجه نتيجتين مهمتين:

- فصل النمو المتوازن عن النمو الأمثل الناتج عن واقع وجود وفورات خارجية إيجابية (كما في رومر)، فالمعدل الأمثل لنمو رأس المال البشري يعد أكثر إرتفاعاً منمعدله المتوازن.

- أن الاقتصاد الذي يجري تخصيص أولي لرأس المال المادي والبشري أفضل من غيره سيظل الدائم في وضع نمو أفضل من غيره (استمرار التباعد في مستويات الدخل بين الدول).

¹ بن قانة محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 98.

² حاشي نوري، مرجع سابق، ص 146.

وهكذا يتضح من النموذج تفسير استمرار اختلاف معدلات النمو بين الدول من جهة ولهيكل التنمية غير المتكافئة في العالم من جهة أخرى، فالإنتاجية الحدية لرأس المال تتجه إلى التزايد مع تخصيص عاملي رأس المال البشري ورأس المال المادي، مع مراعاة وجود وفورات خارجية إيجابية.

وكلما زاد مستوى رأس المال البشري زادت الإنتاجية وبالتالي زاد التفاوت في الإنتاجية الحدية ويؤدي ذلك إلى نتيجتين:

- أن النمو يكون أكثر قوة في البلدان الغنية عنه في البلدان الفقيرة.

- أنه إذا لم توجد عقبات في تحريك رأس المال المادي، فإنه سيتجه إلى البلدان الغنية من البلدان الفقيرة.

ب - النموذج الثاني للوكاس: تركيز تراكم رأس المال في قطاع من القطاعات الاقتصادية

حاول لوكاس أن ينظر في هذا النموذج إلى مفهوم عن النموذج الأول، بالرغم من أنه مستوحى بنفس الطريقة السابقة، فإنه في النموذج الثاني يعود نحو فكرة Arrow-Romer حول التدريب والتعليم بالممارسة، حيث يتولد عن النشاط الانتاجي ذاته تحسين في قدرات العمال، إذ تزايد كفاءة العمل في قطاع انتاجي مع مقداره أو كمية العمل التي تتحيز داخل هذا القطاع، فعلى المخطط أن يجري تقسيما للعمل الكلي بين القطاعات (لتبسيط عمل قطاعين) وفقاً لدرجات أو قيم مرونة الإحلال.

ويوجد لدينا حالتين، الأولى: لما أن يكون معدل نمو رأس المال البشري في كلا من القطاعين متعادلة وفي هذه الحالة يكون لدينا نمو متعادل في كلا من المنتجين. الثانية: إما أن توجد إمكانية لاستخدام التوظيف في قطاع يحتمل أن يكون النمو فيه أكبر بالنظر إلى التعليم فيه أكثر فاعلية وهنا يحدث تفاوت في اتجاهات النمو بين القطاعين في اتجاه نمو احدهما بالمقارنة بالآخر.

ونخلص مما سبق أن لوكاس أكد على أن تراكم رأس المال البشري هو أهم عامل في تحقيق النمو الاقتصادي وأن تراكم رأس المال المادي يعلب دوراً هاماً في عملية النمو وأن كان دوراً مساعداً كراس المال البشري وأكد

أن تراكم رأس المال البشري يتم في المدارس وفي مراكز التدريب ويتم أيضاً وبالدرجة لا تقل أهمية أثناء انتاج السلع والقيام بالتبادل التجاري، ووفقاً لنموذج لوكاس فإنه حتى يتولد نموذاتي (داخلي) يركز على رأس المال البشري (المخصص للتكوين والإعداد) ثابتة، أما إذا كانت متناقصة فإنه لا يوجد نمو طويل الأجل، بينما إذا كانت متزايدة فإنه يوجد نمو عميق.¹

المطلب الثالث: نموذج بارو "Barro" تراكم رأس المال (1992)

وهو نموذج وضعه روبرت بارو سنة 1991 في مقال بعنوان Economic growth in cross section of countries حيث حاول فيه بارو إثبات الرابطة التي تربط رأس المال العام بالنمو، فرأس المال العام متمثل في مجموع التجهيزات والخدمات العامة للمملوكة للدولة أو لأشخاص اعتباريين (هم المؤسسات العمومية)، والتي يمكن تكوينها بفضل اختيار معدلات للضرائب على الدخل من جهة ومن جهة أخرى من

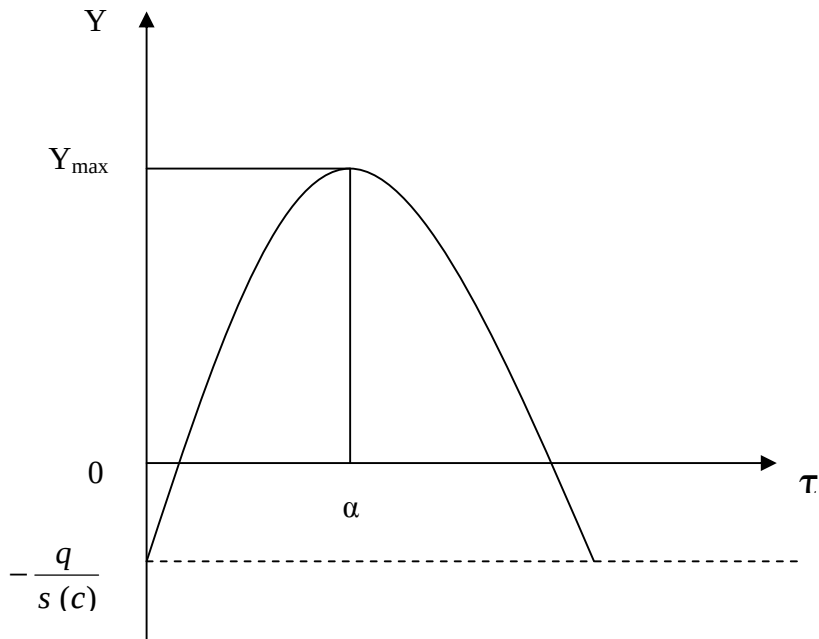
¹ حاشي نوري، مرجع سابق، ص 146

خلال الحصة المخصصة للنفقات العمومية الإنتاجية يمكنها أن تسهم في الرفع من النمو الاقتصادي لأنها تهئ للقطاع الخاص بنية تحتية تساعد في زيادة إنتاجية رأس ماله وبالتالي الاقتصاد ككل.¹

أولاً: عرض النموذج

حسب بارو للنفقات العمومية أثران متعاكسان، الأول هو أن رأس المال العام يرجع رأس المال الخاص أكثر إنتاجية ويمنع من أن تلغى إنتاجيته الحدية عندما يرتفع الدخل، في حين أن الضرائب لها تأثير الاكتئاب (effet dépressif) على هذه إنتاجية كما أنه يقلل من كفاءتها عن طريق إنقاص شركات القطاع الخاص حصة من الدخل مأخوذ من أعمالهم. بين بارو أنه لحكومة صغيرة (النفقات العمومية)، فإن التأثير الأول هو السائد. ثم بين أنه يمكننا تحديد الإنفاق العام الأمثل شيئاً فشيئاً. وضع بارو بعض الملاحظات حول طبيعة النفقات العامة، فقد لاحظ أولاً أنه إذا كانت النفقات تمثل مصلحة للمستهلكين فإنها تمثل منفعة وتنشط النمو، فهي لا تسبب في نمو إنتاجية رأس المال الخاص، لكن تمويلها بواسطة الضرائب يعدل بواسطة عائد رأس المال². والشكل التالي يوضح تأثير معدل الضرائب على معدل النمو الاقتصادي:

الشكل رقم 22: نموذج بارو: تطور معدل الضرائب



المصدر: Jean Paul Tsana V.Kimbambu, Dérivation du modèle basique de Barro, Approche l'optimisation dynamique non stochastique, Laboratoire d'Analyse-Recherche en Economie Quantitative, Vol 1 N°005, Mars 2012, p28.

¹ بن قانة محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 106.

² Jean Florentin DJIENGUE, Investissement public et croissance économique au Cameroun, ISSEA, 2008, pp.4.5.

إن نموذج بارو مبني على أعمال سولو-سوان (1956)، الجديد في هذا النموذج هو إدخاله للنفقات العمومية للاستثمارات في معادلة النمو الاقتصادي للأجل الطويل في إطار النمو النابع من الداخل.¹
دالة الإنتاج ممثل بواسطة دالة كوب دوغلاس كما يلي:²

$$Y = AL^{1-a} K^a G^{1-a} \dots\dots(54)$$

يعتمد نموذج بارو في النتائج التي توصل إليها على معادلة التوازن بالنسبة لسوق السلع والخدمات:³

$$Y = C + I + G = C + \dot{K} + dK + G \dots\dots(55)$$

حيث أن:

I: الاستثمار.

C: الاستهلاك.

G: الإنفاق الحكومي.

وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت t إذن:
 $T=G=tY$ وبالتالي يكون الدخل المتاح بالنسبة للعائلات $(1-t)Y$ وبناء على ذلك فإن دالة الاستهلاك تصبح على الشكل التالي:

$$C = (1-s)(1-t)Y \dots\dots(56)$$

بالتعويض المعادلة (56) في (55) يصبح لدينا:

$$Y = (1-s)(1-t)Y + \dot{K} + dK + G \dots\dots(57)$$

وبما أن $T=G=tY$ فإن المعادلة (57) تصبح على الشكل التالي:

¹ Jean Florentin DJIENGUE, Op Cit, p5.

² ZAKKANE Ahmed, Op Cit, 2003.

³ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه تخصص مالية وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص.ص.60.59.

$$Y = (1-s)(1-t)Y + \dot{K} + dK + tY \Rightarrow Y - (1-s)(1-t)Y - tY = \dot{K} + dK \Rightarrow Y = \frac{\dot{K} + dK}{s(1-t)} \dots\dots\dots (58)$$

بتعويض tY مكان G نتحصل على المعادلة التالية:¹

$$Y = AL^{1-a} \cdot K^a \cdot (tY)^{1-a} = AK^a \cdot L^{1-a} \cdot t^{1-a} Y^{1-a} \Rightarrow Y^a = AL^{1-a} \cdot K^a \cdot t^{1-a} \Rightarrow Y = A^{\frac{1}{a}} K^{\frac{1-a}{a}} L^{\frac{1-a}{a}} t^{\frac{1-a}{a}} \dots\dots\dots (59)$$

وبمساواة المعادلة (59) مع المعادلة (58) نجد:

$$\frac{\dot{K} + dK}{s(1-t)} = A^{\frac{1}{a}} K^{\frac{1-a}{a}} L^{\frac{1-a}{a}} t^{\frac{1-a}{a}} \Rightarrow \frac{\dot{K} + dK}{K \cdot s(1-t)} = A^{\frac{1}{a}} L^{\frac{1-a}{a}} t^{\frac{1-a}{a}} \Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = s(1-t) \cdot A^{\frac{1}{a}} K^{\frac{1-a}{a}} L^{\frac{1-a}{a}} t^{\frac{1-a}{a}} - d \dots\dots\dots (60)$$

وبما أن الدولة تقوم بتحديد معدل الضريبة t الذي يسمح لها بتحديد حجم الإنفاق الكلي G ومعدل النمو للاقتصاد، أي معدل الضريبة الذي يعظم النمو وذلك وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\partial \left(\frac{\dot{K}}{K} \right)}{\partial t} = \left[-t^{\frac{1-a}{a}} + \frac{1+a}{a} (1-t) t^{\frac{1-a}{a}-1} \right] s A L^{\frac{1-a}{a}} = 0 \Leftrightarrow t = \frac{1-a}{a} (1-t) \Rightarrow t = 1-a \dots\dots\dots (61)$$

تدل هذه النتيجة على أن الدولة تستطيع أن تقوم بتثبيت جزء ثابت من النفقات المخصصة للمنشآت القاعدية، والتي يعبر عنها بالعلاقة:

$$\left(\frac{G}{Y} \right)^* = t^* = 1-a \dots\dots\dots (62)$$

ومن خلال البراهين المتعلقة بحساب معدلات النمو، والتي تقضي فرض معدلات معينة من الضرائب، وكذا ترشيد النفقات المتعلقة بالمنشآت القاعدية، تبعا لذلك يقتضي تدخل حتمي للسلطات العمومية، من أجل تحقيق معدلات نمو مثلى عن طريق سياسة اقتصادية ناجحة، حيث يبين بارو في هذا الصدد أهمية تدخل الدولة بافتراض أنه عليها في البداية تثبيت حجم النفقات العمومية المساوية لـ $G/Y = 1-a$ ونقوم بالتالي باقتطاع ضريبة جزافية على جميع المداخل والمساوية لـ G من أجل تمويل جميع نفقاتها.

¹ ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 60.61.

ثانياً: نتائج هذا النموذج¹

- 1- التأكيد على وجود وفورات خارجية ايجابية للنفقات العامة أي ارتباط معدل النمو الثابت إيجاباً بالحصّة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج لأنها تعمل على تحسين الادخار والاستثمارات والاستهلاك.
- 2- أن معدل الضريبة يلعب دوراً إيجابياً في التأثير على معدل النمو (تؤدي زيادة معدل الضرائب إلى زيادة مستوى رأس المال لعام ومن ثم نمو الإيرادات الخاصة بالتالي زيادة فاعلية رأس المال الخاص وتطور معدل النمو).
- إلا أنه لا يغفل النموذج عن الآثار السلبية التقليدي للضريبة على معدل النمو والناتج عن أثرها في تنشيط الأنشطة الاقتصادية الخاصة حيث تعمل على إنقاص المتغيرات الثلاثة وهي الادخار والاستثمار والاستهلاك أي أنه يمكن القول بأن النمو يرتبط سلبياً بمعدل الضرائب على الدخل.
- 3- النتيجة الأخيرة تنشأ عن هذا التحفظ حيث أفراد النموذج ضرورة وجود مستوى أمثل لمعدل الضريبة أي ضرورة وجود حجم أمثل لتدلل الدولة لتحقيق تعظيم معدل النمو. أي أن النموذج اعترف بالآثار السلبية التي قد تنتج عن الإسراف في الاقتطاعات الضريبية.
- 4- مع ثبات الإيرادات واعتماد الإنتاج على تراكم رأس المال العام والخاص فإن النمو لا يولد إلا نمواً ذاتياً.

ثالثاً: الانتقادات الموجهة إلى هذا النموذج

على الرغم من أهمية نموذج بارو على ما سبق ذكره إلا أنه وجه له انتقادات هامة²:

- 1- قد يكون الإنفاق العام من الداخل من خلال القطاع الخاص نفسه الذي قد يسهم في انجاز البنى التحتية لما تبقى من القطاع.
- 2- إن الغالب من إيرادات رأس المال أن تكون مختلطة بين عام وخاص، مما يصعب من فصل ودراسة كل قطاع لحاله لمعرفة أثره على النمو الاقتصادي.

¹ عبد الباسط وفاء، مرجع سابق، ص ص 107-113

² بن قانة إسماعيل، مرجع سابق، ص 107.

خلاصة الفصل

لقد تبين لنا من خلال هذا الفصل وعبر تطرقنا لمختلف النظريات الاقتصادية التي تعرضت لموضوع النمو الاقتصادي وكذا أهم محددات عملية النمو، والمتمثلة في تراكم رأس المال المادي والرأس المال البشري والتطوير والابتكار، إضافة إلى التنظيم والتسيير، حيث ساهمت هذه النظريات في فهم وتطوير عملية النمو الاقتصادي، كما بينت كيف يمكن للإنفاق الحكومي أن يساهم في الرفع في عملية النمو عن طريق إسهامه في تمويل الاقتصاد سواء عن طريق رأس المال البشري أو المادي (نقود أو هياكل قاعدية)، ومن ثمة دفع الدولة إلى مصاف العالم المتقدم عن طريق منافسة دول العالم في جميع المجالات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية... الخ

الفصل الثالث

دراسة تحليلية للإتفاق الحكومي والنمو الاقتصادي
في دول شمال إفريقيا

تمهيد:

تهتم دول شمال إفريقيا في على غرار سائر بلدان العالم بكيفية استغلال مواردها الاقتصادية استغلالاً عقلانياً، مما يحقق نمواً اقتصادياً يسمح برفع مستوى الرفاهية الاقتصادية وذلك بالمزج بين مختلف السياسات، ومما لا شك فيه فإن الإنفاق الحكومي يعتبر عاملاً مهماً وأساسياً حيث يندرج ضمن السياسات المالية التي تسعى من خلالها هذه الدول للدفع بعجلة التنمية والنمو الاقتصادي، ويختلف حجم الإنفاق الحكومي من دولة إلى أخرى وهذا حسب ما تحققه من الناتج المحلي الخام، فلكل دولة من هذه الدول نسب محددة من الإنفاق مختلفة ومرتبطة بسياساتها المالية والنقدية.

ومن أجل القيام بدراسة تحليلية للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مبحثين هما:

المبحث الأول: خصائص اقتصاديات دول شمال إفريقيا

المبحث الثاني: تطور الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا

المبحث الأول: خصائص اقتصاديات دول شمال إفريقيا

يعتبر النمو الاقتصادي المحرك الذي يعمل على زيادة المستوى المعيشي للسكان والرفع من كمية السلع وتطوير الخدمات وخلق فرص العمل الإضافية، لذا فإن النمو الاقتصادي هو تلك العملية التي يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي وزيادة تراكمية ومستمرة خلال فترة زمنية معينة، بمعنى آخر هو معدل التغير أو الزيادة في الناتج الوطني وفي نصيب الفرد من هذا الناتج خلال فترة زمنية معينة، وتكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية للسكان وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النفاذ لأجل استغلالها من طرف الأجيال القادمة، كما أن للنمو علاقة بالأهداف الاقتصادية حيث أنه عندما تكون الزيادة في إجمالي الناتج أكبر من الزيادة في عدد السكان تنتج عنها زيادة في مستويات المعيشة ودخل الفرد بالنسبة الناتج الحقيقي، لذا فإن التغير في معدلات النمو سواء كان بالارتفاع أو بالانخفاض كان محل الاهتمام من طرف المنظرين والباحثين الاقتصاديين.

المطلب الأول: الخصائص العامة للاقتصاد المغربي

أولاً: مميزات الاقتصاد المغربي

منذ نهاية تسعينات القرن العشرين، ظلت السمة الأساسية لاقتصاد المغرب هي الاستقرار الاقتصادي ونسب التضخم المنخفضة¹ وبوتيرة نسب نمو متوسطة.

يتميز الاقتصاد المغربي بتواجد الاستثمار الحكومي بقوة كما أن السياسات الاقتصادية موجهة من طرف الحكومة، ويصنف الاقتصاد المغربي في المرتبة الخامسة إفريقيا بعد كل من مصر، نيجيريا، الجزائر وجنوب إفريقيا بناتج محلي يقدر بـ 104 مليار دولار ، أي بمعدل 3.108 دولار للفرد.

وتتمثل نقاط قوة الاقتصاد المغربي في غنى البلاد بالموارد الطبيعية والفلاحية، إضافة إلى جاذبيتها السياحية، كما استفاد المغرب أيضاً من موقعه الجغرافي الذي جعله قريباً من الأسواق الأوروبية، أما في العقدين الأخيرين وبفضل الإصلاحات السياسية والمؤسسية، عرف الاقتصاد المغربي انفتاحاً على مجموعة من المهن ذات الإنتاجية العالية كالإلكترونيك، الكيمياء، صناعة السيارات وصناعة الطيران، حيث شكل هذان القطاعان في سنة 2013 خمس (21%) من الصادرات المغربية.²

رغم ذلك، لا يزال يعاني الاقتصاد المغربي من عدة عقبات هيكلية، أبرزها ثقل الأعباء الطاقوية والمديونية العمومية (63.5% إلى الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2013)، وارتباط بعض القطاعات لتقلبات ظرفية (مناخية أو خارجية) كالزراعة والسياحة والفوسفات، إضافة إلى تناقص إنتاجية وتنافسية بعض القطاعات، وأيضاً استمرار وجود مشاكل هيكلية عميقة كالاختلافات الاجتماعية والجهوية، وانتشار الفقر والبطالة.³

¹ جاذبة المغرب الاقتصادية <https://import-export.societegenerale.fr/fr/trouvez-votre-marche/fiche-pays/maroc/risque-pays->

économie ، 2017/06/09 ، 17:45.

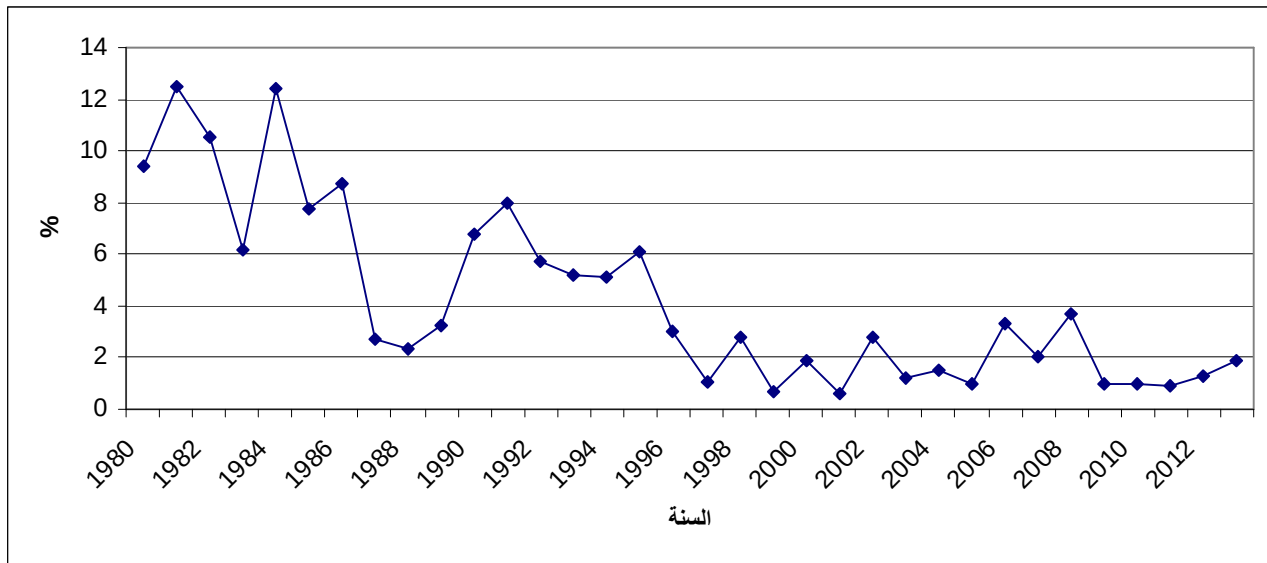
² التقرير السنوي للتجارة الخارجية، مكتب الصرف، المغرب، 2013، ص9.

³ دراسة اقتصادية لمخاطر الدول - جاذبة المغرب - <http://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque-pays/Maroc>

15:00 ، 10/06/2017

أما قطاع التجارة الخارجية، فتشكل الواردات حوالي ضعف الصادرات (الشكل رقم 19)، وتشمل هذه الأخيرة في معظمها المنتجات المصنعة والمعادن والمنتجات الزراعية، وقد عرفت الصادرات سنة 2003 انخفاضا بنسبة 3.6 %، غير أنها تبقى مرتكزة على المنتجات التي تلاقي منافسة شديدة كالملابس الجاهزة. أما في المقابل بقيت صادرات الفوسفات ومشتقاته ثابتة، إذ بلغت 15% من مجموع الصادرات عام 2003 مقابل 14.8% سنة 2002. وتتكون الواردات أساسا من المواد الطاقية ومواد التجهيز والمواد الاستهلاكية. وقد عرفت الواردات سنة 2003 ارتفاعا قدره 4% بسبب استيراد مواد التجهيز والمواد الاستهلاكية، وبالمقابل شهدت واردات المغرب من المواد الغذائية انخفاضا نتيجة تراجع التوريد بالحبوب لاسيما القمح والشعير وكذا السكر.

الشكل رقم 23: تطور معدل التضخم في المغرب للفترة 1980-2014



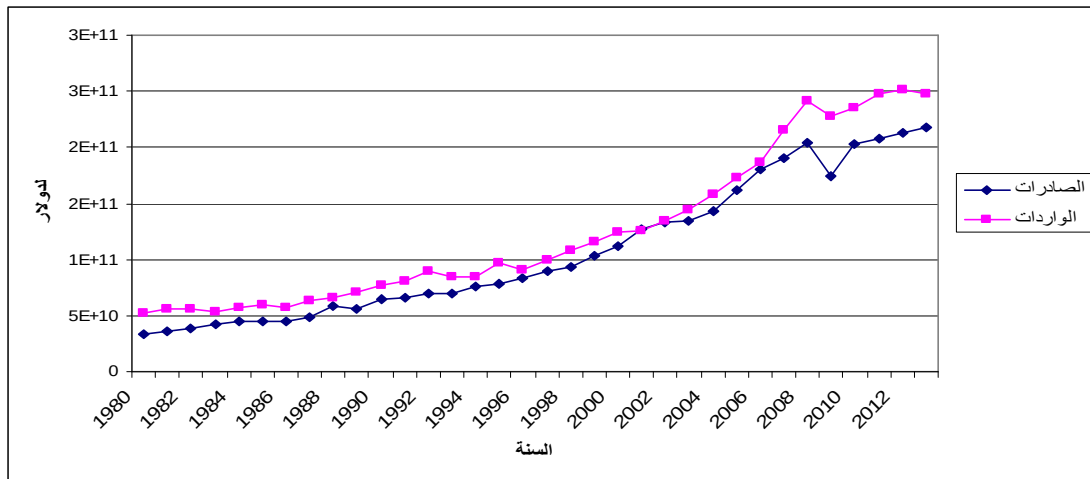
المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel بناء على معطيات البنك الدولي

من خلال قراءتنا للشكل رقم 23 الذي يمثل تطور معدل التضخم في المغرب، نلاحظ أن معدل التضخم كان يقدر بـ 9.40 % في سنة 1980 متذبذبا خلال فترة الثمانينات مع أقصى قيمة له هي 12.49 % سنة 1981، ويصبح سنة 1990 يقدر بـ 6.78 % ثم يبلغ أقصى قيمة له في سنة 1991 والتي تقدر بـ 7.98 % ثم ينخفض إلى أن يصل إلى 0.68 % سنة 1999، ومع بداية سنة 2000 سجل معدل التضخم القيمة 1.89 % وبقي مستقرا ولم يتعد قيمة 3.70 % سنة 2008، وفي سنة 2013 بلغ قيمة 1.88 %.

إن الانخفاض المسجل في معدل التضخم راجع إلى التغيرات الحاصلة في السياسات المالية والنقدية المطبقة خلال التسعينات¹، إضافة إلى ذلك فإن سياسة الإصلاحات في مختلف القطاعات الاقتصادية التي طبقتها المغرب والتي مكنتها من خفض معدل التضخم (9.40 % في سنة 1980 ثم 1.88 % سنة 2013).

¹ هبة عبد المنعم، ديناميكية التضخم في الدول العربية (1980-2011)، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2013، ص 15.

الشكل رقم 24: تطور الصادرات والواردات في المغرب للفترة 1980-2014

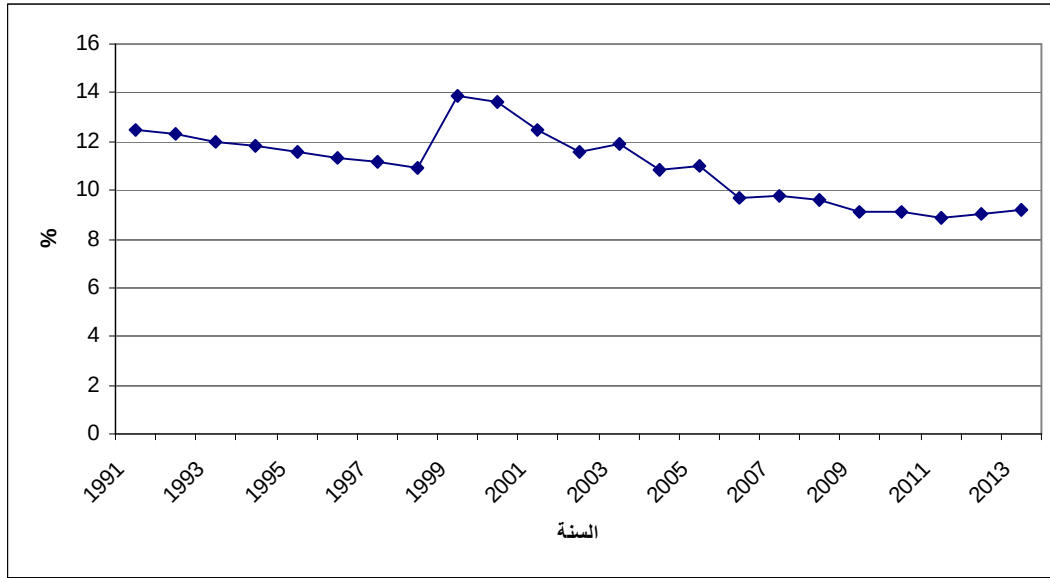


المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel بناء على معطيات البنك الدولي

لقد عرفت الصادرات المغربية ركودا خلال سنة 2003 في حين سجلت الواردات ارتفاعا بنسبة 9%، مما أدى إلى عجز نسبته 52% أي 33% من العجز الشامل. وقد عرف التراجع أساسا صادرات المغرب نحو بلدان الاتحاد الأوروبي (إيطاليا 9%، بريطانيا العظمى 8%، ألمانيا 4%)، بينما حققت مبيعاته انتعاشا مع دول أوربية أخرى (إسبانيا 16%، هولندا 14%، فرنسا 7%). ومن جهة أخرى، فقد سجلت مبيعات المغرب للولايات المتحدة والهند انخفاضا وصل إلى 12% و 13%. ومن بين مزودي المغرب الأساسيين نجد أن روسيا قد حققت نموا قدره 76%، تليها إيطاليا (+34%) والولايات المتحدة (+24%) والصين (+23%)، ألمانيا (+9%)، إسبانيا (+15%)، وفرنسا (+14%)، بينما سجلت وارداته انخفاضا من كل المملكة العربية السعودية (10%) وبريطانيا العظمى (11%). تتميز صادرات المغرب بكونها عبارة عن مواد خام (63%) وأنصاف منتجات (22%)، مع ازدياد أهمية الأجهزة الكهربائية والإلكترونية (9%). تفسر بنية الصادرات المغربية بأهمية الصناعة الاستهلاكية وتشجيع الدولة للصناعات الجديدة (الإلكترونيك) وأهمية المنتجات الفلاحية التسويقية وارتفاع إنتاج الفوسفات. أما الواردات فهي عبارة عن مواد تجهيزية ومصادر الطاقة (43%) ومواد غذائية (21%)، ويمكن تفسير بنية الواردات بضعف إنتاج البترول وعدم تطور الصناعة بشكل كاف. تعاني التجارة الخارجية المغربية من عجز في الميزان التجاري، حيث أن الصادرات تفوق وارداته من حيث الحجم لكنها ضعيفة من حيث القيمة. إن قطاع التجارة الخارجية في المغرب يعاني من عجز في الميزان التجاري، حيث أن الصادرات تفوق الواردات من حيث الحجم لكنها ضعيفة من حيث القيمة.¹

¹ موقع صندوق النقد العربي. www.amf.com، 10/06/2017، 15:30.

الشكل رقم 25: تطور معدل البطالة في المغرب للفترة 1991-2014



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel بناء على معطيات البنك الدولي

من خلال قراءتنا للشكل رقم 25 الذي يمثل تطور معدل البطالة في المغرب، نلاحظ أن معدل البطالة كان سنة 1991 يقدر بـ 12.50، وبلغ أقصى قيمة له نهاية سنوات التسعينات وهي 13.89% سنة 1999 لينخفض ويستمر في ذلك مع بعض التذبذبات خلال سنوات الألفين مع أدنى قيمة له هي 8.89% سنة 2011 ، وبلغ سنة 2013 قيمة 9.19%.

إن سوق العمل في المغرب يشهد منذ فترة تحولا جديدا فمن أصل 225 تخصصا مهنيا تبقى 114 تخصصا فقط وفق آخر مراجعات متطلبات السوق يتركز أغلبها في مجالات صناعة السيارات والالكترونيات والسياحة الفندقية والصناعات التقليدية، كما أن البطالة في المغرب ترجع إلى عجز القطاع العام عن استيعاب الأيدي العاملة الجديدة بالمغرب، وعدم قدرة القطاع الخاص على توفير البديل للدور الذي كان يلعبه هذا القطاع، بالإضافة إلى ضعف معدل النمو في القطاع الزراعي، بسبب التغيرات المناخية، فضلا عن عدم كفاية الاستثمارات التي يتم ضخها في شرايين الاقتصاد لاستيعاب الأيدي العاملة.¹

ثانيا: الإصلاح الاقتصادي في المغرب

يعتبر المغرب أول بلد في شمال إفريقيا يطبق طبق برنامج الإصلاحات الاقتصادية، وقد عرفت الإصلاحات في المغرب فترات وهي:²

¹ موقع صندوق النقد العربي. www.amf.com، 10/06/2017، 16:30.

² حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا-دراسة مقارنة بين الجزائر-المغرب-تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص.ص 13.12.

أ- فترة ما قبل الإصلاحات: كان الاقتصاد ذو توجه ليبرالي مطبوع بطابع الاقتصاد المختلط ذو نزعة للحماية والتدخل، وهو اقتصاد غير نفطي تشكل له فاتورة النفط عبء كبيراً، موارده المتأتية من تصدير الفوسفات لا تغطي الاحتياجات الضرورية، ومن العوامل المؤثرة في ذلك: نموذج التنمية جعل المغرب اقتصاداً فلاحياً معدنياً يتجه نحو التصنيع ببطء شديد، ضعف الاستثمار العمومي، التبذير متعدد الأشكال (التسيير الإداري) قام بوظيفة مضادة للنمو الذي وصل إلى 2.5% خلال 1981-1983 وعرف طابعاً متقلباً مع ميل واضح نحو الانخفاض، وضعف القطاع الزراعي، الظروف المناخية المعاكسة، الطلب الداخلي الكبير.

ب- الفترة أثناء الإصلاحات: المغرب هو أول بلد مغاربي يشرع في تطبيق الإصلاحات سنة 1983، واستطاع التحكم في التوازنات المالية الكبرى، النتائج كانت متأرجحة مع قليل من الإيجابية، النمو بلغ سنة 1983 0.6% ووصل النمو إلى 4% في المتوسط في تسعينات القرن العشرين.

وقد قسم برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى أجزاء¹: الأول بدء سنة 1983، الثاني سنة 1985، الثالث سنة 1987، والهدف من هذا البرنامج هو محاولة إيجاد وضعية توازنية لميزان المدفوعات الجاري، وهذا في ثلاثة مجالات هي:

- المالية العمومية: محاولة التخفيض في نفقات الدولة والرفع من العائدات.

- المدفوعات الخارجية: تحرير المبادلات والإنقاص من معدل الصرف وثبات المديونية.

- السياسة النقدية: تخفيض السيولة وتدوير المدخرات.

ج- فترة ما بعد الإصلاحات: إن النمو المحقق انتقل من 1% إلى 6.2% خلال الفترة من 1999 إلى 2008، وقد عاد المغرب إلى صيغة العمل بالتخطيط (خطة خماسية) لتحسين الاقتصاد وإنعاش النمو، رد البنك الدولي على الخطة بإستراتيجية للوصول إلى معدل نمو 6% تمتد إلى سنة 2008.

المطلب الثاني: الخصائص العامة للاقتصاد التونسي

أولاً: مميزات الاقتصاد التونسي

لقد كان لزاماً على الحكومة التونسية عند الاستقلال تحرير الاقتصاد من مخلفات الاستعمار الفرنسي التي تمثلت في تشجيع الفلاحة والاستخراج المنجمي مع إهمال تام للصناعة، وقد حرصت الحكومة التونسية على إتباع سياسة لبرالية قائمة على تشجيع الاستثمار والتجارة الخارجية، ومن أجل ذلك منحت الحكومة امتيازات جبائية وتسهيلات في منح القروض بعد الاستقلال لتحفيز مشاركة أكبر للقطاع الخاص.

¹ Ali BENCHENEB, Les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb Maroc-Algérie-Tunisie, Les éditions internationales, septembre 1998, pp31.

الفصل الثالث _____ دراسة تحليلية للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا
ويعتمد الاقتصاد التونسي حاليا على السياحة والصناعة مثل المناولة في صناعة الملابس لأبرز العلامات التجارية الأوروبية.¹

في ما يخص النسيج الإنتاجي، فقد أدت السياسات المعتمدة من طرف تونس منذ السبعينات ثم في أوائل التسعينات على مستوى الصناعات المعملية، والمتمثلة في التوجه نحو التصدير إلى دفع قطاعات جديدة على غرار قطاعي النسيج والصناعات الميكانيكية والكهربائية، وتدعيم مساهماتها في النمو وفي المجهود التصديري، حيث تطورت صادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بمعدل 18% سنويا خلال الفترة 2000-2012، واستأثرت بأكثر من نصف الصادرات تقريبا خاصة فيما يتعلق بأنشطة صناعة مكونات السيارات والطائرات.²

أما بالنسبة للفلاحة، فتتميز تونس بتنوع منتجاتها الفلاحية من خضر وفواكه وتمور، وتشكل الصادرات التونسية من زيت الزيتون أهم صادراتها الفلاحية، حيث أن تونس تعتبر ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم بعد إسبانيا وإيطاليا، كما أن صادراتها من التمور تعتبر ثاني صادرات تونس الفلاحية³، وقد بلغت استثمارات القطاع خلال السنوات 2007-2009 مبلغ يقارب 2820 مليون دينار تونسي مقابل تقديرات بـ 3135 مليون دينار تونسي.⁴

أما بالنسبة لقطاع السياحة، فتتميز تونس بتنوع التضاريس خصوصا توفرها على عدة شواطئ من شأنها جلب السياح، كما تتوفر على عدة مناطق أثرية للحضارات التي قامت هناك، مما يؤدي إلى تنوع النسيج السياحي فيها، كما تتميز بصنعتها التقليدية اليدوية مثل صناعات النحاس، الفخار، النسيج... الخ، إضافة إلى توفرها على بنية تحتية هامة على المستويين الكمي والنوعي، حيث تملك مطارات موزعة على كافة البلاد وشبكة متطورة من الطرق والمواصلات.⁵

أما بخصوص التجارة الخارجية، فقد سجلت الصادرات تراجعاً بـ -2.8% سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، وذلك نتيجة تراجع صادرات النفط والفوسفات والنسيج والملابس والصناعات الميكانيكية، مقابل زيادة في صادرات المنتجات الفلاحية والغذائية، أما الواردات فقد تقلصت أيضاً بـ 5.0% سنة 2015 نتيجة تراجع واردات الطاقة، أما واردات المواد الفلاحية الأساسية فقد سجلت ارتفاعاً بـ 11.2% نتيجة زيادة واردات القمح الصلب مقابل واردات المواد الاستهلاكية غير الغذائية (الزيوت المركزة والعطور، السيارات... الخ)⁶

¹ لرباع الهادي، المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 06-2015، ص162.

² مشروع الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016-2020، الجمهورية التونسية، 15 سبتمبر 2015، ص6.

³ لرباع الهادي، مرجع سابق، ص162.

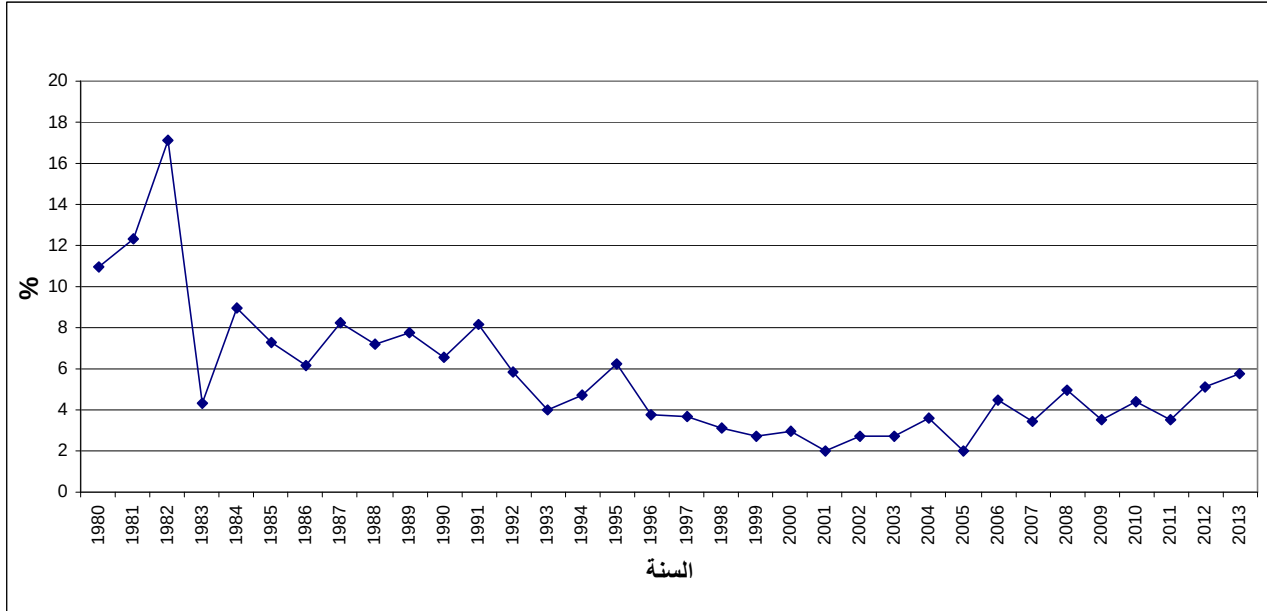
⁴ المخطط الثاني عشر للتنمية 2010-2014، المجلد الثاني - الجمهورية التونسية، ص12.

⁵ بوفليح نبيل وتقرورت محمد، دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا، حالة الجزائر تونس والمغرب، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر - الواقع والآفاق، 11 - 12 ماي 2010، صص. 10.9.

⁶ نتائج التجارة الخارجية، مجلة إحصاء تونس نشرية إحصائية P0102، المعهد الوطني للإحصاء، تونس، ديسمبر 2015، صص. 5.4.

الفصل الثالث _____ دراسة تحليلية للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا
وبخصوص التوزيع الجغرافي للمبادلات الخارجية، نجد أن التبادلات مع دول إتحاد المغرب العربي تمثل
10% من المبادلات، وتبقى دول الإتحاد الأوروبي هي أهم شريك لتونس في المبادلات الخارجية.¹

الشكل رقم 26: تطور معدل التضخم في تونس للفترة 1980-2014



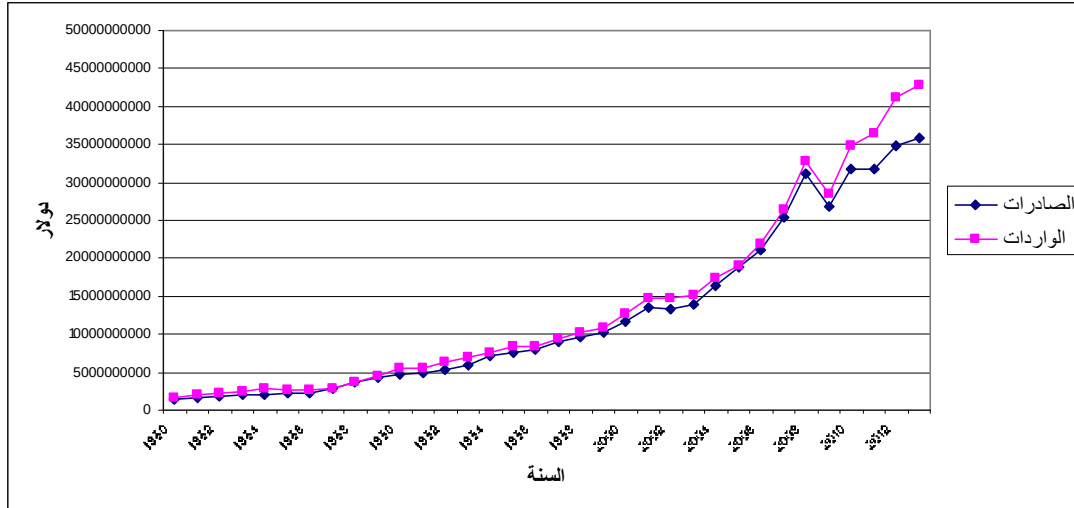
المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel بناء على معطيات البنك الدولي

وبالرجوع إلى الشكل رقم 26 الذي يمثل تطور معدل التضخم في تونس، حيث نلاحظ أن معدل التضخم في تونس قد انخفض كثيرا في سنوات التسعينات بالمقارنة بسنوات الثمانينات، حيث نلاحظ أن أكبر قيمة له كانت 17.15% سنة 1982، أما أصغر قيمة له كانت 1.98% سنة 2001، إن التغيرات الموائية في السياسات المالية والنقدية المطبقة في تونس خلال عقد التسعينات قد ساعدت بشكل كبير في خفض معدلات التضخم.²

¹ Philippe TRAPE, **Tunisie 2017**, Perspectives économiques en Afrique, BAID OCDE PNUD 2017, p6.

² هبة عبد المنعم، مرجع سابق، ص15.

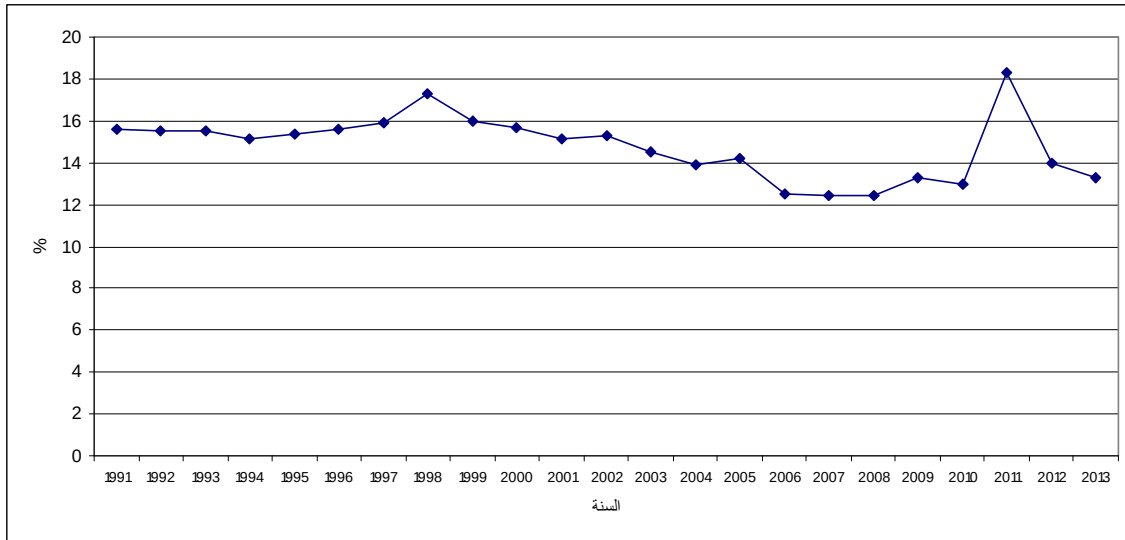
الشكل رقم 27: تطور الصادرات والواردات في تونس للفترة 1980-2014



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel بناء على معطيات البنك الدولي

من خلال قراءتنا للشكل رقم 27 الذي يمثل تطور الصادرات والواردات في تونس، نلاحظ أن كمية الواردات تفوق الصادرات مما شكل عجزا في الميزان التجاري، وقد عرف استثناءا وسجل فائضا سنة 1988 وذلك راجع إلى الإصلاحات الاقتصادية التي شهدت معدل نمو قدره 4.77%، ونشير هنا إلى أن التبادلات مع دول إتحاد المغرب العربي تمثل 10% من حجم المبادلات، وتبقى دول الإتحاد الأوروبي هي أهم شريك لتونس في المبادلات الخارجية.¹

الشكل رقم 28: تطور معدل البطالة في تونس للفترة 1991-2014



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel بناء على معطيات البنك الدولي

¹ Philippe TRAPE, Op Cit, p6.

من خلال قراءتنا للشكل رقم 28 الذي يمثل تطور معدلات البطالة في تونس، نلاحظ أن معدل البطالة عرف قيما ثابتة حول 15% خلال سنوات التسعينات، لكن مع بداية الألفينات عرف انخفاضا مقارنة بالقرن العشرين السابقة لكنه عرف ارتفاعا خلال سنة 2011 وبلغ 18.32% نتيجة أحداث الربيع العربي آنذاك، لعاود الانخفاض إلى قيمة 13.30% سنة 2013.

في سنة 2013 ، قامت تونس بتطبيق مجموعة من الإجراءات والتدابير التي من شأنها التخفيف من الضغط الواقع على سوق الشغل واستحداث نسق الشغل، والتي نذكر منها تسوية وضعية المنتفعين ببرامج التشغيل ضمن مقارنة تشمل مختلف شرائح طالبي العمل ولاسيما منها الوضعيات الهشة، كما تم الشروع في تنفيذ برنامج وطني لتمويل المؤسسات الصغرى من خلال إبرام 4 اتفاقيات تعاون بين وزارة التكوين المهني والتشغيل والبنك التونسي.¹

ثانيا: الإصلاح الاقتصادي في تونس

لقد تأثر الاقتصاد التونسي بحالة عدم الاستقرار الخارجي والمتمثلة في تقليص الطلب الفعلي العالمي، أما داخليا فقد أثرت كل من الظروف المناخية وكذلك انخفاض أسعار المنتجات المعدة للتصدير على الاقتصاد التونسي²، أما معدل النمو فقد كان 2.4% سنة 1986، إضافة إلى وجود مشاكل ظرفية على عدة مستويات كشفت عن صعوبات هيكلية أثرت سلبا على الاقتصاد التونسي وصلت أقصاها سنة 1986، من عوامل ذلك تتجلى في:

- انخفاض أسعار النفط.

- تراجع حجم المبادلات.

- نقص الادخار.

- السياسات غير الرشيدة في التجارة.

وفي بداية الإصلاحات سنة 1986، سجلت تونس تحكما في التوازنات الكبرى حيث بلغ معدل النمو 2.4% ثم 4.77% في الفترة 1987-1988، وأدى ذلك إلى تحسن دخل الفرد وتقليص البطالة والتحكم في نمو السكان، لذلك تعتبر تجربة تونس متميزة حيث حققت نموا مستقرا طويلا، ويمكن على سبيل المثال يمكن ذكر ما يلي:³

- استطاعت تونس خلق اقتصاد ذو توجه خارجي.

- عرفت تونس كيف تقاوم وأظهرت قدرة كبيرة على التكيف محققا نموا قدره 5.5% سنة 2008، وهي نتائج إيجابية أدت إلى تراجع الفقر واتساع الطبقة الوسطى.

¹ الميزان الاقتصادي لسنة 2014، وزارة التنمية والتعاون الدولي، الجمهورية التونسية، أكتوبر 2013، ص.ص 83-84.

² حاكمي بوحفص، مرجع سابق، ص 12.

³ نفس المرجع، ص 13.

المطلب الثالث: الخصائص العامة للاقتصاد المصري

أولاً: مميزات الاقتصاد المصري

يعتبر اقتصاد مصر من أكثر اقتصاديات تنوعاً في منطقة الشرق الأوسط، حيث تساهم قطاعات السياحة والزراعة والصناعة والخدمات بنسب شبه متساوية في الناتج الوطني. ونتيجة لمرحلة الإصلاح الهيكلي الذي يطبق الجيل الثالث منه حالياً، فإن اقتصاد مصر يحقق نمواً بنسب متزايدة مستنداً إلى مناخ جاذب للاستثمار من حيث البيئة التشريعية والسياسية الملائمة، والاستقرار الداخلي وتحرير التجارة والسوق، وما تمتلكه مصر من بنية أساسية قوية للنقل والمواصلات والاتصالات ومصادر الطاقة، واليد العاملة الماهرة، والمدن الصناعية الحديثة، والمناطق الحرة، والنظام المصرفي، وسوق الأوراق المالية.

كما تعتبر مصر دولة نامية تعاني بعض المشكلات الاقتصادية شأنها في ذلك شأن باقي الدول النامية، وقد أسهمت السياسات التي اتبعتها الدولة في إنعاش اقتصاديات بعض الأقاليم والقطاعات، مثل تشجيع الاستثمارات الخاصة في قطاعات الإنتاج والخدمات، وخاصة أعمال المصارف والصناعات والتعليم والتجارة والنقل، وتساهم هذه القطاعات بنحو نصف قيمة الناتج الوطني الإجمالي، في حين تساهم كل من الزراعة والتعدين سنوياً بحوالي 24% من قيمة الناتج الوطني الإجمالي الذي بلغ 64,3 مليار دولار أمريكي تقريباً 1996. وتتصدر الزراعة باقي الحرف الإنتاجية في مصر من حيث الأهمية والانتشار على خريطة مصر والتأثير على باقي القطاعات الإنتاجية، ورغم تشجيع القطاع الخاص في الأعمال الإنتاجية والخدمية إلا أن الدولة مازالت تهيمن على معظم منشآت الصناعات الرئيسية التي تشمل الحديد والصلب (الفولاذ) والغزل والنسيج والصناعات الغذائية والكيميائية، وإن بدأت خلال السنوات الأخيرة في التخطيط لتطبيق سياسة الخصخصة في هذه القطاعات بصورة متدرجة ضماناً لحقوق العاملين فيها، ويمتلك القطاع الخاص في مصر العديد من المنشآت الصناعية ومعظم الأراضي الزراعية.

تتوافر مصر على عدة مقومات ساعدت على قيام الصناعة مثل العمالة الرخيصة ورأس المال الخاص خاصة بعد تشجيع الدولة للمستثمرين وتهيئة المناخ الملائم لفرص الاستثمار ومنح المستثمرين العديد من التسهيلات، كما تتوفر أيضاً على وسائل النقل حيث يوجد في فيها شبكة متنوعة من وسائل المواصلات تسمح بتسهيل نقل السلع والإنتاج إلى الأسواق المحلية والعالمية، إضافة إلى توافر المواد الخام اللازمة سواء كانت زراعية (الخضر والفواكه، القطن، الكتان، قصب السكر...) أو حيوانية (الألبان والجلود...)، إضافة إلى توفر المعادن مثل النحاس والزنك والرصاص والنيكل والفوسفات... الخ، وجميعها تستخدم في الصناعات المختلفة.¹

أما قطاع الخدمات فقد عرف تراجعاً خلال السنوات الأخيرة، حيث عرفت نسب مساهمته في إجمالي الناتج المحلي تراجعاً من 52% سنة 1990 إلى 42.7% سنة 2008، كما بلغت نسبة استيعابه لليد العاملة 51%،

¹ وعيل ميلود، مرجع سابق، ص 174.

الفصل الثالث _____ دراسة تحليلية للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا
ورغم هذا التراجع فإن هذا القطاع يبقى يحتل مكانة هامة، كما تسعى مصر إلى مواصلة الاهتمام بهذا القطاع نظرا للمزايا النسبية التي يحظى بها.¹

ويعتمد الاقتصاد المصري بشكل رئيسي على الزراعة، والإعلام، والنفط، والسياحة، وهناك أيضاً أكثر من 5 مليون مصري يعملون في الخارج، بشكل رئيسي في المملكة العربية السعودية، ومنطقة الخليج مثل الإمارات العربية المتحدة، أيضاً هناك العديد من المصريين في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا. وتتشكل المصادر الرئيسية للأموال من العالم الخارجي في التالي:

1- تحويلات المصريين العاملين في الدول الأجنبية.

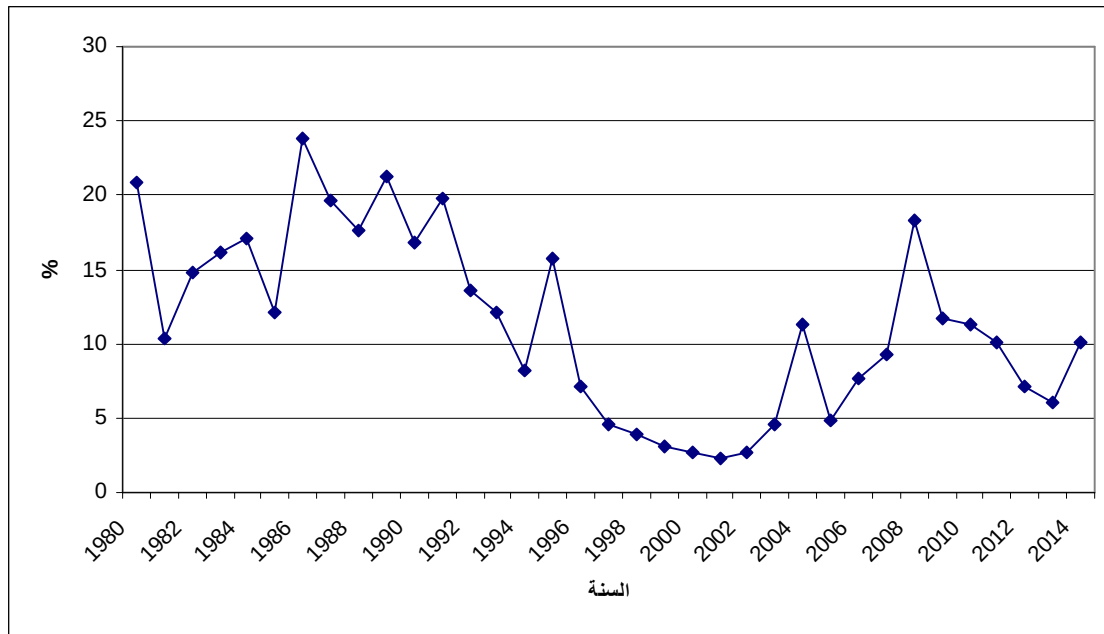
2- عائدات قطاع السياحة.

3- صادرات المنتجات البترولية (ويشكل تصدير الغاز جزء رئيسي منها) ورسوم العبور في قناة السويس.

في الأعوام الأخيرة عرف قطاع الاتصالات نموا كبيرا ليصبح رفقة قطاعات الخدمات وخاصة السياحة أكبر المساهمين في الناتج الوطني بالإضافة إلى الزراعة والقطاع الصناعي، وتشكل صناعة الملابس الجاهزة جزء رئيسي من ناتج القطاع الصناعي بالإضافة إلى صناعة الأغذية والمشروبات والصناعات التجميعية النامية حديثاً.

تعتبر مصر ثالث دولة تمولها السعودية بعد البحرين واليمن ، كما أنها تعد أول دولة في العالم العربي تصدر لدول العالم بالإضافة إلى العائدات المتزايدة من السياحة وسوق الأسهم المالية المزدهرة.

الشكل رقم 29: تطور معدل التضخم في مصر للفترة 1980-2014



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel بناء على معطيات البنك الدولي

¹ وعيل ميلود، مرجع سابق، ص 176.

من خلال قراءتنا للشكل رقم 29 نلاحظ أن معدل التضخم في مصر بلغ أقصى قيمة له خلال فترة الثمانينات وتحديدًا سنة 1986 بقيمة 23.86% ليبدأ في الانخفاض إلى غاية سنة 2001 بقيمة 2.26% وذلك نتيجة لعدة أسباب منها المساعدات الاقتصادية المقدمة لمصر نظير تقديمها لمساعدات في حرب الخليج سنة 1991، ليعاود في الصعود مجدداً ليبلغ 18.31% سنة 2008 بسبب الأزمة العالمية الحاصلة آن ذاك التي مست نتائجها مصر، ويعاود الانخفاض ليصل إلى 10.1% سنة 2014، أن هذه التغيرات الحاصلة في معدل التضخم راجعة إلى الإعانات المالية والدعم الاقتصادي المقدم من طرف دول الخليج إلى مصر، كما أن الدور الذي تلعبه المتغيرات الاقتصادية في تغذية الضغوط التضخمية حيث أن مستويات عجز الموازنة وطرق تمويله تعتبر من أهم العوامل التي تغذي هذه الضغوط وتحول دون استهداف البنك المركزي للمستوى العام للأسعار في مصر¹، إضافة على ذلك فقد طبقت مصر مجموعة من الإجراءات استهدفت تقليص حجم الطلب الكلي على المدى القصير والمتوسط وزيادة العرض الكلي من خلال الاستثمار الكثيف على الأجل الطويل، وقد تم فرض سقوف ائتمانية لضبط حجم الطلب الكلي من خلال تحجيم الإنفاق الاستثماري حيث تم ضبط وسائل الدفع من خلال وقف نمو الإصدار الجديد.²

أما في قطاع التجارة الخارجية، فقد انضمت مصر إلى منظمة التجارة العالمية والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، وأبرمت اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر المتوسط، كما سعت نحو إحياء اتفاقية السوق العربية المشتركة، وتفعيل منظمة التجارة الحرة العربية وتنشيط دور مجموعة الدول النامية الخمس عشرة ومجموعة دول الثماني الإسلامية، بالإضافة إلى عقد اتفاقية شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، واتفاقيات للتعاون مع بعض الدول الآسيوية مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية، لكن وبالرغم من اتخاذ مصر لإجراءات هامة لتحقيق تحرير التجارة الخارجية منها تبسيط هيكل الضريبة الجمركية من خلال تخفيضها إلى 9%³، إلا أن الاقتصاد المصري مازال أقل انفتاحاً على التجارة الدولية مقارنة بالمتوسط السائد لدى الدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ويرجع ذلك أساساً إلى تطبيق سياسة الحماية التي تهدف من خلالها حماية الصناعات الناشئة المحلية من المنافسة الشديدة للمنتجات الأجنبية.⁴

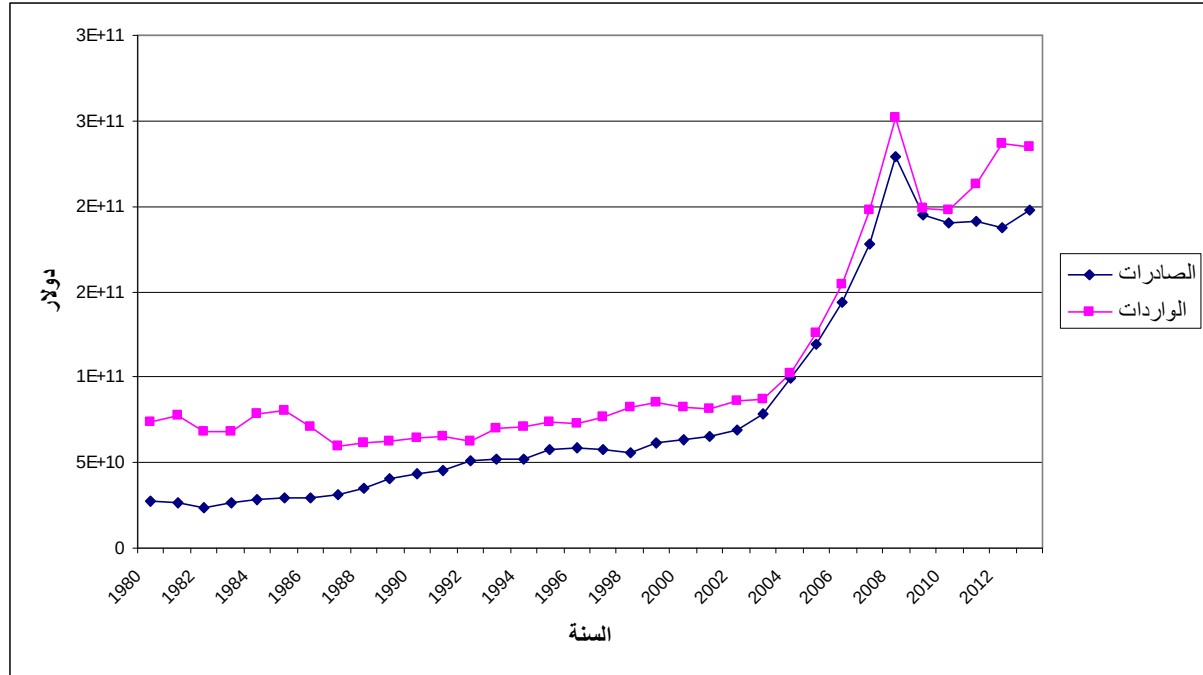
¹ هبة عبد المنعم، مرجع سابق، ص 15.

² ولاء وجيه محمد دياب، فاعلية الإنفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في مصر 1991-2011، رسالة ماجستير، كلية التجارة قسم المحاسبة، جامعة بنها، مصر، 2013، ص 110.

³ نفس المرجع، ص 107.

⁴ أمنية حلمي، أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر، أبريل 2005، ص 1.

الشكل رقم 30: تطور الصادرات والواردات في مصر للفترة 1980-2014



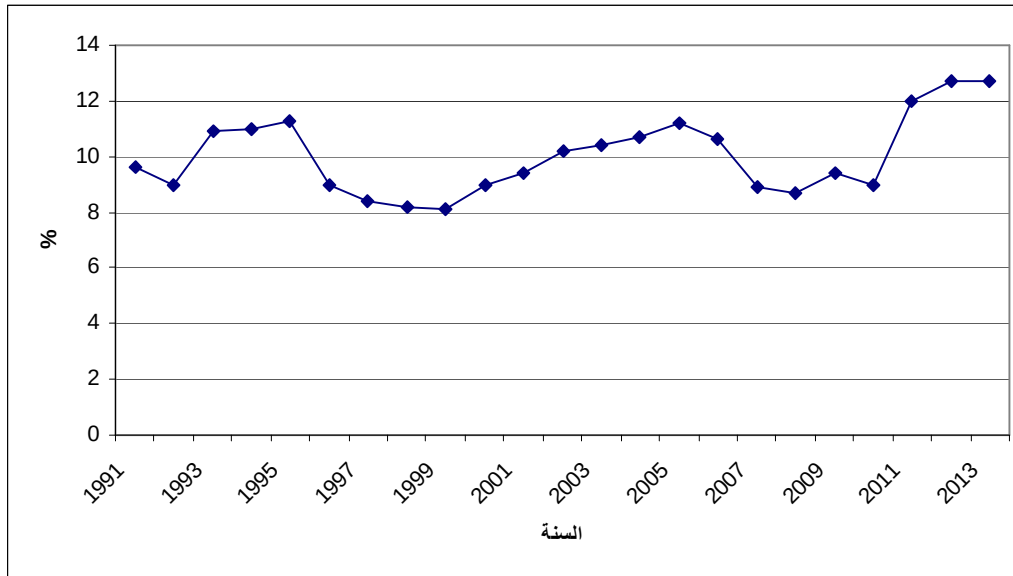
المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel بناء على معطيات البنك الدولي

من خلال قراءتنا للشكل رقم 30 ، نلاحظ أن قيمة الواردات دائماً أكبر من الصادرات مع تقارب للقيم ابتداء من سنة 2004 إلى غاية سنة 2011، مما يدل أن إشارة قيم الميزان التجاري في مصر دائماً سالبة أي أنه يوجد عجز في الميزان التجاري.

أما سوق العمل، فقد شهد الاقتصاد المصري في عقد التسعينات تفاقمًا كمياً ونوعياً في معدل البطالة، بحيث أصبحت هذه المشكلة من أخطر التحديات التي تهدد الاقتصاد المصري، وعلى الرغم من أن الاقتناع التام بأن خطورة تلك المشكلة ترجع إلى انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلا أنها تنطلق من فرضية محددة، مفادها أن مكن الخطورة الفعلي يرجع إلى أن البطالة ما هي إلا الوجه الآخر لمشكلة تردي معدلات الاستثمار والتنمية كما وكيفاً. وقد أوضح التحليل أن تفاقم ظاهرة البطالة يرجع في المقام الأول إلى عدم نجاح السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة الاستثمارية على وجه الخصوص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة المستوى وكثيفة العمل في آن واحد، إذ ترتب على تلك السياسات تدن وتراجع في مستويات الاستثمار مما أدى إلى إضعاف قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل منتجة، كما ترتب عليها أيضاً وجود أنماط استثمارية لا تشجع على النمو كثيف العمل.¹

¹ سميحة فوزي، سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر، القاهرة، مايو 2002، ص1.

الشكل رقم 31: تطور معدل البطالة في مصر للفترة 1991-2014



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel بناء على معطيات البنك الدولي

من خلال تحليلنا للشكل رقم 31 الذي يبين تطور معدل البطالة في مصر، نلاحظ أن معدل البطالة عرف تذبذبا بين 8.10% و 11.30% خلال الفترة 1991-2010، لكن ابتداء من سنة 2011 ارتفع إلى 12% ووصل إلى 12.96% سنة 2013، ويرجع ذلك إلى الوضع السائد في مصر جراء ثورة الربيع العربي الذي أدى إلى نقص الاستثمارات في مصر.

ثانيا: الإصلاح الاقتصادي في مصر

إن المشاكل التي واجهت الاقتصاد المصري بعد انهيار أسعار البترول في منتصف الثمانينات، بالإضافة إلى تراكم العديد من المشاكل الهيكلية الأخرى، دفعت مصر لتبني برنامج اقتصادي طموح لعلاج الخلل في هيكلها الاقتصادي. وقد تميز الاقتصاد المصري قبل الإصلاح الاقتصادي بما يلي: إجمالي المديونية الخارجية وصلت حوالي 49 مليار دولار، نسبة الدين الخارجي لإجمالي الناتج المحلي الخام بلغت ما يقرب 150%، معدل التضخم يزيد عن 20%،... الخ.

وفي ضوء ما تقدم، فإن الحكومة المصرية اتفقت مع صندوق النقد والبنك الدوليين على برامج إصلاح واسعة في نظامها الاقتصادي، وقد قامت مصر بالإصلاح الاقتصادي على ثلاثة أجيال: الجيل الأول من 1991 إلى 1998 والجيل الثاني امتد من 1998 إلى 2004 أما الجيل الثالث فجاء بعد سنة 2004¹، وفيما يلي العناصر

الأساسية التي تبنتها الحكومة بداية مرحلة الإصلاح الاقتصادي:²

- تقليص حجم القطاع العام من خلال التخصيص.

¹ سفيان العيسة، الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصرفهم دور المؤسسات، أوراق كارنيغي سلسلة الشرق الأوسط، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، العدد 5، أكتوبر 2007، ص.ص 8.7.

² أداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، صندوق النقد العربي، ص.ص 9.8.

- إزالة معظم العوائق الجمركية وتخفيض التعريفات الجمركية على الواردات وتهيئة مناخ مناسب لجذب الاستثمارات.
- رفع القيود المفروضة على الأسعار.
- رفع أسعار الوقود والكهرباء والمواصلات وجعلها تتماشى مع الأسعار الواقعية.
- تخفيض المعونات لدعم السلع والخدمات وقصرها فقط على الفئات المحتاجة.
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في جميع القطاعات بما في ذلك القطاع المالي لتسهيل عملية الاستثمار.

وبالإضافة لهذه الخطوات، فإن الحكومة اتخذت إجراءات أخرى فورية تمثلت في:¹

- إزالة القيود على أسعار الفائدة.
- تحرير سعر الصرف الأجنبي.
- فرض ضريبة على المبيعات.

وكنتيجة لحرب الخليج الثانية (1991)، استفادت مصر بشكل كبير نظرا لوقوفها مع دول التحالف في مواجهة العراق، حيث حصلت على دعم مالي كبير من دول الخليج والدول الغربية، فلأول مرة منذ سنة 1979 قدمت دول الخليج مساعدات مالية كبيرة لمصر بالإضافة إلى شطب جزء كبير من ديونها طويلة الأجل قدرت بـ 7 مليار دولار، أضف إلى ذلك أن نادي باريس بالاتفاق مع 17 دولة دائنة لمصر قدم 50% خصما على ديون مصر وذلك على مراحل لمدة 3 سنوات.

المطلب الرابع: الخصائص العامة للاقتصاد الجزائري

أولاً: مميزات الاقتصاد الجزائري

من أهم المميزات التي يختص بها الاقتصاد الجزائري عن اقتصاديات أخرى في المنطقة، هي أن التحول من التوجه الاشتراكي ليس بنفس الشكل الذي حدث في بعض الدول الأوروبية والآسيوية، ونفس الشيء نقوله عن بعض دول منطقة MENA (مصر وتونس) حيث كانت فيها فترة الاقتصاد الاشتراكي قصيرة.² إن أهم ما يميز الاقتصاد الجزائري:³

- تمثل الصادرات النفطية أكثر من 97% من إجمالي الإيرادات بالعمللة الصعبة.
- إنتاجية ضعيفة مقارنة بمستويات الإنتاجية في البلدان الناشئة.
- عجز القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات عن التطور.

¹ أداء ومصادر النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 10.

² Fatiha Talahite, **Réformes et transformations économiques en Algérie**, Rapport en vue d'obtention du diplôme habilitation à diriger des recherches, université Paris 13-Nord, janvier 2010, p7.

³ ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007، ص75.

إضافة إلى ذلك، تتميز الجزائر بأنها تحتل المرتبة الخامسة عالميا من حيث مخزون الغاز الطبيعي، والمرتبة الرابعة عشر من حيث المخزون النفطي، وهيمنة الصناعات الثقيلة التابعة للدولة على النشاط الاقتصادي خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات، ورغم المجهودات التي تبذلها الجزائر من أجل تحقيق عملية التنويع الاقتصادي الذي يضمن تنويع مصادر الدخل إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال مرتبط بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط.¹

بالنسبة للقطاع الفلاحي فقد كانت الزراعة تمثل 65% من مداخيل الجزائر قبل دخول مرحلة تصدير النفط والغاز، لكن نقص اهتمام الدولة بها نتيجة التوجه نحو سياسة التصنيع، حيث لم تعد تساهم الزراعة سوى 7% من الدخل السنوي، لكن رغم هذا وكنتيجة للهزات النفطية، تبنت الدولة الزراعة كبديل للنفط بعد 1989 حيث اتجهت الحكومة إلى زيادة الدعم الموجه للزراعة.²

يشكل النفط والغاز الطبيعي المسيل، ثروة البلاد الرئيسية وتمثل 97% من المداخيل.

للجزائر إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية (الحديد، الفوسفات،...الخ) التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري ودعم قوته، إلا أن تسيير هذه الموارد خارج قطاع المحروقات قد أضعف نظرا لنقص الحوافز التشجيعية لتنمية إنتاج السلع خارج هذا القطاع.³

رغم الأهمية التي تمثلها الصناعة في الاقتصاد الجزائري، إلا أنها شهدت فترة تراجع خلال التسعينات من القرن الماضي، بسبب انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية وتخلى الدولة عن العديد من المؤسسات العمومية ومحدودية استثمارات القطاع الخاص فيها، كما يلاحظ وجود بعض المعوقات بالنظر لعدم صرامة الإصلاحات والتي يمكن إرجاعها إلى ضعف الإنتاجية وضعف مستوى استخدام الطاقة الإنتاجية من جانب القطاع العام، أما فيما يخص النشاطات التنافسية، فقد عرفت تقلصا على مستوى السوق الداخلية، وذلك راجع على تحرير التجارة الخارجية وزيادة الواردات، وهو تقلص يكبح وتيرة نمو هذا القطاع. وتتكون الصناعة في الجزء الأكبر منها من النفط والغاز، حيث يساهمان بحوالي 85% من الصناعة الاستخراجية، أما الصناعة التحويلية فتتوزع الأهمية النسبية فيها إلى الصناعات الكيماوية والمشتقات النفطية والفحم والمطاط بـ 33%، ثم الصناعات الغذائية والمشروبات بـ 16%، يلي ذلك صناعة المعدات وآلات النقل بـ 15%، فصناعة المنسوجات والملابس والصناعة الجلدية بـ 10% والصناعات الأخرى بـ 25%.⁴

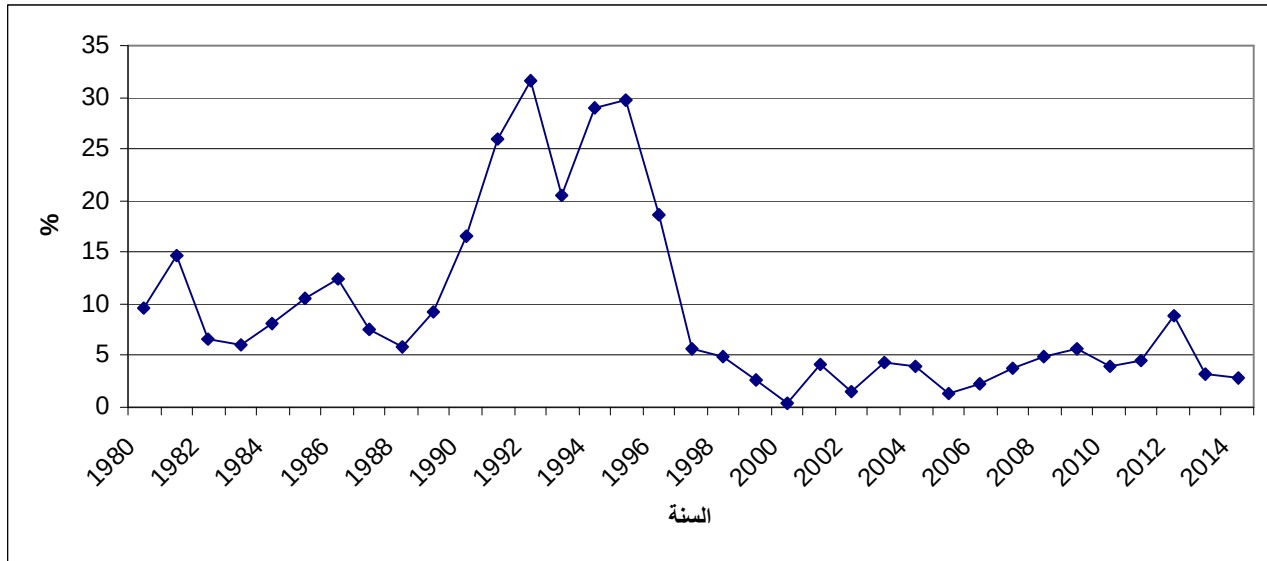
¹ وعيل ميلود، مرجع سابق، ص 154.

² http://www.fao.org/es/ess/yearbook/vol_1_2/pdf/Algeria.pdf,04/07/2017,15:30.

³ سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية، دار الهمة، الجزائر، 2013، ص 161.

⁴ وعيل ميلود، مرجع سابق، ص 156.

الشكل رقم 32: تطور معدل التضخم في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel بناء على معطيات البنك الدولي

من خلال قراءتنا للشكل رقم 32 الذي يمثل تطور معدل التضخم في الجزائر، يتبين لنا أن معدل التضخم خلال فترة التسعينات (من سنة 1990 إلى سنة 1997) شهد ارتفاعا كبيرا (أعلى قيمة هي 31.66% سنة 1992)، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها:¹

- ارتفاع حجم الكتلة النقدية بسبب التوسع في الإصدار النقدي بهدف تمويل عجز الميزانية وصندوق إعادة التقييم.
- وجود فائض في الطلب الداخلي.
- جمود العرض الداخلي للسلع والخدمات.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج وخاصة تكلفة العمل.
- انخفاض قيمة الدينار.

وابتداء من سنة 1998 بدأت معدلات التضخم في الانخفاض والاستقرار ويبلغ أدنى قيمة له وهي 0.33% سنة 2000، ويرجع ذلك لعدة أسباب نذكر منها: نجاح السياسات النقدية التي طبقتها الحكومة والفائض المسجل في السيولة نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

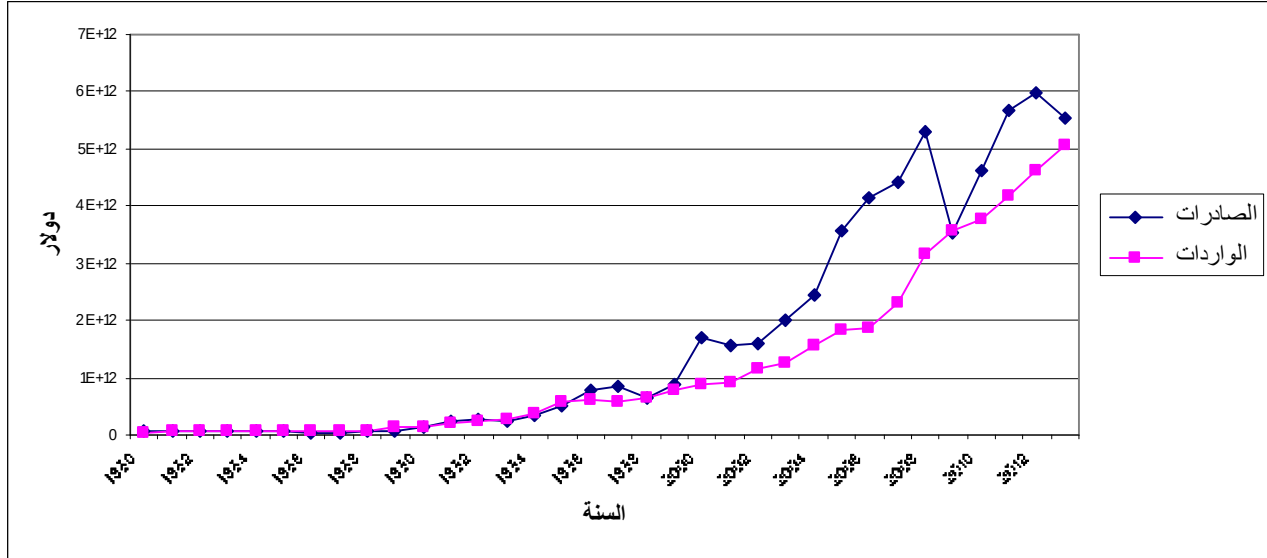
أما قطاع التجارة الخارجية، فتتمثل صادرات الجزائر أساسا في النفط حيث يمثل 97% من الصادرات. تمثل دول الاتحاد الأوروبي أهم متعامل تجاري مع الجزائر بـ 50% من الواردات و 70% من الصادرات مع اتجاهها إلى الانخفاض²، ثم تأتي الصين وبعدها الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا. أما التبادل التجاري مع بلدان المغرب العربي فقد عرف ارتفاعا بـ 7% سنة 2014 عكس سنة 2015 الذي عرف فيها انخفاضا

¹ بن عيسى أمينة، العلاقة بين النقود والأسعار، دراسة قياسية في الجزائر-تونس-المغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص230.

² Tarik BENBAHMED Hervé LOHPUES Mickaëlle CHAUVIN, **Algérie 2016**, Perspectives économiques en Afrique, BAID OCDE PNUD 2016, p7.

الفصل الثالث _____ دراسة تحليلية للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا
أكثر من 30%. وقد عمدت الجزائر إلى تعزيز العلاقات الثنائية مع بعض البلدان كتونس من خلال إبرام اتفاقية تجارية مع تونس في مارس 2014 متبوعة بثلاثة اتفاقيات شراكة صناعية.

الشكل رقم 33: تطور الصادرات والواردات في الجزائر للفترة 1980-2014



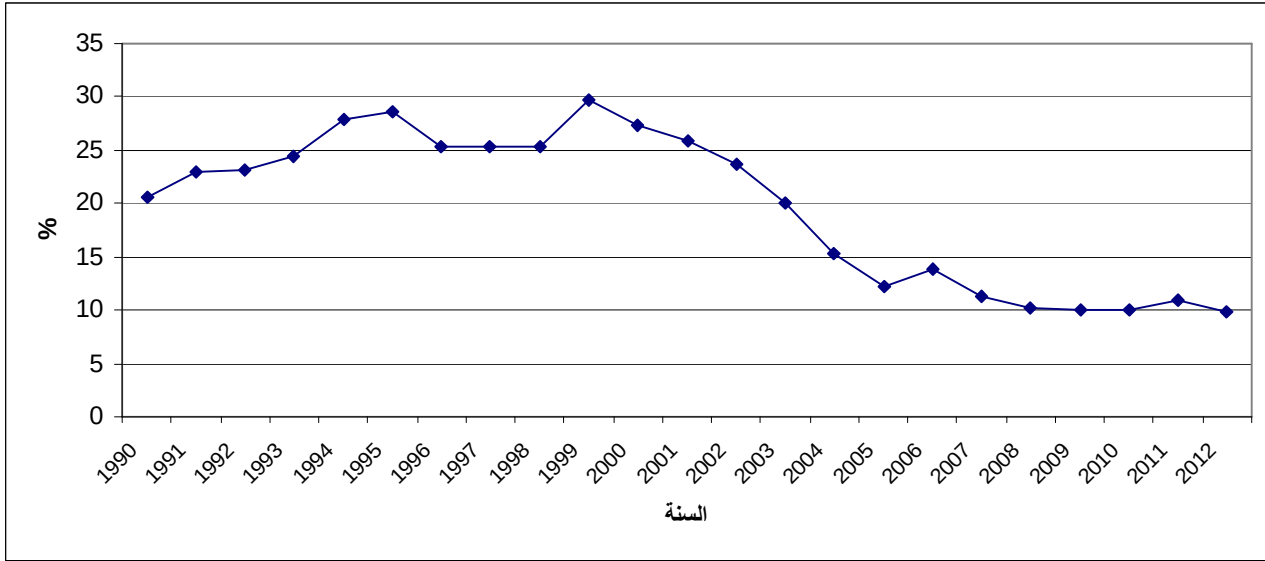
المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel بناء على معطيات البنك الدولي

من خلال قراءتنا للشكل رقم 33، نلاحظ أن الصادرات فاقت الواردات، ومنه الميزان التجاري عرف فائضا في مجمله باستثناء بعض السنوات فقط، هذا الفائض بدى واضحا ابتداء من سنة 2000 مع ارتفاع عائدات النفط الجزائري ليبلغ أقصى قيمة له سنة 2004 مع تسجيل فائض في الميزان التجاري في هذه السنة، وأدنى قيمة له سنة 2009 مع تسجيل عجز في الميزان التجاري في هذه السنة.

أما في قطاع الشغل، فقد بلغ إجمالي السكان المشتغلين 10594000 شخصا منها 18.3% إناث، وتظهر النتائج أن الأجراء يمثلون 69.8% من السكان المشتغلين، وتمثل الإناث نسبة 78.8% من الأجراء. وتظهر التركيبة النسبية حسب قطاع النشاط الاقتصادي تواصل هيمنة قطاع الخدمات الذي يشغل 61.6% من إجمالي اليد العاملة يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 16.8% ثم قطاع الصناعة بنسبة 13.0% وأخيرا القطاع الفلاحي بنسبة 8.7%¹.

¹ Activité, Emploi et Chômage en septembre 2015, la Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi ONS, N°726 PDF, 07/07/2017, 12h:30.

الشكل رقم 34: تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 1991-2013



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel بناء على معطيات البنك الدولي

من خلال قراءتنا للشكل رقم 34 الذي يمثل تطور معدلات البطالة في الجزائر، نلاحظ أن معدل البطالة كان مرتفعاً سنوات التسعينات حيث سجل أعلى قيمة له 29.79% سنة 1999 نتيجة للظروف الاقتصادية للبلاد، لكن مع بداية سنة 2000 بدء في الانخفاض ووصل إلى 9.80% سنة 2012 نتيجة تطبيق الدولة لعدة برامج تنموية جراء ارتفاع عائدات النفط المتأتية عن ارتفاع أسعار النفط، هذه البرامج أدت إلى خلق مناصب شغل دائمة ومؤقتة ساهمت في دفع عجلة التنمية والنمو في الجزائر.

ثانياً: الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

إن المشاكل التي واجهت الاقتصاد الجزائري بعد الصدمة الحاصلة في أسعار النفط وانهيائها في منتصف الثمانينات، بالإضافة إلى العديد من المشاكل الأخرى، دفعت الجزائر لتبني مجموعة من برنامج الإصلاح الاقتصادي عبر عدة مراحل مقسمة كما يلي:¹

- 1991-88/1987: انطلاق الإصلاحات.

- 1993-1992: إعادة النظر في الإصلاحات.

- 99-94/1993: هيكلة الاقتصاد الجزائري.

في بداية الإصلاحات، شرعت السلطات العامة في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية نذكر منها ما يلي:² استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية، الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط، مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي، منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني، تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة، وضع إطار جديد للأسعار،

¹ Fatiha Talahite, Op cit, p8.

² صالح مفتاح، مداخلة بعنوان: تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول إلى اقتصاد السوق، ص5، 2017/07/10، 16^h55.

الفصل الثالث _____ دراسة تحليلية للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا
إعادة تنظيم التجارة الخارجية، التطهير المالي للمؤسسات العمومية، التحويل التدريجي للعملة الوطنية، إعادة
هيكلية الدين الخارجي.

وبدأت الدفعة الثانية من الإصلاحات في أبريل 1991 مع توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي اشترط
في مقابل القروض الممنوحة إجراءات تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها وتم فيها صدور
نصين أساسيين هما: المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات،
والمرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993 المتعلق بمراجعة القانون التجاري وخاصة
توسيع الأشكال القانونية للشركات وكذا إدخال أدوات جديدة في التجارة.

وبدأت الدفعة الثالثة من الإصلاحات في أبريل 1994 بسبب حدوث انخفاض آخر في أسعار النفط، ومع
تراكم أعباء خدمات الدين الخارجي بدأت تبرز ملامح الأزمة المالية الاقتصادية وبرزت معها عدة ضغوط
مالية وأخرى خارجية، أدت بالسلطات إلى الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإبرام برنامج للاستقرار
الاقتصادي (94-95) باتخاذ عدة إجراءات أهمها: ترشيد الإنفاق العام، تعديل الأسعار النسبية وتحرير
التجارة الخارجية، إلغاء الدعم لمعظم السلع... الخ.

أما برنامج التعديل الهيكلي¹ (1995-1998)، فقد جاء بهدف تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات
الصناعية والعمل على ضمان الحماية للفئات المتضررة من الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي، ومن بين
أهداف التعديل الهيكلي نجد: تحقيق نمو متوسط بقيمة 5% من الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع
المحروقات، تخفيض التضخم إلى 10.3%، التخفيض من عجز الميزانية إلى 1.3%، التحرير التدريجي
للتجارة الخارجية، تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب عمل، التحكم في نمو النفقات
العامة... الخ.

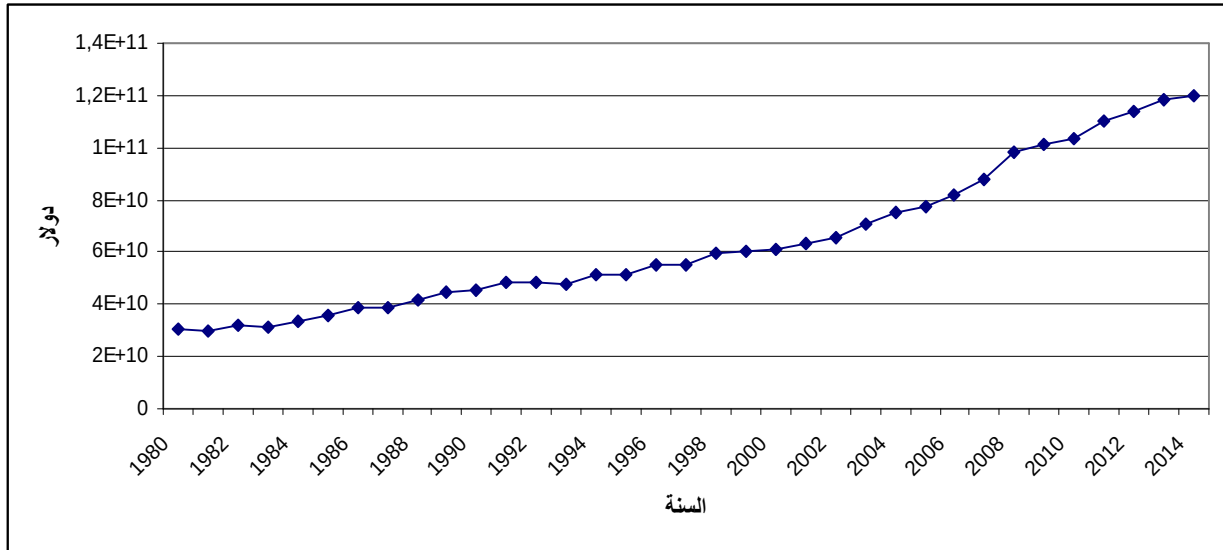
¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 8.6.

المبحث الثاني: تطور الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا

المطلب الأول: تطور الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المغرب

إن الاقتصاد المغربي هو خدماتي حيث تشمل القيمة المضافة الخدماتية 54.9% من الناتج الإجمالي لسنة 2013. أما القطاع الفلاحي (القطاع الأولي: الفلاحة والصيد البحري) ورغم تشغيله لـ 40% من الفئة النشيطة إلا أنه لا يساهم إلا بـ 16.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل الحبوب والخضر والفواكه ومنتجات الصيد البحري (الموجهة في جزء كبير منها إلى التصدير) أهم المساهمين الأوليين، أما القطاع الثانوي (الصناعة الاستخراجية، الصناعة باستثناء تكرير النفط، تكرير النفط ومنتجات طاقة أخرى، الكهرباء والماء، البناء والأشغال العمومية) فيساهم بـ 28.5% من الناتج بفضل الاستخراج المنجمي والصناعة والأشغال العمومية¹،

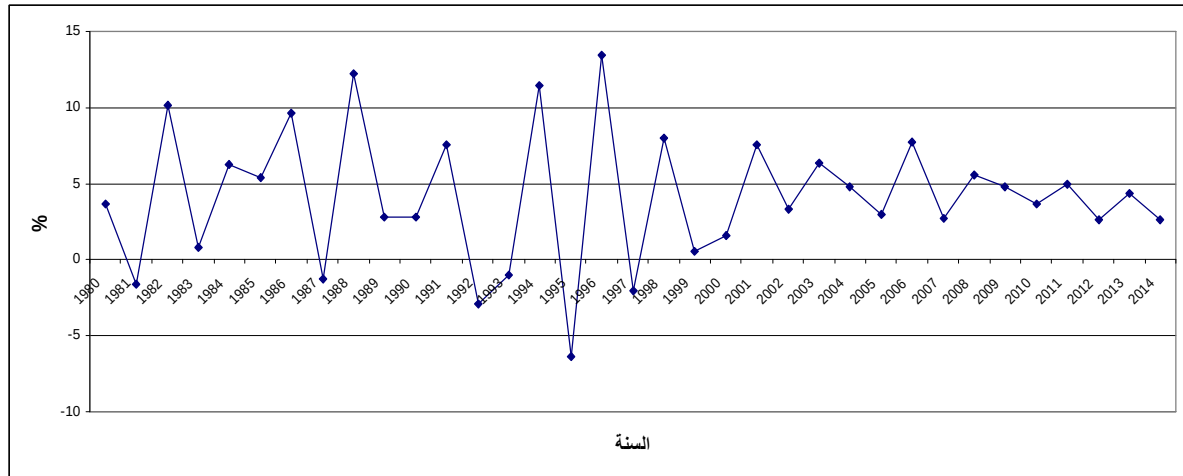
الشكل رقم 35: تطور حجم الإنفاق الحكومي في المغرب خلال الفترة 1980-2014



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel بناء على معطيات البنك الدولي

¹ وزارة الاقتصاد والمالية المغربية. المندوبية السامية للتخطيط، نوفمبر 2016.

الشكل رقم 36: تطور معدلات النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة 1980-2014



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel بناء على معطيات البنك الدولي

من قراءتنا للشكلين رقم 35 و 36 الممثلين لتطور كل من حجم الإنفاق الحكومي ومعدلات النمو الاقتصادي في المغرب للفترة 1980-2014 نميز ثلاثة فترات حسب برامج الإصلاحات في المغرب هي:

- الفترة 1980-1992 وهي فترة برنامج الإصلاح الهيكلي في المغرب (PAS)، نلاحظ في بداية هذه الفترة أن الإنفاق الحكومي قد بلغ 10×302 دولار وقد عرف ارتفاعا حيث بلغ 10×486 دولار عند نهاية الفترة أي بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بـ 4.37% ، وبلغ الإنفاق الحكومي أعلى معدل له خلال هذه الفترة سنة 1986 بـ 8.17% محققا معدل نمو اقتصادي يقدر بـ 9.64%، لكن بالمقابل فإن معدلات النمو الاقتصادي لم تكن بنفس وتيرة حجم الإنفاق بل كانت متذبذبة وعرفت أكبر قيمة سنة 1988 بـ 11.87% التي تقابل معدل إنفاق حكومي قدره 7.72%، وعرفت أيضا قيمة سالبة تقابل نفس معدلات نمو حجم الإنفاق الحكومي السالبة وذلك سنوات 1981 بـ -1.74% وسنة 1992 بقيمة -2.90%.
- الفترة 1993-2004 التي تلت برنامج الإصلاح الهيكلي في المغرب (PAS)، نلاحظ أن الإنفاق الحكومي كان 10×475 دولار عند بداية الفترة وبلغ 10×752 دولار عند نهاية الفترة بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 3.90% محققا معدل نمو اقتصادي قدره 4.80%، بالمقابل فإن معدلات النمو الاقتصادي قد سجلت أدنى قيمة لها سنة 1995 بقيمة -6.32% ما تقابل معدل نمو الإنفاق الحكومي يقدر بـ 0.27% وكان أعلى معدل نمو اقتصادي قدره 13.45% سنة 1996 وقد قابله أعلى معدل نمو للإنفاق الحكومي بـ 8.04%.
- الفترة 2005-2014 ، نلاحظ أن الإنفاق الحكومي حافظ على ارتفاعه وكان 10×771 دولار عند بداية الفترة وقد بلغ 10×1196 دولار عند نهاية الفترة بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 4.48% ، أما معدلات النمو فقد حافظت على قيمها الموجبة أيضا لكنها بقيت متذبذبة حيث بلغت سنة 2005

الفصل الثالث _____ دراسة تحليلية للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا
قيمة 3.29% وسنة 2014 بلغت 2.55% وكانت أكبر قيمة هي 7.75% سنة 2006 ومعدل إنفاق
حكومي قدره 6.46%.

مما سبق يمكننا أن نستنتج أن معدلات النمو الاقتصادي لم تكن بنفس وتيرة الإنفاق الحكومي، حيث أن الإنفاق الحكومي كان في ارتفاع مستمر أما معدلات النمو فقد كانت متذبذبة وأخذت قيمة سالبة بعض الأحيان، لكن ابتداء من سنة 1998 حافظت معدلات النمو على إشارتها الموجبة، وتفسير ذلك أن النمو الاقتصادي في المغرب لا يعتمد فقط على الإنفاق الحكومي، بل يعتمد كذلك على مصادر مختلفة منها الاستثمار في السياحة والزراعة والخدمات والصناعة كإلكترونيك، الكيمياء وصناعة السيارات، وصناعة الطيران.¹

يعتبر القطاع الفلاحي أهم عامل محدد للنمو الاقتصادي في المغرب، أما ثاني عامل فهو الظروف الاقتصادية والجيوسياسية الخارجية، كتأثير الظروف الاقتصادية لدول منطقة اليورو بشكل مباشر على الصادرات المغربية والاستثمارات الخارجية وتحويلات المهاجرين المغاربة والنشاط السياحي، أما العامل الثالث فهو تقلب الأسعار الدولية لمنتجات التصدير الأساسية، كالفوسفات، والذي يتأثر بعدم انتظام الطلب الدولي على الفوسفات والأسمدة، وهو ما حصل في سنتي 2012 و2013.²

المطلب الثاني: تطور الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في تونس

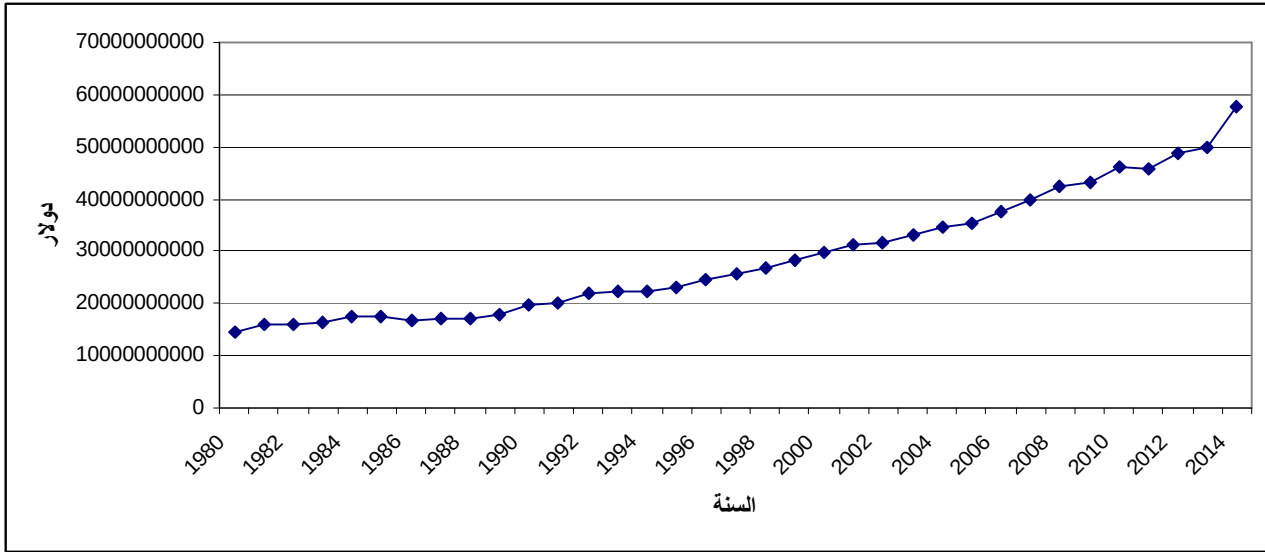
إن حرص الحكومة التونسية على تشجيع الاستثمار والتجارة الخارجية أدى بها إلى منح امتيازات جبائية وتسهيلات في القروض بعد الاستقلال لتحفيز مشاركة أكبر للقطاع الخاص، وقد قامت أيضا بالتكفل لوحدها بالنمو الاقتصادي واعتمدت على مصادر وقطاعات أخرى في عملية النمو الاقتصادي كالزراعة والسياحة والصناعة وقامت بانجاز استثمارات عمومية فاقت قدرتها المالية.³

¹ التقرير السنوي للتجارة الخارجية، مرجع سابق، ص9.

² التقرير السنوي لبنك المغرب، السنة المالية 2013، ص77.

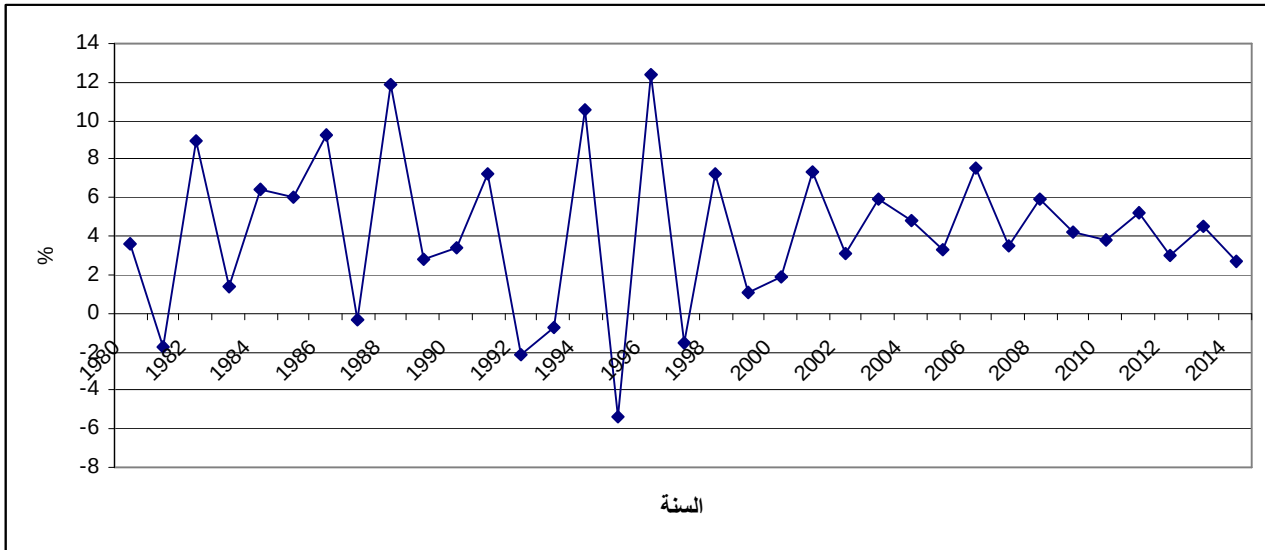
³ بن عيسى أمينة، مرجع سابق، ص237.

الشكل رقم 37: تطور حجم الإنفاق الحكومي في تونس خلال الفترة 1980-2014



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel بناء على معطيات البنك الدولي

الشكل رقم 38: تطور معدلات النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة 1980-2014



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel بناء على معطيات البنك الدولي

من قراءتنا للشكلين رقم 37 و 38 الممثلين لتطور كل من حجم الإنفاق الحكومي ومعدلات النمو الاقتصادي في تونس نميز ثلاثة فترات حسب برامج الإصلاحات هي:

- الفترة 1980-1992 ، نلاحظ أن حجم الإنفاق الحكومي كان عند بداية هذه الفترة 10×145 دولار وبلغ 10×219 دولار عند نهاية الفترة بمعدل نمو متوسط سنوي قدره 3.50% مع تسجيل أكبر قيمة للإنفاق سنة 1992 ، لكن بالمقابل فإن معدلات النمو عرفت أكبر قيمة سنة 1986 بـ

9.27%، والملاحظ أن معدل النمو عرف سنة 1981 أدنى قيمة له بـ -1.74%، والملاحظ أن

الزيادة في حجم ونسبة الإنفاق الحكومي لم يؤثر كثيرا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

• الفترة 1993-2002 ، نلاحظ أن الإنفاق الحكومي واصل في الارتفاع والزيادة خلال هذه الفترة

وكان 10×224^8 دولار عند بداية الفترة وبلغ 10×315^8 دولار بمتوسط سنوي يقدر بـ 3.88%،

أما معدلات النمو فقد عرفت ارتفاعا في بداية الفترة ووصلت أكبر قيمة لها سنة 1996 بـ

12.37% بسبب مواصلة سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي تبين نتائجها خلال هذه الفترة التي

عرفت أكبر قيمة لمعدل النمو ثم بدأت في الانخفاض.

• الفترة 2003-2014 ، نلاحظ أن الإنفاق الحكومي واصل في الارتفاع والزيادة خلال هذه الفترة

وعرفت أكبر قيمة له بـ 10×576^8 دولار سنة 2014 وقد كان متوسط معدل النمو السنوي

للإنفاق يقدر بـ 5.18% خلال هذه الفترة، أما معدلات النمو فقد عرفت لم تكن بنفس وتيرة الفترة

السابقة حيث كانت قيمها منخفضة قليلا عنها وبلغت أدنى قيمة لها بـ 2.66% سنة 2014 نتيجة

عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في تونس.

وكننتيجة لما سبق، نجد أن حجم الإنفاق الحكومي في تونس خلال الفترة 1980-2014 كان في ارتفاع

مستمر، لكن معدلات النمو الاقتصادي لم تكن بنفس الوتيرة حيث كانت متذبذبة أي أن تونس تعتمد على

مصادر وقطاعات أخرى في عملية النمو الاقتصادي كالزراعة والسياحة والصناعة.

المطلب الثالث: تطور الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في مصر

بما أن اقتصاد مصر من أكثر اقتصاديات تنوعا في منطقة الشرق الأوسط، حيث أن مساهمة

قطاعات السياحة والزراعة والصناعة والخدمات بنسب شبه متساوية في الناتج الوطني، من هنا سوف نقوم

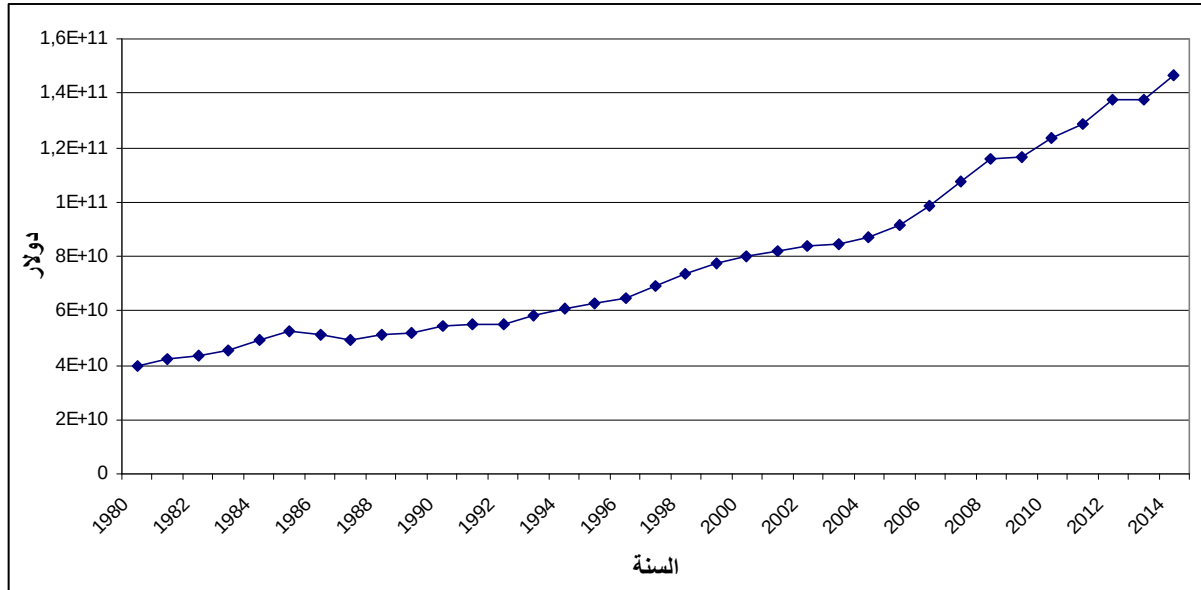
بتحليل مدى مساهمة الإنفاق الحكومي في معدلات النمو الاقتصادي في مصر للفترة 1980-2014، حيث أن

الفترة التي تسبق هذه المرحلة تميزت بالانفتاح الاقتصادي وبتطبيق برامج سنوية بالاستعانة برؤوس أموال

عربية وأجنبية في التنمية أدت إلى الرفع من معدلات النمو السنوي ولكنه ارتبط بالنمو في القطاعات الخدمية

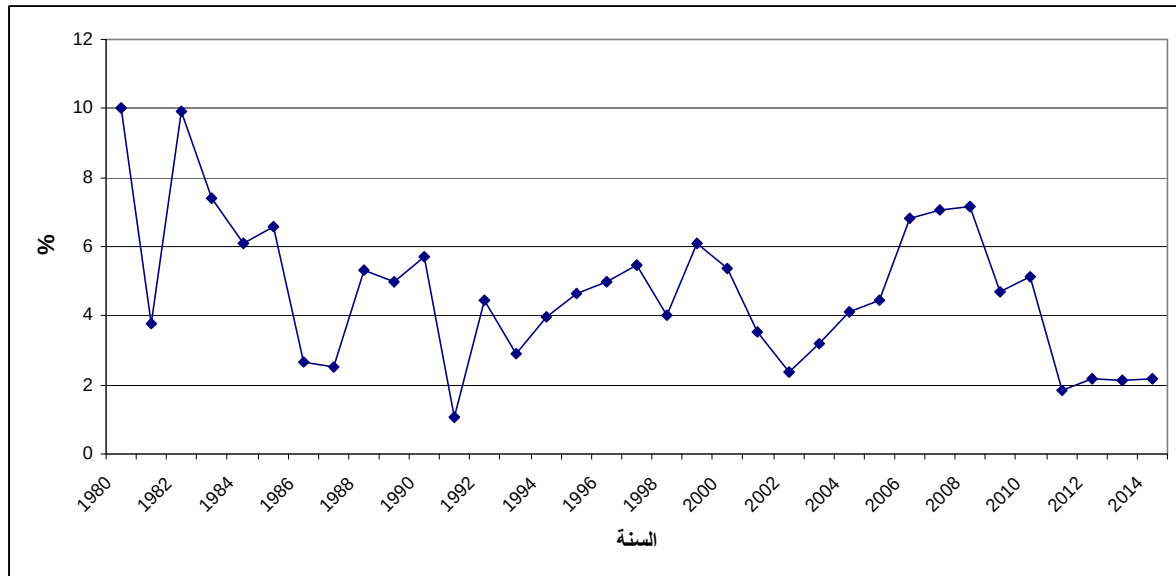
دون الإنتاجية.

الشكل رقم 39: تطور حجم الإنفاق الحكومي في مصر خلال الفترة 1980-2014



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel بناء على معطيات البنك الدولي

الشكل رقم 40: تطور معدلات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1980-1990



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel بناء على معطيات البنك الدولي

من قراءتنا للشكلين رقم 39 و 40 والممثلة لكل من تطور حجم الإنفاق الحكومي ومعدلات النمو الاقتصادي في مصر نميز أربعة فترات فترة ما قبل بدء الإصلاحات وثلاثة أجيال للإصلاحات هي كالتالي:

- الفترة 1980-1990 وهي الفترة التي سبقت الإصلاحات والتي تم فيها مواصلة سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار والتحول نحو اقتصاد السوق في مصر، نلاحظ ارتفاع الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة حيث كان 10×680 دولار عند بداية الفترة وبلغ 10×982 دولار عند

نهاية الفترة مع متوسط نمو سنوي للإنفاق قدره 3.15% لكن الاستثناء هنا هو انخفاض في الإنفاق الحكومي خلال سنة 1987 وعرف القيمة 10×490^8 دولار وهي السنة التي تلت الصدمة في أسعار النفط، أما معدلات النمو الاقتصادي فقد شهدت أعلى قيمة لها في بداية الفترة بـ 10.01% ثم بدأت في التراجع إلى قيمة 5.70% في نهاية الفترة، كما عرفت سنة 1987 أدنى قيمة لمعدلات النمو الاقتصادي بـ 2.51% وهي السنة التي تلت الصدمة في أسعار النفط.

- الفترة 1991-1998 ، وهي مرحلة الجيل الأول من الإصلاحات حيث نلاحظ أن الإنفاق الحكومي واصل في الارتفاع والزيادة خلال هذه الفترة وكان 10×549^8 عند بداية الفترة وبلغ 10×737^8 دولار عند نهاية الفترة بمتوسط نمو سنوي للإنفاق قدره 4.30%، أما معدلات النمو الاقتصادي فقد عرفت ارتفاعا في بداية الفترة من 1.07% وأعلى معدل نمو اقتصادي محقق هو 5.49 % سنة 1997، إن أهم ما ميز بداية الفترة من سنة 1991 إلى 1995 هو أنها تعتبر فترة تراجع وركود كبير في الاقتصاد المصري وهذا بسبب تداعيات حرب الخليج الثانية وتأثيرها المباشر سواء من خلال انخفاض أسعار البترول أو من خلال تراجع إيرادات القطاعات الاقتصادية الأساسية كالسياحة والنقل، أما باقي الفترة فقد عرفت استرجاع الاقتصاد المصري لمستويات النمو التي حققتها خلال عقد الثمانينات، أي تراجع انعكاسات حرب الخليج وبداية استقرار أسعار البترول والنتائج الإيجابية لبرامج الإصلاح الاقتصادي الذي باشرته مصر بداية التسعينات¹.

- الفترة 1998-2004 ، وهي مرحلة الجيل الثاني من الإصلاحات حيث نلاحظ أن الإنفاق الحكومي واصل في الارتفاع وكان 10×772^8 دولار عند بداية الفترة وسجل 10×868^8 دولار عند نهاية الفترة ومتوسط نمو سنوي للإنفاق قدره 2.35%، أما معدلات النمو الاقتصادي فقد سجلت 6.10% بداية الفترة و 4.09% نهاية الفترة وقد عرفت معدلات النمو الاقتصادي تراجعا في مستوياتها ابتداء من هذه المرحلة مقارنة مع الفترتين السابقتين وسجلت أدنى معدل قدر بـ 2.37% سنة 2002.

- الفترة 2004-2014 ، قد تضمنت الجيل الثالث للإصلاحات حيث نلاحظ أن الإنفاق الحكومي واصل في الارتفاع والزيادة خلال هذه الفترة حيث سجل عند البداية 10×917^8 دولار وسجل في نهاية الفترة ما يقارب 10×1466^8 بمتوسط نمو سنوي للإنفاق قدره 4.80 % ، أما معدلات النمو الاقتصادي فقد عرفت ارتفاعا حيث كانت سنة 2005 تقدر بـ 4.47% إلى غاية سنة 2008 بـ 7.15% ثم بدأت في الانخفاض حيث عرفت قيمة 2.91% سنة 2014 مع تسجيل أدنى قيمة سنة 2011 بـ 1.77% وهي السنة التي عرفت فيها مصر أحداث الربيع العربي.

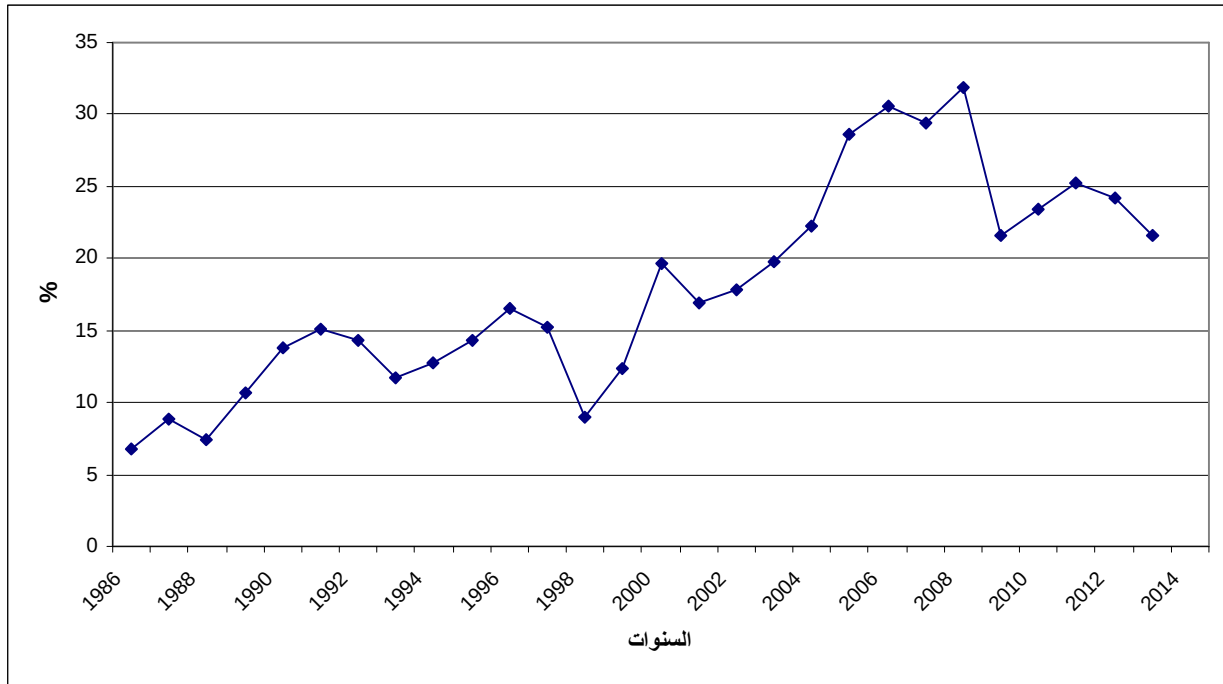
مما سبق نلاحظ أن حجم الإنفاق المصري خلال الفترة 1980-2014 قد عرف ارتفاعا متواصلا باستثناء سنة 1987، أما معدلات النمو فقد كانت موجبة ولم تسجل قيما سالبة طوال هذه الفترة.

¹ وعيل ميلود، مرجع سابق، ص 181.182.

المطلب الرابع: تطور الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر

بما أن الصادرات النفطية في الجزائر تمثل أكثر من 97% من إجمالي الإيرادات بالعملة الصعبة، إضافة إلى أنها تحتل المرتبة الخامسة عالميا من حيث مخزون الغاز الطبيعي، كل هذا يدل على أن تركيبة الناتج المحلي الخام تتكون أساسا من هذه الصادرات.

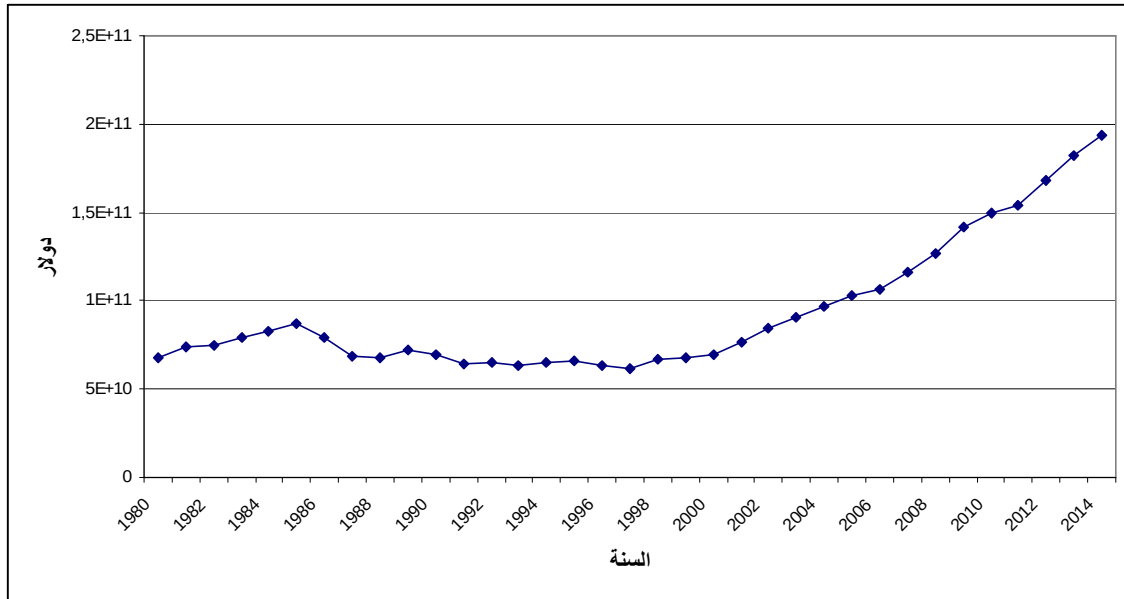
الشكل رقم 41: إيرادات الموارد النفطية في الجزائر (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel بناء على معطيات البنك الدولي

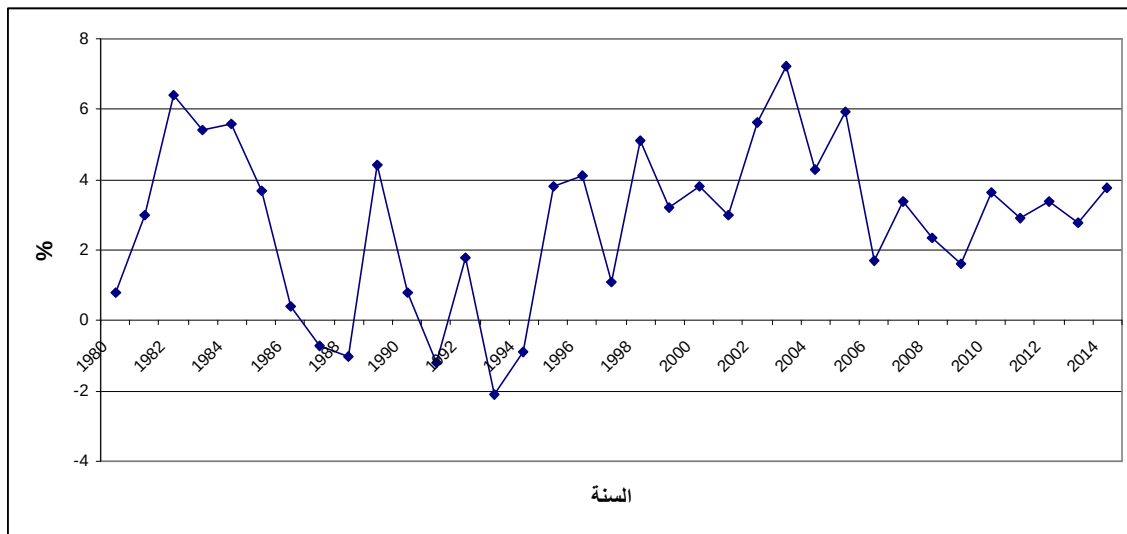
بالنظر إلى الشكل رقم 41 الذي يمثل إيرادات الموارد النفطية في الجزائر (% من إجمالي الناتج المحلي) نلاحظ أن إيرادات الموارد النفطية في الجزائر (% من إجمالي الناتج المحلي) تتزايد من سنة إلى أخرى ابتداء من سنة 1986، مما يدل أن الناتج المحلي في الجزائر يعتمد في تكوينه على صادرات النفط، وتصل إلى ذروتها في سنة 2007 لتتناقص بعدها مما يدل أن نسبة إيرادات النفط من إجمالي الناتج المحلي بدأت تتناقص، ورغم محاولة الجزائر إيجاد بدائل عن إيرادات النفط مثل التحصيل الجبائي وزيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر مع وجود شراكة في عدة مجالات مثل صناعة الأدوية وصناعة السيارات، إلا أن ذلك لم يحقق ما كان مرجوا منه وبقيت إيرادات النفط هي المكون الرئيسي للناتج الداخلي الخام.

الشكل رقم 42: تطور حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel بناء على معطيات البنك الدولي

الشكل رقم 43: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Excel بناء على معطيات البنك الدولي

من قراءتنا للشكلين رقم 42 و 43 الممثلين لتطور كل من حجم الإنفاق الحكومي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2014 نميز ثلاثة فترات حسب برامج الإصلاحات في المغرب هي:

- الفترة 1980-1993 وهي فترة الأزمة الاقتصادية والأزمة البترولية التي صاحبها سقوط أسعار البترول وبرنامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، نلاحظ ارتفاع الإنفاق الحكومي كان يقدر بـ 10×677 دولار عند بداية الفترة ليبدأ في التراجع الرهيب جراء سقوط أسعار البترول ويستمر الإنفاق الحكومي في التراجع التدريجي حتى سنة 1993 بقيمة 10×630 دولار بمتوسط نمو سنوي للإنفاق قدره -0.55%، وبالمقابل فإن معدلات النمو الاقتصادي كانت متذبذبة وعرفت أكبر قيمة سنة

1982 بـ 6.40%، وبقيت في الانخفاض مقابل الانخفاض المسجل في الإنفاق الحكومي كما عرفت أيضا قيما سالبة وذلك سنوات 1987 بـ -0.69%، سنة 1991 بـ -1.20% سنة 1993 بقيمة -2.10%.

- الفترة 1994-1998 وهي فترة هيكلية الاقتصاد الجزائري، نلاحظ أن الإنفاق الحكومي عرف ارتفاعا وعرف القيمة في 10×620^8 دولار بداية الفترة لكن انخفض سنة 1997 ووصل إلى 10×620^8 دولار ليعاود في الصعود والزيادة ووصل سنة 1998 إلى 10×677^8 دولار بمتوسط نمو سنوي للإنفاق الحكومي قدره 1.12%، وبالمقابل فإن معدلات النمو الاقتصادي عرفت ارتفاعا ملحوظا وأخذت أكبر قيمة سنة 1998 بـ 5.10%، هذا الارتفاع المسجل كان متماشيا مع الارتفاع المسجل في الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة.
- الفترة 1999-2014 وهي فترة زيادة أسعار البترول وانطلاق البرنامج الاقتصادي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، نلاحظ أن الإنفاق الحكومي عرف ارتفاعا مستمرا جراء هذا الارتفاع في الأسعار بسبب الظروف السياسية السائدة في العالم آن ذاك ووصل إلى قيمة 10×1935^8 دولار سنة 2014 قدره وهي أكبر قيمة للإنفاق الحكومي منذ سنة 1980 محققة متوسط نمو سنوي للإنفاق قدره 7.25%، وبالمقابل فإن معدلات النمو الاقتصادي عرفت ارتفاعا ملحوظا وأخذت أكبر قيمة سنة 2003 بـ 7.20%، هذا الارتفاع المسجل كان متماشيا مع الارتفاع المسجل في الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة، لتبقى متوازنة وتصل سنة 2014 إلى قيمة 3.78%.

إن تفسير ما سبق ذكره هو أنه وابتداء من سنة 1980 تم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الأول (80-84) الذي ميزه ارتفاع الاعتمادات المالية ومحاولة إحداث التوازن والتكامل بين القطاعين الصناعي والزراعي.¹

لكن مع انهيار أسعار النفط بداية من سنة 1986 بدأت الاستثمارات في التراجع لتستمر حتى سنوات التسعينات، حيث عرفت الخزينة العمومية عجزا ابتداء من 1992 وهذا راجع لانخفاض الإيرادات مقابل زيادة النفقات العامة.²

ومع بداية الألفية الثالثة، عرفت أسعار النفط انتعاشا مما عاد بالإيجاب على الاقتصاد الجزائري، حيث عرفت الإيرادات ارتفاعا ملحوظا مما أدى بالحكومة إلى زيادة الإنفاق عن طريق تبني عدة برامج ومخططات تنموية تتمثل في:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE 2001-2004: حيث خصصت له الدولة مبلغ 525 مليار دج.

¹ لامي محمد، مرجع سابق، ص 90.

² سلامي أحمد، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة 1970-2013، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 17 جوان 2015، ص 55.

- البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC 2005-2009: وخصّصت له الدولة مبلغاً يقدر بـ 4203 مليار دج، وأضيف له فيما بعد برنامجين خاصين ، أحدهما بمناطق الجنوب FSDRS بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا PHP بقيمة 668 مليار دج، زيادة عن الموارد المتبقية من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE والمقدرة بـ 1071 مليار دج، مضافة إليها الصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، وعليه أصبح المجموع النهائي 8705 مليار دج.

- البرنامج التكميلي لدعم النمو PCCE 2010-2014: بلغ المبلغ المخصص لهذا البرنامج بـ 21214 مليار دج

خلاصة الفصل

لقد تبين من خلال دراستنا التحليلية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة أن للإنفاق الحكومي أهمية بالغة في المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، ومن هذا المنطلق ولتحفيز اقتصادياتها تسعى هذه الدول تبعاً لسياساتها المالية الرفع من حجم النفقات العامة بشكل كبير يسمح بزيادة الدخل الوطني، وتتعدد أنواع هذه النفقات بقدر حاجات الأفراد بالإضافة إلى حاجة الدولة ذاتها، ففي المغرب وتونس كان لقطاعي السياحة والفلاحة دوراً هاماً وأساسياً في تحقيق النمو الاقتصادي، أما في مصر فزيادة على هذين القطاعين فقد اعتمدت على قطاع النسيج الذي كان قطاعاً استراتيجياً كذلك دون أن ننسى المساعدات المقدمة من بعض الدول، أما الجزائر فكان لقطاع المحروقات دوراً مهماً وفعالاً في زيادة حجم الناتج المحلي والذي أصبح اقتصادها مرتبطاً بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط.

الفصل الرابع

الدراسة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي
على النمو الاقتصادي

تمهيد _____ د :

تعددت الدراسات حول موضوع الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، حيث توصلت بعض الدراسات إلى وجود أثر للإنفاق على النمو الاقتصادي أي صلاحية النظرية الكينزية، في حين نجد أن بعض الدراسات أكدت صلاحية قانون فاجنر أي وجود أثر للنمو الاقتصادي على الإنفاق الحكومي، كما نجد أن بعض الدراسات توصلت إلى وجود العلاقة في الاتجاهين، لذا سوف نتطرق في فصلنا هذا إلى بعض الدراسات السابقة التي تطرقت إلى هذا الموضوع، ثم نقوم بدراسة تطبيقية قياسية مدعمة بدراسة وصفية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي والتي نختبر فيها مقدرة الإنفاق الحكومي في تحديد مستوى حصة الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي ومدى قدرة هذا العامل في تحسين الأداء الاقتصادي لدول محل الدراسة.

ما أجل ذلك، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: الدراسات السابقة لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

المبحث الثاني : الدراسة الوصفية للمتغيرات في دول شمال إفريقيا

المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول نماذج بانل (Les modèles de panel)

المبحث الرابع: الدراسة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

المبحث الأول: الدراسات السابقة لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

سوف نتعرض في هذا المبحث لمختلف الدراسات التي تطرقت إلى موضوع أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي مع استعراض النتائج التي تحصلت عليها هذه الدراسات، وقد قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب حيث يحتوي الأول على الدراسات في دول شمال إفريقيا والثاني في دول إفريقيا والشرق الأوسط والثالث في بعض من دول العالم.

المطلب الأول: الدراسات السابقة في دول شمال إفريقيا

من بين الدراسات التي تطرقت إلى العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي نجد:

- **ليلية غضابنة (2015)**، مقال بعنوان: "العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990-2012)" وقد حاولت معالجة إشكالية مدى مساهمة الإنفاق الحكومي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك للفترة الممتدة من 1990 و 2014، واستخدمت الباحثة اختبار التكامل المشترك وكذا اختبار سببية غرانجر، وقد توصلت إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي نحو الناتج المحلي الخام عند مستوى المعنوية 1% وهذا ما يدعم الفرضية الكينزية، وكذلك بينت نتائج اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بـ 1% يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.0873%¹.
- **طاوش قندوسي (2014)**، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير بعنوان "تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2012)"، وقد حاول الباحث معرفة ما مدى تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2012، واستخدم كل من نموذج رام (Ram 1986) حيث في المعادلة الأولى وجد أن زيادة النفقات العمومية (بدون زيادة النفقات الاجتماعية) بـ 1% تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 0.2078% أما المعادلة الثانية فوجد أن زيادة أن زيادة النفقات العمومية بـ 1% تؤدي إلى نقصان الناتج الداخلي الخام بـ 1.24% أما المعادلة الثالثة فقد كان لنسبة نمو النفقات العامة من الناتج لها أثر سلبي على الناتج الداخلي الخام وبلغت قيمة المعلمة -0.0233، ونموذج لاندرور وروبينسون (Landau et Robinson) لمعرفة تأثير تقسيمات النفقات العمومية على النمو الاقتصادي وتوصل إلى وجود أثر سلبي لنفقات التسيير وأثر إيجابي لنفقات التجهيز على النمو الاقتصادي، ثم قام بتطبيق منحنى أرمي (courbe d'Armey 1995) للتحديد المستوى الأمثل للنفقات العمومية الذي يحقق النمو الاقتصادي وتوصل إلى أنه عندما تكون نسبة النفقات من الناتج أقل من 30% فإن زيادة النفقات تؤثر إيجابا على الناتج الداخلي الخام والعكس صحيح وعندما تكون نسبة نفقات التجهيز من الناتج أقل من 10.9% فإن زيادة نفقات التجهيز لها تأثير سلبي على الناتج الداخلي الخام والعكس صحيح، أما إذا كانت نسبة نفقات التسيير من الناتج أقل من 15.55% فإن أية زيادة في هذه النفقات ستؤثر بشكل إيجابي على الناتج الداخلي الخام والعكس صحيح،

¹ ليلية غضابنة، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2012، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 2015.

وتوصل الباحث إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين كل من النفقات العمومية، نفقات التشغيل، نفقات الصناعة والطاقة والمناجم والنتاج الداخلي الخام، ثم استخدم نموذج Var لفهم العلاقة بين الناتج الداخلي الخام ومختلف تقسيمات النفقات العمومية من حيث الوظيفة فوجد أن زيادة نفقات الصناعة والطاقة والمناجم بـ 1% تؤدي إلى زيادة الداخلي الخام بـ 8.89%¹.

- زكان أحمد (2003)، أطروحة دكتوراه بعنوان "Dépenses publiques Productivités, Croissance économique à long terme et politique économique- Essai d'analyse économétrique appliquée au cas de l'Algérie"، حيث تعرض الباحث إلى ما مدى تأثير الإنفاق في كل من الرأس المال البشري والمنشآت القاعدية في النمو الاقتصادي في الجزائر، وقام بتقدير نموذج سولو للنمو البسيط ثم نموذج سولو الموسع ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية ويكنس وبروش (Wickens et Breusch 1988) فوجد أن مقدرات المعلومات معنوية وتوصل إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ثم قام بتقدير نموذج سولو المطور بإدخال الرأس المال البشري خلال الفترة 1970-2000 وقد توصل الباحث إلى وجود أثر للإنفاق الحكومي الرأس المال البشري والمنشآت القاعدية بمختلف أنواعها على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك بناء على قراءة مختلف المرونة المستعملة.²

- زكان أحمد (2009)، مقال بعنوان: "L'impact des dépenses d'infrastructures sur la croissance en Algérie, une approche en séries temporelles multi variées (VAR)"، وحاول الباحث دراسة العلاقة بين الإنفاق على المنشآت القاعدية والنمو الاقتصادي في الجزائر، وتوصل الباحث عن طريق تطبيق اختباري السببية لكل من غرانجر وسيمز إلى وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين متغيرات الدراسة أي أن كل متغير يفسر المتغيرات الأخرى، كما أن زيادة الإنفاق على المنشآت القاعدية بتأخير فترة وفترتين بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 2.13% و 2.48% على الترتيب لكنه وضعيف، وأيضا توصل عن طريق تحليل دوال الاستجابة إلى وجود أثر للإنفاق على المنشآت القاعدية على النمو الاقتصادي في الجزائر ولكنها استجابة ضعيفة وذلك خلال الفترة 1970-2002.³

- زكان أحمد (2009)، مقال بعنوان: "Dépenses publiques et croissance économique quel rôle pour l'Etat"، وقام الباحث بالتحقق من العلاقة بين النفقات الحكومية والنمو الاقتصادي من الجانبين النظري والتجريبي عن طريق اختبار عدة نماذج قياسية مختلفة لنماذج النمو الداخلي انطلاقا من دالة كوب دوغلاس، وتوصل إلى أن نموذج متغيرة إجمالي الإنفاق الحكومي وكانت كل مقدرات المعلومات ذات دلالة إحصائية ومقبولة اقتصاديا حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 0.16%، أما بالنسبة لنموذج متغيرة نفقات التشغيل فقد توصل الباحث إلى أن هذه الأخيرة ليس لها أثر على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل حيث أن زيادة نفقات التشغيل بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ

¹ طاوش قندوسي، مرجع سابق.

² Zakane Ahmed, Op Cit.

³ Zakane Ahmed, Dépenses publiques Productivités, Croissance économique à long terme et politique économique- Essai d'analyse économétrique appliquée au cas de l'Algérie, Les Cahiers du CREAD n°87/2009

0.08%، ثم نموذج نفقات التجهيز الذي بينت النتائج أن لها أثر ضعيف على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل نظرا لعدم معنوية المعلمة حيث أن زيادة هذه النفقات بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 0.002% لكن هذه النتيجة تحصل عليها الباحث بعد حذف الحد الثابت من النموذج.¹

- **دحماني محمد ادرويش وناصر عبد القادر (2012)**، مقال بعنوان: "النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاغنر باستعمال مقاربة منهج الحدود ARDL"، وتطرق الباحثان إلى ما مدى تطابق قانون فاغنر مع حالة الجزائر، وتوصلا إلى وجود علاقة التكامل المتزامن ومن خلال تقدير العلاقة طويلة الأجل استخلص الباحث إلى أن الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي كبير على حجم الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل خلال الفترة 1970-2009 حيث أن زيادة النمو الاقتصادي بـ 1% تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بـ 0.38%، وبعدها قام الباحثان بتقدير نموذج تصحيح الخطأ حيث بينت النتائج أن إشارات المعلمات في الأجل القصير موجبة وجاءت لتعكس الأثر الموجب والمعنوي للنمو الاقتصادي على حجم الإنفاق الحكومي ولو بنسب أقل في الأجل القصير مما يدل على أن النمو الاقتصادي يحتاج إلى فترة من أجل أن يتجلى أثره بشكل واضح.²

- **كبير مولود (2017)**، مقال بعنوان "دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2014"، وعالج الباحث إشكالية أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في بعض الدول العربية، حيث قام باستخدام بيانات بائل على الدول التالية: الجزائر، المغرب، تونس، مصر والسعودية، وقد توصل الباحث إلى أن 96% من حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي مفسرة بواسطة معدل الإنفاق العام ومعلمة الرأس المال المادي، وبالنسبة للمدى البعيد فإن زيادة الإنفاق العام بـ 1% تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي بـ 0.085%.³

- **أحمد سلامي (2015)**، مقال بعنوان: "العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1970-2013)"، حيث تطرق الباحث إلى أنه هل توجد علاقة بين كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، واستخلص إلى وجود علاقة توازنية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل وأن زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج الحقيقي بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي بـ 0.539%، وكذلك وجود سببية في الاتجاهين مما يدعم كلا من قانون فاغنر والفرضية الكينزية.⁴

¹ Zakane Ahmed, *Dépenses publiques et croissance économique quel rôle pour l'Etat*.45 -revue-n-09-2008

² دحماني محمد ادرويش وناصر عبد القادر، مرجع سابق.

³ كبير مولود، دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2014، مجلة دفاتر الاقتصادية، العدد الرابع عشر، مارس 2017.

⁴ أحمد سلامي، مرجع سابق.

- **العمرية لعجال ومحمد يعقوبي (2016)**، مقال بعنوان: "تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر"، حيث أن الهدف هو تحليل وتحديد أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، وقد توصل الباحثان إلى وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين الناتج المحلي الخام والنفقات العامة، وتوصلا أيضا إلى أن زيادة النفقات العامة بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 0.859%، أما زيادة نفقات التجهيز بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 0.406%، وزيادة نفقات التشغيل بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 0.368% ذات المرونة 0.368 خلال الفترة 1995-2014.¹

- **علي بن يحي عبد القادر (2017)**، مقال بعنوان: "Impact des dépenses publiques d'équipement sur la croissance économique en Algérie-Etude économétrique"، وحاول البحث معرفة أثر الإنفاق على التجهيز على النمو الاقتصادي وتوصل من خلال تحليل دالة استجابة الناتج الداخلي الخام لصدمات نفقات التجهيز إلى وجود أثر إيجابي لصدمات نفقات التجهيز على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014 إضافة إلى أن معلمة نفقات التجهيز بتأخير فترة واحدة تقدر بـ 0.30 مما يدل على وجود أثر إيجابي للنفقات الموجهة إلى المنشآت القاعدية على نمو الاقتصاد الجزائري في الأجل الطويل لكن هذا التأثير ضعيف لعدم معنوية هذه المعلمة.²

- **مراس محمد وبن سماعيل مراد (2015)**، مقال بعنوان: "النمذجة القياسية لأثر الإنفاق العام على التشغيل والدخل والأسعار في الجزائر للفترة 2001-2014 باستخدام نموذج التكامل المتزامن وECM"، حيث حاول الباحثان معرفة كيف تأثير الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية منها الدخل الوطني، وتوصلا إلى وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين الإنفاق العام والدخل كما أن زيادة الإنفاق العام بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الدخل بـ 0.98، كما توصلا إلى أنه هنالك أثر معنوي للإنفاق العام على الدخل من خلال ارتفاع فاتورة الاستهلاك العام والخاص.³

- **لخضر عدوقة والمصطفى كشيريد وعونية بن زكورة وزهرة بوغيلي (2013)**، مقال بعنوان "Modélisation de la fonction de la demande des dépenses publiques algérienne à l'aide de modèle ECM"، وحاول الباحثون تفسير نمو النفقات العامة بواسطة محددات دالة الطلب، وقاموا باختبار قانون فاجنر ثم دراسة العلاقة بين كل من المتغيرات الدخل حسب الفرد، عدد السكان، التعمير، درجة الانفتاح الاقتصادي، وكذلك أثر قانون بومول ودرجة الاستقرار الاقتصادي، وقد توصلا إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرات إضافة إلى تحقق قانون فاجنر في الجزائر للفترة 1970-2010.⁴

¹ العمرية لعجال ومحمد يعقوبي، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016.

² Ali Benyahia Abdelkader, **Impact des dépenses publiques d'équipement sur la croissance économique en Algérie-Etude économétrique**, Revue des économies nord Africaines, Vol 02 – N° 17-2017, P 15-26.

³ مراس محمد وبن سماعيل مراد، النمذجة القياسية لأثر الإنفاق العام على التشغيل والدخل والأسعار في الجزائر للفترة 2001-2014 باستخدام نموذج التكامل المتزامن وECM، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 08، جانفي 2015.

⁴ Lakhdar Adouka, El Mustapha Kchirid, Aonia Benzekoura et Zohra Bouguelli, **Modélisation de la fonction de la demande des dépenses publiques algérienne à l'aide de modèle ECM**, European scientific journal, august 2013 edition vol9, N°22.

- **جاء الله مصطفى (2015)**، أطروحة دكتوراه بعنوان " قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حالة الجزائر"، حيث حاول الباحث معرفة هل تطبيق كل من السياستين المالية والنقدية إلى تحقيق النمو الاقتصادي واستهداف التضخم، وتوصل إلى وجود علاقة سببية بين نفقات التجهيز والنمو الاقتصادي، وكذلك بما أن معلمة نفقات التجهيز موجبة (2.69) فلها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي مما يدل على علاقة طردية بينهما، وأيضا توصل الباحث إلى وجود علاقة التكامل المتزامن بينهما في الجزائر خلال الفترة 1990-2012.¹

- **ضيف أحمد (2015)**، أطروحة دكتوراه بعنوان "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)"، وطرح الباحث إشكالية تأثير السياسة المالية وكيفية تفعيلها من أجل الحصول على معدلات نمو اقتصادي عالية، وقام أولا بتقدير أثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي واستعمل نموذج سولو الموسع ووجد أن معامل نفقات التجهيز كان موجبا وبقيمة 0.1544 أي زيادة هذه النفقات بـ 1% ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.1544% ومنه وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1989-، 2012 ثم قام بتقدير أثر الإنفاق على البنية التحتية والإنفاق على الرأس المال البشري على النمو الاقتصادي ووجد أن معامل نفقات التجهيز كان موجبا وبقيمة 0.1484 أي زيادة هذه النفقات بـ 1% ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.1484% كما توصل إلى أن الزيادة في الإنفاق على البنية التحتية بتأخير سنة واحدة بـ يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.0862% وهذا مقبول اقتصاديا إلا أن التأثير ضعيف حيث أن أثر الاستثمار في البنية التحتية يكون في الأجل الطويل، أما معامل نفقات الصحة والتعليم بتأخير سنة واحدة كان سالبا مما يعني أن زيادة هذه النفقات بتأخير سنة واحدة ستؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتعارض مع النظرية الاقتصادية.²

- **هند تحتح (2013)**، مقال بعنوان: " Public expenditures and economic growth in Morocco"، وقد استخلصت الباحثة إلى وجود علاقة سببية وعلاقة التكامل المشترك بين الإنفاق الحكومي (الرأس المال البشري ونفقات الاستثمار) والنمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة 1972-2008.³

¹ جاء الله مصطفى، قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2014-2015.

² ضيف أحمد، مرجع سابق.

³ Hind Tahtah, **Public expenditures and economic growth in Morocco**, Munich Personal RePEc Archive paper N°72107, 2013.

- جواد عباد ويوسف جمال (2016)، مقال بعنوان: "The impact of public expenditure on economic growth in Morocco: Application of ARDL approach"، حيث حاول الباحثان هنا إلى معرفة وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المغرب، و استخلصا إلى أنه توجد علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي الأجل الطويل في الاقتصاد المغربي خلال الفترة 1980-2014، حيث أن معامل النفقات العامة كان سالبا وبقيمة -33.77. كما أن النفقات العامة بتأخير سنة لها أثر موجب على النمو الاقتصادي أي أنه مرتبط بنفقات الفترة السابقة.¹
- رضا شكوندالي، مقال بعنوان: "Structure de dépenses publiques: Effet de niveau ou Effet de croissance: le cas de la Tunisie"، وقد استخلص الباحث إلى وجود أثر للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في تونس وذلك خلال الفترة 1961-2003، ولكن هذا الأثر كان خلال مرحلة هيكلية الاقتصاد التونسي.²

المطلب الثاني: الدراسات السابقة في منطقة دول إفريقيا والشرق الأوسط

من بين الدراسات التي تطرقت إلى العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي نجد:

- عمر محمود أبو عيدة (2014)، مقال بعنوان "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995-2013)"، حيث حاول الباحث دراسة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في فلسطين، وتوصل إلى وجود علاقة سلبية في الاتجاهين بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي، كما توصل أيضا إلى وجود علاقة إيجابية تتجه من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بـ 1% يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 1.06% كما أن معلمة الإنفاق الحكومي مقبولة إحصائيا واقتصاديا.³
- ماجد حسني صبيح (2015)، مقال بعنوان "تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996-2014)"، حيث عالج الباحث الإشكالية التي مفادها هل يوجد تأثير لإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الخام في فلسطين، واستخلص هنا إلى وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بـ 1 دولار يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 1.577 دولار وهو مقبول إحصائيا واقتصاديا.⁴

¹ Jaouad OBAD et Youssef JAMAL, The impact of public expenditure on economic growth in Morocco: Application of ARDL approach, International Journal Of Innovation and Applied Studies, vol16 n°2 Jun 2016.

² Ridha Choundali, Structure de dépenses publiques Effet de niveau ou Effet de croissance: le cas de la Tunisie, http://www.tn.refer.org/CEAFE/Oral_presentations/Chkoundali.pdf,20/05/2018, 16:30.

³ عمر محمود أبو عيدة، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995-2013)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الأول، ع3، 2015.

⁴ ماجد حسني صبيح، تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996-2014)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 72-73 لسنة 2015 و2016.

- أحمد حسين الهيتي وفاطمة إبراهيم خلف (2009)، مقال بعنوان: "أثر أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي والاقتصاد الأردني للمدة 1970-2003"، حيث مشكلة البحث في مدى مساهمة السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي، وتوصل الباحثان إلى أن زيادة الإيراد الكلي بـ 1% يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بـ 0.0005% في حين أن إنخفاض معدل النمو الاقتصادي بـ 1% يؤدي إلى إنخفاض الإنفاق الحكومي بـ 27% في السعودية، أما بالنسبة للأردن فاستنتجا وجود علاقة سببية بين الإيراد الكلي والإنفاق الحكومي خلال فترة الدراسة.¹

- علي سيف علي المزروعى وإلياس نجمة (2012)، مقال بعنوان: "أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990-2009"، حيث درس الباحثان مدى تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دولة الإمارات، وتوصل الباحثان باستعمال طريقة المربعات الصغرى إلى أنه يوجد أثر قوي من قبل الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال فترة الدراسة حيث كانت الاختبارات مقبولة إحصائياً ونتائج هذا النموذج تتوافق مع النظرية الاقتصادية وكذلك فإن زيادة الإنفاق الحكومي بمليون درهم يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 4.16 مليون درهم.²

- كريم سالم حسين الغالبي، مقال بعنوان "الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق للمدة 1975-2010: تحليل قياسي"، وحاول الباحث معرفة إذا ما كان الإنفاق الحكومي يسبب النمو الاقتصادي أم العكس، وتوصل الباحث إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي كما وجد الباحث علاقة التكامل المتزامن بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي حسب الفرد حيث أن تصحيح الخطأ باستخدام اختبار ستودنت معنوي عند 5% (3.39) وهذا يعني أن حد تصحيح الخطأ يساعد في تفسير التغيرات في الإنفاق الحكومي والذي يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين خلال فترة الدراسة.³

- تماضر جابر البشير الحسن وعلي فاطن الوندأوي (2013)، مقال بعنوان "قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة 1970-2010"، وحاول الباحثان معرفة مضاعف الإنفاق لكينز على الدخل الوطني، وقام الباحثان باستخدام دالة كينز للدخل وتوصلاً إلى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات خلال فترة الدراسة، ووجدوا أن قيمة معامل الإنفاق الحكومي للفترة السابقة تقدر بـ 1.261 وتتوافق مع النظرية الاقتصادية أي أنه كلما زاد الإنفاق الحكومي في الفترة السابقة يزيد الناتج المحلي في الفترة الحالية.⁴

¹ أحمد حسين الهيتي وفاطمة إبراهيم خلف، أثر أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي والاقتصاد الأردني للمدة 1970-2003، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 27-28، 2009.

علي سيف علي المزروعى وإلياس نجمة، مرجع سابق.²

³ كريم حسن الغالبي، مرجع سابق.

⁴ تماضر جابر البشير الحسن وعلي فاطن الوندأوي، قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة 1970-2010، عمادة البحث العلمي، مجلة العلوم الاقتصادية، (01) Vol 14، 2013.

- سالم سويد (2017)، مقال بعنوان "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة 1990-2014"¹، حيث طرح الباحث الإشكالية التي مفادها هو هل يؤثر الإنفاق الحكومي بالسلب أو الإيجاب على النمو الاقتصادي وما هل هو الإنفاق الاستثماري أو الجاري في اليمن، وتوصل إلى وجود علاقة سببية تتجه من الإنفاق الجاري نحو النمو الاقتصادي وكذلك من الإنفاق الرأسمالي نحو النمو الاقتصادي، كما أن زيادة الإنفاق الجاري بوحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بـ 2.746 وحدة وزيادة الإنفاق الرأسمالي بوحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بـ 3.941 وحدة وهي مقبولة إحصائيا واقتصاديا.

EPO MBOMON NDOUBA Jean NSI ELLA Philémon- Constant FOUOPI DJIOGAP - Boniface NGAH- مدخله بعنوان: "Dépenses publiques et croissance économique dans les pays de la CEMAC"، حيث السؤال المطروح هنا هو ما هو دور النفقات الحكومية في النمو الاقتصادي، وقد استخلص الباحثون باستعمال طريقة (PSTR) (Panel Smooth Threshold Regression) التي تختبر العلاقة غير الخطية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي) إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي لـ a_1 معامل لكل من نفقات الاستهلاك، نفقات الاستثمار والنفقات العسكرية وذلك لأن معاملاتهما موجبة ومعنوية (0.036، 0.185، 0.015 على التوالي) وأثر سلبي a_1 معامل كل من نفقات التعليم ونفقات الصحة (-0.003، -0.022 على التوالي) على النمو الاقتصادي في دول اللجنة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا (CEMAC) خلال الفترة 2000-2011 مما يدل على الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي لكن يمكن لهذا الأثر أن يكون عكسيا عند بعض مستويات الإنفاق الاستهلاكي نظرا لأن المعامل a_2 سلبي ومعنوي.²

- **Alsim FALL- Kalidou THIAW** (2012)، مقال بعنوان: "Productivité des dépenses publiques et croissance économique dans l'UEMOA une analyse Bayésienne sur données de Panel"، حيث أن الهدف هو تحليل وتحديد أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، وتوصل الباحثان إلى وجود أثر للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بـ 1% يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.08 في دول UEMOA خلال الفترة 1990-2009.³

¹ سالم سويد، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة 1990-2014، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16 المجلد 17، أكتوبر-ديسمبر 2017.

² Constant FOUOPI DJIOGAP NSI ELLA Philémon- MBOMON NDOUBA Jean- EPO Boniface NGAH, **Dépenses publiques et croissance économique dans les pays de la CEMAC**, Premier colloque de l'association d'économie théorique et appliquée, <https://www.google.dz/search?biw=1366&bih=613&ei=91kaW7CRBcmtU9z-rLAI&q=Constant+FOUOPI+DJIOGAP+NSI+ELLA+Philémon+MBOMON+NDOUBA+Jean-EPO+Boniface+NGAH%2C>, 20/05/2018, 17:00.

³ Alsim FALL- Kalidou THIAW, **Productivité des dépenses publiques et croissance économique dans l'UEMOA une analyse Bayésienne sur données de Panel**, direction de la prévision et des études économiques, document d'étude N°21, Sénégal, février 2012.

Does the relationship " مقال بعنوان: (2010) Clement A.U Ighodaro and Dickson E.Oriakhi - between government expenditure and economic growth follow Wagner's law in Nigeria ? وحاول الباحثان معرفة إذا ما كان الإنفاق الحكومي يسبب النمو الاقتصادي أم العكس الذي هو قانون فاغنر، وتوصل الباحثان إلى عدم وجود علاقة التكامل المتزامن بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي أي عدم تطابق قانون فاغنر وصلاحيّة الفرضية الكينزية أي أن الإنفاق الحكومي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1961-2007 وهذا ما أكدّه اختبار السببية حيث أن العلاقة في اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي نحو النمو الاقتصادي.¹

المطلب الثالث: الدراسات السابقة في بعض دول العالم

من بين الدراسات التي تطرقت إلى العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي نجد:

- **لويس فانوف وإيتيان وازمر (Louis Phaneuf, Etienne Wasmer 2005)**، دراسة بعنوان: " Une étude économétrique de l'impact des dépenses publiques et des prélèvements fiscaux sur l'activité économique au Québec et au Canada"، حيث السؤال المطروح هنا هو ما هو أثر السياسات الحكومية على النشاط الاقتصادي في كل من الكيبك وكندا، واستعمل الباحثان نموذج شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)، وقد توصلا إلى وجود أثر للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي للفترة 1982-2003 حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 0.1% في الأجل القصير في كندا، أما بالنسبة للكيبك فإن زيادة الإنفاق الحكومي بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـ 0.28% في الأجل القصير.²

- **كونستونتينوس ألكسيو (Constantinos Alexiou 2009)**، دراسة بعنوان: " Government spending and economic growth econometric evidence from the south eastern europe (SEE)"، وتكمن إشكالية الدراسة في معرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، ومن أجل الإجابة على ذلك استعمل الباحث نماذج بانل ووجد أن النموذج الملائم هو نموذج الأثر العشوائي وتوصل إلى زيادة الإنفاق الحكومي بـ 1% يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 0.19% في دول جنوب شرق أوروبا للفترة 1995-2005.³

- **مارتا باسكوال وسانتياغو الفاراز غارسيا (Marta Pascual et Santiago Alvarez-Garcia 2017)**، دراسة بعنوان: " Government spending and economic growth in the european union"، حيث حاول الباحثان معرفة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي، واستعمل الباحثان نماذج بانل وتوصل إلى وجود أثر سالب

¹ Clement A.U Ighodaro and Dickson E.Oriakhi, Op Cit.

² Louis Phaneuf et Etienne Wasmer, Une étude économétrique de l'impact des dépenses publiques et des prélèvements fiscaux sur l'activité économique au Québec et au Canada, rapport de projet 2005RP-20 centre interuniversitaire de recherche en analyse des organisations, Montréal, Canada, 2005.

³ Constantinos Alexiou, Government spending and economic growth econometric evidence from the south eastern europe (SEE), journal of economic and social research 11(1) 2009, 1-16.

للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي للفترة 1970-2003، حيث أن معلمة الإنفاق الحكومي تقدر بـ -0.60.¹

Leon-Amath Dione (2016)، أطروحة دكتوراه بعنوان " Composition des dépenses publiques et impacts sur la croissance économique: analyses théoriques et empiriques sur des panels de pays développés, émergents et en voie de développement"، حيث طرح إشكالية ما إذا كانت السياسة يساهم في دفع النشاط الاقتصادي وكيفية تقسيم النفقات الحكومية من أجل تحقيق هذا الهدف، وقد استخلص إلى أثر أن النفقات العامة ومختلف تقسيماتها على النمو الاقتصادي تختلف من دولة إلى أخرى حسب مستوى الدخل وذلك في الدول محل الدراسة (OCDE, BRICS, UEMOA) خلال الفترة 1990-2013.²

مما سبق فإن هذه الدراسات تعتبر مهمة في مجال الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، حيث توصلت إلى نتائج متقاربة ومنطقية وهذا يدل على أهمية هذا العلاقة والتي من خلالها سنحاول دراسة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا.

¹ Marta Pascual et Santiago Alvarez-Garcia, **Government spending and economic growth in the european union countries an empirical approach**, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=914104.21/05/2018, 17:00.

² Leon-Amath Dione, **Composition des dépenses publiques et impacts sur la croissance économique: analyses théoriques et empiriques sur des panels de pays développés, émergents et en voie de développement**, thèse de doctorat en sciences économiques, université de Bourgogne Franche-Comté, France, 2016. <https://tel.archives-ouvertes.fr>, 29/06/2018, 10:30.

المبحث الثاني : الدراسة الوصفية للمتغيرات في دول شمال إفريقيا

قبل التطرق إلى الدراسة القياسية نقوم أولاً بإجراء لدراسة الوصفية حيث نستعمل طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة (ACP-normée) وسنقوم بدراسة كل دولة.

لدراسة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، نقترح المتغيرات التالية:

$lpibh_{it}$: يمثل لوغاريتم حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة i في الفترة t ، وهو يمثل المتغير التابع في النموذج.

lk_{it} : يمثل لوغاريتم نسبة رأس المال المادي الثابت من الناتج المحلي الإجمالي للدولة i في الفترة t .

lh_{it} : يمثل لوغاريتم متوسط عدد سنوات الدراسة للأفراد البالغين 15 سنة فما فوق للدولة i في الفترة t ، مأخوذة من قاعدة البيانات لبارو ولي 2010، حيث تم حساب القيم السنوية باستعمال معدل النمو السنوي المتوسط.

lg_{it} : يمثل لوغاريتم الإنفاق الحكومي للدولة i في الفترة t .

المطلب الأول: دراسة حالة المغرب

قبل الانطلاق في طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة (ACP-normée) يجب أولاً إجراء كل من اختبار كايزر-ماير-أوكلن واختبار بارتليت وذلك من أجل قبول العينة موضوع الدراسة للتحليل الإحصائي.

الجدول رقم 01: جدول معيار كايزر-ماير-أوكلن واختبار بارتليت

0.611	معيار دقة العينة لكاييزر-ماير-أوكلن (Kaiser-Meyer-Oklín)	
300,191	Khi ² (Valeur observée)	اختبار بارتليت (Bartlett)
12,592	Khi ² (Valeur critique)	
6	DDL	
< 0,0001	p-value	
0,05	alpha	

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017. أنظر الملحق رقم 01

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن معيار دقة العينة لكاييزر-ماير-أوكلن مرتفع نسبياً ($KMO=0.611$) أي أن $0 \leq KMO \leq 1$ مما يدل على قبول العينة موضوع الدراسة للتحليل الإحصائي.

كما تظهر نتيجة اختبار بارتليت (Bartlett) أن $P - value = 0.0001 < \alpha = 0.05$ وهذا يدل على اختلاف مصفوفة الارتباط عن مصفوفة الوحدة أي أنه توجد تبانيات مشتركة بين متغيرات الدراسة.

وبعد التأكد نستطيع المرور إلى تطبيق طريقة (ACP-normée) على بيانات عينة المغرب في هذه الدراسة باستعمال برنامج Xlstat2017 أعطى النتائج التالية:

أولاً: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية

الجدول رقم 02: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية

المتغير	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
lk	35	3.220	0.152
lh	35	1.220	0.327
lpibh	35	7.426	0.229
IG	35	24.788	0.426

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017. أنظر الملحق رقم 01

المتغير lk هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالانحراف المعياري الأصغر (0.152)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو IG لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر (0.426).

ثانياً: مصفوفة الارتباطات، القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

الجدول رقم 03: مصفوفة الارتباطات

المتغير	lk	lh	lpibh	IG
Lk	1	0.630	0.789	0.738
lh	0.630	1	0.935	0.979
lpibh	0.789	0.935	1	0.985
IG	0.738	0.979	0.985	1

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017. أنظر الملحق رقم 01

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات:

نلاحظ أن هناك ارتباط موجب بين المتغير lpibh وباقي المتغيرات (lk, lh, IG)، ونفسر ذلك بأن كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي في المغرب، وهذا بشكل إيجابي، حيث تبين ذلك الإشارة الموجبة لمعاملات الارتباط لنمو الاقتصادي مع هذه المتغيرات.

* المتغير lpibh و IG هما الأقوى ارتباطاً بالإيجاب بمعامل ارتباط قدره 0.985.

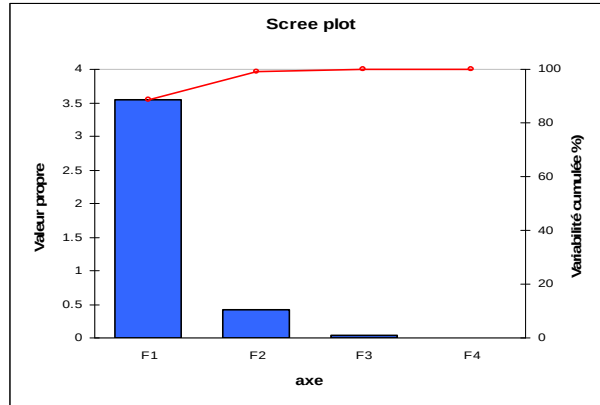
* رأس المال المادي lk له ارتباط ضعيف موجب مع النمو الاقتصادي فقد سجل 0.630.

الجدول رقم 04: القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور

F4	F3	F2	F1	
0.001	0.036	0.419	3.544	القيمة الذاتية
0.037	0.911	10.463	88.590	نسبة التغير (Variabilité) (%)
100.000	99.963	99.052	88.590	المجموع (cumulé) %

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017. أنظر الملحق رقم 01

الشكل رقم 44 : تمثيل البياني لنسب تمثيل المحاور

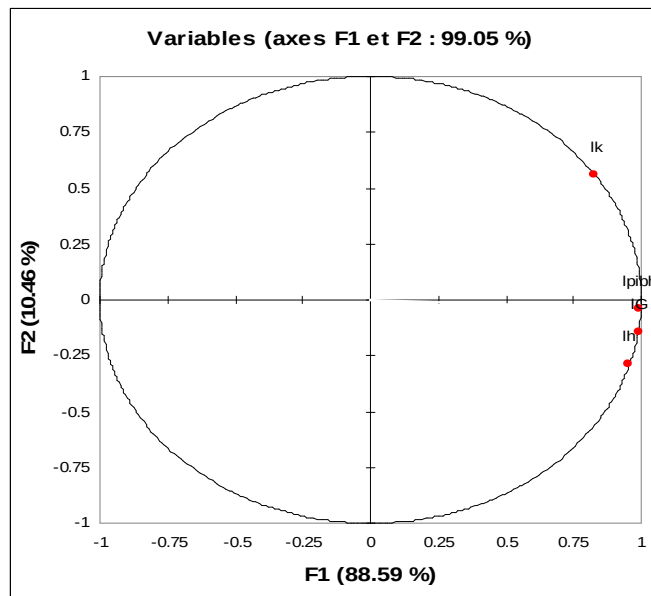


المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017.

المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى تمثل نسبة 88.59% من قيمة الجمود، أما المحور الثاني F2 فيمثل 10.463%، وفي المجموع يمثل المحورين الأول والثاني (F1، F2) نسبة 99.052%، ومنه نستنتج أن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل للمخطط، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (F1 ، F2).

ثالثاً: التمثيل البياني للمتغيرات

الشكل رقم 45 : التمثيل البياني للمتغيرات



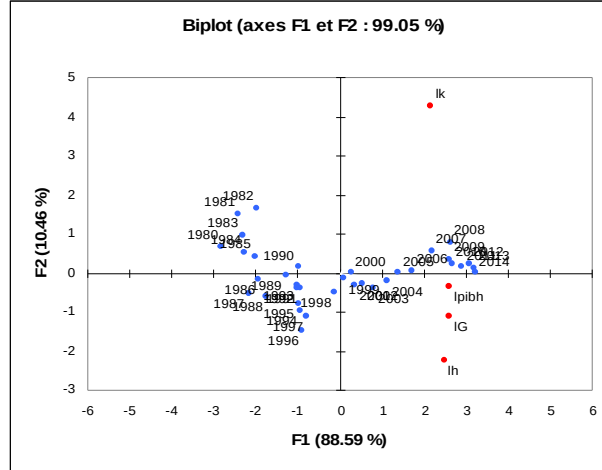
المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017.

الشكل السابق يمثل التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات، من خلال هذا التمثيل نلاحظ أن كل المتغيرات بعيدة عن المركز وقريبة من المحيط، مما يعني أنها ذات جودة ومقبولة في الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين Ipibh و IG و Ih ضعيفة، وهذا يدل على أن هناك ارتباط قوي وموجب بين هذه

المتغيرات كما سبق لنا ذكر ذلك، وهذا يدل على أن العامل البشري والإنفاق الحكومي لهما ارتباط وثيق وموجب مع النمو الاقتصادي في المغرب خلال فترة الدراسة.

رابعاً: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (سنوات الدراسة)

الشكل رقم 46: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد



المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017.

إن الشكل البياني أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في الجزائر، ومن خلال هذا التمثيل يمكن أن نضيف بعض الملاحظات للتحليل السابق، حيث من الشكل يمكن أن نميز عدة مجموعات تضم السنوات المهمة في التمثيل البياني مع خصائص كل مجموعة فيما يخص المتغيرات المسقطة في مجال التحليل، فنلاحظ أن متغيرات : النمو الاقتصادي والإنفاق العام لها أكبر قيم في سنوات 1999 إلى 2014 وذلك راجع إلى البرامج التنموية التي قامت بها المغرب، أما في السنوات الثمانينات و التسعينات لها قيم صغيرة وذلك راجع للمرحلة انتقالية وتغييرات جذرية عرفت الاقتصاد الوطني المغربي التي صاحبها ضعف في الأداء الاقتصادي نتيجة الظروف السياسية والأمنية التي شهدتها العالم في تلك الفترة.

المطلب الثاني: دراسة حالة تونس

كذلك بالنسبة لتونس حيث قبل البدء في تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة (ACP- normée) يجب أولاً إجراء كل من اختبار كايزر-ماير-أوكلن واختبار بارتليت وذلك من أجل قبول العينة موضوع الدراسة للتحليل الإحصائي.

الجدول رقم 05: جدول معيار كايزر-ماير-أوكلن واختبار بارتليت

0.724	معيار دقة العينة لكاييزر-ماير-أوكلن (Kaiser-Meyer-Oklin)	
275,990	Khi ² (Valeur observée)	اختبار بارتليت (Bartlett)
12,592	Khi ² (Valeur critique)	
6	DDL	
< 0,0001	p-value	
0,05	alpha	

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017. أنظر الملحق رقم 02

لقد حصلنا على نفس نتيجة عينة المغرب وذلك من خلال الجدول رقم 05 حيث نلاحظ أن معيار دقة العينة لكاييزر-ماير-أوكلن مرتفع نسبيا ($KMO=0.724$) أي أن $0 \leq KMO \leq 1$ مما يدل على قبول العينة موضوع الدراسة للتحليل الإحصائي.

كما تظهر نتيجة اختبار بارتليت (Bartlett) أن $a = 0.05$ $P - value = 0.0001$ وهذا يدل على اختلاف مصفوفة الارتباط عن مصفوفة الوحدة أي أنه توجد تباينات مشتركة بين متغيرات الدراسة.

ويمكننا الآن تطبيق طريقة (ACP-normée) على بيانات عينة تونس في هذه الدراسة باستعمال برنامج Xlstat2017 أعطى النتائج التالية:

أولاً: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية

الجدول رقم 06: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية

المتغير	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
lk	35	3.203	0.132
lh	35	1.666	0.286
lpibh	35	7.855	0.277
IG	35	24.006	0.401

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017. أنظر الملحق رقم 02

المتغير lk هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالانحراف المعياري الأصغر (0.132)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو IG لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر (0.401).

ثانياً: مصفوفة الارتباطات، القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

الجدول رقم 07: مصفوفة الارتباطات

المتغير	lk	lh	lpibh	IG
lk	1	-0.687	-0.607	-0.617
lh	-0.687	1	0.973	0.983
lpibh	-0.607	0.973	1	0.994
IG	-0.617	0.983	0.994	1

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017. أنظر الملحق رقم 02

من خلال قراءتنا للجدول رقم 07 نلاحظ أن هناك ارتباط إيجابي بين كل من المتغير I_{pibh} والمتغيرين I_h, I_G ووجود ارتباط سالب مع I_k ، وتفسير ذلك بأن المتغيرين I_h, I_G لهما تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي في تونس، و I_k لها تأثير عكسي نظرا لإشارتها السالبة.

* هنالك ارتباط موجب وقوي بين المتغيرين I_{pibh} و I_G هما الأقوى وبمعامل ارتباط قدره 0.994.

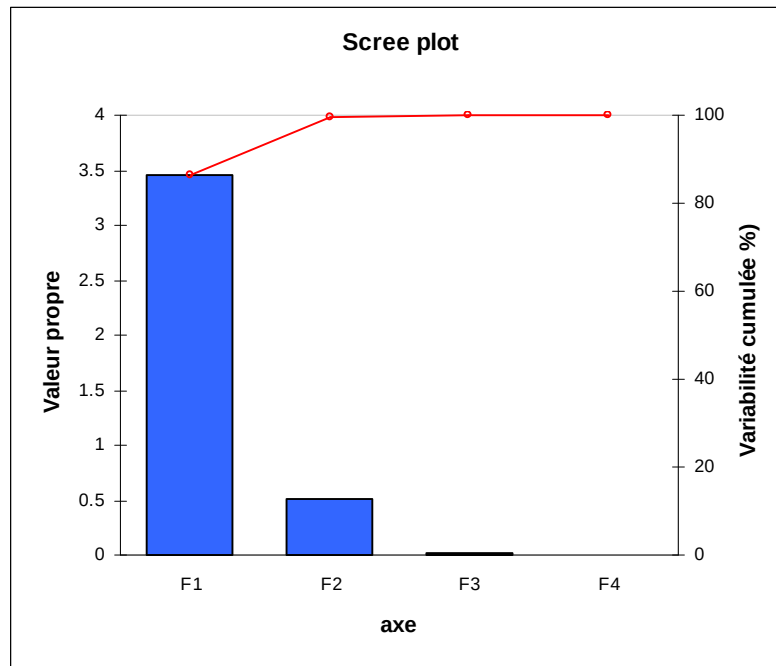
* هنالك ارتباط سلبي ضعيف بين المتغير رأس المال المادي I_k و النمو الاقتصادي قدره -0.607.

الجدول رقم 08 : القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور.

F4	F3	F2	F1	
0.005	0.021	0.513	3.461	القيمة الذاتية
0.113	0.535	12.818	86.534	نسبة التغير (Variabilité) (%)
100.000	99.887	99.352	86.534	المجموع (cumulé) %

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017. أنظر الملحق رقم 02

شكل رقم 47 : تمثيل البياني لنسب تمثيل المحاور.

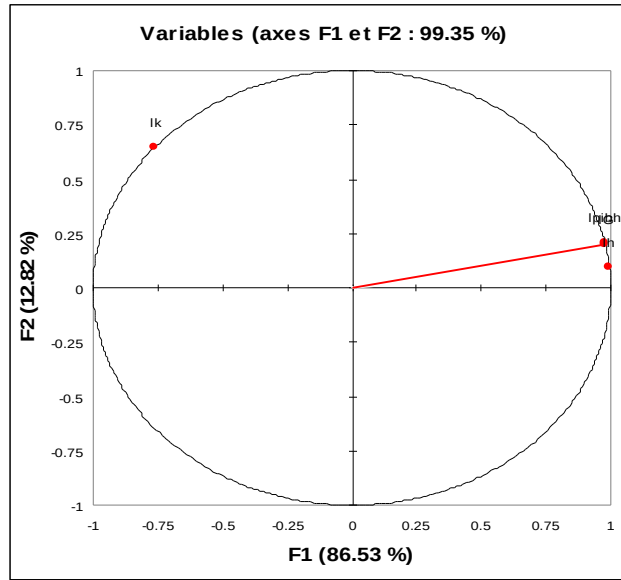


المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017.

المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى تمثل نسبة 86.534% من قيمة الجمود، أما المحور الثاني F2 فيمثل 12.818%، وفي المجموع يمثل المحورين الأول والثاني (F1, F2) نسبة 99.352% حيث نستنتج أن هذين المحورين يقدمان أحسن تمثيل للمخطط، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (F1, F2).

ثالثاً: التمثيل البياني للمتغيرات

الشكل رقم 48 : التمثيل البياني للمتغيرات

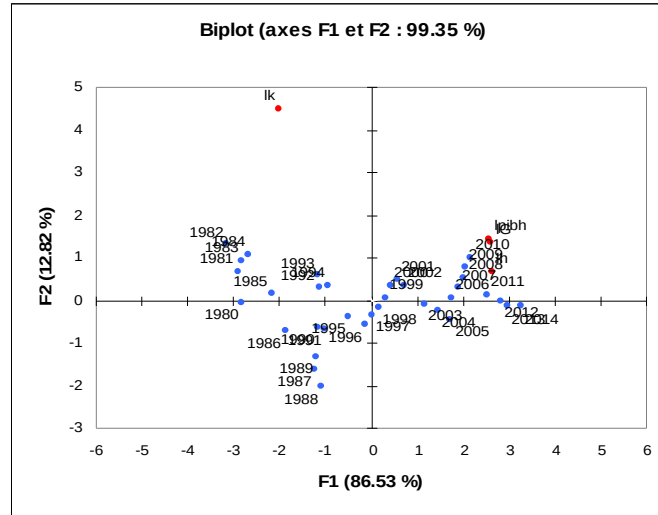


المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017.

الشكل رقم 48 يمثل التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات، حيث من خلال هذا التمثيل نلاحظ أن كل المتغيرات بعيدة عن المركز وقريبة من المحيط، مما يعني أنها ذات جودة ومقبولة في الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين lk و lh و lph ضعيفة، ومن هنا يتضح أنه هناك ارتباط قوي وموجب بين هذه المتغيرات، أما المتغيرة lk فلها ارتباط سلبي مع المتغيرات السابقة، وهذا يدل على أن كلا من العامل البشري والإنفاق الحكومي لهما ارتباط كبيراً وموجباً مع النمو الاقتصادي في تونس وذلك خلال الفترة 1980-2014 والتي تمثل فترة الدراسة.

رابعاً: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (سنوات الدراسة)

الشكل رقم 49: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد



المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017.

إن الشكل البياني رقم 49 يوضح العلاقة بين المتغيرات و الأفراد ممثلين في سنوات الدراسة في تونس، ومن خلال هذا التمثيل يمكننا إضافة بعض الملاحظات لتحليلنا السابق، ويمكننا أن نلاحظ عدة مجموعات تضم السنوات المهمة في التمثيل البياني مع خصائص كل مجموعة فيما يخص المتغيرات المسقطة في مجال التحليل، فنلاحظ أن متغيرات : النمو الاقتصادي و الإنفاق العام مرتبطان ارتباطاً كبيراً في سنوات 2006 إلى 2014 و ذلك راجع إلى البرامج التنموية والإصلاحات التي قامت بها تونس، أما في السنوات الثمانينات والتسعينات لها قيم صغيرة وذلك راجع لبداية الإصلاحات الاقتصادية حيث صاحبها تغييرات جذرية عرفت الاقتصاد الوطني التونسي تميزت بضعف في الأداء الاقتصادي راجع للظروف السياسية والأمنية التي كان يشهدها العالم إبان تلك الفترة.

المطلب الثالث: دراسة حالة مصر

نفس الشيء على عينة دولة مصر حيث قبل انطلاقنا في تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة (ACP-normée) يجب أولاً إجراء كل من اختبار كايزر-ماير-أوكلن واختبار بارتليت وذلك من أجل قبول العينة موضوع الدراسة للتحليل الإحصائي.

الجدول رقم 09: جدول معيار كايزر-ماير-أوكلن واختبار بارتليت

0.591	معيار دقة العينة لكاييزر-ماير-أوكلن (Kaiser-Meyer-Oklín)	اختبار بارتليت (Bartlett)
317,414	Khi ² (Valeur observée)	
12,592	Khi ² (Valeur critique)	
6	DDL	
< 0,0001	p-value	
0,05	alpha	

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017. أنظر الملحق رقم 03

من خلال الجدول رقم 09 نلاحظ أن معيار دقة العينة لكايذر-ماير-أوكلن مرتفع نسبيا ($KMO=0.591$) أي أن $0 \leq KMO \leq 1$ مما يدل على قبول العينة موضوع الدراسة للتحليل الإحصائي.

كما تظهر نتيجة اختبار بارتلليت (Bartlett) أن $a = 0.05$ $P - value = 0.0001$ وهذا يدل على اختلاف مصفوفة الارتباط عن مصفوفة الوحدة أي أنه توجد تباينات مشتركة بين متغيرات الدراسة.

وبعد التأكد من قبول العينة يمكننا الآن تطبيق طريقة (ACP-normée) على بيانات عينة مصر في هذه الدراسة باستعمال برنامج Xlstat2017 والذي أعطى النتائج التالية:

أولاً: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية

الجدول رقم 10: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية

المتغير	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
lk	35	3.034	0.227
lh	35	1.643	0.301
lpibh	35	6.949	0.274
IG	35	25.596	0.409

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017. أنظر الملحق رقم 03

من خلال الجدول رقم 10 تبين لنا أن المتغير lk هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأصغر (0.227)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو IG لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر (0.409).

ثانياً: مصفوفة الارتباطات، القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

الجدول رقم 11: مصفوفة الارتباطات

المتغير	lk	lh	lpibh	IG
lk	1	-0.798	-0.771	-0.777
lh	-0.798	1	0.969	0.954
lpibh	-0.771	0.969	1	0.997
IG	-0.777	0.954	0.997	1

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017. أنظر الملحق رقم 03

من خلال الجدول رقم 11 يمكننا أن نلاحظ أنه هنالك ارتباط موجب بين كل من المتغير lpibh و المتغيرين lh,IG ووجود ارتباط سالب بينه وبين lk، ويرجع ذلك إلى أن المتغيرين lh,IG يؤثران بشكل كبير وموجب على النمو الاقتصادي في مصر، وlk لها تأثير عكسي نظراً لإشارتها السالبة.

* المتغير lpibh و IG هما مرتبطان ارتباطاً قوياً وموجباً وبمعامل ارتباط يقدر بـ 0.997.

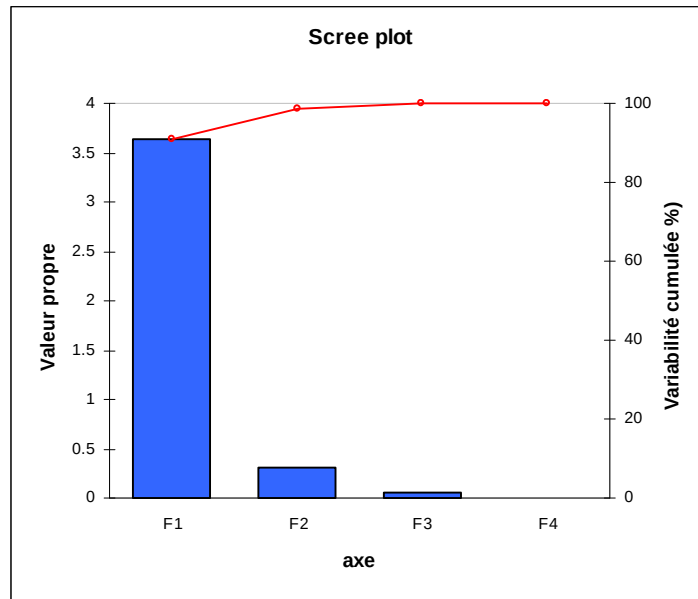
* المتغير lk له ارتباط ضعيف وسلبى مع النمو الاقتصادي قدره -0.777.

الجدول رقم 12: القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور.

F4	F3	F2	F1	
0.001	0.050	0.308	3.642	القيمة الذاتية
0.021	1.240	7.690	91.049	نسبة التغير (Variabilité) (%)
100.000	99.979	98.739	91.049	المجموع (cumulé) %

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017. أنظر الملحق رقم 03

الشكل رقم 50 : تمثيل البياني لنسب تمثيل المحاور.

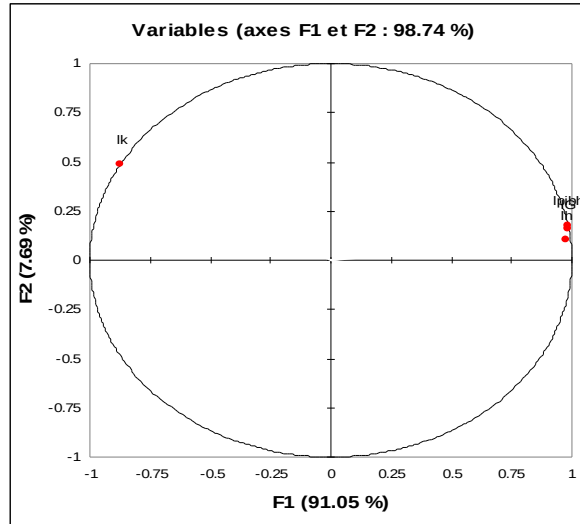


المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017.

من خلال الجدول رقم 12 نلاحظ أ، المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى تمثل نسبة 91.049% من قيمة الجمود، أما المحور الثاني F2 فيمثل 7.690%، وفي المجموع يمثل المحورين الأول والثاني (F1،F2) نسبة 98.739%، ومنه يتبين لنا أن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل للمخطط، وبالتالي يكفي تمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (F1، F2).

ثالثاً: التمثيل البياني للمتغيرات

الشكل رقم 51 : التمثيل البياني للمتغيرات

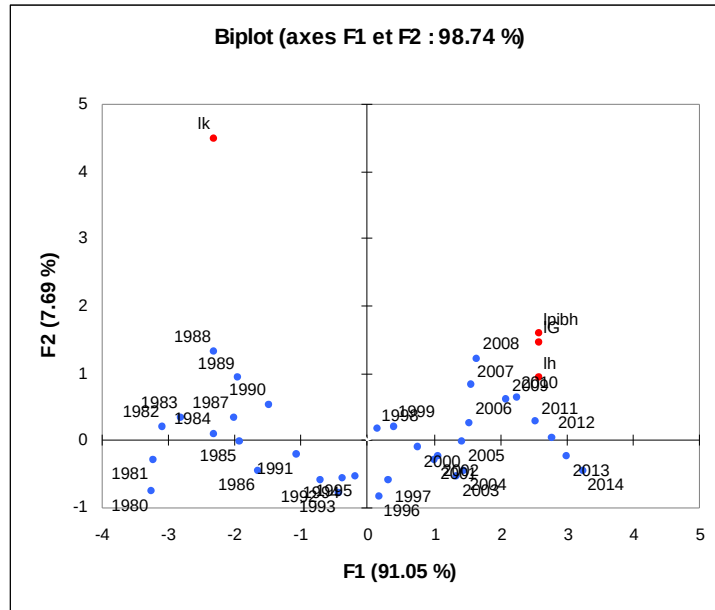


المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 51 الذي يمثل التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات أن كل المتغيرات بعيدة عن المركز وقريبة من المحيط، وهذا يدل على أنها ذات جودة ومقبولة في الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين lk و lh ضعيفة، وهذا يدل على أن وجود ارتباط قوي وموجب بين هذه المتغيرات، أما المتغيرة lk فلها ارتباط سلبي مع المتغيرات السابقة، ومما سبق نستنتج أن العامل البشري والإنفاق الحكومي لهما ارتباط وثيق وموجب مع النمو الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة.

رابعاً: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (سنوات الدراسة)

الشكل رقم 52: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد



المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017.

إن الشكل البياني أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في مصر، وبالإضافة إلى التحليل السابق، وانطلاقاً من الشكل رقم 52 يمكن أن نميز عدة مجموعات متباينة تضم السنوات المهمة في التمثيل البياني مع خصائص كل مجموعة فيما يخص المتغيرات المسقطة في مجال التحليل، حيث أن كلا من متغيرات النمو الاقتصادي والإنفاق العام لها ارتباط كبير في سنوات 2006 إلى 2012، ويرجع ذلك إلى البرامج التنموية التي طبقتها مصر من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي بمختلف صيغه، أما في السنوات الثمانينات والتسعينات لها قيم صغيرة وذلك راجع لبداية الإصلاحات الاقتصادية حيث عرفت ضعفاً في الأداء الاقتصادي نتيجة الظروف السياسية والأمنية التي شهدتها المنطقة في تلك الفترة، نفس الشيء يمكن قوله عن سنتي 2013 و2014.

المطلب الرابع: دراسة حالة الجزائر

نفس الخطوات نطبقها على عينة الجزائر، حيث قبل الانطلاق في تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرحجة (ACP-normée) يجب أولاً إجراء كل من اختبار كايزر-ماير-أوكلن واختبار بارتليت وذلك من أجل قبول العينة موضوع الدراسة للتحليل الإحصائي.

الجدول رقم 13: جدول معيار كايزر-ماير-أوكلن واختبار بارتليت

0.306	معيار دقة العينة لكاييزر-ماير-أوكلن (Kaiser-Meyer-Oklin)	
136,753	Khi ² (Valeur observée)	اختبار بارتليت (Bartlett)
12,592	Khi ² (Valeur critique)	
6	DDL	
< 0,0001	p-value	
0,05	alpha	

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017. أنظر الملحق رقم 04

من خلال الجدول رقم 13 نلاحظ أن معيار دقة العينة لكاييزر-ماير-أوكلن ($KMO=0.306$) محصور بين $0 \leq KMO \leq 1$ مما يدل على قبول العينة موضوع الدراسة للتحليل الإحصائي.

كما تظهر نتيجة اختبار بارتليت (Bartlett) أن $P-value = 0.0001$ ($\alpha = 0.05$) وهذا يدل على اختلاف مصفوفة الارتباط عن مصفوفة الوحدة أي أنه توجد تبانيات مشتركة بين متغيرات الدراسة.

بعد ذلك يمكننا تطبيق طريقة (ACP-normée) على بيانات عينة الجزائر في هذه الدراسة باستعمال برنامج Xlstat2017 والتي أعطت النتائج التالية:

أولاً: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية

الجدول رقم 14: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية

المتغير	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
lk	35	3.341	0.159
lh	35	1.632	0.247
lpibh	35	7.906	0.111
IG	35	25.197	0.342

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017. أنظر الملحق رقم 04

انطلاقاً من الجدول رقم 14 نستنتج أن المتغير lk هو المسؤول على تركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالانحراف المعياري الأصغر (0.159)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو IG لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر (0.342).

ثانيا: مصفوفة الارتباطات، القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

الجدول رقم 15: مصفوفة الارتباطات

المتغير	lk	lh	lpibh	IG
lk	1	-0.260	0.369	0.380
lh	-0.260	1	0.410	0.620
lpibh	0.369	0.410	1	0.934
IG	0.380	0.620	0.934	1

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017. أنظر الملحق رقم 04

من خلال الجدول رقم 15 نلاحظ أن هناك ارتباط موجب بين المتغير lpibh وكل من المتغيرين lh,IG وارتباط سالب مع lk، ومرد ذلك إلى أن المتغيرين lh,IG يؤثران بشكل كبير وإيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أما المتغير lk فله تأثير عكسي نظرا لإشارته السالبة.

* وجود ارتباط قوي وموجب بين كل من المتغير lpibh و IG وبمعامل ارتباط قدره 0.934.

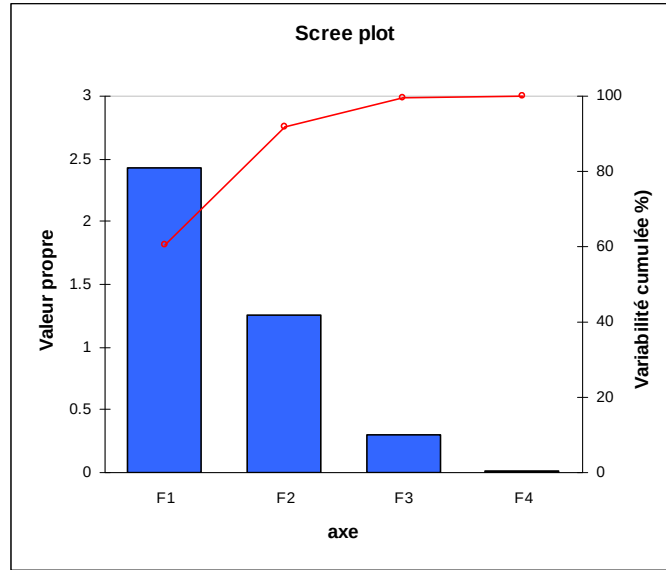
* المتغير رأس المال المادي lk له ارتباط ضعيف وموجب مع النمو الاقتصادي بمعامل ارتباط قدره 0.369.

الجدول رقم 16: القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور.

	F1	F2	F3	F4
القيمة الذاتية	2.423	1.258	0.305	0.015
نسبة التغير (Variabilité) (%)	60.576	31.438	7.619	0.367
المجمع (cumulé) %	60.576	92.014	99.633	100.000

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017. أنظر الملحق رقم 04

الشكل رقم 53 : تمثيل البياني لنسب تمثيل المحاور.

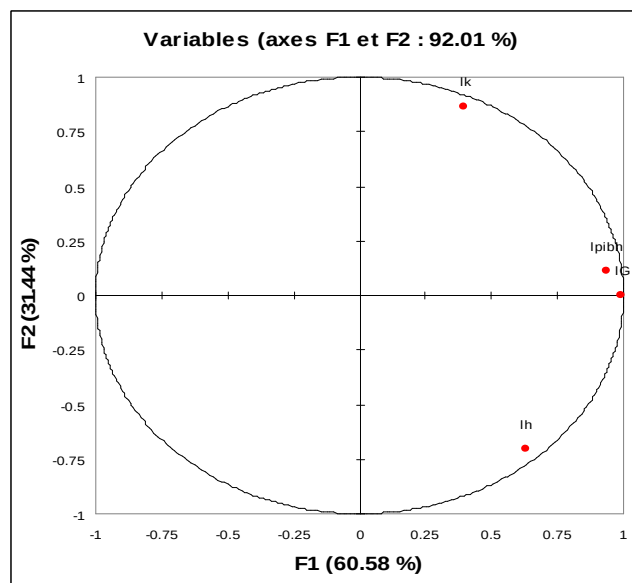


المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017.

يبين الشكل رقم 53 أن المحور العامل الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى تمثل نسبة 60.576% من قيمة الجمود، أما المحور الثاني F2 فيمثل 31.438%، وفي المجموع يمثل المحورين الأول والثاني (F2، F1) نسبة 92.014%، ومنه نستنتج أن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل للمخطط، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (F1، F2).

ثالثاً: التمثيل البياني للمتغيرات

الشكل رقم 54 : التمثيل البياني للمتغيرات

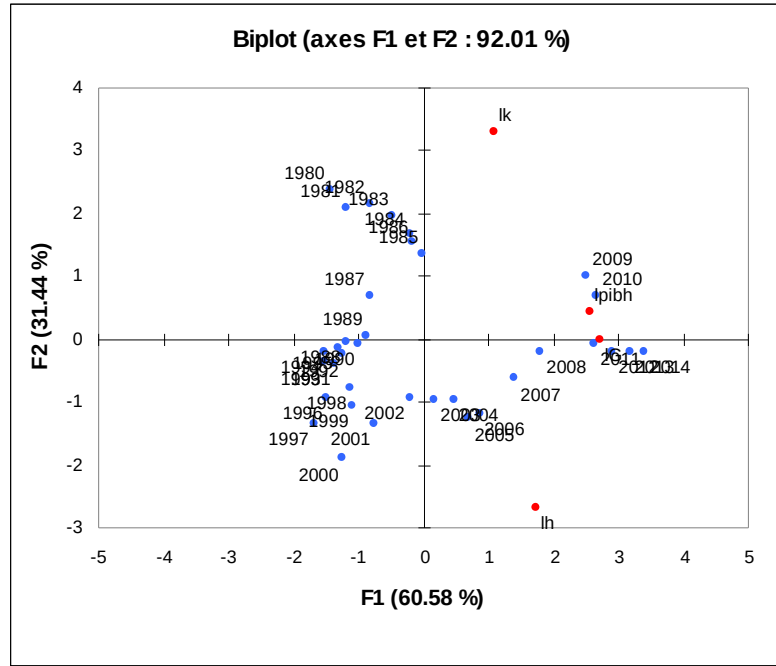


المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2017.

يمثل الشكل رقم 54 التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات، حيث نلاحظ من خلال هذا التمثيل أن كل المتغيرات بعيدة عن المركز وقريبة من المحيط، مما يعني أنها ذات جودة ومقبولة في الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين $Ipibh$ و Ig ضعيفة، وهذا يدل على أن هناك ارتباط قوي وموجب بين هذه المتغيرات، أما المتغير Ik و Ih فهما ارتباط سلبي مع المتغير Ih ، ومما سبق نستنتج أن الإنفاق الحكومي له ارتباط وثيق وموجب مع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

رابعاً: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (سنوات الدراسة)

الشكل رقم 55: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد



المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج XStat2017.

إن الشكل البياني رقم 55 يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة التي تمثل الأفراد في الجزائر، ومن خلال هذا التمثيل يمكننا تحديد عدة مجموعات تضم السنوات المهمة في التمثيل البياني مع خصائص كل مجموعة فيما يخص المتغيرات المسقطة في مجال التحليل، فنلاحظ أن متغيرات : النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي لها أكبر قيم في سنوات 2009 إلى 2014 وذلك راجع إلى مختلف البرامج التنموية التي قامت بها الجزائر ابتداء من سنة 1999 والذي تزامن مع الارتفاع المسجل في أسعار البترول في تلك الفترة، أما في السنوات ثمانينات وتسعينات التي شهد خلالها الاقتصاد الوطني الجزائري تغيرات جذرية هامة التي صاحبها ضعف في الأداء الاقتصادي نتيجة الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة مثل انهيار أسعار النفط والتحول من النهج الاشتراكي إلى الاقتصاد الحر والظروف الأمنية التي شهدتها الجزائر والعالم.

المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول نماذج بانل (Les modèles de panel)

تمثل بيانات بانل مجموعة من المشاهدات الإحصائية (المتغير أو أكثر) للعديد من الوحدات أو الأفراد مثل: مؤسسات، دول، ... خلال فترة زمنية محددة، ويمتاز هذا النوع من البيانات بطبيعة البعد الثنائي، فهي عبارة عن تركيب لبيانات السلاسل الزمنية وبيانات مقطعية والذي يؤدي إلى تسميتها في بعض الأحيان بالبيانات التجميعية¹.

نطلق اسم بيانات بانل المتوازنة (balanced panel) عندما يتساوى عدد المشاهدات مع عدد الأفراد، أما بيانات بانل الغير متوازنة (unbalanced panel) عندما ينقصنا مشاهدات بالنسبة لبعض الأفراد.² وتتم عملية تنضيد بيانات بانل (Empliment des données de panel) وفق طريقتين، الأولى على أساس الأفراد ويتم فيها ترتيب كل المشاهدات التاريخية للفرد الأول ثم يليه الفرد الثاني وهكذا حتى ترتب كل مشاهدات العينة، أما في الطريقة الثانية فيتم تنضيد البيانات على أساس الزمن (السنوات أو الأشهر،) أي ترتب كل مشاهدات الوحدات لزمن بداية الدراسة ثم يليه الزمن الذي بعده. غير أن الطريقة الأولى هي الأكثر استعمالاً في برامج الحاسوب.

في بداية السبعينات ومع تنامي طرق وتقنيات جمع المعلومات الإحصائية وتطور برامج الحاسوب، لقت دراسة بانل رواجاً كبيراً وخصوصاً بعد الأعمال الرائدة التي قام بها كل من نيرلوف (Nerlove-1966) ومادالا (Maddala-1971).

المطلب الأول: المزايا ونمذجة بانل

أولاً: مزايا بيانات بانل

حسب كل من Baltagi [2005]، Hsiao [2003] و Klevmarken [1989] يجب توفير الأسباب التي من أجلها تستخدم بيانات المقاطع في التطبيقات التجريبية. ويشيرون إلى أن بيانات المقاطع تستخدم لـ:³

- 1- مراقبة عدم التجانس (heteroskedasticity) بين الأفراد.
- 2- إعطاء المزيد من البيانات، والمزيد من التغيرات، وأقل تعدد خطي بين المتغيرات، درجات حرية أكثر ومزيد من الكفاءة.
- 3- القدرة على دراسة أفضل ديناميكيات التعديل، لبناء واختبار النماذج السلوكية أكثر تعقيداً، لتحديد وقياس الآثار التي لا يمكن تحديدها في بيانات المقاطع العرضية والسلاسل الزمنية.
- 4- بيانات المقاطع متناهية الصغر هي أكثر دقة من ذلك على المستوى الكلي واختبارات بانل لجذر الوحدة لدينا توزيعات متقاربة.

¹ Damodar N.Gujarati, Traduction par Bernard Bernier, **Econométrie**, 4^{ème} édition, université de Bruxelles, 2004, P634

² Régis BOURBONNAIS, **Econométrie, cours et exercices corrigés**, 9ème édition, Dunod, Paris, 2015, p346.

³ Andreas A Andrikopoulos, Dimitrios C.Gkountanis, **Issues and models in applied econometrics: a partial survey**, South-Eastern Europe Journal of Economics 2 (2011) , p126.

5- مشاكل جمع البيانات، ومشاكل الانتقائية والبعد السلاسل الزمنية القصيرة هي بعض القيود المفروضة على بيانات المقاطع .

ثانياً: نمذجة بيانات بانل (La modélisation des données de panel)

على أساس البعد الثنائي لبيانات بانل يكون الشكل الخطي العام للنماذج التي تهتم بدراسة هذا النوع من البيانات على النحو التالي (النموذج (1) هو المعادلة (50)):

$$y_{it} = a_{it} + \sum_{k=1}^K b_{kit} x_{kit} + u_{it} \quad , \quad i = \overline{1, N} \quad , \quad t = \overline{1, T} \dots (50)$$

حيث أن y_{it} يمثل المتغير الداخلي أو التابع.

x_{kit} يمثل المتغير المستقل أو المفسر ذو الرتبة k .

a_{it} و b_{kit} معاملات النموذج، الثوابت والمعاملات.

u_{it} يعبر عن الخطأ العشوائي¹ والذي يحتوي على ثلاثة أنواع من الأخطاء العشوائية

$(u_{it} = v_i + l_t + e_{it})$ ، الأول v_i وهو عنصر الخطأ بالنسبة للبيانات المقطعية والذي يقيس الأخطاء فيما

بين الأفراد، والثاني l_t يمثل مركبة الخطأ المتعلقة بالزمن، أما الثالث e_{it} فهو يتعلق بالملاحظة في حد ذاتها والذي نفترضه في تحليلنا بأنه يحقق الفرضيات التالية:²

• فرضية التجانس: $E(e_{it}^2) = d_e^2$; $E(e_{it}) = 0$; $\forall t = \overline{1, T}, \forall i = \overline{1, N}$

• فرضية عدم وجود الارتباط المتزامن بين أفراد العينة: $E(e_{it} e_{jt}) = 0$; $\forall i \neq j$

• فرضية عدم الارتباط الذاتي: $E(e_{it} e_{is}) = 0$; $\forall t \neq s$

• فرضية التعامد: $E(e_{it} x_{it}) = 0$; $\forall i = \overline{1, N}, \forall t = \overline{1, T}$

في النموذج (1) المعلمات a_{it} و b_{kit} غير متجانسة فهي تتغير على حسب الأفراد والزمن، فعدد هذه المعلمات $[NT(K+1)]$ هو بالضرورة أكبر من حجم العينة (NT) والذي يجعل من عملية تقديرها أمراً مستحيلاً³. وعلى هذا الأساس فإن دراسة نماذج بانل تقتضي وضع بعض الفرضيات على حالات عدم التجانس، فبغرض تسهيل عرض هذا النوع من النماذج نهتم في تحليلنا بحالة عدم التجانس الفردي فقط، أي أننا نستبعد وجود حالة عدم التجانس الزمني أي:

$$\forall t : a_{it} = a_i, \quad b_{kit} = b_{ki}, \quad h_t = 0$$

ويكون النموذج (1) (النموذج (2) هو المعادلة (51)) علي الشكل:

$$y_{it} = a_i + \sum_{k=1}^K b_{ki} x_{kit} + u_{it} \dots (51)$$

¹ Alban THOMAS, **L'économétrie des panels**, Formation SPDS, Paris, 3 décembre 2004, p7.

² Philippe ROUS, **cours d'économétrie des Données de Panel-Mater** "Economie et Finance", Faculté de Droit et des Sciences Economiques de Limoges, p7.

³ Patrick Sevestre, **Econométrie des données de Panel**, Dunod, Paris, 2002, Page 10

وفي هذه الحالة يمكننا أن نميز نماذج بانل التالية:

1- نموذج التجانس الكلي (Modèle pooled)

هذا النوع من النماذج هو الأكثر بساطة، والذي يتميز فيه أفراد العينة بالتجانس الكامل أي:

$$\forall i = 1, N : a_i = a, \quad b_{ki} = b_k, \quad v_i = 0$$

وتكون الصياغة الرياضية لهذا النموذج (3) بإعادة صياغة المعادلة (50) على الشكل:¹

$$y_{it} = a + \sum_{k=1}^K b_k x_{kit} + e_{it} \dots (52)$$

مع:²

$$\begin{aligned} E[e_{it} / X_{i1}, X_{i2}, \dots, X_{iT_i}] &= 0, \\ \text{Var}[e_{it} / X_{i1}, X_{i2}, \dots, X_{iT_i}] &= s_e^2, \\ \text{Cov}[e_{it}, e_{js} / X_{i1}, X_{i2}, \dots, X_{iT_i}] &= 0 \text{ if } i \neq j \text{ or } t \neq s \end{aligned}$$

والتمثيل البياني لـ (52) يعطي مستقيم انحدار وحيد، أي حالة التماثل التام بين الأفراد من حيث المعاملات ونقطة المبدأ بالنسبة لمحور الترتيب.

2- نموذج الأثر الفردي (Modèle à effets individuels)

يعتبر نموذج الأثر الفردي الأكثر استعمالاً في نمذجة بيانات بانل، والذي يتميز بحالة عدم التجانس الفردي الناجمة عن اختلاف الأفراد من حيث الثابت $(a_i + v_i)$ ، أي أن ترتيب الأفراد بالنسبة لمحور الترتيب يختلف من فرد إلى آخر. غير أن معاملات الميل فهي متماثلة $(b_{ki} = b_k)$ بالنسبة لكل الأفراد والذي يقتضي فرضية تماثل أثر المتغيرات المفسرة x_{kit} على المغير التابع y_{it} بالنسبة لكل الأفراد. وعلى حسب طبيعة هذا الأثر يمكننا أن نميز³:

• نموذج الأثر الثابت (Modèle à effet fixe – MEF)

يستعمل نموذج الأثر الثابت في حالة عدم التجانس المحددة والتي تكون فيها الفروق الفردية من حيث الترتيب بالنسبة للمبدأ ذات طبيعة معلومة وهذا يجعل من الحد العشوائي v_i معدوم وتكون الصياغة الرياضية لهذا النموذج (4) على الشكل:

$$y_{it} = a_i + \sum_{k=1}^K b_k x_{kit} + e_{it} \dots (53)$$

ويمكن تقدير معلمات النموذج (4) باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية وذلك بعد إدخال $(N - 1)$ متغير وهمي (Variable muette) على النموذج، وتمنح هذه الطريقة (MCVM) أي طريقة المربعات الصغرى بإدخال متغير وهمي مقدر تقاربي غير متحيز.

¹ Alain PIROTTE, **Econométrie des données de panel**, théorie et applications, Economica, Paris, 2001, page 42.

² William H. GREENE, **Econometric Analysis**, seven edition, international edition, p389

³ Christophe HURLIN, **l'économétrie des données de Panel Modèles linéaires simple**, Ecole Doctrale Edocif, Séminaire Méthodologique, université d'Orléans, page 20.

غير أن استعمال طريقة (MCVM) يؤدي إلى فقدان عدد كبير من درجات الحرية، مما أدى بـ ماكينون (Mackinnon) إلى استعمال نظرية (Frish- waugh) والتي تعتمد على تقدير المعادلة (53) في شكله الانحرافي:

$$\left\{ \begin{array}{l} (y_{it} - \bar{y}_i) = \sum_{k=1}^K b_k (x_{kit} - \bar{x}_{ki}) + e_{it} \\ a_i = \bar{y}_i - \sum_{k=1}^K b_k \bar{x}_{ki} \\ \bar{x}_{ki} = \sum_{t=1}^{t=T} x_{kit} \quad ; \quad \bar{y}_i = \sum_{t=1}^{t=T} y_{it} \\ \forall i = \overline{1, N}, \quad \forall t = \overline{1, T} \end{array} \right.$$

وهذه الطريقة تعطي مقدرات داخلية (Des estimateurs within) مساوية تماماً لمقدرات (MCVM) وتتميز بنفس الخصائص السابقة ($b_W = b_{MCVM}$).

ويمكننا شرح الفرق بيانياً بين نموذج التجانس الكلي ونموذج الأثر الفردي في التمثيل البياني التالي:

• نموذج الأثر العشوائي (Modèle à effet aléatoires – MEA)

بالإضافة إلى الطريقة السابقة (MEF) يمكننا كذلك أن نعتد في نمذجة الأثر الفردي على افتراضه بأنه عشوائي وليس محدد. ويكون الأثر الفردي عندئذٍ ممثلاً بالحد $(a + v_i)$ حيث أن v_i هو مقدار الأثر العشوائي والذي يحقق الفرضيات التالية:

$$\forall i = \overline{1, N} : E(v_i) = 0 \quad ; \quad E(v_i^2) = s_v^2$$

$$\forall i \neq j : E(v_i v_j) = 0$$

وتكون الصياغة الرياضية لهذا النوع من النماذج (النموذج (5)) على النحو التالي:

$$y_{it} = a + \sum_{k=1}^K b_k x_{kit} + u_{it} \dots (54)$$

حيث أن $u_{it} = v_i + e_{it}$ هو خطأ مركب ومن هنا يسمى كذلك هذا النوع من النماذج بنماذج الخطأ المركب (Modèle à erreur composées)، كما أن u_{it} يحقق الفرضيات التالية:¹

$$\forall i = \overline{1, N} : E(u_{it}) = 0 \quad , \quad E(u_{it}^2) = s_v^2 + s_e^2$$

$$\forall i \neq j : E(u_{it} u_{jt}) = 0$$

$$\forall t \neq s : E(u_{it} u_{is}) = s_v^2$$

$$\forall i = \overline{1, N}, \forall t = \overline{1, N} : E(x_{it} u_{it}) = 0$$

إن تقدير المعادلة (54) باستعمال طريقة المربعات الصغرى يعطي مقدر تقاربي وغير متحيز، غير أنه ليس الأفضل، فالفرضية الثالثة ($E(u_{it} u_{is}) = s_v^2 \neq 0$) توحي بوجود الارتباط الذاتي للأخطاء التي تخص نفس الأفراد (L'autocorrélation intra-individuelle) والذي يؤدي بنا في عملية تقدير المعادلة (54) إلى استعمال

¹ William H.GREENE, op cit, p411.

طريقة المربعات الصغرى المعممة (MCG) والتي تعطي مقدر تقاربي وبأقل تباين (Estimateur convergent à variance minimale) وهو أفضل مقدر.

3- نموذج المعاملات المركبة (Modèle à coefficients composés - MCC)

يعتبر نموذج المعاملات المركبة تعميم لحالة نماذج الأثر الثابت والذي يتصف فيه الأفراد بحالة عدم التجانس التام، فالأفراد يختلفون من حيث معاملات الميل (b_{ki}) وقيم الترتيب (a_i)، كما أن طبيعة عدم التجانس تكون معلومة (Déterministe). ويكون الشكل الرياضي لهذا النموذج (6) هو:

$$y_{it} = a_i + \sum_{k=1}^K b_{ki} x_{kit} + e_{it} \dots (55)$$

ويمكن استعمال طريقة (MCVM) لتقدير النموذج (6.3) ولتعطي مقدر تقاربي إلا أن هذه الطريقة مكلفة جداً من حيث درجات الحرية.

4- نموذج المعاملات العشوائية (Modèle à coefficient aléatoire - MCA)

يعالج هذا النموذج حالة عدم التجانس التام بين الأفراد والتي تكون ذات طبيعة عشوائية، أي أن نموذج المعاملات العشوائية (MCA) يعتبر تعميم لنموذج الأثر العشوائي والذي يختلف فيه الأفراد في معاملات الميل والترتيب بالنسبة للمبدأ بطريقة عشوائية. وتكون صياغة هذا النموذج (7) على النحو التالي:

$$y_{it} = a + \sum_{k=1}^K b_{ki} x_{kit} + u_{it} \dots (56)$$

$$u_{it} = v_i + e_{it}$$

$$b_{ki} = b_k + m_{ki}$$

حيث أن m_{ki} هو متغير عشوائي.

ويعتبر سوامي (Swamy-1970) أول من استطاع تقدير هذا النوع من النماذج (MCA) وذلك بعد إدخال بعض التعديلات على الشكل الرياضي للمعادلة (56) واستعمال طريقة المربعات الصغرى الشبه معممة (MCQG) والتي تعطي أفضل مقدر¹.

المطلب الثاني : الاختبارات الإحصائية (Les tests statistiques)

بعدما تناولنا الأنواع الممكنة لنماذج بانل يبقى أن نوضح بعض الاختبارات الإحصائية التي تساعد على تحديد نوعية النموذج الذي يتلائم مع بيانات الدراسة.

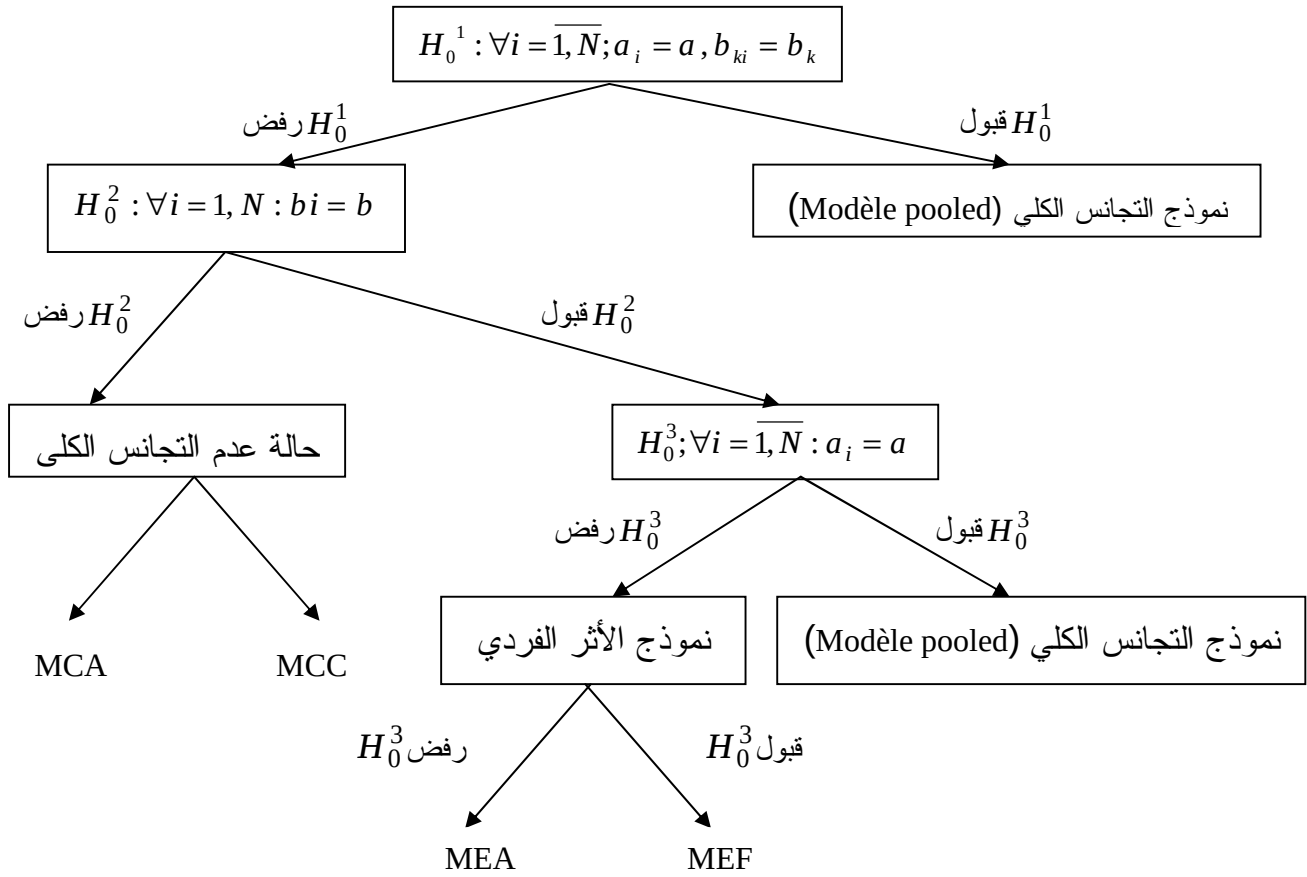
أولاً: اختبار تحديد نوع النموذج²

يدعى هذا الاختبار باختبار التجانس الاندماجي (Test d'homogénéité emboîtés) والذي يتم فيه تحديد نوع نموذج بانل الذي يتلائم مع بيانات الدراسة، ولقد اقترح (Hsiao-1986) هذا الاختبار عبر ثلاثة خطوات، حيث أنه في كل خطوة يتم اختبار الفرضية المدمومة H_0 باستعمال إحصائية فيشر، والشكل التالي يبين الاختبار:

¹ Patrick Sevestre, Op Cit, P162.

² Christophe Hurlin, Op Cit, P10.

الشكل رقم 56: مخطط اختبار تحديد نوع النموذج (Hsiao-1986)



المصدر.: Régis BOURBONNAIS, Op Cit, p349.

ونلخص الشكل السابق كما يلي:

أولاً: اختبار الفرضية $H_0^1 : \forall i = 1, N : a_i = a, b_{ki} = b_k$

والتي تحتوي على (N-1) (K+1) قيد، ويكون النموذج المقيد هو النموذج (3) أما النموذج بدون قيد فهو (2)⁰، إذا كانت الفرضية H_0 مقبولة نكون أمام حالة نموذج التجانس الكلي (Modèle pooled) أما في حالة العكس فإننا ننتقل إلى الخطوة الثانية.¹

ثانياً: اختبار الفرضية $H_0^2 : \forall i = 1, N : b_i = b$

تهدف هذه الخطوة إلى البحث عن مصدر عدم التجانس، عدد القيود هو K(N-1) والنموذج المقيد هو النموذج (4) أما النموذج الذي بدون قيد فهو النموذج (2).

¹ Christophe Hurlin, Op Cit, P10.

إذا كانت الفرضية H_0 مرفوضة نكون أمام حالة عدم التجانس الكلي والاختيار هو نموذج المعاملات العشوائية (MCA) أو نموذج المعاملات المركبة (MCC)، أما في الحالة العكسية فإننا ننتقل إلى الخطوة التي تليها.

$$v \text{ ثالثاً: اختبار الفرضية } H_0^3 : \forall i = 1, N : a_i = a$$

عدد القيود هو (N-1) قيد، النموذج المقيد هو النموذج (3) أما النموذج بدون قيد فهو نموذج الأثر الفردي (4). يعد هذا الاختبار تأكيداً لنتائج اختبار الخطوة الأولى، فتخفيض عدد القيود في الفرضية H_0^3 يزيد من قوة اختبار فيشر. إذا كانت الفرضية H_0^3 مقبولة نستعمل نموذج التجانس الكلي (Modèle pooled)، أما في حالة رفض الفرضية H_0^3 يكون الاختيار هو نموذج الأثر الفردي ويبقى علينا تحديد نوعية هذا الأثر.

ثانياً: اختبار تحديد نوعية الأثر الفردي (اختبار هوسمان - Test de Hausman)

اقترح هوسمان (1978) اختبار يهدف إلى تحديد نوعية الأثر الفردي هل هو أثر ثابت أو عشوائي¹، وهو يعتمد على المقارنة بين مقدر المربعات الصغرى المعممة b_{MCG} لنموذج الأثر العشوائي والمقدر الداخلي b_W (Within) لنموذج الأثر الثابت وللذان يختلفان تماماً في الحالات التي يكون فيها عامل الزمن T محدود وهي حالة الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي. يفترض هوسمان أنه في حالة وجود ارتباط بين الأثر الفردي والمتغيرات المفسرة فإن المقدر b_{MCG} يكون متحيز أي $E(u_{it}x_{it}) \neq 0$ ، أما المقدر الداخلي b_W فهو غير متحيز²، وعليه فإن فرضية العدم هذا الاختبار هي:

$$H_0 : b_{MCG} = b_W$$

وعلى اعتبار أن هذا الاختبار هو مماثل لاختبار وولد (Wald) فإن إحصائية هوسمان تعطى بالمقدار:

$$H = (\hat{b}_{MCG} - \hat{b}_W)' [\text{var}(\hat{b}_{MCG} - \hat{b}_W)]^{-1} (\hat{b}_{MCG} - \hat{b}_W)$$

حيث أن H تتبع قانون التوزيع Chi-deux مع درجة حرية K (بشرط أن تكون N كبير نسبياً). ففي حالة قبول الفرضية المعدومة أي عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المفسرة والأثر الفردي يكون الاختيار هو نموذج الأثر العشوائي أما في الحالة العكسية فنكون أمام حالة نموذج الأثر الثابت. وفي الأخير يمكننا القول أن نماذج الأثر الفردي هي الأكثر شيوعاً في دراسات بابل، كما أنه يستحسن استعمال نماذج الأثر الثابت في حالة العينات الشاملة (échantillon exhaustif) مثل تقدير دالة الإنتاج لمجموعة من الدول أو دراسة ظاهرة النمو الاقتصادي عبر البلدان، وعلى العموم فإن نماذج الأثر الثابت تستعمل في الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي.

أما في حالة أخذ عينة عشوائية صغيرة نسبياً ونريد مثلاً تقدير دالة الكسب (Fonction de gain) فإنه من الأولى أن نستعمل نموذج الأثر العشوائي لأنه الأكثر تلاؤماً مع هذا النوع من البيانات³.

¹ Jeffrey M. WOOLDRIDGE, *Econometric analysis of cross section and panel data*, The MIT press, Cambridge, Massachusetts, london, England, p288.

² Badi H. BALTAGI, *Econometric analysis of panel data*, third Edition, John Wiley & Sons, Ltd, Chichester, England, 2005, p66.

³ Damodar N. Gujarati, Op Cit, Page 634

المطلب الثالث: طريقة العزوم المعممة للتقدير (GMM) ، اختبارات الاستقرار، اختبارات التكامل المتزامن في نماذج بانل

أولاً: نماذج بانل الديناميكية وطريقة العزوم المعممة

يتمثل هذا النموذج في تأخير المتغير التابع، وبأخذ النموذج الأثر الثابت نظراً لاستعمالاته العديدة في الاقتصاد الكلي نتحصل على:¹

$$y_{it} = dy_{i,t-1} + x'_{i,t} b + h_i + u_{it} \dots (57)$$

حيث:

$$i = 1, 2, \dots, N; \quad t = 1, 2, \dots, T$$

ويعود استعمال نموذج الأثر الثابت لسببين هما:

- إن الأثر الفردي يمثل المتغيرات غير المأخوذة في النموذج، بالإضافة إلى احتمال أن تكون خصوصيات هذه الأفراد (الدول) مرتبطة بالمتغيرات الأخرى.
 - استعمال هذا النوع من النماذج على كل المجتمع وليس عينة عشوائية مستخرجة منه.
- ومن أجل تقدير هذا النوع من النماذج نستعمل طريقة العزوم المعممة (GMM) حيث أن هذه الطريقة تجمع بين طريقة المربعات الصغرى شبه المعممة والطريقة التي تأخذ المتغيرة الأدواتية.

ثانياً: اختبارات الاستقرار

سوف نتطرق في هذا العنوان إلى اختبارات الاستقرار الخاصة بنماذج بانل.

- **اختبار ليفين ولين (Levin et Lin):** لقد اقترح كل من اختبار ليفين ولين (Levin et Lin) أول اختبار جذر وحدة في نماذج بانل²، حيث أن هذا الاختبار مستوحى من اختبار جذر الوحدة لديكي فولر (Dickey et Fuller 1979) في السلاسل الزمنية، والاختبار في شكله العام مكون من ثلاثة نماذج هي:

$$\Delta y_{i,t} = ry_{i,t-1} + \sum_{s=1}^{Pi} g_{i,s} \Delta y_{i,t-s} + m_{i,t} \dots (58) \quad \text{النموذج 1:}$$

$$\Delta y_{i,t} = a_i + ry_{i,t-1} + \sum_{s=1}^{Pi} g_{i,s} \Delta y_{i,t-s} + m_{i,t} \dots (59) \quad \text{النموذج 2:}$$

$$\Delta y_{i,t} = a_i + b_i t + ry_{i,t-1} + \sum_{s=1}^{Pi} g_{i,s} \Delta y_{i,t-s} + m_{i,t} \dots (60) \quad \text{النموذج 3:}$$

أما فرضيات الاختبار هي:

$$\begin{aligned} H_0 : r = 0 \\ H_1 : r < 0 \end{aligned} \quad \text{النموذج 1:}$$

$$\begin{aligned} H_0 : r = 0 \text{ و } a_i = 0, \forall i = 1, \dots, N \\ H_1 : r < 0 \text{ و } a_i \in \mathfrak{R}, \forall i = 1, \dots, N \end{aligned} \quad \text{النموذج 2:}$$

¹ هودة عبو، انعكاسات العولمة على الاستثمارات العربية البينية دراسة قياسية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الشلف، 2015-2016، ص161.

² Julien Fouquau, **Modèle à changements de régimes et données de panel de la non-linéarité à l'hétérogénéité**, thèse pour obtenir le grade de docteur en sciences économiques, université d'Orléans, septembre 2008, p161.

$$\begin{aligned} H_0 : r = 0 \text{ و } b_i = 0, \forall i = 1, \dots, N \\ H_1 : r < 0 \text{ و } b_i \in \mathbb{R}, \forall i = 1, \dots, N \end{aligned}$$

النموذج 3:

والاختبار يكون على ثلاثة مراحل:¹

الخطوة الأولى: الهدف منها هو إيجاد مقدار r وذلك يتم بتحديد درجة التأخير المناسبة r_i لكل فرد

الخطوة الثانية: تقدير نسبة تباينات الأفراد: والهدف منها تقدير متوسط N من نسبة التباينات S_i الأجل الطويل Ω_i^2 لنموذج تباين بواقي الأجل القصير $S_{m,i}$ من أجل $i = 1, \dots, N$.

الخطوة الثالثة: انطلاقاً من r_i يمثل مقدار طريقة المربعات الصغرى من الخطوة الأولى نقوم بتكوين

الإحصائية المتعلقة بالفرضية $H_0 : r = 0$ ،

وإحصائية ستودنت المعدلة معطاة بالعلاقة:

$$t_r^* = \frac{t_r - NT \tilde{S}_N \tilde{S}_{\tilde{e}}^{-2} (r) m_{m\tilde{T}}^*}{S_{m\tilde{T}}^*} \dots (61)$$

حيث القيم المصححة لمتوسط $m_{m\tilde{T}}^*$ والقيم المصححة للتباين $S_{m\tilde{T}}^*$ هي معطاة في الملحق رقم 07 و m تمثل النموذج.²

إن قيم جدول قيم إحصائية ليفين ولين تظهر لنا أن قيمة t_r^* تتبع قانون التوزيع الطبيعي $N(0,1)$.³

إذا كانت قيمة t_r^* أصغر من قيمة الجدولة لقانون التوزيع الطبيعي $N(0,1)$ عند مستوى 5% عندئذ نرفض الفرضية الصفرية القائلة بوجود جذر الوحدة.

- اختبار إيم بيساران وشين (Im, Pesaran et Shin): إن اختبار ليفين ولين (Levin et Lin) عرف محدودية وهي تجانس جذر الانحدار الذاتي للفرضية البديلة، لذا فقد اقترح كل من إيم بيساران وشين (Im, Pesaran et Shin) اختبار ليس مبنياً فقط على الفرضية البديلة وعلى تباين جذر الانحدار الذاتي ($r_i \neq r_j$) بل على تباين جذر الوحدة في نموذج بانل⁴، لذا فقد اقترحوا نموذج يحتوي على الأثر الفردي بدون اتجاه عام (مكافئ للنموذج 2 لليفين ولين) مع غياب الارتباط الذاتي للأخطاء، والنموذج يكتب كما يلي:

$$\Delta y_{i,t} = a_i + r_i y_{i,t-1} + e_{i,t} \dots (62)$$

أما فرضيات الاختبار هي:

$$H_0 : r_i = 0, \forall i = 1, \dots, N$$

$$H_1 : r_i < 0, \forall i = 1, 2, \dots, N_1$$

$$r_i = 0, \forall i = N_1 + 1, N_1 + 2, \dots, N$$

¹ Badi H.BALTAGI, Op Cit, p240.

² Christophe Hurlin et Valérie Mignon, Op Cit, p13.

³ Julien Fouquau, Op Cit, p162.

⁴ Christophe Hurlin et Valérie Mignon, Op Cit, p15.

ويمكننا أن نجد تحت الفرضية البديلة نوعين من المتغيرات: المتغيرات المؤشرة بـ $i = 1, \dots, N_1$ أين يكون المتغير $y_{i,t}$ مستقرا والمتغيرات المؤشرة بـ $i = N_1 + 1, \dots, N$ أين تقبل ديناميكية $y_{i,t}$ جذر وحدة، ونقول بأن السلاسل مستقرة إذا كان $\lim_{N \rightarrow \infty} N_1 / N = d < 1$.¹ وإحصائية الاختبار معطاة بالعلاقة التالية:

$$\bar{t} = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N t_{p_i} \dots (63)$$

حيث t_{p_i} هي إحصائية ستودنت للفرضية الصفرية $r_i = 0$ في المعادلة (77)، وفي الحالة التي تكون فيها $p_i = 0$ من أجل كل i ، قام كل من إيم بيساران وشين (IPS) بإيجاد محاكاة لـ $\bar{t}$ ، وقد أوضحوا بأن $\bar{t}$ تؤول إلى قانون التوزيع الطبيعي $N(0,1)$ ، وانطلاقا من العلاقة التالية عندما:

$$t_{p_i} \Rightarrow \frac{\int_0^1 W_{iZ} dW_{iZ}}{\left[\int_0^1 W_{iZ}^2 \right]} = t_{iT} \dots (64)$$

$\int W(r)dr$ هو عبارة عن تكامل Weiner وعندما $T \rightarrow \infty$ ، و t_{iT} هي عبارة عن توزيع متكافئ (IID) تقبل متوسط وتباين منتهي، أين:

$$\frac{\sqrt{N} \left(\frac{1}{N} \sum_{i=1}^N t_{iT} - \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N E \langle t_{iT} | p_i = 0 \rangle \right)}{\sqrt{\frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \text{var} \langle t_{iT} | p_i = 0 \rangle}} \Rightarrow N(0,1) \dots (65)$$

وبتطبيق نظرية القيم المتوسطة المنتهية لليندبرغ-ليفى (Lindeberg-Levy central limit theorem):

$$t_{IPS} = \frac{\sqrt{N} \left(\bar{t} - \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N E \langle t_{iT} | p_i = 0 \rangle \right)}{\sqrt{\frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \text{var} \langle t_{iT} | p_i = 0 \rangle}} \Rightarrow N(0,1) \dots (66)$$

وعندما تكون $T \rightarrow \infty$ و $N \rightarrow \infty$ فإن كل من إيم بيساران وشين قد اقترحوا محاكاة لقيم $E \langle t_{iT} | p_i = 0 \rangle$ و $\text{var} \langle t_{iT} | p_i = 0 \rangle$ موضحة في الملحق رقم 07.

- اختبار بريتونغ (Breitung): إن اختبار بريتونغ (Breitung) له نفس المرحلة الأولى لاختبار ليفين ولين باستثناء استعمال $\Delta y_{i,t-L}$ للحصول على البواقي $\hat{e}_{it}$ و $\hat{v}_{i,t-1}$ والبواقي تكون معدلة من أجل تصحيح تباينات الأفراد، والخطوة الثانية هي حساب e_{it}^* كما يلي:²

$$e_{it}^* = \sqrt{\frac{T-t}{(T-t+1)}} \left(\tilde{e}_{it} - \frac{\tilde{e}_{i,t+1} + \dots + \tilde{e}_{i,T}}{T-t} \right)$$

¹ Badi H.BALTAGI, Op Cit, pp242,243.

² Badi H.BALTAGI, Op Cit, pp243,244.

وأیضا

$$\begin{aligned} v_{i,t-1}^* &= \tilde{v}_{i,t-1} - \tilde{v}_{i,1} - \frac{t-1}{T} \tilde{v}_{iT} && \text{وجود الثابت والاتجاه العام} \\ &= \tilde{v}_{i,t-1} - \tilde{v}_{i,1} && \text{وجود الثابت وعدم وجود الاتجاه} \\ &= \tilde{v}_{i,t-1} && \text{عدم وجود كل من الثابت والاتجاه العام} \end{aligned}$$

والخطوة الأخيرة هي حساب العلاقة التالية: $e_{i,t}^* = r_i v_{i,t-1}^* + e_{i,t}^*$

بعدها حساب الإحصائية t ستودنت للفرضية $H_0: r = 0$ التي تتبع قانون التوزيع الطبيعي $N(0,1)$.

- اختبار مادالا و وو (Maddala et Wu): ويسمى أيضا باختبار Combining p-Value tests، وهو مبني على توفيق بين مستويات المعنوية (p-values) لـ N من اختبارات جذور الوحدة المستقلة، ولتكن G_{iT_i} قيمة المعنوية p لإحصائية الاختبار G_i لفرضية جذر الوحدة للفرد i و $F_{T_i}(\cdot)$ تمثل دالة التوزيع الخاصة بـ G_i ، وقد اقترح مادالا و وو صيغة اختبار مبنية على اختبار فيشر:

$$P_{MW} = -2 \sum_{i=1}^N \ln(p_i) \dots (67)$$

p-Value تتبع القانون أحادي الشكل (la lois uniformes sur [0,1]) أما $\ln(p_i)$ فتتبع قانون كاي التربيعي $c^2(1)$ وذلك $\forall i=1, \dots, N$ ، أما في حالة القيم الكبيرة لـ N فإن كاو (Choi 2001) قد اقترح الإحصائية التالية¹:

$$Z_{MW} = \frac{\sqrt{N} \{N^{-1} P_{MW} - E(-2 \ln(p_i))\}}{\sqrt{\text{Var}(-2 \ln(p_i))}} = \frac{1}{2\sqrt{N}} \sum_{i=1}^N (-2 \ln(p_i) - 2) \dots (68)$$

بفرض أن p-Value هي عبارة عن توزيع متكافئ (IID) يمكننا تطبيق نظرية القيم المتوسطة المنتهية لليندبرغ-ليفى (Lindeberg-Levy central limit theorem) التي تمكن للإحصائية Z_{MW} بإتباع قانون التوزيع الطبيعي $N(0,1)$ عندما $N \rightarrow \infty$.

- اختبار حدري (Hadri 2000): ويسمى أيضا باختبار Residual-Based tests، وهو مبني اختبار مضاعف لاغرونج حيث الفرضية الصفرية هي عدم وجود جذر الوحدة في نموذج بانل مقابل وجود جذر الوحدة، حدري اقترح النموذجين التاليين:

$$y_{it} = r_{it} + e_{it} \dots (69) \quad t = 1, \dots, T$$

$$y_{it} = r_{it} + b_i t + e_{it} \dots (70)$$

حيث $r_{it} = r_{i,t-1} + u_{it}$ عبارة عن سيرورة عشوائية (random walk) و e_{it} شوشرة بيضاء تتبع التوزيع $N(0, s_e^2)$ ونفس الشيء بالنسبة لـ u_{it} ، وبالتعويض يصبح لدينا النموذج التالي:

$$y_{it} = r_{i0} + b_i t + \sum_{s=1}^t u_{is} + e_{it} = r_{i0} + b_i t + v_{it} \dots (71)$$

¹ Christophe Hurlin et Valérie Mignon, Op Cit, p15.

حيث $v_{it} = \sum_{s=1}^t u_{is} + e_{it}$ ، وفرضية الاستقرارية هي $H_0: s_u^2 = 0$ ومنه $v_{it} = e_{it}$ ، وإحصائية LM معطاة بالعلاقة التالية:

$$LM = \frac{1}{N} \left(\sum_{i=1}^N \frac{1}{T^2} \sum_{t=1}^T S_{it}^2 \right) / s_e^2 \dots (72)$$

حيث $S_{it} = \sum_{s=1}^t e_{is}$ تمثل المجموع الجزئي للبواقي و s_e^2 هو مقدر مقارب لـ s_e^2 ، وبالرجوع إلى الفرضية الصفرية التي تنص على وجود الاستقرارية، تكتب إحصائية الاختبار كما يلي:

$$Z_m = \frac{\sqrt{N} \left\{ LM - E \left[\int_0^1 V(r)^2 dr \right] \right\}}{\sqrt{\text{Var} \left[\int_0^1 V(r)^2 dr \right]}} \rightarrow N(0,1) \dots (73)$$

ثالثاً: اختبار بيدروني (Pedroni 2000.2004) للتكامل المتزامن في نماذج بانل

إن اختبار التكامل المتزامن لبيدروني (Pedroni 2000.2004) في نماذج بانل تشكل جزءاً هاماً في القياس الاقتصادي الحديث لنماذج بانل، حيث أن هذه الاختبارات مبنية أساساً على طريقة انجل غرانجر خصوصاً¹، حيث اقترح اختبارين على حسب نموذج بانل، الحالة الأولى هي نموذج بانل غير المتجانس والحالة الثانية نموذج بانل المتجانس، والفرضية كالتالي:

H_0 : لا توجد علاقة التكامل المتزامن.

بالنسبة لحالة نموذج بانل غير المتجانس تعطى الإحصائية بالعلاقة التالية:

$$Z_{p1} = \sum_{i=1}^N \frac{\sum_{t=1}^T (e_{it-1} \Delta e_{it} - l_i)}{\sum_{t=1}^T e_{it-1}^2} \dots (74)$$

حيث $l_i = \frac{1}{2} (s_i^2 - S_i^2)$.

أما في حالة نموذج بانل المتجانس فتعطى الإحصائية بالعلاقة التالية:

$$Z_{p2} = \frac{\sum_{i=1}^N \sum_{t=2}^T L_{11i}^{-2} (e_{it-1} \Delta e_{it} - l_i)}{\sqrt{\tilde{s}_{NT}^2 \left(\sum_{i=1}^N \sum_{t=2}^T L_{11i}^{-2} e_{it-1}^2 \right)}} \dots (75)$$

حيث يمثل كل من $L_{11i}^2 = s_u^2 - \frac{s_{ue}^2}{s_e^2}$ و $\tilde{s}_{NT}^2 = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \frac{s_i^2}{L_{11i}^2}$ التباين الشرطي للأجل الطويل.²

¹ Claudio Araujo, **macroéconométrie**, trajectoires et fluctuations de long terme des phénomènes économiques, <http://www.cerdi.org/claudio-araujo/perso/18/07/2018,14:30>.

² Claudio Araujo, Op Cit, p18.

المبحث الرابع: الدراسة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

في هذا المبحث سنقوم بالدراسة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي والتي تتضمن في مرحلتها الأولى تحديد مجموعة من النماذج وهي مقترحة لهذه الدراسة، ثم نقوم بدراسة السببية بين بعض متغيرات النماذج، كما يتضمن هذا المبحث أيضا تقدير النماذج المقترحة للدراسة ثم إجراء مختلف الاختبارات الإحصائية اللازمة ودراستها من الناحية الاقتصادية مستعملين في ذلك برنامج Eviews8.

المطلب الأول: تقديم نماذج الدراسة

أولاً: تحديد عينة الدراسة

في دراستنا لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا، اخترنا الدول التالية كعينة للدراسة: الجزائر، تونس، مصر، المغرب، وكان اختيارنا لهذه الدول متعلق بتوفر المعطيات الخاصة بمتغيرات الدراسة والمأخوذة من قاعدة البيانات المعتمدة لدى البنك العالمي وبالقيم الحقيقية وسنة الأساس هي 2014، واختيرت فترة الدراسة من سنة 1980 إلى 2014.

ثانياً: تحديد النموذج المقترح للدراسة

لدراسة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي باستعمال نموذج سولو المطور حيث يتحدد نموذج الدراسة بناءً على دالة النمو الاقتصادي التي تعتبر رأس المال الثابت ورأس المال البشري متغيرات مستقلة ومؤثرة، كما نقوم بإدخال الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل أيضا وفقا للنموذج التالي:

$$lpibh_{it} = a_{0i} + a_1 lk_{it} + a_2 lh_{it} + a_3 lg_{it} + e_{it} \dots (76)$$

حيث أن:

$lpibh_{it}$: يمثل لوغاريتم حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة i في الفترة t ، وهو يمثل المتغير التابع في النموذج.

lk_{it} : يمثل لوغاريتم نسبة رأس المال المادي الثابت من الناتج المحلي الإجمالي للدولة i في الفترة t .
يمثل لوغاريتم متوسط عدد سنوات الدراسة للأفراد البالغين 15 سنة فما فوق للدولة i في الفترة t ، مأخوذة من قاعدة البيانات لبارو و لي 2010، حيث تم حساب القيم السنوية باستعمال معدل النمو السنوي المتوسط.¹

lg_{it} : يمثل لوغاريتم الإنفاق الحكومي للدولة i في الفترة t .

e_{it} : يمثل الحد العشوائي.

¹ بناءً على نماذج النمو الداخلي أو الحديثة التي تعتبر العمل هو العامل البشري المدرب، أنظر إلى:

- JESS Benhabib and MARK M. Spiegel, **Human capital and technology diffusion**, the handbook of economic growth. Chap 13, pp 935.965.

- Philippe AGHION and Peter HOWITT, **research and development in the growth process**, Journal of Economic Growth, 1: 49-73 (March, 1996).

المطلب الثاني: تحديد نوع النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة

لدينا النموذج السابق وهو المعادلة (76):

يتم تقدير النموذج وفقاً للحالات التالية: نموذج Pooled التجانس الكلي، نموذج MEF الأثر العشوائي، الأثر الثابت نموذج MEA، وكانت النتائج موضحة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 17: نتائج تقدير النموذج الأول بطريقة المربعات الصغرى: المتغير التابع $Ipibh$

المتغيرات	نموذج Pooled التجانس الكلي	نموذج MEF الأثر الثابت	نموذج MEA الأثر العشوائي
lh	0.983 (11.45) **(0.000)	-0.062 (-1.323) *** (0.188)	0.983 (44.504) ** (0.000)
Lk	0.917 (6.868) ** (0.000)	-0.155 (-4.575) ** (0.000)	0.917 (34.510) ** (0.000)
Lg	-0.273 (-6.655) ** (0.000)	0.596 (17.889) ** (0.000)	-0.273 (-33.43) ** (0.000)
الثابت	9.900 (8.858) ** (0.000)	-6.732 (-9.138) ** (0.000)	9.900 (44.504) ** (0.000)
R^2	0.5481	0.9824	0.5481
F de Fisher Probabilité	54.992 **0.000	1244.045 **0.000	54.992 **0.000
DW	0.075	0.159	0.075

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Eviews8 | نظر الملحق رقم 05

(.) : تمثل الإحصائية المحسوبة لاختبار Student لمقدرات المعالم.

*, **, *** يدل على مستوى المعنوية عند 1%، 5%، 10% على التوالي.

أولاً: اختبار إمكانية وجود أثر فردي في النموذج

في البداية نعمل على اختبار إمكانية وجود أثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة ويكون هذا على أساس اختبار فيشر الذي تكون فيه فرضية العدم تلائم نموذج التجانس الكلي، أي عدم وجود أي أثر للأفراد في العينة المدروسة، وإحصائية هذا الاختبار هي¹²:

$$F(N-1, NT-N-K) = \frac{(R^2_{MNC} - R^2_{MC}) / (N-1)}{(1 - R^2_{MNC}) / (NT-N-K)}$$

حيث أن:

N: يمثل عدد الأفراد (في حالتنا هذه 4 الدول)

T: طول السلسلة الزمنية المقترحة للدراسة (في حالتنا هذه 35 سنة)

K: عدد المتغيرات الخارجية في النموذج وعددها 3.

R^2_{MC} : يمثل معامل التحديد المضاعف للنموذج المقيد أي في ظل فرضية العدم، في هذه الحالة هو نموذج بدون أثر أي نموذج التجانس الكلي.

¹ Régis BOURBONNAIS, Op Cit, p350.

R^2_{MNC} : يمثل معامل التحديد المضاعف للنموذج غير المقيد أي في ظل الفرضية العكسية، في هذه الحالة يوافق نموذج الأثر الثابت.

$$F(4 - 1, 4 \times 35 - 4 - 3) = \frac{(0.9824 - 0.5481) / (4 - 1)}{(1 - 0.9824) / (4 \times 35 - 4 - 3)} = 1093.44$$

وعند تطبيق هذا الاختبار يعطي لنا قيمة لإحصائية فيشر المحسوبة قدرها $F_c = 1093.44$ أما الإحصائية المجدولة فقد بلغت: $F(3,133) = 2.60$ وعليه نرفض الفرضية المعدومة وبمستوى معنوية 1% ونقول أن هناك اثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة.

ثانياً: اختبار تحديد نوعية الأثر

بعد إجراء اختبار فيشر والذي بين وجود الأثر الفردي سوف نقوم بتحديد نوعية الأثر وهذا باستعمال اختبار هوسمن:

الجدول رقم 18: إختبار هوسمن

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: EQU01				
Test cross-section random effects				
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.	
Cross-section random	3299.907533	3	0.0000	
** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.				
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LK	-0.155214	0.917396	0.000444	0.0000
LH	-0.062142	0.983514	0.001913	0.0000
LG	0.596819	-0.273796	0.001046	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Eviews8

إن الإحصائية المحسوبة لاختبار هوسمن $c_c^2 = 3299.90$ أكبر مقارنةً بالإحصائية المجدولة $c_3^2 = 11.34$ وهذا عند مستوى معنوية 1% ومنه نرفض الفرضية المعدومة، وعليه يكون النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة هو من نوع الأثر الثابت.

اختبار Wald:

الجدول رقم 19: اختبار Wald

Wald Test: Equation: EQU01			
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	535718.9	(4, 133)	0.0000
Chi-square	2142876.	4	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Eviews8

تشير نتائج الاختبار المبينة في الجدول رقم 19 أن إحصائية فيشر المحسوبة $F_{cal} = 535718.9$ والتي هي أكبر من القيمة المجدولة (2.96)، وقيمة كاي التربيعي المحسوبة $c_{cal} = 2142876$ أكبر من القيمة المجدولة $c_3^2 = 11.34$ ، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن المعالم تختلف عن الصفر، وهذا ما يؤكد اختبار هوسمن أي أن النموذج الملائم هو من نوع الأثر الثابت.

ثالثاً: تقييم النموذج

من خلال النتائج الموضحة في الجدول الرقم (17) والخاص بنموذج الأثر الثابت MEF والمقبول بناءً على اختبار هوسمن، فإنه 98% من تغيرات حصة الفرد من الناتج الإجمالي تتحدد من داخل النموذج أي تتحدد بمتغيرات النموذج المفسرة وهي الرأس المال المادي والبشري والإنفاق الحكومي وهذا من خلال معامل التحديد (R^2)، كما أن اختبار فيشر يدل على أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة عند مستوى 1%. يعتبر الإنفاق الحكومي وفقاً لهذا النموذج متغير يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي، فزيادة الإنفاق الحكومي بـ 1% يؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج الإجمالي بـ 0.59%.

غير أن إحصائية دربن واتسن DW تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى مما يعني أن مقدرات المعالم السابقة غير متسقة، ولحل المشكل نقوم بتقدير النموذج بطريقة العزوم المعممة (GMM)، والتي نميز فيها 3 نماذج وهي كالتالي: التقدير بواسطة طريقة النظام (System Dynamic)، التقدير بواسطة طريقة الفروق (Dif-GMM)، التقدير بواسطة طريقة (Dynamic GMM)، حيث يكفي فقط تحقق طريقة تقدير واحدة من الطرق التقدير الثلاثة لكي نقول أن طريقة العزوم المعممة صالحة.

المطلب الثالث: تقدير نماذج بانل الديناميكي (Dynamic Panel)

من خلال هذا المطلب نعمل على إدراج متغيرة حصة الفرد من الناتج بتأخير سنة ضمن المتغيرات التفسيرية للنموذج وهذا من أجل تحسين النموذج والرفع من قدرته التفسيرية، وعلى هذا الأساس يصبح نموذج دراستنا هذه من نوع البانل الديناميكي، ويكتب النموذج كالتالي:

$$lpibh_{it} = a_{0i} + a_1 lk_{it} + a_2 lh_{it} + a_3 lg_{it} + a_4 lpibh_{t-1} + e_{it} \dots (77)$$

أولاً: التقدير بواسطة طريقة النظام (System Dynamic)

عند قيامنا بتقدير نموذج البائل الديناميكي بطريقة النظام (System Dynamic) تحصلنا على نتائج التقدير التالية:

الجدول رقم 20: نتائج تقدير النموذج بطريقة النظام (System Dynamic)

```
. xtddpsys LPIBH LPIBHT1 LG LK LH, lags(1) artests(2)
note: LPIBHT1 dropped because of collinearity
```

System dynamic panel-data estimation	Number of obs	=	136
Group variable: pays	Number of groups	=	4
Time variable: annees			
	Obs per group:		
	min	=	34
	avg	=	34
	max	=	34
Number of instruments =	164	Wald chi2(4)	= 12090.04
		Prob > chi2	= 0.0000

One-step results

LPIBH	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
LPIBH					
L1.	.9784304	.0200669	48.76	0.000	.9390999 1.017761
LG	.0089659	.0112875	0.79	0.427	-.0131572 .031089
LK	.016465	.0158991	1.04	0.300	-.0146966 .0476265
LH	.0229793	.0181966	1.26	0.207	-.0126853 .058644
_cons	-.1302402	.2407244	-0.54	0.588	-.6020513 .341571

```
Instruments for differenced equation
GMM-type: L(2/.)LPIBH
Standard: D.LPIBHT1 D.LG D.LK D.LH
Instruments for level equation
GMM-type: LD.LPIBH
Standard: _cons
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Stata14

تبين نتائج التقدير في الجدول رقم 20 أن المعنوية الفردية لمقدرات كل من معلتي رأس المال المادي (0.01) ورأس المال البشري (0.022) ذات معنوية مرفوضة عند مستوى الدلالة 5% رغم أن إشارتهما مقبولة اقتصادياً والدور الذي يلعبانه في الرفع من حصة الفرد من الناتج ، أما مقدرة الإنفاق الحكومي (0.008) فهي أيضاً ذات معنوية مرفوضة عند مستوى الدلالة 5% رغم أن إشارتهما مقبولة اقتصادياً ونقول ان الإنفاق الحكومي له تأثير ضعيف على النمو الاقتصادي، أما احصائية اختبار Wald chi2 تبين لنا أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة عند مستوى 1%.

الجدول رقم 21: نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز (Sargan test)

```
. estat sargan
Sargan test of overidentifying restrictions
H0: overidentifying restrictions are valid

chi2(159)      =   136.5992
Prob > chi2    =    0.9002
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Stata14

إن اختبار القيود زائدة التمييز (Sargan test) المبين في الجدول رقم 21 يبين أن الفرضية المعدومة مقبولة عند مستوى المعنوية 1%، مما يعني أن المتغيرات المساعدة المستخدمة من قبل هذه الطريقة مستقلة عن بواقي النموذج أي أنها متغيرات خارجية، مما يؤكد صلاحيتها وصلاحية شروط العزوم المستعملة، ومنه فإن نتائج التقدير باستعمال هذه الطريقة مقبولة إحصائياً.

ثانياً: التقدير بواسطة طريقة الفروق (Dif-GMM)

عند قيامنا بتقدير نموذج البائل الديناميكي بطريقة الفروق (Dif GMM) تحصلنا على نتائج التقدير التالية:

الجدول رقم 22: نتائج تقدير النموذج بطريقة الفروق (Dif GMM)

```
Arellano-Bond dynamic panel-data estimation      Number of obs      =       132
Group variable: pays                             Number of groups   =        4
Time variable: annees

Obs per group:
    min =       33
    avg =       33
    max =       33

Number of instruments =      133                  Wald chi2(4)       =    8423.14
                                                Prob > chi2        =     0.0000
```

One-step results

LPIBH	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
LPIBH						
L1.	.834699	.0389002	21.46	0.000	.758456	.9109419
LG	.1046862	.0275946	3.79	0.000	.0506017	.1587706
LK	-.0147829	.0172366	-0.86	0.391	-.0485661	.0190003
LH	-.0035854	.0239742	-0.15	0.881	-.050574	.0434031
_cons	-1.292334	.4316742	-2.99	0.003	-2.138399	-.4462677

Instruments for differenced equation

GMM-type: L(2/.).LPIBH

Standard: D.LPIBHT1 D.LG D.LK D.LH DLK DLH DLG LG LH LK

Instruments for level equation

Standard: _cons

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Stata14

تبين نتائج التقدير في الجدول رقم 22 أن المعنوية الفردية لمقدرات كل من معلمتي رأس المال المادي ورأس المال البشري ذات معنوية مرفوضة عند مستوى الدلالة 5% ولهما تأثير ضعيف في الرفع من حصة الفرد من الناتج ، أما مقدرة الإنفاق الحكومي (0.104) فهي ذات معنوية مقبولة عند مستوى الدلالة 5% وإشارتها مقبولة اقتصاديا ونقول ان الإنفاق الحكومي له تأثير على النمو الاقتصادي، أما احصائية اختبار Wald chi2 تبين لنا أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة عند مستوى 1%.

الجدول رقم 23: نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز (Sargan test)

```
. estat sargan
Sargan test of overidentifying restrictions
H0: overidentifying restrictions are valid

chi2(128)      =   116.7619
Prob > chi2    =    0.7524
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Stata14

إن اختبار القيود زائدة التمييز (Sargan test) المبين في الجدول رقم 23 يبين أن الفرضية المعدومة مقبولة عند مستوى المعنوية 1%، مما يعني أن المتغيرات المساعدة المستخدمة من قبل هذه الطريقة مستقلة عن بواقي النموذج أي أنها متغيرات خارجية، مما يؤكد صلاحيتها وصلاحية شروط العزوم المستعملة، ومنه فإن نتائج التقدير باستعمال هذه الطريقة مقبولة إحصائياً.

ثالثاً: التقدير بواسطة طريقة (Dynamic GMM)

عند قيامنا بتقدير نموذج البائل الديناميكي بطريقة (Dynamic GMM) حصلنا على نتائج التقدير التالية:

الجدول رقم 24: نتائج تقدير النموذج بطريقة الفروق (Dynamic GMM)

. xtdpd LPIBH LPIBH1 LG LK LH, dgmiv(DLPIBH DLK DLH DLG) artests(2)

```
Dynamic panel-data estimation      Number of obs   =      136
Group variable: pays              Number of groups =       4
Time variable: annees

Obs per group:
    min =      34
    avg =      34
    max =      34

Number of instruments =      129      Wald chi2(4)      =      7800.07
                                      Prob > chi2        =      0.0000
```

One-step results

LPIBH	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
LPIBH1	.84081	.039985	21.03	0.000	.7624408	.9191792
LG	.1046028	.0281892	3.71	0.000	.0493531	.1598526
LK	-.0152638	.017348	-0.88	0.379	-.0492653	.0187377
LH	-.0124967	.0262055	-0.48	0.633	-.0638586	.0388652
_cons	-1.32081	.4462143	-2.96	0.003	-2.195374	-.4462459

Instruments for differenced equation

GMM-type: L(2/.) .DLPIBH L(2/.) .DLK L(2/.) .DLH L(2/.) .DLG

Instruments for level equation

Standard: _cons

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Stata14

تبين نتائج التقدير في الجدول رقم 24 أن المعنوية الفردية لمقدرات كل من معلمتي رأس المال المادي ورأس المال البشري ذات معنوية مرفوضة عند مستوى الدلالة 5% ولهما تأثير ضعيف في الرفع من حصة الفرد من الناتج ، أما مقدرة الإنفاق الحكومي (0.104) فهي أيضا ذات معنوية مقبولة عند مستوى الدلالة 5% وإشارتها مقبولة اقتصاديا ونقول ان الإنفاق الحكومي له تأثير على النمو الاقتصادي، أما احصائية اختبار Wald chi2 تبين لنا أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة عند مستوى 1%.

الجدول رقم 25: نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز (Sargan test)

```
. estat sargan
Sargan test of overidentifying restrictions
H0: overidentifying restrictions are valid

chi2(124)      =    112.1715
Prob > chi2    =     0.7684
```

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Stata14

إن اختبار القيود زائدة التمييز (Sargan test) المبين في الجدول رقم 25 يبين أن الفرضية المدعومة مقبولة عند مستوى المعنوية 1%، مما يعني أن المتغيرات المساعدة المستخدمة من قبل هذه الطريقة مستقلة عن بواقي النموذج أي أنها متغيرات خارجية، مما يؤكد صلاحيتها وصلاحية شروط العزوم المستعملة، ومنه فإن نتائج التقدير باستعمال هذه الطريقة مقبولة إحصائياً.

وانطلاقاً من الطرق التقدير الثلاثة، يمكننا القول بأن طريقة العزوم المعممة صالحة، حيث وجدنا أن هذه الطرق محققة انطلاقاً من اختبار القيود الزائدة لكل طريقة.

المطلب الرابع: تقدير العلاقة طويلة الأجل (VECM)

بعدما تأكدنا من صلاحية طريقة العزوم استناداً على اختبار القيود زائدة التمييز (Sargan test)، يمكننا الآن أن نقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل، أولاً نقوم بدراسة استقرارية متغيرات النموذج، فإذا كانت هذه المتغيرات لها نفس درجة التكامل عندئذ ندرس إمكانية وجود التكامل المشترك بينها، وإذا كان نعم نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) الذي يعبر عن العلاقة طويلة الأجل.

أولاً: دراسة استقرارية متغيرات النموذج

لدراسة استقرارية المتغيرات نستخدم الاختبارات الإحصائية التالية: اختبار (Levin, Lin & Chu)، اختبار (Breitung)، اختبار (Im, Pesaran & Shin)، اختبار (Madala & Wu)، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم 26: نتائج اختبار استقرارية السلاسل

نوع الاختبار		Levin, Lin & Chu (LLC)		Breitung (t-stat)		Im, Pesaran & Shin (IPS)		Madala & Wu MW	
المتغيرات		الإحصائية المحسوبة	الاحتمال	الإحصائية المحسوبة	الاحتمال	الإحصائية المحسوبة	الاحتمال	الإحصائية المحسوبة	الاحتمال
lpibh	عند المستوى	0.34-	0.36	0.54	0.70	0.27	0.60	7.96	0.43
	الفرق الأول	0.39-	0.34	*3.15-	0.00	*3.53-	0.00	*27.77	0.00
Lk	عند المستوى	1.75-	0.15	*2.65-	0.005	1.93-	0.122	16.97	0.736
	الفرق الأول	*5.93-	0.00	*5.07-	0.00	*5.07-	0.00	*44.52	0.00
Lg	عند المستوى	0.59	0.72	0.32	0.62	1.51	0.93	2.56	0.95
	الفرق الأول	*3.03-	0.00	**1.78-	0.03	*3.96-	0.00	*29.34	0.00
Lh	عند المستوى	**1.74-	0.04	2.17	0.98	0.30	0.61	9.83	0.27
	الفرق الأول	0.85-	0.19	**0.10-	0.45	0.47	0.68	4.80	0.77
	الفرق الثاني	*6.82-	0.00	*6.60-	0.00	*5.06-	0.00	*37.82	0.00

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Eviews8 أنظر الملحق رقم 06

*, ** يدل على استقرارية المتغير عند مستوى معنوية 1%، 5% على التوالي.

كل الاختبارات المستعملة تتوزع حسب التوزيع الطبيعي المعياري تقريباً.

بناء على النتائج المتحصل عليها نستنتج أن المتغيرات: lg ، lk ، $lpibh$ غير مستقرة في مستوياتها باستعمال أغلب الاختبارات السابقة وبمستوى معنوية 5%، غير أنها مستقرة في فروقها الأولى باستعمال على الأقل ثلاثة اختبارات إحصائية عند مستوى الدلالة 5%، أما المتغيرة lh فهي مستقرة عند الفرق الثاني. وللتأكد من أن المتغيرة lk مستقرة عند الفرق الأول نقوم باختبار Hadri ونلخصه في الجدول التالي:

الجدول رقم 27: نتائج اختبار Hadri لاستقرارية المتغيرة lk

الاحتمال	الإحصائية المحسوبة	
0.00	3.68	عند المستوى
0.22	0.76	الفرق الأول

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Eviews8 أنظر الملحق رقم 06 من خلال قراءتنا للجدول رقم 27 نلاحظ أن المتغيرة lk مستقرة عند الفرق الأول وذلك لأن الاحتمال عنده أكبر من 0.05 ($p=0.22$).

ثانياً: اختبار التكامل المشترك

بناء على دراسة استقرارية المتغيرات lg ، lk ، $lpibh$ ، $lpibh_{t-1}$ والتي بينت أنها مستقرة عند فروقها الأولى، واختبار التكامل المشترك للمتغيرات السابقة مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 28: اختبار التكامل المشترك لببيروني (Pedroni)

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: LPIBHL1 LPIBH LK LG				
Date: 12/16/17 Time: 19:23				
Sample: 1980 2014				
Included observations: 140				
Cross-sections included: 4				
Null Hypothesis: No cointegration				
Trend assumption: No deterministic trend				
User-specified lag length: 1				
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel				
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)				
	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	4.611418	0.0000	3.813850	0.0001
Panel rho-Statistic	-6.448323	0.0000	-4.199705	0.0000
Panel PP-Statistic	-7.583184	0.0000	-5.399281	0.0000
Panel ADF-Statistic	-1.278548	0.1005	-1.279326	0.1004
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	-4.360351	0.0000		
Group PP-Statistic	-6.544972	0.0000		
Group ADF-Statistic	-1.198194	0.1154		

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Eviews8

الجدول رقم 29: جدول الاحتمالات لاختبار التكامل المشترك لبيديروني

المعيار	الاحتمال
Panel v-statistic	0.0001
Panel rho-statistic	0.0000
Panel PP-statistic	0.0000
Panel ADF-statistic	0.1004

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Eviews8 (أنظر الجدول رقم 28)

تبين أغلب إحصائيات اختبار بيديروني أنه هناك تكامل مشترك بين المتغيرات lg ، lk ، $lpibh_{t-1}$ ، $lpibh$ عند مستوى المعنوية 1% وذلك انطلاقاً من قراءتنا للجدولين رقم 28 و 29، وعليه يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

ثالثاً: تقدير العلاقة طويلة الأجل

بناءً على نتائج الاختبارات السابقة نقوم بتقدير النموذج التالي:

$$lpibh_{it} = a_{0i} + a_1 lk_{it} + a_2 lg_{it} + a_3 lpibh_{t-1} + e_{it} \dots (78)$$

وذلك باستعمال طريقة التقدير (FMOLS) وتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 30: نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ)

Dependent Variable: LPIBH
Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 12/15/17 Time: 18:29
Sample (adjusted): 1982 2014
Periods included: 33
Cross-sections included: 4
Total panel (unbalanced) observations: 136
Panel method: Pooled estimation
Coefficient covariance computed using sandwich method
Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LK	-0.010405	0.009313	-1.117332	0.2659
LG	0.002765	0.001121	2.467305	0.0149
LPIBH(-1)	0.997203	0.003664	272.1806	0.0000
R-squared	0.995401	Mean dependent var		7.551332
Adjusted R-squared	0.995470	S.D. dependent var		0.440093
S.E. of regression	0.029621	Sum squared resid		0.116698
Durbin-Watson stat	2.179446	Long-run variance		0.000797

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Eviews8

عند قراءتنا للجدول رقم 30 وجدنا أن المعنوية الفردية لمقدرة معلمة حصة الفرد من الناتج بتأخير سنة ($lpibh_{t-1}$) مقبولة إحصائياً عند مستوى الدلالة 1%، كما أن إشارتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية، إضافة إلى أن قيمتها كبيرة (0.99) مما يدل على أن النموذج الديناميكي يتناسب وطبيعة معطيات الدراسة وذلك لأن معدل نمو الناتج للفترة الحالية مرتبط بمعدل الفترة السابقة ويعني ذلك وجود علاقة تراكمية، ويمكن تفسيرها أيضاً بأن معدل النمو للفترة السابقة يعتبر عاملاً محدداً لنمو الفترة الحالية لأن مداخيل السنة الماضية أو الناتج المحلي السابق يعتبر مصدراً لموارد تستغل وتستثمر لتكون من عناصر الإنتاج المؤدية إلى تحقيق النمو للسنة الحالية وهذا في الدول محل الدراسة.

أما بالنسبة لمقدرة معلمة الإنفاق الحكومي lg فهي مقبولة إحصائياً عند مستوى الدلالة 5% وإشارتها مقبولة اقتصادياً ولها تأثير في تحديد حصة الفرد من الناتج في الأجل الطويل، حيث إذا الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي بـ 1% يؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي بـ 0.002%، وبهذا يمكن اعتباره من العوامل المحددة لزيادة حصة الفرد من الناتج المحلي، ونفسر ذلك بأن حجم الإنفاق الحكومي له تأثير في الأجل الطويل باعتبار أنه موجه إلى الاستثمار في البنى التحتية والهياكل القاعدية والتي لا تظهر نتائجها إلى بعد الانتهاء من هاته المشاريع وانطلاقها في عملية الإنتاج وبالتالي يؤدي هذا إلى الزيادة في الناتج المحلي الخام بنسب معتبرة، ومن الملاحظ أن المعلمة تعتبر ضعيفة ومرد ذلك إلى أن هذه الدول (الدول محل الدراسة) تعتمد في مصادرها للناتج الداخلي الخام على الموارد الأولية كالنفط والغاز إضافة إلى ما ينتجه قطاعا الزراعة والسياحة وهذا عكس الدول المتقدمة والتي نجد فيها أن الإنفاق الحكومي له تأثير كبير على النمو الاقتصادي نظراً لأن الإنفاق موجه للاستثمار في الرأس المال البشري وهذا في إطار الإنفاق على البحث والتطوير كما أن حجم المشاريع الاستثمارية في هذه الدول ضخمة ومتعددة وفي جميع القطاعات.

وبالرجوع إلى الدول محل الدراسة ومن جهة أخرى يعتبر حجم الإنفاق الحكومي مرتبطاً بقيمة وحجم الصادرات والتي تعتبر محدداً له وهذا باعتبار أن الإيرادات تدخل في تكوين الناتج الداخلي الخام، والذي يخص جزءاً هاماً للإنفاق، كما تلعب كل من السياسات الاقتصادية المتبعة في هذه الدول على نمط النمو الاقتصادي حيث كانت تعتمد على نظام الاقتصاد الموجه ومركزية التخطيط لا يستخدم أسعار السوق إلى اقتصاد مفتوح يعتمد على قوى السوق، ومن اقتصاد تمتلك فيه الدولة قوى الإنتاج وموارد الثروة إلى اقتصاد يلعب فيه القطاع الخاص الدور الأكبر في اتخاذ القرار الاقتصادي.

أما مقدرة رأس المال المادي فلها تأثير ضعيف في تحديد حصة الفرد من الناتج في الأجل الطويل ويرجع ذلك إلى عدم قدرة عنصر رأس المال المادي في تكوين الناتج الخام بالنسبة لهذه الدول وذلك لأنها تعتمد كما أشرنا سابقاً في مصادرها للنمو الاقتصادي على مواردها الطبيعية بالدرجة الأولى كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية إضافة إلى قطاع السياحة.

كما تبين قيمة معامل التحديد المصحح ($\bar{R}^2 = 0.99$) القوة التفسيرية العالية للنموذج، ويمكن القول أن 99% من التغيرات في حصة الفرد من الناتج مشروحة ضمن هذا النموذج في الأجل الطويل.

ومن أجل اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، نقوم بحساب الإحصائية التالية:

$$h = \left(1 - \frac{dw}{2}\right) \sqrt{\frac{NT}{1 - NT \cdot \text{var}(\hat{a}_3)}}$$

مع

$$h \rightarrow N(0,1)$$

عند إجراء التطبيق العددي وجدنا $h = -1.72$ وهي أقل من القيمة 1.96، وعليه نقبل الفرضية المعدومة مما يعني عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، ومنه صحة العلاقة في الأجل الطويل. ويمكن القول بأن هذه النتائج تطابقت مع جل نتائج الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع منها دراسة الدكتور زكان أحمد، دراسة الدكتور كبير مولود، دراسة كل من الدكتورين جواد عباد ويوسف جمال، دراسة الدكتور رضا شكوندالي،... الخ.

خلاصة الفصل

لقد تبين لنا في هذا الفصل الذي احتوى على الدراسة التطبيقية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا، أن النموذج المقترح للدراسة أن النموذج المناسب لعينة الدراسة هو نموذج الأثر الثابت (MEF) وذلك من خلال التقييم الاقتصادي والإحصائي للنموذج، وكذلك بناءً على اختبار هوسمن، حيث أن الإنفاق الحكومي وفقاً لهذا النموذج متغير يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي، فزيادة الإنفاق بـ 1% يؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج الإجمالي بـ 0.59% الأمر الذي يدل على الدور الذي يلعبه الإنفاق الحكومي في التأثير على النمو الاقتصادي، أما رأس المال البشري ورأس المال المادي فتأثيرهما ضعيف، غير أن إحصائية دربن واتسن DW تشير إلى وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى مما يعني أن مقدرات المعالم السابقة غير متنسقة.

ومن أجل تحسين القدرة التفسيرية لنموذج الدراسة، قمنا باستعمال نماذج بانل الديناميكي بإدخال متغيرة نصيب الفرد من إجمالي الناتج بتأخير سنة في النموذج، وقد توصلنا إلى أن طريقة (Dynamic GMM) هي الأنسب لمعطيات الدراسة، حيث أن المعنوية الفردية لمعلمتي الإنفاق الحكومي و نصيب الفرد من إجمالي الناتج بتأخير سنة ذات معنوية إحصائية عند مستوى الدلالة 5%، كما أن إشارتهما تتوافق مع النظرية الاقتصادية ومقبولة اقتصادياً، كما بين أيضاً اختبار وولد (Wald chi2) أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة عند مستوى الدلالة 1%.

وتظهر العلاقة طويلة الأجل إلى عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء، مما يمكننا من دراسة نموذج تصحيح الخطأ في الأجل الطويل، فقد بينت نتائج التقدير على أن المعنوية الفردية لمقدرة حصة الفرد من إجمالي الناتج بتأخير سنة $lpibh_{t-1}$ مقبولة إحصائياً عند مستوى الدلالة 1%، كما أن إشارتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية مما يدل على أن النموذج الديناميكي يناسب طبيعة بيانات الدراسة، أما مقدرة الإنفاق الحكومي فهي مقبولة إحصائياً وإشارتها تتوافق أيضاً مع النظرية الاقتصادية أي لها تأثير على حصة الفرد من إجمالي الناتج في الأجل الطويل.

خاتمة

خاتمة:

لقد حظي موضوع الإنفاق الحكومي بكثير من الاهتمام في الفكر الاقتصادي عبر الزمن وسيبقى يشغل الكثير من العناية والاهتمام والبحث، ولأنه الأساس في أي برنامج تنمية أو إصلاح اقتصادي لأنه كلما كان حجم الإنفاق كبيراً يكون بالإمكان تحقيق معدلات النمو عالية، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن تنوع مصادر الإنفاق الحكومي تسمح بالزيادة في معدلات النمو والتنمية، فارتفاع هذه المعدلات إضافة إلى توفر عوامل أخرى كالانفتاح الاقتصادي والعامل البشري في كثير من الدول ساهم في وضعها ضمن دائرة التقدم والازدهار، ومثال ذلك أن بعض الدول مثل الهند، الصين وإندونيسيا استطاعت أن تحقق زيادة في الناتج الإجمالي الوطني الخاص بها وبمعدلات مرتفعة أكثر من تلك التي تحققت في باقي الدول.

إن الهدف دراستنا هذه هو الدراسة القياسية لعلاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل والتحولات الاقتصادية التي عرفتتها دول شمال إفريقيا وخصوصاً الجزائر. ولبلوغ هدفنا في هذه الموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول، حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للإنفاق الحكومي، حيث قمنا بعرض مختلف تعاريف الإنفاق الحكومي ورأينا أن هذا الأخير يعرف على أنه مبلغ أو مقدار نقدي تصرفه الحكومة عن طريق هيئاتها المختلفة لإشباع الحاجة العامة، كما يعرف عدة تقسيمات منها التقسيم العلمي والاقتصادي والذي يشمل النفقات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك تقسيم الإنفاق الحكومي من حيث شموليته حيث نجد النفقات الوطنية والنفقات المحلية، كما أن للإنفاق الحكومي تقسيم من حيث دورته (نفقات عادية ونفقات غير عادية) مع ذكر حالة الجزائر، إضافة إلى تطرقنا إلى قواعد النفقات العامة وذلك عبر ذكر كل من حدود الإنفاق الحكومي والعوامل التي تبني عليها أي دولة إنفاقها العام وكذا العوامل التي تؤثر فيه، كما تطرقنا إلى أهم الأسباب التي تساهم في زيادة الإنفاق الحكومي سواء كانت أسباب مباشرة أو غير مباشرة، ثم بعد ذلك إلى أهم ما جاء حول موضوع الإنفاق الحكومي في المدارس الاقتصادية حيث قمنا بالتعرف على ماهية وأهمية الإنفاق الحكومي عبر تاريخ الفكر الاقتصادي، ابتداء بالمرسة الكلاسيكية والكينزية وما بعدها من نظريات حديثة، ثم تطرقنا إلى الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي وشملت هذه النقطة على أثر الإنفاق الحكومي على كل من الإنتاج الوطني والاستهلاك وتوزيع الدخل وكذلك أثر الإنفاق الحكومي على الأسعار والطلب الفعال ومستوى التشغيل وأثر المضاعف والمعدل مع الاستشهاد بمختلف الأشكال والمعادلات التي تساعد في التحليل.

أما في الفصل الثاني فتعرضنا فيه لمفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو هو الزيادة النسبية الحقيقية في الناتج الوطني في سنة معينة بالنسبة للسنة السابقة مما يضمن الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وبعدها قمنا بعرض التطور النظري لنماذج النمو الاقتصادي بتحديد أهم المتغيرات المسببة للنمو الاقتصادي، والتي أعطت توجهات فكرية هامة في تفسير

السلوك الاقتصادي، وتطرقنا أيضا إلى أهمية الإنفاق الحكومي في النظرية الاقتصادية، وذلك بالتعرض لأهم نظريات النمو التي اعتمدت على الإنفاق الحكومي كمصدر للنمو وفي هذا الصدد تطرقنا لكل من النظرية الكلاسيكية، و النظرية الكنزية والكنزيين الجدد، كما تعرضنا لإسهامات النظرية النيوكلاسيكية في النمو ونخص بالذكر نموذج سولو سوان، كما تطرقنا في نقطة أخيرة لإسهامات النظرية الحديثة أو نماذج النمو من الداخل، ومما سبق خلصنا إلى أن أغلبية الدراسات والمدارس الاقتصادية للنمو الاقتصادي تؤكد على الأهمية الرئيسية لحجم الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي للبلدان، حيث يدخل حجم الإنفاق الحكومي كمتغيرة تفسيرية هامة مباشرة أو غير مباشرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

أما الفصل الثالث فكان عبارة عن دراسة تحليلية للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا وهذه الدول هي كل من المغرب، تونس، مصر والجزائر، وتطرقنا فيه إلى خصائص وواقع ومميزات اقتصاديات كل دولة، حيث تم التطرق لتحليل أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لها: تطور معدلات التضخم، تطور الصادرات والواردات، معدلات البطالة، كما تم التطرق لتطور الميزان التجاري ، وتدعمت هذه الدراسة بتمثيلات بيانية تم تشكيلها انطلاقا من إحصائيات تم الحصول عليها من البنك العالمي، كما عرضنا أهم السياسات المتبعة خلال فترة الدراسة مع الإشارة إلى انعكاساتها على الواقع الاقتصادي، وكذلك أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها هذه الدول، بعدها قمنا بتحليل تطور الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا حيث ربطنا هذا التحليل ببرامج الإصلاحات لكل دولة، وفي الفصل الرابع قمنا بعرض مختلف الدراسات السابقة لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي مع التركيز على حالة الجزائر، بعدها قمنا بدراسة وصفية لكل دولة على حدى لمعرفة العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حجم الإنفاق الحكومي، رأس المال البشري، ورأس المال المادي، خلال الفترة الزمنية : 1980-2014، ثم قمنا بتقديم عرضا نظريا عاما حول نماذج بائل (Les modèles de panel)، كما قمنا كذلك باختبار فرضية الدراسة وقياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بالاعتماد على معطيات بانال "Data Panel" للدول شمال إفريقيا، وأخيرا قمنا باقتراح نموذج للنمو محاولة منا لتفسير أثر متغيرات الدراسة على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام طرق التقدير اللازمة في تقدير العلاقة التجريبية، بدءا بتحديد النموذج الملائم لعينة الدراسة، ثم تقدير النماذج الديناميكية باستعمال طريقة العزوم المعممة، وأخيرا تقدير العلاقة طويلة الأجل.

نتائج البحث:

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع، توصلنا إلى مجموعة النتائج التالية:

- 1- لقد مرت أغلب إدارة اقتصاديات دول شمال إفريقيا بتطورات عديدة وكان من الطبيعي أن تنعكس على السياسات الاقتصادية المتبعة، فمن اقتصاد موجه لا يستخدم أسعار السوق إلى اقتصاد مفتوح يعتمد اعتمادا كبيرا على قوى السوق والمؤشرات السعرية

الناجئة، ومن اقتصاد تمتلك فيه الدول قوى الإنتاج وموارد الثروة إلى اقتصاد يلعب فيه الأفراد الدور الأكبر في اتخاذ القرار الاقتصادي، ولقد انعكس ذلك على أهداف السياسة المالية والنقدية وأدواتها.

2- كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة إيضاح العلاقة بين حجم الإنفاق الحكومي ومعدلات النمو في الناتج المحلي، وأهم ما اتضح لنا هو أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لم يكن بنفس وتيرة زيادة حجم الإنفاق الحكومي وهذا في الدول محل الدراسة كما بينته الدراسة التحليلية.

3- أن تطور الإنفاق الحكومي في دول شمال إفريقيا قبل مرحلة الإصلاحات الاقتصادية لم يكن مشجعاً، مما يدل على نقص في مصادره حتى بالنسبة للجزائر التي ارتفع فيها حجم الإنفاق الحكومي في تلك الفترة فقط بسبب ارتفاع أسعار البترول والذي انعكس على قيمة الجباية البترولية.

4- أوضحت لنا الدراسة التحليلية لاقتصاد دول شمال إفريقيا إهمال التنمية في قطاعات الإنتاج السلي وعلى وجه الخصوص قطاعي الزراعة والصناعة، واعتمادها على الاستيراد من ناحية وعلى الموارد الريعية (البترول، الغاز، السياحة، تحويلات العاملين من الخارج... الخ) من ناحية أخرى، والذي أدى إلى الاعتماد على مصادر تمويل تعتمد على الاقتراض من الخارج.

5- ارتفاع الإنفاق الحكومي مع بداية الإصلاح الاقتصادي لدول شمال إفريقيا حيث ارتفعت نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي ابتداءً من سنة 1990، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة لدول شمال إفريقيا خصوصاً الجزائر التي حققت حجماً كبيراً للإنفاق الحكومي، وذلك نتيجة للأريحية المالية التي عرفت نتيجة ارتفاع أسعار النفط بسبب الطلب المتزايد للنفط من طرف الدول الصناعية الكبرى ونتيجة للأحداث السياسية الدولية التي حدثت خلال الفترة 2000-2014.

6- سياسات تشجيع الادخار المحلي كانت ضعيفة الأثر على كل من الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي لارتباط زيادة النمو الاقتصادي بحجم الاستثمارات المحلية، وذلك لدعم استطاعة توجيه الادخار المحلي إلى الاستثمار والإنفاق الحكومي.

7- يؤثر كل من الإنفاق الحكومي ورأس المال البشري إيجابياً في تحديد النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة، الأمر الذي يدل على أهمية رأس المال البشري (وقد يرجع هذا إلى حركة القوة العاملة بين القطاعات في دول شمال إفريقيا، فتراكم رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب يساعد في زيادة التقدم التقني، ويعد مصدراً ضرورياً من مصادر النمو المستدام)، وكذلك حجم الإنفاق الحكومي (تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الاستثمارات المحلية وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي

خاصة في الفترة بعد الإصلاحات) في تنشيط وتحفيز النمو الاقتصادي لدول عينة الدراسة.

8- هناك علاقة طردية وارتباط بين حجم الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا، مما يعزز أهمية الإنفاق الحكومي في زيادة معدل النمو الاقتصادي، وبناء على هذا نتأكد لنا صحة الفرضية الأولى.

9- كما وجدنا أن هناك ارتباط سلبي بين حجم الإنفاق الحكومي والرأس المال المادي والنمو الاقتصادي في كل من تونس والجزائر مما يدل على أن الرأس المال المادي لم يكن له إسهام كبير في النمو الاقتصادي كما بينته الدراسة الوصفية، وبناء على الدراسة التحليلية أن هناك عوامل أخرى تقف وراء النمو الاقتصادي والتي تتمثل في الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى إسهام القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي نتيجة المواسم الجيدة للأمطار خلال فترة الدراسة، وتحويلات العاملين في الخارج والسياحة، وهذا ما يدل على عدم كفاية الرأس المال المادي لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

10- يتأثر حصة نصيب الفرد من الناتج تأثيراً إيجابياً وقوياً بحصة نصيب الفرد من الناتج لسنة تأخير في المدى البعيد حيث أن زيادة حصة الفرد بتأخير سنة بـ 1% تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج بـ 0.99%، وهذا لا يعارض النظرية الاقتصادية وذلك لأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن.

11- تبين من الدراسة القياسية أن هناك علاقة طويلة المدى بين حجم الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة حيث أن زيادة حجم الإنفاق الحكومي بـ 1% تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الناتج بـ 0.0027%، أي أن معدل نمو الاقتصاد في الأجل الطويل يتأثر بشكل مباشر بحجم الإنفاق لكنه تأثير ضعيف، وبالتالي ومن هذه النتيجة المتحصل عليها فإنه لا بد من تشجيع الزيادة في الإنفاق الحكومي وذلك لأن زيادة هذا الأخير يمكن أن يؤدي إلى تحقيق معدل نمو أعلى وبشكل دائم وليس إلى مجرد مستوى ناتج أعلى، وهو ما يؤكد صحة كل من الفرضية الثالثة والفرضية الرابعة.

آفاق البحث:

على ضوء النتائج المتحصل عليها يمكننا تقديم آفاق البحث التالية:

1. لقد حددنا في دراستنا لموضوع أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دول شمال إفريقيا كعينة لهذه الدراسة، لكن قد تكون غير كافية لوضع دراسة كافية وشاملة حول هذا الموضوع، ولهذا نرى أن هذا النوع من الدراسات يتطلب عينة كبيرة من الدول كاعتماد مثلاً مجموعة الدول العربية ودول الشرق الأوسط مجموعة الدول النامية محل الدراسة أو مجموعة الدول الأوروبية ودول جنوب شرق آسيا.
2. يمكن توسيع النموذج ليشمل جميع أو جل المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة بدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط مثل الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع البحث والتطوير ومساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى (الزراعة، السياحة...).
3. يمكننا إضافة دراسة مدى مساهمة الادخار المحلي في زيادة حجم الإنفاق الحكومي والاستثمار في الجزائر مقارنة مع بعض الدول النامية.
4. يمكننا دراسة تأثير الإنفاق الحكومي على البنية التحتية من أجل تحقيق تنمية مستدامة في جميع المجالات في الدول عينة الدراسة.
5. يمكننا دراسة أثر كل من نفقات التجهيز ونفقات التشغيل على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ - الكتب:

- 01- بن قانة محمد إسماعيل، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج واستراتيجيات)، أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- 02- تومي صالح ، "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي"، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004.
- 03- حسين عمر، التطور الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1988.
- 04- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثالثة، عمان-الأردن، 2002.
- 05- خبابة عبد الله، أساسيات اقتصاد المالية العامة، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2009.
- 06- روبرت سولو، ترجمة ليلي عبود، نظرية النمو، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2003.
- 07- زينب حسين عوض الله، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 08- سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 09- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان-الأردن، 2011.
- 10- سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.
- 11- صلاح الدين نامق، نظريات النمو الإقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 1965.
- 12- ضياء مجيد الموسوي ، أسس علم الاقتصاد ، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- 13- طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان-الأردن ، 2003
- 14- عادل أحمد حشيش وزينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.
- 15- عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي دراسة تحليلية نقدية، القاهرة.
- 16- عبد الله الصعيدي، مبادئ علم الاقتصاد الجزء الأول، مطابع البيان التجارية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002.
- 17- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

- 18- عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مدينة نصر - مصر، 2003.
- 19- عصام خوري وعدنان سليمان، التنمية الاقتصادية، الطبعة السابعة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2003-2004.
- 20- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 21- فاروق بن صالح الخطيب وعبد العزيز بن أحمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ربيع الأول 1435هـ.
- 22- فايز ابراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، سنة 1985، ط1.
- 23- فايز ابراهيم 'نظريات التنمية والنمو الاقتصادي'، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية، سنة 1985.
- 24- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر، لبنان، 1981.
- 25- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن، 2006.
- 26- فليح حسن خلف، المالية العامة، جدارا للكتاب العالمي، عمان - الأردن، عالم الكتب الحديث، إربد - الأردن، 2008.
- 27- قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013.
- 28- محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 29- محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، دار الأمين والتوزيع، صنعاء، اليمن، الطبعة الثانية، 2014.
- 30- محمد الصغير بعلي و يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.
- 31- محمد القريشي، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- 32- محمد شفيق، دراسات في التنمية الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- 33- محمد طاقة و هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.
- 34- محمود عبد الرزاق، الاقتصاد المالي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2011.

ب - الرسائل والأطروحات:

ب₁ - الأطروحات:

- 01- بن خليف طارق، أثر البحث والتطوير على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط MENA خلال الفترة 1990-2011، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2014-2015.
- 02- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج ضبط الأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014.
- 03- بن عيسى أمينة، العلاقة بين النقود والأسعار، دراسة قياسية في الجزائر-تونس-المغرب، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015.
- 04- جاب الله مصطفى، قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حالة الجزائر، جامعة الجزائر3، السنة الجامعية 2014-2015.
- 05- حاشي نوري، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA) خلال الفترة 1980-2012، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2014-2015.
- 06- ضيف أحمد، ضيف أحمد، أطروحة دكتوراه بعنوان "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)"، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.
- 07- طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014.
- 08- محمد فرحي، النمذجة القياسية لترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية 1999.
- 09- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007.
- 10- هند محمد هاني قنديل، السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الصين، جامعة حلوان، مصر، 2009.
- 11- هودة عبو، انعكاسات العولمة على الاستثمارات العربية البيئية دراسة قياسية، جامعة الشلف، 2015-2016.
- 12- وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر مصر والسعودية، جامعة الجزائر3، 2013-2014.

ب₂ - الرسائل:

- 01- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، جامعة الجزائر 3، 2009-2010.

02- محمد زكاري ، دراسة العلاقات بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2013-2014.

ج - المقالات:

01- أحمد الكواز، البرنامج التدريبي اقتصاديات التنمية والنمو: نموذج سولو، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

02- أحمد الكواز، مفاهيم معدلات النمو الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

03- أحمد حسين الهيتي وفاطمة إبراهيم خلف، أثر أدوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي والاقتصاد الأردني للمدة 1970-2003، مجلة بحوث مستقبلية، العدد 27-28، 2009.

04- أداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، صندوق النقد العربي.

05- أمنية حلمي، أثر تحرير التجارة على الإيرادات الحكومية في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر، أبريل 2005.

06- تماضر جابر البشير الحسن وعلي فاطن الوندائي، قياس أثر مضاعف كينز على اقتصاد السودان للفترة 1970-2010، عمادة البحث العلمي، مجلة العلوم الاقتصادية، (01) Vol 14، 2013.

07- حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا-دراسة مقارنة بين الجزائر-المغرب-تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع.

08- دحماني درويش وناصر عبد القادر، النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فاجنر باستعمال مقارنة منهج الحدود ARDL، مجلة الاقتصاد والمناجمنت- منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير - جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، العدد 11-2012.

09- سالم سويد، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال المدة 1990-2014، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16 المجلد 17، أكتوبر-ديسمبر 2017.

10- سفيان العيسة، الاقتصاد السياسي للإصلاح في مصرفهم دور المؤسسات، أوراق كارنيغي سلسلة الشرق الأوسط، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، العدد 5، أكتوبر 2007.

11- سلامي أحمد، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة 1970-2013، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 17 جوان 2015.

12- سميحة فوزي، سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر، القاهرة، مايو 2002.

13- صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول إلى اقتصاد السوق.

- 14- علي سيف علي المزروعي والياس نجمة ، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 العدد الأول، 2012.
- 15- عمر محمود أبو عيدة، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995-2013)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد الأول، ع3، 2015.
- 16- كبير مولود، دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في المدى البعيد في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2014، مجلة دفاتر الاقتصادية، العدد الرابع عشر، مارس 2017.
- 17- كريم سالم حسين الغالبي، مقال بعنوان الإنفاق الحكومي و إختبار قانون فاغنر في العراق للمدة 1975-2010 تحليل قياسي، السنة الثامنة العدد 25، جامعة القادسية كلية الإدارة والاقتصاد.
- 18- لرباع الهادي، المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 06-2015.
- 19- ليلية غضابنة، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2012، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 2015.
- 20- ماجد حسني صبيح، تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1996-2014)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 72-73 لسنة 2015 و 2016.
- 21- مراس محمد وبن سماعيل مراد، النمذجة القياسية لأثر الإنفاق العام على التشغيل والدخل والأسعار في الجزائر للفترة 2001-2014 باستخدام نموذج التكامل المتزامن و ECM، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 08، جانفي 2015.
- 22- هبة عبد المنعم، ديناميكية التضخم في الدول العربية (1980-2011)، مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2013.

د - التقارير:

- 01- التقرير السنوي لبنك المغرب، السنة المالية 2013.
- 02- التقرير السنوي للتجارة الخارجية، مكتب الصرف، المغرب، 2013.
- 03- المخطط الثاني عشر للتنمية 2010-2014 المجلد الثاني- الجمهورية التونسية.
- 04- الميزان الاقتصادي لسنة 2014، وزارة التنمية والتعاون الدولي، الجمهورية التونسية، أكتوبر 2013.
- 05- مشروع الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016-2020، الجمهورية التونسية، 15 سبتمبر 2015.

- 06- نتائج التجارة الخارجية، مجلة إحصاء تونس نشرية إحصائية P0102، المعهد الوطني للإحصاء، تونس، ديسمبر 2015.
- 07- وزارة الاقتصاد والمالية المغربية. المندوبية السامية للتخطيط، نوفمبر 2016.

هـ - الملتقيات:

- 01- البشير عبد الكريم، الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان.
- 02- بوفليح نبيل وتقرورت محمد، مداخلة بعنوان "دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا، حالة الجزائر تونس والمغرب"، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر-الواقع والآفاق، 11 - 12 ماي 2010.

و - القوانين:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 28 لسنة 1984، القانون رقم 17-87 المؤرخ في 1984/07/07، والمتضمن القانون التنظيمي المتعلق بالقوانين المالية.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

أ - الكتب:

- 01- Alain Beitone, Antoine, Antoine Cazorla, Christine Dollo, Anne-Mary Drai, Dictionnaire des sciences économiques, Armand Colin, France, 2001.
- 02- Alain PIROTTE, Econométrie des données de panel, théorie et applications, Economica, Paris, 2001.
- 03- Alban THOMAS, L'économétrie des panels, Formation SPDS, Paris, 3 décembre 2004.
- 04- Ali BENCHENEB, Les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb Maroc-Algérie-Tunisie, Les éditions internationales, septembre 1998.
- 05- Arnaud Mayeur, Choix collectifs et raison d'Etat, traité de macroéconomie, 1^o édition, Collection MAJOR, Paris, France, 2005.
- 06- Badi H.BALTAGI, Econometric analysis of panel data, third Edition, John Wiley & Sons, Ltd, Chichester ? England, 2005.
- 07- Bernard Bernier. Yves Simon, Initiation à la macroéconomie, 9^{ème} édition, DUNOD, Paris 2007.
- 08- Bernard Guerrien, Dictionnaire d'analyse économique, édition la découverte, Paris, France, 2000.
- 09- Charles I.Jones, Introduction to economic growth, W.W.Norton & Company, Inc, New York, 1998.
- 10- Christophe HURLIN, l'économétrie des données de Panel Modèles linéaires simple,, Ecole Doctrale Edocif, Séminaire Méthodologique, université d'Orléans.

- 11- Damodar N.Gujarati, Traduction par Bernard Bernier, « Econométrie », 4^{ème} édition, université de Bruxelles, 2004.
- 12- David ROMER, Advanced Macroeconomics fourth edition, The McGraw-Hill Series in Economics.
- 13- Eric Bosserelle, Croissance et fluctuations, Editions Dalloz, 1994.
- 14- Gary E. Clayton, Economics Principles, Mc Graw Hill. New York, 2008.
- 15- Gregory N. Mankiw, Macroéconomie, Traduction de la 5^{ème} édition américaine par Jean HOUARD, 3^{ème} édition, Nouveaux Horizons de boeck, Paris, Janvier 2003.
- 16- Jeffrey M.WOOLDRIDGE, Econometric analysis of cross section and panel data, The MIT press, Cambridge, Massachusetts, london, England.
- 17- Kamel CHEHRIT, L'Economie de A à Z, collection Savoir Plus, Alger, Algérie, 1999.
- 18- Lasary, L'Economie Générale, imprimerie Ezzouar, Bab Ezzouar, Alger, Algérie, 2001.
- 19- Mohamed Tahar BOUARA, Les Finances Publiques l'évolution de la loi de finances en droit algérien, EURL Pages Bleues Internationales, Bouira, algérie, Octobre 2007.
- 20- Olivier Blanchard et Daniel Cohen, Macroéconomie 3^{ème} édition, Pearson Education, Paris, France, 2004.
- 21- Patrick Sevestre, Econométrie des données de Panel, Dunod, Paris, 2002.
- 22- Philippe ROUS, cours d'économétrie des Données de Panel-Mater "Economie et Finance", Faculté de Droit et des Sciences Economiques de Limoges.
- 23- Régis BOURBONNAIS, Econométrie, cours et exercices corrigés, 9^{ème} édition, Dunod, Paris, 2015.
- 24- Vinod Thomas, Mansoor Dailami, Ashok Dhareshwar, Daniel Kaufmann, Nalin Kishor, Ramon Lopez, Yan Wang, qualité de la croissance, Traduit par Olivier Ferrierédition De Boeck université 2002.
- 25- William H.GREENE, Econometric Analysis seven edition, international edition.

ب - الرسائل والأطروحات:

ب₁ - الأطروحات:

- 01- Fatiha Talahite, Réformes et transformations économiques en Algérie, Rapport en vue d'obtention du diplôme habilitation à diriger des recherches, université Paris 13-Nord, janvier 2010.
- 02- Julien Fouquau, Modèle à changements de régimes et données de panel de la non-linéarité à l'hétérogénéité, université d'Orléans, septembre 2008.
- 03- ZAKKANE Ahmed, dépenses publiques croissance à long terme et politique économique, Essai d'analyse économétrique appliquée au cas de l'Algérie, thèse de doctorat, université Alger 3, 2003.

ب2 - الرسائل:

- Giulia Greco, Les facteurs d'évolution des dépenses publiques, Application au cas de la Belgique, mémoire de fin d'étude en vue d'obtention du diplôme de master en sciences économiques à finalité Economic Analysis and public governance, 2015-2016.

ج - المقالات:

- 01- Ali Benyahia Abdelkader, Impact des dépenses publiques d'équipement sur la croissance économique en Algérie-Etude économétrique, Revue des économies nord Africaines, Vol 02 - N° 17-2017.
- 02- Alsim FALL- Kalidou THIAW, Productivité des dépenses publiques et croissance économique dans l'UEMOA une analyse Bayésienne sur données de Panel, direction de la prévision et des études économiques, document d'étude N°21, Sénégal, février 2012.
- 03- Andreas A Andrikopoulos, Dimitrios C.Gkountanis, Issues and models in applied econometrics: a partial survey, South-Eastern Europe Journal of Economics 2 (2011).
- 04- Arnaud DIEMIER , Théorie de la Croissance endogène et principe de convergence, MLCF IUFM D'AUVERGE, <http://www.oeconomia.net/private/cours/croissanceendogene.pdf>.
- 05- Christophe Hurlin et Valérie Mignon, une synthèse de cointégration sur données de Panel, <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00078770>
- 06- Christophe Hurlin et Valérie Mignon, une synthèse des tests racine unitaire sur données de Panel, <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00078770>.
- 07- Claudio Araujo, macroéconométrie, trajectoires et fluctuations de long terme des phénomènes économiques, <http://www.cerdi.org/claudio-araujo/perso/>.
- 08- Clement A.U Ighodaro, Dickson E.Oriakhi, Does the relationship between government expenditure and economic growth follow Wagner's law in Nigeria?, Annals of the University of Petrosani, Economics, 10(2), 2010.
- 09- Constant FOUOPI DJIOGAP NSI ELLA Philémon- MBOMON NDOUBA Jean- EPO Boniface NGAH, Dépenses publiques et croissance économique dans les pays de la CEMAC, Premier colloque de l'association d'économie théorique et appliquée, <https://www.google.dz/search?bi>
- 10- Constantinos Alexiou, Government spending and economic growth econometric evidence from the south eastern europe (SEE), journal of economic and social research 11(1) 2009, 1-16.
- 11- Cosimo Magazzino, Lorenzo Giolli and Marco Mele, Wagner's law and Peacock and Wiseman's displacement effect in European Union Countries a panel data study, International Journal of Economic and Financial Issues, Vol 5 Issue 3 2015.
- 12- Delalande.Daniel, Croissance Economique, Les cahiers Français, Decouvert de l'economie , Concepts et mecanismes, La Documentation française , n° 279, 1997.

- 13- DIEMIER, Economie générale, IUFM Auvergne.
<http://www.oeconomia.net/private/cours/economiegenerale/CAPET/04.croissance.pdf>.
- 14- Gilles de Truchis, Cours Macroéconomie, chap1 la croissance,
http://www.varennes-ecofin.com/materials/l1_14-15_1.pdf.
- 15- Hind Tahtah, Public expenditures and economic growth in Morocco, Munich Personal RePEc Archive paper N°72107, 2013.
- 16- Jaouad OBAD et Youssef JAMAL, The impact of public expenditure on economic growth in Morocco: Application of ARDL approach, International Journal Of Innovation and Applied Studies, vol16 n°2 Jun 2016.
- 17- Jean Florentin DJIENGOUE, Investissement public et croissance économique au Cameroun, ISSEA, 2008.
- 18- Jean Paul Tsana V.Kimbambu, Dérivation du modèle basique de Barro, Approche l'optimisation dynamique non stochastique, Laboratoire d'Analyse-Recherche en Economie Quantitative, Vol 1 N°005, Mars 2012.
- 19- JESS Benhabib and MARK M.Spiegel, Human capital and technology diffusion, the handbook of economic growth. Chap 13.
- 20- Lakhdar Adouka, El Mustapha Kchirid, Aonia Benzekoura et Zohra Bouguelli, Modélisation de la fonction de la demande des dépenses publiques algérienne à l'aide de modèle ECM, European scientific journal, august 2013 edition vol9, N°22.
- 21- Leon-Amath Dione, Composition des dépenses publiques et impacts sur la croissance économique: analyses théoriques et empiriques sur des panels de pays développés, émergents et en voie de développement, thèse de doctorat en sciences économiques, universi
- 22- Louis Phaneuf et Etienne Wasmer, Une étude économétrique de l'impact des dépenses publiques et des prélèvements fiscaux sur l'activité économique au Québec et au Canada, rapport de projet 2005RP-20 centre interuniversitaire de recherche en analyse des
- 23- Marta Pascual et Santiago Alvarez-Garcia, Government spending and economic growth in the european union countries an empirical approach,
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=914104.
- 24- Murat Yidizoglu, croissance Economique (cours), Université Montesquieu Bordeaux IV, France
https://www.parisnanterre.fr/medias/fichier/croissance_1103101435967.pdf.
- 25- N'Guessan Berenger ABOU, Structure des dépenses publiques, investissement privé et croissance dans l'UEMOA, Banque centrale des Etats de l'Afrique de l'ouest, département des études économiques et de la monnaie, N° DER/07/04-septembre 2007.
- 26- Philippe AGHION and Peter HOWITT, research and development in the growth process, Journal of Economic Growth, 1: 49-73 (March, 1996).
- 27- Pierre-Alain Muet, les théories contemporaines de la croissance, Observation et diagnostics économiques n° 45, juin 1993.

- 28- Ridha Choundali, Structure de dépenses publiques Effet de niveau ou Effet de croissance: le cas de la Tunisie, http://www.tn.refer.org/CEAFE/Oral_presentations/Chkoundali.pdf.
- 29- Robert J.Barro, Government Spending in a simple model of endogenous growth, Journal of Political Economy,1990 . vol98, n05.
- 30- Sylvie CHARLOT, Dépenses publique et croissance: effets macro-économique et spécificités régionale, Laboratoire d'Analyse et de Techniques Economiques, document de travail, N0 9615, décembre 1996.
- 31- Zakane Ahmed, Dépenses publiques et croissance économique quel rôle pour l'Etat. 45-revue-n-09-2008.
- 32- Zakane Ahmed, Dépenses publiques Productivités ,Croissance économique à long terme et politique économique- Essai d'analyse économétrique appliquée au cas de l'Algérie, Les Cahiers du CREAD n°87/2009.

د - التقارير:

- 01- Activité, Emploi et Chômage en septembre 2015, la Direction Technique chargée des Statistiques de la Population et de l'Emploi ONS, N°726 PDF.
- 02- Philipe TRAPE, Tunisie 2017, Perspectives économiques en Afrique, BAID OCDE PNUD 2017.
- 03- Tarik BENBAHMED Hervé LOHPUES Mickaëlle CHAUVIN, Algérie 2016, Perspectives économiques en Afrique, BAID OCDE PNUD 2016.



1- موقع البنك العالمي: www.banquemondiale.org

2- موقع الديوان الوطني للإحصاء: www.ons.dz

3- موقع صندوق النقد العربي: www.amf.org.org

الملاحق

الملحق رقم 01: جداول ACP بالنسبة للمغرب

Statistiques descriptives :

Variable	Observations :	données manquantes	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type	
lk	35	0	35	2,965	3,497	3,220	0,152
lh	35	0	35	0,565	1,697	1,220	0,327
lpibh	35	0	35	7,094	7,852	7,426	0,229
IG	35	0	35	24,126	25,508	24,788	0,426

Matrice de corrélation (Pearson (n)) :

Variables	lk	lh	lpibh	IG
lk	1	0,630	0,789	0,738
lh	0,630	1	0,935	0,979
lpibh	0,789	0,935	1	0,985
IG	0,738	0,979	0,985	1

Analyse en Composantes Principales :

Valeurs propres :

	F1	F2	F3	F4
Valeur propre	3,544	0,419	0,036	0,001
Variabilité (%)	88,590	10,463	0,911	0,037
% cumulé	88,590	99,052	99,963	100,000

Khi ² (Valeur	300,191				
Khi ² (Valeur	12,592				
DDL	6				
p-value	< 0,0001				
alpha	0,05				
Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin :					
lk	0,809				
lh	0,557				
lpibh	0,620				
IG	0,564				
KMO	0,611				

الملحق رقم 02: جداول ACP بالنسبة لتونس

Statistiques descriptives :

Variable	Observations	c données	mais données mai	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type
lk	35	0	35	3,008	3,527	3,208	0,132
lh	35	0	35	1,179	2,083	1,666	0,286
lpibh	35	0	35	7,508	8,302	7,855	0,277
IG	35	0	35	23,399	24,777	24,006	0,401

Matrice de corrélation (Pearson (n)) :

Variables	lk	lh	lpibh	IG
lk	1	-0,687	-0,607	-0,617
lh	-0,687	1	0,973	0,983
lpibh	-0,607	0,973	1	0,994
IG	-0,617	0,983	0,994	1

Analyse en Composantes Principales :

Valeurs propres :

	F1	F2	F3	F4
Valeur propre	3,461	0,513	0,021	0,005
Variabilité (%)	86,534	12,818	0,535	0,113
% cumulé	86,534	99,352	99,887	100,000

Test de sphéricité de Bartlett :

Khi ² (Valeur	275,990
Khi ² (Valeur	12,592
DDL	6
p-value	< 0,0001
alpha	0,05

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin :

lk	0,763
lh	0,756
lpibh	0,751
IG	0,656
KMO	0,724

الملحق رقم 03: جداول ACP بالنسبة لمصر

Statistiques descriptives :

Variable	Observations	c données	mais données	mai	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type
lk	35		0	35	2,607	3,539	3,034	0,227
lh	35		0	35	0,975	2,018	1,643	0,301
lpibh	35		0	35	6,473	7,379	6,949	0,274
IG	35		0	35	24,944	26,310	25,596	0,409

Matrice de corrélation (Pearson (n)) :

Variables	lk	lh	lpibh	IG
lk	1	-0,798	-0,771	-0,777
lh	-0,798	1	0,969	0,954
lpibh	-0,771	0,969	1	0,997
IG	-0,777	0,954	0,997	1

Analyse en Composantes Principales :

Valeurs propres :

	F1	F2	F3	F4
Valeur propre	3,642	0,308	0,050	0,001
Variabilité (%)	91,049	7,690	1,240	0,021
% cumulé	91,049	98,739	99,979	100,000

Test de sphéricité de Bartlett :

Khi ² (Valeur	317,414
Khi ² (Valeur	12,592
DDL	6
p-value	< 0,0001
alpha	0,05

Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin :

lk	0,661
lh	0,597
lpibh	0,559
IG	0,573
KMO	0,591

الملحق رقم 04: جداول ACP بالنسبة للجزائر

Statistiques descriptives :

Variable	Observations	c données	mais données mai	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type
lk	35	0	35	3,029	3,644	3,341	0,159
lh	35	0	35	1,033	2,033	1,632	0,247
lpibh	35	0	35	7,726	8,090	7,906	0,111
IG	35	0	35	24,851	25,989	25,197	0,342

Matrice de corrélation (Pearson (n)) :

Variables	lk	lh	lpibh	IG
lk	1	-0,260	0,369	0,380
lh	-0,260	1	0,410	0,620
lpibh	0,369	0,410	1	0,934
IG	0,380	0,620	0,934	1

Analyse en Composantes Principales :

Valeurs propres :

	F1	F2	F3	F4
Valeur propre	2,423	1,258	0,305	0,015
Variabilité (%)	60,576	31,438	7,619	0,367
% cumulé	60,576	92,014	99,633	100,000

Test de sphéricité de Bartlett :					
Khi ² (Valeur	136,753				
Khi ² (Valeur	12,592				
DDL	6				
p-value	< 0,0001				
alpha	0,05				
Mesure de précision de l'échantillonnage de Kaiser-Meyer-Olkin :					
lk	0,172				
lh	0,227				
lpibh	0,377				
IG	0,378				
KMO	0,306				

الملحق رقم 05: نتائج تقدير النموذج الأول بطريقة المربعات الصغرى: المتغير التابع lpibh

1- نتائج تقدير نموذج التجانس الكلي

Dependent Variable: LPIBH
Method: Panel Least Squares
Date: 12/03/17 Time: 19:55
Sample: 1980 2014
Periods included: 35
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 140

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.900660	1.117680	8.858221	0.0000
LK	0.917396	0.133558	6.868871	0.0000
LH	0.983514	0.085844	11.45695	0.0000
LG	-0.273796	0.041140	-6.655253	0.0000
R-squared	0.548139	Mean dependent var	7.534003	
Adjusted R-squared	0.538172	S.D. dependent var	0.450402	
S.E. of regression	0.306084	Akaike info criterion	0.498239	
Sum squared resid	12.74147	Schwarz criterion	0.582286	
Log likelihood	-30.87675	Hannan-Quinn criter.	0.532393	
F-statistic	54.99260	Durbin-Watson stat	0.075877	
Prob(F-statistic)	0.000000			

2- نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت

Dependent Variable: LPIBH
Method: Panel Least Squares
Date: 12/03/17 Time: 19:56
Sample: 1980 2014
Periods included: 35
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 140

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6.732662	0.736764	-9.138151	0.0000
LK	-0.155214	0.033923	-4.575540	0.0000
LH	-0.062142	0.046961	-1.323279	0.1880
LG	0.596819	0.033361	17.88974	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.982494	Mean dependent var	7.534003	
Adjusted R-squared	0.981704	S.D. dependent var	0.450402	
S.E. of regression	0.060923	Akaike info criterion	-2.709717	
Sum squared resid	0.493638	Schwarz criterion	-2.562635	
Log likelihood	196.6802	Hannan-Quinn criter.	-2.649948	
F-statistic	1244.045	Durbin-Watson stat	0.159323	
Prob(F-statistic)	0.000000			

3- نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي

Dependent Variable: LPIBH

Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)

Date: 12/03/17 Time: 19:57

Sample: 1980 2014

Periods included: 35

Cross-sections included: 4

Total panel (balanced) observations: 140

Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.900660	0.222462	44.50493	0.0000
LK	0.917396	0.026583	34.51016	0.0000
LH	0.983514	0.017086	57.56131	0.0000
LG	-0.273796	0.008188	-33.43691	0.0000
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.000000	0.0000
Idiosyncratic random			0.060923	1.0000
Weighted Statistics				
R-squared	0.548139	Mean dependent var	7.534003	
Adjusted R-squared	0.538172	S.D. dependent var	0.450402	
S.E. of regression	0.306084	Sum squared resid	12.74147	
F-statistic	54.99260	Durbin-Watson stat	0.075877	
Prob(F-statistic)	0.000000			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.548139	Mean dependent var	7.534003	
Sum squared resid	12.74147	Durbin-Watson stat	0.075877	

الملحق رقم 06: نتائج اختبار استقرارية السلاسل الطولية للمتغيرات

Panel unit root test: Summary

Series: LG

Date: 12/03/17 Time: 19:50

Sample: 1980 2014

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 5

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.80884	0.7907	4	129
Breitung t-stat	2.82274	0.9976	4	125
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.27785	0.6094	4	129
ADF - Fisher Chi-square	9.75546	0.2826	4	129
PP - Fisher Chi-square	2.63999	0.9549	4	136

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(LG)

Date: 12/03/17 Time: 19:51

Sample: 1980 2014

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 4

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.77205	0.0000	4	127
Breitung t-stat	-2.03730	0.0208	4	123
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.39158	0.0000	4	127
ADF - Fisher Chi-square	59.8880	0.0000	4	127
PP - Fisher Chi-square	68.4891	0.0000	4	132

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: LK

Date: 12/03/17 Time: 19:52

Sample: 1980 2014

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.01087	0.1560	4	134
Breitung t-stat	-2.52720	0.0057	4	130
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.16175	0.1227	4	134
ADF - Fisher Chi-square	13.9371	0.0834	4	134
PP - Fisher Chi-square	5.19876	0.7361	4	136

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(LK)

Date: 12/03/17 Time: 19:53

Sample: 1980 2014

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 7

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.23526	0.0000	4	124
Breitung t-stat	-3.53063	0.0002	4	120
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.05157	0.0000	4	124
ADF - Fisher Chi-square	40.0061	0.0000	4	124
PP - Fisher Chi-square	43.1139	0.0000	4	132

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: LPIBH

Date: 12/03/17 Time: 19:53

Sample: 1980 2014

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.16616	0.5660	4	132
Breitung t-stat	0.84707	0.8015	4	128
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.62172	0.7329	4	132
ADF - Fisher Chi-square	6.59668	0.5807	4	132
PP - Fisher Chi-square	5.77848	0.6720	4	136

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(LPIBH)

Date: 12/03/17 Time: 19:54

Sample: 1980 2014

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.58767	0.0000	4	132
Breitung t-stat	-6.49308	0.0000	4	128
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-10.0188	0.0000	4	132
ADF - Fisher Chi-square	156.966	0.0000	4	132
PP - Fisher Chi-square	139.665	0.0000	4	132

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: LH

Date: 12/03/17 Time: 20:03

Sample: 1980 2014

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.74022	0.0409	4	132
Breitung t-stat	2.17860	0.9853	4	128
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.30241	0.6188	4	132
ADF - Fisher Chi-square	9.83983	0.2764	4	132
PP - Fisher Chi-square	19.4095	0.0128	4	136

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(LH)

Date: 12/03/17 Time: 20:03

Sample: 1980 2014

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.85707	0.1957	4	128
Breitung t-stat	-0.10307	0.4590	4	124
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.47686	0.6833	4	128
ADF - Fisher Chi-square	4.80877	0.7778	4	128
PP - Fisher Chi-square	3.18865	0.9220	4	132

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(LH,2)

Date: 12/03/17 Time: 20:03

Sample: 1980 2014

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.82572	0.0000	4	124
Breitung t-stat	-6.60438	0.0000	4	120
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.06260	0.0000	4	124
ADF - Fisher Chi-square	37.8229	0.0000	4	124
PP - Fisher Chi-square	85.1813	0.0000	4	128

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Null Hypothesis: Stationarity

Series: LK

Date: 12/19/17 Time: 19:27

Sample: 1980 2014

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 140

Cross-sections included: 4

Method	Statistic	Prob.**
Hadri Z-stat	3.68947	0.0001
Heteroscedastic Consistent Z-stat	2.82170	0.0024

* Note: High autocorrelation leads to severe size distortion in Hadri test, leading to over-rejection of the null.

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Intermediate results on LK

Cross section	LM	Variance HAC	Bandwidth	Obs
1	0.1726	0.035180	4.0	35
2	0.0678	0.021577	3.0	35
3	0.0861	0.035459	2.0	35
4	0.1760	0.082687	4.0	35

Null Hypothesis: Stationarity

Series: D(LK)

Date: 12/19/17 Time: 19:27

Sample: 1980 2014

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Total (balanced) observations: 136

Cross-sections included: 4

Method	Statistic	Prob.**
Hadri Z-stat	0.76094	0.2233
Heteroscedastic Consistent Z-stat	0.81003	0.2090

* Note: High autocorrelation leads to severe size distortion in Hadri test, leading to over-rejection of the null.

** Probabilities are computed assuming asymptotic normality

Intermediate results on D(LK)

Cross section	LM	Variance HAC	Bandwidth	Obs
1	0.0857	0.002928	5.0	34
2	0.0478	0.006212	1.0	34
3	0.1078	0.006635	7.0	34
4	0.0931	0.003751	6.0	34

Panel unit root test: Summary

Series: LPIBHL1

Date: 09/30/19 Time: 15:45

Sample: 1980 2014

Exogenous variables: Individual effects

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross- sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.91096	0.8188	4	128
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	3.80947	0.9999	4	128
ADF - Fisher Chi-square	0.98001	0.9984	4	128
PP - Fisher Chi-square	0.62569	0.9997	4	132

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(LPIBHL1)

Date: 09/30/19 Time: 15:45

Sample: 1980 2014

Exogenous variables: Individual effects

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross- sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.57983	0.0571	4	124
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.29565	0.0000	4	124
ADF - Fisher Chi-square	34.5701	0.0000	4	124
PP - Fisher Chi-square	74.7860	0.0000	4	128

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم 07: القيم المصححة لإحصائية ستودنت

$\tilde{T}$	q	$\mu_{1,\tilde{T}}^*$	$\sigma_{1,\tilde{T}}^*$	$\mu_{2,\tilde{T}}^*$	$\sigma_{2,\tilde{T}}^*$	$\mu_{3,\tilde{T}}^*$	$\sigma_{3,\tilde{T}}^*$
25	9	0.004	1.049	-0.554	0.919	-0.703	1.003
30	10	0.003	1.035	-0.546	0.889	-0.674	0.949
35	11	0.002	1.027	-0.541	0.867	-0.653	0.906
40	11	0.002	1.021	-0.537	0.850	-0.637	0.871
45	11	0.001	1.017	-0.533	0.837	-0.624	0.842
50	12	0.001	1.014	-0.531	0.826	-0.614	0.818
60	13	0.001	1.011	-0.527	0.810	-0.598	0.780
70	13	0.000	1.008	-0.524	0.798	-0.587	0.751
80	14	0.000	1.007	-0.521	0.789	-0.578	0.728
90	14	0.000	1.006	-0.520	0.782	-0.571	0.710
100	15	0.000	1.005	-0.518	0.776	-0.566	0.695
250	20	0.000	1.001	-0.509	0.742	-0.533	0.603
∞	—	0.000	1.000	-0.500	0.707	-0.500	0.500

قيم $E\langle t_{iT} | p_i = 0 \rangle$ و $\text{var}\langle t_{iT} | p_i = 0 \rangle$

T	$E(t_{iT})$	$Var(t_{iT})$
6	-1.520	1.745
10	-1.504	1.069
15	-1.514	0.923
20	-1.522	0.851
25	-1.520	0.809
30	-1.526	0.789
40	-1.523	0.770
50	-1.527	0.760
100	-1.532	0.735
500	-1.531	0.715
∞	-1.533	0.706